جامعة محمد بوضياف– المسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي.....

رقم التسجيل DEC/02/11

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية

تخصص: علوم اقتصادية

العنـوان

واقع وآفاق التكامل الاقتصادي العربي في ظل اقتصاد المعرفة

إعداد الطالب: إلياس حناش

تاريخ المناقشة: 13 جانفي 2018

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة:

د. زهير عماري	أستاذ محاضر أ	جامعة محمد بوضياف / المسيلة	رئيسا
أ.د. علي دبي	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد بوضياف / المسيلة	مشرفا ومقررا
د. طلال زغبة	أستاذ محاضر أ	جامعة محمد بوضياف / المسيلة	مناقشا
د. عمر جنينة	أستاذ محاضر أ	جامعة العربي التبسي/ تبسة	مناقشا
د. حسين طه نوي	أستاذ محاضر أ	جامعة زيان عاشور / الجلفة	مناقشا
د. أحسين عثماني	أستاذ محاضر أ	جامعة العربي بن مهيدي/أم البواقي	مناقشا

السنة الجامعية 2018/2017

بسم الله الرحمن الـرحيم

إهداء

أهدي ثمرة هذا العمل إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله وأنعم عليهما بالصحة و العافية

إلى سندي في الحياة إخوتي و أخواتي

إلى كل الأهل والأحباب والأصدقاء و الزملاء

شكر وتقدير

الحمد لله الذي وهبنا الصبر وحسن التدبير ونشكره على توفيقه لإنجاز هذا العمل

نتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور *علي دبي* على النصائح التي أسداها والتوجيهات التي قدمها طوال مدة إنجاز البحث

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة أطروحتي

كما نشكر كل من ساعدني من قريب أو من بعيد في انجاز هذا العمل.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	-
شكر وتقدير	-
فهرس المحتويات	I -III
قائمة الجداول و الاشكال	VI
قائمة الملاحق	XII
المقدمة	أ- ح
الفصل الأول: التكامل الاقتصادي بين التقليد والتطور	9
تمهيد	10
المبحث الأول: ماهية التكامل الاقتصادي	11
المطلب الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي	11
المطلب الثاني: النظريات المفسرة للتكامل الاقتصادي	14
المطلب الثالث: أهداف التكامل الاقتصادي	17
المطلب الرابع: مقومات ودوافع التكامل الاقتصادي	18
المبحث الثاني: آلية التكامل الاقتصادي	22
المطلب الأول: شروط التكامل الاقتصادي	22
المطلب الثاني: أشكال التكامل الاقتصادي	25
المطلب الثالث: مناهج التكامل الاقتصادي	31
المطلب الرابع: آثار ومشاكل التكامل الاقتصادي	34
المبحث الثالث: تجارب التكامل الاقتصادي الرائدة في العالم	38
المطلب الأول: اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA	38
المطلب الثاني: التكتلات الاقتصادية الأسيوية	40
المطلب الثالث: السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا COMESA	43
المطلب الرابع: تجربة الاتحاد الأوروبي	44
خلاصة	52
الفصل الثاني: اقتصاد المعرفة، مفاهيم وتجارب دولية	53
تمهيد	54
المبحث الأول: طبيعة اقتصاد المعرفة	55

المطلب الأول: ماهية المعرفة	55
المطلب الثاني: مفهوم اقتصاد المعرفة	58
المطلب الثالث: التوجه نحو اقتصاد المعرفة	62
المبحث الثاني: مؤشرات تقييم اقتصاد المعرفة	66
المطلب الأول: المؤشرات النوعية	66
المطلب الثاني: المؤشرات الكمية	69
المطلب الثالث: منهجية التقييم المعرفي	72
المبحث الثالث: تجارب رائدة في مجال اقتصاد المعرفة	78
المطلب الأول: تجربة فنلندا	79
المطلب الثاني: تجربة السويد	88
المطلب الثالث: تجربة كوريا الجنوبية	96
خلاصة	106
الفصل الثالث: التكامل الاقتصادي العربي بين الواقع و المأمول	107
تهيد	108
المبحث الأول: ماهية الاقتصاديات العربية	109
المطلب الأول: مقومات الاقتصاديات العربية	109
المطلب الثاني: أداء الاقتصاديات العربية	110
المطلب الثالث: واقع مناخ الاستثمار في الدول العربية	117
المطلب الرابع: صعوبات التنمية في البلدان العربية	120
المبحث الثاني: مسار التكامل الاقتصادي العربي	122
المطلب الأول: الاتفاقيات العربية متعددة الأطراف والثنائية	122
المطلب الثاني: تجربة دول اتحاد المغرب العربي	128
المطلب الثالث: تجربة دول الخليج العربي	137
المطلب الرابع: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	143
المبحث الثالث: مداخل التكامل الاقتصادي العربي	148
المطلب الأول: التجارة العربية البينية	148
المطلب الثاني: الاستثمارات العربية البينية	159
المطلب الثالث: التوجه المعرفي العربي	165
خلاصة	168

الفصل الرابع: دور اقتصاد المعرفة في تفعيل التكامل الاقتصادي العربي	169
تمهيد	170
المبحث الأول: جاهزية الدول العربية للاندماج في اقتصاد المعرفة	171
الطلب الأول: البنية التحتية للمعلومات و الاتصالات	171
المطلب الثاني: البحث والتطوير والابتكار	179
المطلب الثالث: التعليم في الدول العربية	185
المبحث الثاني: أثر مؤشرات اقتصاد المعرفة على التكامل الاقتصادي العربي	189
المطلب الأول: ترتيب الدول العربية في مؤشر اقتصاد المعرفة 2012 مقارنة ب 2000	189
المطلب الثاني: تحليل مؤشرات التبادل التجاري بين دول الخليج العربي والدول العربية	193
المطلب الثالث: تحليل العلاقة بين التجارة البينية والاستثمارات البينية ومؤشر اقتصاد المعرفة لدول مجلس التعاون الخليجي العربي خلال الفترة (2005-2012)	197
المطلب الرابع: قياس أثر مؤشرات اقتصاد المعرفة على التجارة البينية لدول الخليج العربي خلال الفترة (2005-2012)	200
المبحث الثالث: نحو بناء اقتصاد معرفي في الدول العربية	210
المطلب الأول: نظرة شمولية حول التكامل الاقتصادي العربي وعلاقته باقتصاد المعرفة	210
المطلب الثاني: استراتيجية بناء اقتصاد معرفي في الدول العربية	213
خلاصة	225
الخاتمة	226
قائمة المراجع	233
الملاحق	244

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	مستويات التكامل الاقتصادي	30
02	مقارنة بين المنهج التقليدي والمنهج البديل للتكامل الاقتصادي	33
03	أوجه الاختلاف بين الاقتصاد المعرفي والاقتصاد التقليدي	62
04	مؤشرات المعرفة لأكبر 10 اقتصاديات في العالم	74
05	أفضل 10 اقتصاديات في مؤشرات اقتصاد المعرفة لعام 2012	76
06	مؤشرات الاقتصادي الفنلندي قبل وبعد الاندماج في اقتصاد المعرفة	80
07	مؤشرات اقتصاد المعرفة لفنلندا	87
08	مساهمة المعرفة في صناعة القيمة المضافة	90
09	معدل البطالة في السويد مقارنة بدول أخرى	90
10	أفضل دول العالم في ترتيب الفجوة بين الجنسين	94
11	مؤشرات اقتصاد المعرفة للسويد	96
12	مؤشرات اقتصاد المعرفة لكوريا الجنوبية	103
13	تطور متوسط معدل التضخم في الدول العربية خلال الفترة (2000-2014)	112
14	معدلات الدين العام الخارجي للدول العربية كنسبة للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2010-2015)	113
15	ترتيب الدول العربية في مؤشر التنافسية للفترة 2010-2016	118
16	ترتيب الدول العربية في مؤشر بيئة الأعمال لسنة 2014	119
17	الناتج المحلي بالأسعار الجارية لدول مجلس التعاون الخليجي (2006-2013)	138
18	أداء التجارة الخارجية العربية الإجمالية خلال الفترة 2000-2015	149
19	تطور أداء التجارة العربية البينية خلال الفترة (2000-2015)	151
20	مساهمة التجارة العربية البينية في التجارة العربية الإجمالية (2000-2015)	153
21	حصة واردات النفط الخام البينية من إجمالي الواردات البينية لبعض الدول العربية 2015	154

22	تطور الهيكل السلعي للتجارة العربية البينية خلال الفترة (2011-2015)	155
23	مساهمة التجارة العربية البينية في التجارة الإجمالية للتجمعات العربية (2011-2015)	157
24	هيكل التجارة البينية السلعية للتجمعات العربية (متوسط الفترة 2012-2015)	158
25	تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الدول العربية خلال الفترة (2006-2016)	159
26	تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية خلال الفترة (2006-2016).	160
27	تطور تدفق الاستثمارات العربية البينية المباشرة الوافدة إلى الدول العربية، خلال الفترة (2005-2015)	161
28	تدفقات الاستثمارات العربية المباشرة الوافدة الى 5 دول عربية لسنة 2015	162
29	العلاقة بين تدفقات الاستثمارات العربية البينية والتجارة العربية البينية (2005-2015)	164
30	خصائص بيئة الاتصال لعينة من الدول العربية لعامي 2014 و 2015.	171
31	مؤشر تطور تكنولوجيا المعلومات في الدول العربية 2015 مقارنة ب 2010	173
32	تطور مؤشر الجاهزية الرقمية للدول العربية خلال الفترة 2013-2016	175
33	احصائيات استخدام الأنترنت في الدول العربية لعام 2012	175
34	استخدام تقانات الاتصالات والمعلومات في الخدمات العامة للمجتمع	177
35	ترتيب بعض الدول العربية في تطبيق خدمات الحكومة الالكترونية 2012	179
36	الموارد المخصصة لأنشطة البحث والتطوير في بعض الدول العربية ودول أخرى من المنطقة	180
37	ترتيب الدول العربية في مؤشر الابتكار الصادر عن تقرير التنافسية العالمية	184
38	مؤشر التعليم والمهارات للدول العربية خلال العام 2017/2016	185
39	قيم بعض المؤشرات للدول العربية مجتمعة مقارنة بدول العالم والدول ذات الدخل المرتفع	186
40	قيم مؤشرات تتعلق بفرص التعليم والتدريب المستمر في الدول العربية	187

41	الإنفاق العام على التعليم نسبة للناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية مقارنة بدول مجاورة ومجموعات من دول العالم 2011	188
42	ترتيب الدول العربية في مؤشر اقتصاد المعرفة لعامي 2000 و 2012	190
43	المؤشرات الفرعية لمؤشر اقتصاد المعرفة في الدول العربية لسنة 2012	191
44	العلاقة بين تطور التجارة البينية ومؤشر اقتصاد المعرفة لدول الخليج للفترة (2005- 2012)	197
45	العلاقة بين تطور الاستثمارات البينية ومؤشر اقتصاد المعرفة لدول الخليج للفترة (2005- 2012)	198
46	الإحصاء الوصفي للمتغيرات التفسيرية (Descriptive Statistic)	205
47	مصفوفة الإرتباط بين متغيرات النموذج (Corrélations)	205
48	نتائج إختبارات جذر الوحدة (Unit Root Test)	206
49	إختبار علاقات التكامل المتزامن لـ Pedroni	207
50	تقدير المعلمات باستخدام نماذج تحليل بيانات البانل	208
51	نتائج إختبار Hausman	208

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	المؤشرات النوعية لتقييم اقتصاد المعرفة	68
02	مؤشرات اقتصاد المعرفة	73
03	الميزان التجاري الفنلندي في منتجات التكنولوجيا الفائقة للفترة (1971-2000)	79
04	مراحل التنمية الصناعية والاقتصادية الفنلندية.	81
05	نظام الابتكار الفنلندي	83
06	أكبر دول العالم في مجال التعليم مقارنة بحجم العمالة	85
07	تطور الناتج المحل الإجمالي للسويد خلال الفترة (1980- 2015)	88
08	مراحل نمو الاقتصاد الكوري	98
09	توزيع العوامل المسؤولة عن النمو المتواصل في متوسط نصيب الفرد من الناتج في كوريا الجنوبية	99
10	أكبر الدول منتجة لبراءات الاختراع لعام 2006	101
11	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للدول العربية في الفترة (2001-2014)	110
12	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لمجموع الدول العربية بالأسعار الثابتة* في الفترة (2000-2015)	111
13	تطور معدلات البطالة في عدد من الدول العربية خلال الفترة (2010- 2015)	112
14	اجمالي التجارة الخارجية للدول العربية لسنة .2015	150
15	الهيكل السلعي للتجارة العربية البينية 2015	156
16	توزيع الاستثمارات العربية البينية حسب القطاعات	163
17	العلاقة بين تدفقات الاستثمارات العربية البينية والتجارة العربية البينية (2005-2015)	165
18	مؤشرات قياس الجاهزية الشبكية	174
19	نمو تعداد الأبحاث المنشورة من قبل 8 دول عربية مقارنة بتركيا في كل	182

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

رقم الملحق	العنوان	الصفحة
01	الصادرات والواردات العربية الإجمالية (2011-2015)	245
02	الصادرات والواردات العربية البينية (2011-2015)	246
03	مساهمة التجارة البينية في التجارة الإجمالية للدول العربية (2011-2015)	247
04	مؤشرات التبادل التجاري بين دول الخليج العربي والدول العربية	248
05	مؤشرات اقتصاد المعرفة لدول الخليج العربي (2005-2012)	250
06	التجارة البينية لدول الخليج العربي (2005-2012)	252
07	ملحق الدراسة القياسية	253

المقدمة

تمهيد

يمر الاقتصاد العالمي بتفاعلات وتحولات اقتصادية كبيرة بزيادة اتجاه معظم الدول على اختلاف أنظمتها نحو تكوين تكتلات اقتصادية كبيرة ومتكاملة بينها، خاصة والعالم يعيش العديد من المتغيرات التي لم تعد قاصرة من ناحية دون الأخرى أو على دولة دون الأخرى، وبالتالي فلم يعد أمام الدول سوى الدخول في إطار التعاون الاقتصادي الإقليمي في ظل المصالح والظروف الطبيعية والجغرافية المشتركة.

فالكثير من الدول تحولت من الاقتصاد المخطط مركزيا إلى اقتصاد السوق باحثة عن موقع اقتصادي داخل التكتلات الاقتصادية، فالتحول إلى اقتصاد السوق يحرر المبادرات ويقضي على البيروقراطية في التسيير ويشجع المبادرة في اتخاذ القرار ويمكنها من إيجاد مركز اقتصادي ضمن التكتلات الاقتصادية في إطار نظام عالمي يدخلها ضمن العولمة، فتجني تلك الدول من فوائدها وتتخلص من أخطاء الماضي التي حملتها للتخطيط والتسيير المركزي.

و الدول العربية التي ارتبطت بالوقائع الاقتصادية السابقة تجاه التكامل الاقتصادي والشراكة فيما بينها في إطار التوجهات الاقتصادية العالمية، وأصبحت تواجه تحديات كبرى في ظل الانفتاح والاندماج بالسوق العالمي وما يعنيه ذلك من ضغوط اقتصادية ومنافسة حادة من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وقد أصبحت عملية بناء وتطوير القدرة التنافسية، من خلال تفعيل العمل الاقتصادي العربي المشترك ضرورة ملحة لرفع قدرة الاقتصاديات العربية على تحسين أدائها في ظل الانفتاح على العالم الخارجي وتحقيق استدامة النمو الاقتصادي و الرفاه الاجتماعي.

ولقد أصبح التطور المعرفي سمة العصر، وتحول إلى سلاح للسيطرة خاصة مع ما تتسم به المعرفة في عصرنا من سرعة وقدرة على الانتشار وتخطي الحدود وأحد التحديات التي تواجه دول العالم، ولقد زاد الاهتمام بالتطورات العلمية والتكنولوجية وتطوير أنظمة الاتصالات العالمية، والاستثمار في البحث والتطوير، وزاد الاهتمام بالموارد البشرية المبدعة الهادفة لتحقيق الميزة التنافسية والقيمة المضافة ودعم أنشطتها في مجال الاستثمار والتجارة، بما يساهم في اندماج اقتصادياتها وتشكيل تكتلات ذات قوة ومنافسة عالمية، وهو ما دفع دول العالم للعمل جاهدة على مواكبة هذه الموجة العارمة من التطورات والتغيرات التي رافقت العولمة.

وتواجه المجتمعات العربية تحدي إزالة فجوة المعرفة بينها وبين دول العالم حيث يبرز دور التقنيات القائمة على العلم كعامل محدد لهياكل القوة العالمية في إحداث التغيير، وخاصة أن الجانب الأعظم من المعرفة الحديثة يتولد اليوم في بلدان الشمال. وفي ظل هذه التحديات لا خيار أمام الاقتصاديات العربية سوى التكتل و اعتماد المعرفة سبيل لمواجهة ذلك، من خلال تكثيف التعاون الاقتصادي العربي وتبني

الجديد في الاقتصاد الرقمي و التطور في المجال المعلوماتي، وهو ما ينعكس على تحقيق تكامل بينها خاصة في مجالات التجارة والاستثمار وتشكيل قوة اقتصادية عربية ذات مكانة عالمية.

أولا: الإشكالية

أحدث التوجه نحو اقتصاد المعرفة ثورة في الساحة الاقتصادية العالمية بالتحول من الاقتصاد المعتمد على انتاج السلع والخدمات إلى الاقتصاد المعتمد على انتاج المعرفة، لدا أصبح من الضروري العمل على تعزيز آليات اقتصاد المعرفة في تفعيل التكامل الاقتصادي العربي.

وعليه تتمحور إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

- **ما هو واقع وآفاق التكامل الاقتصادي العربي في ظل اقتصاد المعرفة؟**

وللإجابة على التساؤل الرئيسي المطروح تبرز التساؤلات الفرعية التالية:

1- ماهي أبرز محطات التكامل الاقتصادي؟

2- ما هي أهم مؤشرات اقتصاد المعرفة؟

3- ما هي أهم الانجازات المحققة على صعيد التكامل الاقتصادي العربي؟

4- ما هو واقع مؤشرات اقتصاد المعرفة في الدول العربية

5- ماهو أثر مؤشرات اقتصاد المعرفة على التكامل الاقتصادي العربي ؟

ثانيا: فرضيات البحث

انطلاقا من الإشكالية المطروحة تم صياغة جملة الفرضيات التالية:

1- تعتبر تجربة الاتحاد الأوروبي أهم محطة في التكامل الاقتصادي قدمت دروسا للدول العربية.

2- تعدد وتنوع مؤشرات قياس اقتصاد المعرفة يساهم في نجاعة دوره في الاقتصاد.

3- أخفقت جهود التكامل الاقتصادي العربي بسبب عدم وضوح الرؤية الإنمائية العربية.

4- الفوارق في مؤشرات اقتصاد المعرفة في الدول العربية يصعب من تحقيق التكامل الاقتصادي بينها.

5- يوجد أثر إيجابي لمؤشرات اقتصاد المعرفة في الدول العربية على التكامل الاقتصادي العربي.

ثالثا: أسباب اختيار الموضوع

توجد أسباب متعددة دفعتنا لاختيار هذا الموضوع و البحث فيه دون غيره من المواضيع، يمكننا ذكرها فيما يلي:

- إبراز مكانة الدول العربية وموقعها ضمن التكتلات الاقتصادية الراهنة؛

- الاهتمام الكبير الذي يحظى به اقتصاد المعرفة من طرف الباحثين و الخبراء الاقتصاديين خاصة بالنسبة للدول العربية، و في ظل المرحلة الراهنة التي يميّزها توجه العديد من الدول نحو اقتصاد المعرفة؛
- محاولة تسليط الضوء على تحديات دخول البلدان العربية في اقتصاد المعرفة باعتباره عاملا يساهم بشكل إيجابي في التأثير على التنمية الاقتصادية بها وتحقيق اندماجها.
- الميول الشخصي للموضوع الذي يعتبر توجها جديدا في النشاط الاقتصادي.

رابعا: أهمية الموضوع

تتجلى أهمية هذا الموضوع في دراسة إمكانية اندماج البلدان العربية في ظل اقتصاد المعرفة الذي تزداد فيه الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة، وباعتباره أحد الأساليب المنشودة لتحقيق الاندماج العربي، حيث تواجه الدول العربية العديد من التحديات لمواكبة التطور الحاصل في الاقتصاد العالمي وأهمها الدخول في اقتصاد المعرفة.

خامسا: أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى:

- إبراز مختلف مراحل التكامل الاقتصادي، وأهم التجارب الرائدة في هذا المجال؛
- محاولة التعرف على أهم مؤشرات اقتصاد المعرفة واستعراض أهم التجارب الرائدة فيه؛
- الوقوف على أبرز المحطات في مسار التكامل الاقتصادي العربي؛
- معرفة مدى جاهزية الدول العربية للاندماج في اقتصاد المعرفة، ومحاولة إبراز أثره على التكامل الاقتصادي العربي، و آفاق تطويره.

سادسا: المنهج وأدوات الدراسة

نظرا لطبيعة موضوع الدراسة، ومحاولة الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار فرضيات الدراسة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لعرض مختلف المفاهيم المرتبطة بالتكامل الاقتصادي واقتصاد المعرفة وتحليل العلاقة بينهما، وتوضيح دور اقتصاد المعرفة في تفعيل التكامل الاقتصادي العربي، كما تم اعتماد المنهج الاحصائي في الفصل الرابع من خلال اجراء اختبار قياسي لدعم الدراسة باستخدام أسلوب السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data).

واعتمدت الدراسة على مجموعة من المراجع باللغتين العربية والأجنبية، من استخدام للكتب والرسائل والأطروحات، والمجلات والدوريات والملتقيات، ومختلف التقارير الصادرة عن مختلف الهيئات العربية أو الدولية.

سابعا: إطار الدراسة

تم تحليل واقع التكامل الاقتصادي العربي وجاهزية الدول العربية للاندماج في اقتصاد المعرفة في أغلب الدول العربية والتي توفرت البيانات بشأنها واستخدام فترات مختلفة من الفترة (1995-2015) حسب ما تطلبته الدراسة وبما أمكننا الحصول عليه من جهة، و من جهة أخرى نظرا لكون دول الخليج تحظى بمستويات مقبولة ضمن مؤشر الاقتصاد المعرفي مقارنة بباقي الدول العربية التي تحتل مراتب متأخرة عالميا، وهو ما سمح بدراسة العلاقة على مستوى دول الخليج العربي باعتباره عينة من الدول العربية وأحد الأهداف المنشودة لتحقيق الوحدة الاقتصادية العربية.

وقد تم الاعتماد على بيانات مؤشرات اقتصاد المعرفة التي يصرح بها البنك الدولي للفترة (2005-2012) تبعا لمعيار توفر المعطيات بالقدر اللازم، علما أن منهجية البنك الدولي في قياس مؤشرات اقتصاد المعرفة تشمل على عدد كبير من المتغيرات ضمن الأعمدة الأربعة لاقتصاد المعرفة والتي تتضمن عدة متغيرات، كما اعتمدت بيانات التجارة الخليجية البينية لدول الخليج العربي كمدخل للتكامل لنفس الفترة (2005-2012).

ثامنا: الدراسات السابقة

توجد العديد من الدراسات التي تناولت الموضوع سواء من ناحية التكامل الاقتصادي العربي أو من ناحية اقتصاد المعرفة، لكن الدراسات التي تناولت علاقة التكامل الاقتصادي العربي باقتصاد المعرفة فهي قليلة جدا وكانت إشارة للعلاقة نظريا، لذلك يمثل الموضوع إثراء للمكتبة الوطنية، وفيما يلي بعض الدراسات السابقة ذات العلاقة بالموضوع:

- صباح بلقيدوم، **أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة (NTIC) على التسيير الاستراتيجي للمؤسسات الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، الجزائر، 2013/2012: سعت الدراسة إلى إبراز أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على التسيير الاستراتيجي للمنظمات، الذي يقتضي منها تطوير مكانتها في السوق عن طريق تشخيص عوامل البيئة الداخلية والخارجية لاكتشاف الفرص وتجنب التهديدات والحصول على ميزة تنافسية ومنه البقاء والاستمرار.

وتوصلت الدراسة إلى ضرورة مسايرة التطور التكنولوجي لما له من دور في تفعيل التسيير الإستراتيجي للمنظمات الحديثة لمواجهة ضغوطات البيئة التنافسية المعقدة مزايا تضمن لها البقاء والاستمرار.

- الجوزي جميلة، **التكامل الاقتصادي العربي واقع وآفاق، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، العدد الخامس، جامعة الشلف، جانفي 2008: بينت الدراسة أنه رغم التحديات التي تواجه الدول العربية و التي تحول دون تحقيق التكامل الاقتصادي العربي إلا أن هذه الدول أدركت ولو كان ذلك متأخرا ضرورة

هدا التكامل، ويتجلى ذلك من خلال السعي إلى إنجاح منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي تعد محاولة جزئية لإحياء جهود التكامل الاقتصادي العربي المتعثرة.

- علي كساب، **التكامل الاقتصادي العربي و التنمية الاقتصادية في إطار التدافع الاقتصادي والشراكة**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، السداسي الثاني، جامعة الشلف، 2004: حاولت هذه الدراسة ولو بقدر الإمكان تصور مشاكل الاقتصاديات العربية ومحاولة تصور حلول لها ضمن رؤية شمولية منسجمة.

- تقروت محمد، متناوي أحمد: **الاقتصاد الرقمي و إشكالية التجارة الالكترونية في الدول العربية**، الملتقى الدولي حول* دور المعرفة في اكتساب المزايا التنافسية للدول العربية في ظل الاقتصاد الرقمي*، 27، 28 نوفمبر 2007، جامعة الشلف، هدفت الدراسة إلى محاولة معرفة واقع الاقتصاد الرقمي والتجارة الإلكترونية في الوطن العربي وابرزا استراتيجية تطوير الاقتصاد الرقمي في الدول العربية والذي يعد البنية التحتية للتجارة الإلكترونية، وتوصلت الدراسة إلى أن التجارة الإلكترونية في الدول العربية تواجهها عقبات تحد دون تطويرها والنهوض بها، يجب عليها تخطيها لكي تتمكن من مواكبة الجهود الدولية لتعزيز الاقتصاد الرقمي والتجارة الالكترونية، ولا بد من العمل المنظم المدروس والمتزامن على مختلف المسارات التي تستهدف تحقيق العديد من الأهداف.

- محمد جبار طاهري الشمري: **دور اقتصاد المعرفة في تحقيق النمو الاقتصادي، مصر نموذجا**: هدفت الدراسة لإبراز مكونات اقتصاد المعرفة وتسليط الضوء على نظرية النمو الحديثة في اقتصاد المعرفة، واعتماد مصر نموذجا كدولة نامية، وتحليل تأثير اقتصاد المعرفة على الناتج المحلي الإجمالي والتكنولوجيا والقوى العاملة. وأهم الاستنتاجات التي توصلت لها، أن الحكومة المصرية سعت من أجل إدخال مصر في خضم التطورات التكنولوجية الحاصلة وإبعادها عن حالة العزلة التي تعاني منها أغلب الدول العربية في سعيها من أجل تحقيق ذلك، مما أدى إلى تحقيق مستويات عالية من الناتج المحلي الإجمالي ورفعت من قدرتها الإنتاجية أيضاً في مجال تكنولوجيا المعلومات.

- محمد أنس أبو الشمات، **اتجاهات اقتصاد المعرفة في البلدان العربية**، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 2012، هدفت الدراسة إلى تحديد إمكانية الدول العربية من التوجه نحو اقتصاد المعرفة لأنه الخيار الاقتصادي للسير في ركب التقدم العلمي والتنمية، ومواجهة العوائق التي واجهت عملية التنمية في البلدان العربية، من خلال منح نظرة جديدة في التوجهات الاقتصادية فيها، وذلك بالاعتماد على المعرفة في النشاط الاقتصادي وجعلها هدفاً استراتيجياً تتطلع إليه المجتمعات العربية. و توصلت الدراسة إلى أن الدول العربية بحاجة للتركيز على إنتاج المعرفة كي تستطيع مشاركة البشرية في السير في مواكب

العلم والمعرفة، والتوجه باقتصادياتها نحو الاقتصاد المعرفي الكفيل بحل المشكلات التي تواجهها في البطالة والفقر وانخفاض مستويات التنمية، وذلك بتوجيه جزء من الموارد المالية التي تمتلكها لذلك.

- عطية الجيار: **دور اقتصاد المعرفة في التنمية الاقتصادية للدول العربية**، الملتقى الدولي حول * اقتصاديات المعرفة والإبداع* جامعة البليدة، 2013، هدفت الدراسة إلى معرفة هيكل البناء المعرفي في الدول العربية، وتحديد الكيفية والتصورات التي يمكن من خلالها للدول العربية تكوين المحتوى المعرفي المناسب الذي يمكنها من استيعاب التطور التكنولوجي في مختلف الميادين العلمية، وتحديد الصعوبات التي تواجهها على صعيد الإنتاج المعرفي. وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود استراتيجية عربية مناسبة لصناعة محتوى المعلومات والاتصالات، وانعكاس ذلك على انخفاض جهود البحث والتطوير والابتكار لهذه الصناعة، وعدم التناسب بين التحولات في شكل المجتمع العربي فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي والتعليمي والثقافي عموما، والتغيرات والتحولات التكنولوجية المتسارعة على المستوى العالمي.

- دراسة عبد الله فاضل الحيالي،" **محددات اقتصاد المعرفة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية"**، مركز الدراسات الإقليمية. هدفت الدراسة إلى تشخيص محددات اقتصاد المعرفة في دول مجلس التعاون الخليجي وقياسها كميا، وبيان مدى مساهمة هذه المحددات في تحويل هذه الاقتصاديات إلى اقتصاد المعرفة. وأسفرت نتائج التحليل القياسي الاقتصادي أن نظام الحوافز الاقتصادية وتقنية المعلومات والاتصالات يحددان وبمعنوية عالية نحو 99% من التغيرات الحاصلة في مؤشر اقتصاد المعرفة للدول الخليجية العربية لسنة 2009.

مما سبق يتبين أن أغلب الدراسات السابقة تعالج نقطتين وهذا ما يتشابه مع دراستنا:

1- قضية الربط الأمثل بين اقتصاد المعرفة و التنمية الاقتصادية في الدول العربية؛

2- مدى ملائمة اقتصاديات دول العربية والتوجه الاقتصادي الجديد؛

وتختلف دراستنا من حيث أداوت القياس ومن حيث ربط المتغير الثاني المتعلق التكامل الاقتصادي، وندرة الدراسات التي تناولت علاقة التكامل الاقتصادي العربي باقتصاد المعرفة.

تاسعا: محتوى الموضوع

ومن خلال معالجة موضوع البحث سيتم الإجابة على الأسئلة المطروحة واختبار الفرضيات المقترحة، وهذا ما جعلنا نخصص أربعة فصول للدراسة:

الفصل الأول: بعنوان: التكامل الاقتصادي بين التقليد والتطور: تطرق إلى مفهوم التكامل الاقتصادي، واستعرض شروطه ودرجاته مع معرفة الصيغة الجديدة أو البديلة للتكامل، ثم الوقوف على أهم المزايا والمشاكل الناتجة عنه، وعرض لمختلف التجارب العالمية الرائدة في مجاله.

الفصل الثاني: بعنوان: اقتصاد المعرفة، مفاهيم وتجارب دولية: تناول أهم المفاهيم المتعلقة باقتصاد المعرفة، ومختلف مؤشرات قياسه، وعرض لتجارب دولية رائدة في هذا المجال، والدروس المستفادة منها للدول العربية.

الفصل الثالث: بعنوان: التكامل الاقتصادي العربي بين الواقع والمأمول: تناول أهم خصائص الاقتصاديات العربية، ومختلف التجارب العربية في مجال التكامل الاقتصادي، ثم عرض لأهم مداخل التكامل الاقتصادي من خلال التجارة العربية البينية والاستثمارات العربية البينية، وحاجة الدول العربية لتفعيلهما عن طريق اقتصاد المعرفة كخيار أمثل.

الفصل الرابع: بعنوان: دور اقتصاد المعرفة في تفعيل التكامل الاقتصادي العربي:

تناول مدى جاهزية الدول العربية للاندماج في اقتصاد المعرفة، وتحليل للعلاقة بين اقتصاد المعرفة والتكامل الاقتصادي العربي، واجراء اختبار قياسي لدعم وتوضيح العلاقة أكثر، ثم توضيح استراتيجية بناء اقتصاد معرفي في الدول العربية يسمح بتفعيل التكامل الاقتصادي العربي.

عاشرا: صعوبات الدراسة

من بين الصعوبات التي واجهتنا عند القيام بالدراسة هو ندرة الدراسات التي تربط التكامل الاقتصادي العربي بمؤشرات اقتصاد المعرفة، بالإضافة إلى اختلاف البيانات وتضارب الاحصائيات من هيئة لأخرى، ونقص البيانات والمعطيات حول مؤشرات اقتصاد المعرفة في الدول العربية.

الفصل الأول: التكامل الاقتصادي بين التقليد و التطور

المبحث الأول: ماهية التكامل الاقتصادي

المبحث الثاني: آلية التكامل الاقتصادي

المبحث الثالث: تجارب التكامل الاقتصادي الرائدة في العالم

تمهيد

تميز النصف الثاني من القرن العشرين وبداية الألفية الجديدة بميل بارز نحو ظاهرة التكامل الاقتصادي مهما كانت الصورة التي يتخذها، فاحتل مكانا بارزا في الأدبيات الاقتصادية نظرا لمجموعة من الأسباب والدوافع التي جعلت مختلف دول العالم تتجه إلى الدخول في تجمعات إقليمية، وزيادة الترابط والتشابك بين الاقتصاديات ومع عدم وجود فرق بين القوى العظمى والقوى الصغرى إدراكا منها بضرورة التكامل الاقتصادي وأهميته.

وعليه يحاول الفصل التعرض لطبيعة التكامل الاقتصادي من حيث المفهوم، والنظريات المفسرة له، ومعرفة شروطه ومختلف مراحل تحقيقه، والوقوف على أهم المشاكل التي تعترضه، والإشارة إلى أهم التجارب الرائدة في مجال التكامل الاقتصادي و الدروس المستفادة منه للدول النامية عامة والعربية خاصة.

المبحث الأول: ماهية التكامل الاقتصادي

أصبح التكامل الاقتصادي ضرورة تفرضها الظروف الاقتصادية الدولية الحالية، وذلك باعتباره سمة من سمات التنمية الاقتصادية والتطلع للوحدة الاقتصادية خاصة في الوقت الحالي، لدا سيتم التطرق إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بالتكامل الاقتصادي، أهدافه، مقوماته ودوافعه.

المطلب الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي

أولا: تعريف التكامل الاقتصادي

نحاول تقديم بعض التعاريف الخاصة بمصطلح التكامل الاقتصادي التي قام بها مجموعة من رواد الفكر الاقتصادي التكاملي كما يلي:

يعرف **بيلا بلاسا** التكامل الاقتصادي على أنه عملية وحالة، فبوصفه عملية فإنه يتضمن الإجراءات والتدابير التي تهدف إلى إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية المنتمية إلى دول قومية مختلفة وهنا يتم التأكيد على وسائل التكامل وهدفه في تحديد مفهومه باعتباره عملية، وإذا تم النظر إليه بوصفه حالة فإنه يمكن القول بأنه يتمثل في انتفاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية مما يعني التركيز على النتيجة التي يتم تحقيقها ويراد الوصول إليها من خلال التكامل[1].

وانطلاقا من هذا التعريف نلاحظ أن **بيلا بلاسا** اعتمد على مناقشة قضية التمييز أو التدخل الحكومي وعلاقتها بسياسة تحرير التجارة الدولية، حيث يذهب إلى اعتبار أن اختفاء التمييز أو التدخل الحكومي يعد شرطا منطقيا ومدخلا طبيعيا لتحرير التجارة بين مجموعة الدول الأعضاء في التنظيم التكاملي[2].

ويرى الاقتصادي **ماخلوب** أن التعريف الأكثر ملائمة لهذا المصطلح ينصرف إلى أن فكرة التكامل الاقتصادي التام تنطوي على الإفادة الفعلية من كل الفرص التي يتبعها التقسيم الكفء للعمل[3].

بينما الاقتصادي **هوفمان** يقول بأن قيام تكامل اقتصادي لا بد من وجود تساوي في أسعار السلع وعناصر الإنتاج في المنطقة التكاملية[4].

ويرى **تنبرجن** أن التكامل كعملية يشتمل على العديد من الجوانب التي ذكرها **بيلاسا** فيرى أنه عبارة عن إيجاد أحسن السبل" الأطر" للعلاقات الاقتصادية الدولية والسعي لإزالة كافة العقبات والمعوقات أمام هذا التعاون[1].

---

[1] فليح حسن خلف، **اقتصاديات الوطن العربي**، الطبعة 1، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان، 2004، ص 220

[2] سامي عفيفي حاتم، **التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق**، الطبعة 4، جامعة حلوان، القاهرة،2003، ص 30.

[3] المرجع نفسه، ص 31.

[4] Yadwiga Forowicz," **Economie Internationale**", Benchemin, Québec, 1995, P.265

ويؤكد **ماخلوب** أن جوهر التكامل الاقتصادي هو إزالة العقبات التي تحول دون انتقال الأيدي العاملة، رأس المال والمنتجات بوصفها شروطا ضرورية لإحراز التكامل الكامل الذي يتطلب أيضا إقامة مؤسسات واتباع سياسات مشتركة من شأنها أن تؤمن استمرار عدم التمييز[2].

انطلاقا من هذه التعاريف يتضح أن التكامل الاقتصادي عملية ليست بسيطة بل هي عملية على درجة عالية من التعقيد والشمول ومن بعد المدى في العلاقات الاقتصادية والسياسية. كما أنها ترتبط بتحقيق تغيرات وأثار شكلية في الاقتصاد الوطني لأطراف عملية التكامل، فهناك اتجاهين رئيسين يمكن التمييز بينهما[3] :

الاتجاه الأول: اتجاه عام يعرف التكامل على أنه أي شكل من أشكال التعاون أو التنسيق بين الدول المختلفة دون المساس بسيادة أي منهما، وينتقد هذا التعريف لاتساعه الأمر الذي يجعل العلاقات ذات الطابع التعاوني بمثابة علاقات تكاملية وهو ما يجعل من التكامل مفهوم لا معنى له، كما أنه يغفل التمييز بين التكامل من ناحية والتعاون والتنسيق من ناحية أخرى.

الاتجاه الثاني: فهو اتجاه أكثر تحديدا حيث يعتبر التكامل عملية لتطوير العلاقات بين الدول وصولا إلى أشكال جديدة مشتركة بين المؤسسات التفاعلات التي تؤثر على سيادة الدولة.

وعليه فالتكامل الاقتصادي هو عملية ذات بعد زمني جوهرها تحويل العلاقات التي تقوم بين وحدتين اقتصاديتين وطنيتين من علاقات دولية إلى علاقات داخلية تدريجيان وذلك عن طريق الحد من حواجز التبادل ثم إزالتها حتى قيام سوق موحدة (حرية انتقال السلع وعناصر الإنتاج) إلى خلق اقتصاد نقدي موحد (عملة موحدة)، و إلى تكوين اتحاد اقتصادي شامل بهدف تمكين الوحدات الاقتصادية من تحقيق:[4]

- إنتاج أكثر كفاءة بتعميق تقسيم العمل على مستوى الوحدة الأكبر؛
- عملية تنموية ذات مقومات متنوعة ومتوازنة بهدف تكوين وحدات اقتصادية قادرة على المنافسة في عالم مركزه رأس المال و التكتلات الاقتصادية.

و يمكن القول بأن مفهوم التكامل الاقتصادي يتضمن جوانب متعددة، اقتصادية و سياسية و اجتماعية، ويختلف باختلاف الظروف التي أنشأ فيها وكدا اختلاف الأنظمة السياسية و الاقتصادية للبلدان الأعضاء.

---

[1] فؤاد أبو ستيت، **التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة**، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 2004 ص 7.

[2] إكرام عبد الرحيم، **التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي**، الطبعة 1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002 ص 44

[3] عبد الحميد عبد المطلب، **السوق العربية المشتركة، الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة**،مجموعة النيل العربية، القاهرة،2003، ص 31

[4] **إيمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2008، ص 202

ثانيا: ارتباط التكامل الاقتصادي ببعض المفاهيم

إن دراسة مفهوم التكامل الاقتصادي كثيرا ما يختلط ببعض المصطلحات القريبة منه كالتعاون الاقتصادي والاندماج الاقتصادي، وعليه تجدر الإشارة ولو بإيجاز إلى معاني تلك المصطلحات.

1- التكامل الاقتصادي والتعاون الاقتصادي

لا تستطيع الدول تحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية بمفردها، كما أنها لا تستطيع أن تعيش بمعزل عن العالم، لأن الطبيعة الإنسانية والتضامن في المصالح يدفعها إلى إنشاء العديد من العلاقات المتنوعة، كما أن العلاقات الاقتصادية الدولية أصبحت أكثر وضوحا، وأصبح النظام الاقتصادي الدولي يعتمد على التعاون الدولي في ظل مجتمع تسوده حرية التجارة والشفافية.[1]

وعلى هذا الأساس يمكن التفريق بين التعاون والتكامل، حيث يتضمن التعاون العمل لتقليل التمييز، (مثال ذلك الاتفاقيات الدولية في خصوص السياسات التجارية التي تدخل في نطاق التعاون الاقتصادي)، بينما يتضمن التكامل الاقتصادي الإجراءات التي تؤدي إلى إلغاء التمييز، كإزالة الحواجز القائمة في وجه التجارة على المستوى الدولي هي تعبير عن أعمال التكامل الاقتصادي[2].

كما ترتبط فكرة التكامل الاقتصادي بتحقيق تغيرات وآثار هيكلية في الاقتصاد الوطني لأقطار الأطراف في عملية التكامل، وهي تغيرات وآثار تقوم عادة على درجة من التعقيد ومن الشمول ومن بعد المدى في العلاقات الاقتصادية والسياسية بين هذه الأقطار، وليكن التعاون الاقتصادي لا يرتبط من ناحية ما يستهدفه ولا من ناحية ما يترتب عليه من آثار بتحقيق تغيرات ليس لها الطابع الهيكلي نفسه ولا الدرجة نفسها وبعد المدى في العلاقات الاقتصادية الدولية[3].

2- التكامل الاقتصادي والاندماج الاقتصادي

إن حدوث عملية الاندماج بين مجموعة من الدول قد يدفعها إلى تطبيق التخصص في حين أنه ليس بالضرورة أن تندمج الدول التي تتخصص فيما لديها من ميزة نسبية. فمؤيدو فكرة الاندماج في التكامل كثيرون، حيث نجد من يرى أن التكامل بطبيعته اندماجي باعتباره الحل الوسط بين إعادة تنظيم الاقتصاد الدولي على أساس مبدأ حرية التجارة وتفتت العالم إلى وحدات اقتصادية صغيرة تعجز الوسائل

[1] حمدي رضوان، **الاقتصاد الدولي ، الأصالة الفكرية والديناميكية الواقعية**، جامعة عين الشمس، القاهرة، 2002، ص 414.

[2] إيمان عطية ناصف، مرجع سبق ذكره، ص193

[3] المرجع نفسه، ص 195

المتاحة لكل منها عن الوصول إلى مستوى الرفاهية المرغوب، وعلى هذا الأساس تتحقق الطبيعة الاندماجية للتكامل، حيث يتضمن إذابة الاقتصاديات الوطنية المختلفة في اقتصاد واحد كبير.[1]

وقد عبر بعض الاقتصاديين عن الاتجاه الاندماجي في طبيعة التكامل الاقتصادي باستخدام مصطلح الاتحاد الاقتصادي، فيرى **Mead** أن الاتحاد الاقتصادي يقصد به عادة اندماج اقتصاديات الدول المنظمة إليه بحيث تصبح اقتصاد واحد تتوافر به حرية انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء دون فرض قيود جمركية عليها. ويرى **jakoub** أن فكرة الاتحاد الاقتصادي تقوم على أساس إلغاء الحواجز الجمركية، وحرية انتقال رؤوس الأموال و الأشخاص، وتوحيد وتنسيق النظم واللوائح المالية وتنظيم شؤون النقد، وتحويل العملات وتنسيق السياسات المتعلقة بالإنتاج.

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للتكامل الاقتصادي

شهد الفكر الاقتصادي عدة تطورات في مجال تأطير وتأصيل التكامل الاقتصادي، وسماته ومراحله المختلفة ومتطلبات كل منها، ويمكن أن نفرق بين أربع مدارس في هذا المجال:[2]

أولا: المدرسة الاتحادية:

يعتبر **Amitai Etzioni**، أحد رواد المدرسة الاتحادية، ويعتبر أن الوحدة السياسية هي الطريقة التي يتم بواسطتها التكامل، و قامت المدرسة على فكرة إقامة دولة اتحادية على اقليم تتمتع فيه الفئات الإجتماعية التي تتواجد في أقطارها بدرجة عالية من التشابك في المصالح، إذ يتم السعي لإقامة دولة اتحادية تتخذ شكل فيدرالية، مع احتفاظ كل دولة من دول الاتحاد بسلطة إصدار القرارات والتشريعات اللازمة، ووفقا لما يتفق عليه المجلس الأعلى للاتحاد المكون، وتتوفر فرص النجاح أمام هذا التحول في حالتين:

- الحالة الأولى: تولد شعور لدى مختلف الفئات الاجتماعية بأن الاتحاد المزمع تكوينه قادرا فعلا على تحقيق قدر من الرخاء والرفاهية الاقتصادية يفوق كل ما تحققه كل دولة منفردة.
- الحالة الثانية: رفض الفئات الإجتماعية خضوع حكوماتها الوطنية لتلسط فئات بعينها في المجتمع تهدف لتحقيق مصالحه الشخصية على حساب باقي الفئات، ويدعم ذلك صراع تلك الفئات المتسلطة في البلدان المختلفة فيما بينها، بحيث يصبح الحافز نحو الاتحاد هو رفض الفئات الإجتماعية الأكثر عددا لهذا التسلط، ومنه التحيز لخيار التحول من المستوى الوطني إلى المستوى الإقليمي.

[1] إكرام عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص 46.

[2] نواف أبو شمالة، **التكامل الاقتصادي، آليات تعزيز التعاون الاقتصادي العربي**، مجلة دراسات تنموية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 50، 2016، ص 9-11

- **ثانيا: المدرسة التدرجية**

رأت هذه المدرسة التحرك نحو تأسيس أطر تنظيمية تتولى التعامل مع الشؤون الفنية التي لا تثير أي حساسية تجاه الفئات الاجتماعية المسيطرة، ويرى صاحب هذه النظرية **Karl Deutsch**، أن هذا الأمر سيقضي على الكثير من التعقيدات التي تثير حساسية الدول وتجعلها تشعر بخف كبير من عواقب فقدانها سيادتها، وما قد يترتب عليها من خسائر بفقدان ما تم تحقيقه في السابق، حيث يعمل هدا الأسلوب على تشجيع وتكثيف المعاملات بين الفئات الاجتماعية المختلفة في الدول المعنية ودون التزام بأطر مؤسسية معينة أو مراحل محددة، بمعنى إقامة ما يلزم من مؤسسات لإدارة شؤون المعاملات التي يجري تكثيفها للإنجاز التكامل.

ثالثا: المدرسة الوظيفية:

ظهرت في الفترة بين الحربين العالميتين الأولى والثانية باسم النظرية الوظيفية، ثم تطورت بعد الحرب العالمية الثانية إلى النظرية الوظيفية الجديدة، وتبلورت أفكار النظرية الوظيفية الأصلية عبر فكر الباحث البريطاني، **David Metrany** الذي رأى أن النزعة الوطنية مجافية بطبيعتها للسلام، وبالتالي فإن إقامة مؤسسات للتعاون بين الدول في مجالات ذات طبيعة فنية بحتة ومحايدة سياسيا، كإدارة شؤون النقل الجوي، أو مكافحة الأمراض تجذب إليها كثير من المؤيدين لأنها تضمن السلم وتساهم في رفع مستوى الرفاه العام للمجتمع وبشكل أفضل مما تحققه الحكومات الوطنية.

فالتنازل لمنظمات أو أطر دولية عن مسؤوليات لا تمس السيادة الوطنية بشكل واضح لا يضمن تحفيز الحكومات على تقبل التنازل عن إشرافها على جوانب أخرى أقل حيادية من الناحية السياسية، فقد يدفعها ذلك إلى التمسك بما يتبقى لها من مجالات تعتقد أنها أكرث حساسية من تلك التي تم التنازل عنها، وتشير مختلف التجارب أنه ما لم يجري الاتفاق على الصيغة المؤسسية النهائية، فإن البدء بالأمور الأقل إثارة للخلاف سرعان ما ينتهي بطريق مسدود.

لذا تتضمن الوظيفية إجراء كل حالات الإندماج الجزئي من خلال تفويض بعض الوظائف االجكومية إلى الأطر الإقليمية الأعلى، ويتوقف تحقيق الاندماج الشامل على مدى واتساع أهمية هذه الوظائف وتأثيراتها في السياسات المحلية للوحدات المشاركة، كما في حالة اتحاد التاج بين بريطانيا وأستراليا مع تواجد السلطة الفعلية في كل بلد متمثلة في تشريعات كل منها وهذا يعرب عن حالة من حالات الاندماج الوظيفي.

و ترى النظرية الوظيفية أن بدء التعاون في مجالات محددة وبشكل تدريجي سيؤسس للتعاون في مجالات اخرى أكثر تعددا، بمعنى أن التكامل في قطاع تقني واحد قد يساهم في تحقيق التكامل في الميادين

التقنية الأخرى ذات العلاقة، ويكون التكامل نتاج لمسار تراكمي، ولكن بشرط ان تكون المرجعية للتكامل هي المنفعة المتبادلة والشعور بالحاجة إلى هذا التعاون.

رابعا: النظرية الوظيفية الجديدة:

نشأت بعد الحرب العالمية الثانية وجمعت أفكار العديد من الباحثين مثل **Ernst Hass**، **Amitai Etzioni**، **Karl Deutsch**، الذين أكدوا على أن فرص النجاح في تحقيق التكامل إقليميا أكثر حظا من تحقيقه دوليا، وذلك تأسيسا على المحددات التالية:

- توفر ثقافة مشتركة تقرب بين منظومة القيم التي تتبناها الفئات الإجتماعية في الدول المعنية.
- تخصيص الموارد الاقتصادية الكافية والشروع في المجالات الحيوية التي تحتل مكانة متميزة في اقتصاديات الدول المتكاملة وهذا بغرض إنجاز العمل المشترك ورفع مستوى رفاهية المجتمع.
- وجوب إشراك جماعات المصالح والنخب والأحزاب السياسية في هذه العملية مع ضرورة وجود أطر مؤسسية يوكل إليها صياغة واتخاذ الحد الأدنى من القرارات لتكون بذلك مؤسسات اقليمية تتجاوز في قراراتها الحدود الوطنية، أي أن يكون للبعد المؤسسي فوق الوطني موقعا محوريا في هذا النهج. الذي جاء بإضافات أهمها وضع مراحل تنتقل فيها السلطة إلى المؤسسة الإقليمية التي تعتبر نواة للحكومة الإقليمية.

وعليه تكتسب الحركة التكاملية الأثر الانسيابي لعملية التكامل، حيث يؤدي تعلم المجتمعات كيف يحدثون التكامل بالتجربة إلى إيجاد رغبة لديهم بالتقدم فيه، ويتحقق الاتحاد على دفعات ويصبح على نظرية التكامل أن تحدد المعايير التي بقتضاها يتم الاتفاق على المجالات الاقصادية التي تعزز مستوى التكامل وتضمن استمراريته، فمثلا من الممكن الانطلاق بقطاع معين ينقل فيه جانب من سلطة الدولة إلى سلطة فوق وطنية دون الشعور بفقدان السيادة، مثل ما حدث في تجربة جماعة الفحم والصلب الأوروبية عام 1951.

و من المهم لنجاح مسار التكامل وجود تقارب في أوضاع الدول المعنية، حتى تتشابه الأهداف والأدوات التي تستخدمها هذه الدول في رسم سياساتها الاقتصادية، ولذلك مال الوظيفيون الجدد إلى تأجيل عمليات المشاركة في السياسات الاقصادية إلى مراحل متأخرة من عملية التكامل.

يمكن القول أنه رغم تعدد النظريات المفسرة للتكامل الاقتصادي وحتى إن أعطت تفسيرات لقيامه، إلا أنها تواجهها بعض النقائص خاصة ما تعلق منها بصعوبة الفصل بين النشاطات الاقتصادية والاجتماعية عن السياسية، وأن إرادة التكامل مرتبطة بإرادة الأطراف أكثر من ارتباطها بالوظيفة الاقتصادية والإجتماعية.

المطلب الثالث: أهداف التكامل الاقتصادي

تكتسي التكتلات الاقتصادية أهمية بالغة في الساحة الاقتصادية الدولية، فهي تمكن من تحقيق الكثير من المكاسب، والتكتل ليس هدفا في حد ذاته وإنما هو عبارة عن وسيلة لتحقيق أهداف مختلفة نذكر أبرزها:[1]

- الأثر الإنتاجي للتكامل والذي أشار إليه فاينر **J.Viner** بأنه أثر خلق التجارة ومفاده أن زيادة رفاهية الدول الأعضاء تأتي كنتيجة طبيعية لزيادة إنتاج المشروعات ذات الكفاءة العالية **Trade création affect** على حساب المشروعات الأقل كفاءة.

- يعمل التكامل الاقتصادي على زيادة رفاهية المستهلكين من خلال إحلال السلع رخيصة الثمن محل السلع مرتفعة الثمن وزيادة عدد السلع المتاحة مع تحسين جودتها.

- يساهم التكامل الاقتصادي في زيادة معدلات التبادل التجاري للدول الأعضاء، كما يؤدي إلى زيادة القوة التفاوضية، لأنه كلما زاد عدد الأعضاء كلما كانت هناك قوة تفاوضية أفضل مع الدول الأخرى، وعليه يكون حجم تجارتها مع العالم الخارجي في وضع أفضل، بمعنى أن التكامل الاقتصادي يحسن معدل التبادل التجاري.

- يساهم التكامل الاقتصادي في تحقيق الوفورات الاقتصادية نتيجة اتساع نطاق السوق الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على منتجات المشروعات ذات المرونة الموجبة، وهو ما يمكن هذه المشروعات من استغلال أكبر طاقة إنتاجية ممكنة، وبالتالي زيادة الرفاهية الاقتصادية.

- يساعد التكامل الاقتصادي على تحقيق الوفورات الخارجية نتيجة انتقال عناصر الإنتاج بحرية بين دول المجموعة، مما يؤدي إلى انخفاض التكاليف لمعظم المشروعات نتيجة الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، وتعتبر هذه الوفورات من أهم المكاسب التي تزيد من أهمية التكتل الاقتصادي.

- يشجع التكامل الاقتصادي على زيادة المنافسة بين مختلف المشروعات القائمة ومختلف عناصر الإنتاج في الدول الأعضاء، وهو ما يدفع بإنسحاب المنتجين ذوي الكفاءة الأقل وبالتالي الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية وزيادة رفاهية المستهلكين.

- يعمل التكامل الاقتصادي على زيادة معدلات النمو الاقتصادي للدول الأعضاء وذلك لزيادة حجم الاستثمارات واختيار أفضل المواقع لها، حيث أصبح في الإمكان إنشاء مشروعات وفق معايير اقتصادية وليس بصورة عشوائية، علاوة على تشجيع الاستثمارات الأجنبية.

[1] فؤاد أبوستيت، مرجع سبق ذكره، ص 49

كما يهدف التكامل الاقتصادي إلى زيادة وتشجيع حجم التجارة بين الدول وذلك نتيجة إلغاء القيود المختلفة سواء كانت جمركية أو إدارية أو أي معوقات أخرى، علاوة على أن التكامل الاقتصادي يحد الدول الأعضاء من التغيرات الفجائية في السياسات التجارية للدول.

يمكننا القول أنه لتحقيق هده الأهداف يجب وضع خطط استراتيجية بعيدة المدى، مبنية على أسس وقواعد مضبوطة تتناسب مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدو المتكاملة.

المطلب الرابع: مقومات ودوافع التكامل الاقتصادي

أولا: مقومات التكامل الاقتصادي

يستند تحقيق التكامل الاقتصادي إلى مقومات يقوم على أساسها، منها ما هو اقتصادي، ومنها ما هو سياسي و اجتماعي وثقافي التي تعتبر عاملا أساسيا ومهما للتكامل، ومن بين هذه المقومات نجد:[1]

1- توفير الموارد الطبيعية

يعتبر هذا المقوم أساسا مهما يتم الاستناد إليه في قيام التكامل الاقتصادي ونجاحه، فعدم توفر الموارد الطبيعية بشكل كاف لدى بعض الدول يؤدي إلى تكاملها اعتمادا على ما يحققه من وفرة في الموارد الطبيعية لدى مجموعة الدول المتكاملة، فبعض الدول تتوفر لديها إمكانيات زراعية واسعة، وموارد مائية وفيرة يتاح زيادة الإنتاج الزراعي وتطوره، في حين تتوافر لدى البعض الآخر ثروات معدنية يمكن أن تشكل أساسا لتطور الصناعة، والأخرى يتوفر فيها مناخ ملائم يناسبها لتكون بلدا سياحيا....الخ، وهذا ما يوفر أسسا ملائمة تستند إليه عملية التكامل، وبالتالي تقام النشاطات الاقتصادية في مجموعة الدول المتكاملة، على استخدام هذه الموارد الطبيعية وبالشكل الذي يؤذي إلى توسيع الإنتاج من السلع والخدمات وتطور النشاطات بشكل عام.

2- التخصص وتقسيم العمل:

لكي يوفر التكامل الاقتصادي للدول المتكاملة عائدا يفوق ما يمكن أن يتحقق لها قبل هذا التكامل، ينبغي أن يستند إلى التخصص وتقسيم العمل الذي يسمح بوفورات الإنتاج والحجم الكبير على الميزة النسبية التي تتمتع بها كل دولة من الدول المتكاملة، وبما يضمن استفادة الجميع من التكامل+ وتطور هذه الدول عموما نتيجة التكامل، وهذا يعتبر أساس مهم لقيام التكامل واستمراريته ونجاحه وفعاليته، في حين يؤدي عدم توفر التخصص وتقسيم العمل إلى تنافس المشروعات الإنتاجية القائمة بين الدول المتكاملة، حيث يمكن أن يؤدي إلى تضررها جميعا أو تضرر البعض منها لصالح البعض الآخر، لذلك فإن تنظيم المنافسة من خلال التخصص وتقسيم العمل هو البديل في إطار التكامل للحصول على منافع أكبر.

[1] فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص ص 234-236

3- توافر عناصر الإنتاج اللازمة للعمليات الإنتاجية:

سواءا تعلق الأمر برؤوس الأموال المادية البشرية، ويتضح في هذا الجانب أهمية عنصر العمل المختص والفني والماهر لأهميته في قيام النشاطات الإنتاجية وتحقيق الكفاءة على مستواها، ويوفر التكامل فرصا وإمكانات أكبر نتيجة توفر عناصر الإنتاج للمشاريع الإنتاجية في الدول المتكاملة، فقيام كل دولة بنشاطاتها اعتمادا على ما يتوفر لديها من عمل ماهر يعيق عملية القيام بهذه النشاطات، ويحد من كفاءتها، نظرا هذه الدولة لهذا العنصر أو ذلك، بينما يؤدي التكامل بالضرورة إلى إمكانية أكبر لتوفير هذه العناصر جميعها، أو معظمها على الأقل للمشاريع الإنتاجية القائمة في الدول المتكاملة ، خاصة مع أن العمل الاختصاصي والفني يبرز مع التطور التكنولوجي والحجم الكبير كمستلزم أساسي لتحقيق الكفاءة الأفضل للموارد المستخدمة لأداء النشاطات الاقتصادية عموما بالشكل الذي يحقق زيادة في الإنتاجية وتحسن في الأداء.

4- توفير وسائل النقل والمواصلات

تعتبر وسائل النقل والمواصلات عنصر هام في نجاح وفاعلية التكامل الاقتصادي، لأنه حتى وإن توفرت الحرية في انتقال السلع والخدمات، وعناصر الإنتاج، فإن فاعلية التكامل تبقى محدودة، طالما افتقرت الدول المتكاملة إلى طرق ووسائل النقل بينها، سواءا تعلق الأمر بالنقل البري أو البحري أو الجوي مما يؤدي إلى إعاقة حركة الانتقال، رغم توفر الحرية فيها، إضافة إلى أن محدوديتها يؤدي إلى صعوبة الانتقال، وإلى ضعف مدى الاستفادة من مزايا التخصص وتقسيم العمل بين الدول المتكاملة القائمة على التكاليف النسبية أو الميزة النسبية في الإنتاج، فارتفاع تكاليف النقل يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، بحيث يصبح السعر الأعلى المرتبط بكلفة النقل أكبر، وكفاءة أقل، أقل قدرة على التنافس، كما أن ضعف وسائل الاتصال عبر قنواتها يحد من التعرف على الأسواق، وبالتالي من المعرفة والعلم المسبق بحالة السوق، والذي يشكل الأساس الذي يتم الاستناد إليه في انتقال عناصر الإنتاج وحركة السلع والخدمات، وبالتالي يحد من مدى التخصص وتقسيم العمل.

ثانيا: دوافع التكامل الاقتصادي:

توجد عوامل متعددة ساهمت في دفع الدول لإقامة تكامل اقتصادي يكون له آثار ايجابية على التنمية الاقتصادية بها أهمها:

1- دوافع اقتصادية: وتشمل:

- **فتح و توسيع الأسواق:** نظرا لضيف الأسواق ووجود فوائض في الإنتاج تسعى الدول إلى تحقيق أهدافها عن طريق تصريف منتوجاتها في دول أخرى لا تستطيع المنافسة في الأسواق العالمية، من خلال ابرام اتفاقيات التكامل.[1]
- **زيادة التشغيل:** لكون الدافع للتكامل فتح الأسواق وتوسيعها وبالتالي زيادة الانتاج بزيادة الأنشطة الاقتصادية والمشرواعات الجديدة بما يوفر عدد كبير من فرص التشغيل، خاصة في الدول التي تتوفر على عدد قليل من الموارد البشرية، وهو ما يعني أن التكامل يدفع إلى التقليص من نسبة البطالة، من خلال استيعاب فائض العمالة في الدول المتكاملة، وتوجيه العمل إلى المجالات ذات إنتاجية ودخل مرتفع.[2]
- **إيجاد مناخ ملائم للتنمية:** يتضمن التكامل الاقتصادي تنسيق في السياسات الاقتصادية وهو ما يعني توفير المناخ المناسب للتنمية الاقتصادية، فمثلا نجد المشروعات الموجودة في منطقة ما تعاني من قلة الإطارات الفنية والإدارية، ويمكن تغطية ذلك النقص من منطقة لأخرى، كما تسعى الدول المتكاملة لبناء بنية تحتية ملائمة من طرق وموانئ مع الاستفادة من وفورات الحجم وتنسيق للسياسات الصناعية، وإصلاح المؤسسات بما يساهم في توفير مناخ ملائم.[3]
- **زيادة معدل النمو الاقتصادي:** يعمل التكامل الاقتصادي على زيادة الانتاج نظرا لاتساع حجم السوق، فعمليات الانتاج أصبحت تعتمد على عناصر الإنتاج في الدول المتكاملة ولم تبقى مرتبطة بما هو موجود في الدولة الواحدة، مما يساهم في توفير رؤوس الأموال والأيدي العاملة الماهرة الفنية، وقدرات إدارية وتنظيمية، والتوسع في الانتاج بما يؤدي لزيادة درجة التخصص وتقسيم العمل، و بشرط توفير إمكانيات مادية وبشرية ومالية، وهو ما ينعكس على تحقيق النمو في الناتج والدخل القومي و يدفع إلى زيادة النمو الاقتصادي.
- **تطوير القاعدة الإنتاجية:** الدول ذات الموارد البشرية الضعيفة والموارد المالية الضخمة لا تستطيع تكوين قاعدة انتاجية بمفردها، مما يلزمها البحث عن سبل توفير تلك النقائص عن طريق التكامل الاقتصادي الذي يسمح بتوفير تكنولوجيا تعمل على تنمية قدرات ومهارات الموارد البشرية للدولة.

2- دوافع سياسية:

من أهم الأسباب التي تدفع الدول إلى إقامة التكامل الاقتصادي بينها هو تحقيق المصالح السياسية، حيث توجد علاقة وطيدة بين التكامل السياسة، وتختلف الدوافع السياسية للتكامل

[1] إكرام عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص 56

[2] عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص ص 22، 23

[3] المرجع نفسه، ص 24

الاقتصادي، فقد يكون الدافع هو توثيق العلاقات السياسية بين الدول المتكاملة، أو تمكين تلك الدول من الدفاع عن نفسها ضد القوى السياسية الخارجية مثلما حدث في قيام السوق الأوروبية المشتركة من تخوف من المد الشيوعي إليها، أو التقسيم الأمريكي أو الإتحاد السوفياتي –سابقا- للعالم إلى قسمين والسيطرة عليه. و تكون علاقة التأثير متبادلة بين السياسة والتكامل، فمن شأن التكامل الاقتصادي الناجح والمتطور التأثير على التنظيمات والعلاقات السياسية وتغيير وضعها بين الدول المشتركة في التكامل، أو فيما بينها وبين الدول الأخرى، وهو ما يتطلب مسايرة الوضع الاقتصادي القائم.[1]

3- دوافع اجتماعية: و منها:

- **توحيد العملة:** تعتبر العملة رابط اجتماعي قوي بين الأفراد بغض النظر عن جنسياتهم، ويعتبر توحيد العملة في الاتحاد الأوروبي مثالا على رغبة الشعوب الأوروبية في استتمرار العهد الأوروبي، وتجسد ذلك بشكل رمزي في محتوى اليورو من قطع أو أوراق نقدية، وهو ما يعكس روح الاتصال والانفتاح والتعاون بين هذه الشعوب داخل الاتحاد الأوروبي.
- **زيادة رفاهية المجتمع:** عندما يكون هناك فائض في الإنتاج يجب الاستفادة منه خلال زيادة التشغيل، وبالتالي يؤدي إلى زيادة الدخل والاستهلاك ومنه تحقيق الرفاهية في المجتمع.

نرى أنه إذا توفرت مقومات التكامل الاقتصادي مع وجود الدوافع والرغبة في تحقيقه، يمكن لمختلف الدول ان تستغل الفوارق في امكانياتها الاقتصادية، وتبحث عنها في الدول الأخرى من خلال التكامل الاندماج معها بما يسمح بتحقيق تنميتها الاقتصادية.

[1] نزيه عبد المقصود مبروك، **التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية اسلامية**، دار الفكر الجامعي، الطبعة 01، الإسكندرية،2006، ص ص 21،22

المبحث الثاني: آلية التكامل الاقتصادي

للوصول إلى الأهداف المسطرة من الدول المتكاملة ونجاح التكامل الاقتصادي بينها يجب عليها الأخذ بعين الاعتبار شروط التكامل والانتقال التدريجي في سلمه أو أشكاله ومختلف الآثار الناجمة عنه.

المطلب الأول: شروط التكامل الاقتصادي

يرى بعض الاقتصاديين أن التكامل يعني إنشاء كيان اقتصادي جديد ومجال للتضامن الحقيقي وأن تحقيقه يتطلب توفر عدة شروط منها ما هو اقتصادي، ومنها ما هو سياسي، وفي بعض الأحيان يجب توفر شروط أخرى:

أولا: الشروط الاقتصادية: توجد عدة شروط اقتصادية يجب توفرها يمكن حصرها في النقاط التالية:

1- التقارب الجغرافي: يعتبر شرط أساسي لنجاح عملية التكامل، لأنّ الهدف من وراء هذا الأخير هو تنمية المبادلات الاقتصادية بشكل سريع وبأقل تكلفة، والتقارب الجغرافي يحقق ذلك، لأن التبادل التجاري يصبح يحدث داخل شبكة محدودة جغرافيا، وبالتالي تسهيل انتقال السلع والخدمات داخل منطقة التكامل. لكن تراجعت أهمية هذا الشرط في الوقت الحاضر نظرا للتطور التكنولوجي الحاصل في وسائل الاتصال و المعلومات.

2- تقارب مستويات التنمية والدخول: يجب أن تكون الاقتصاديات المتكاملة متقاربة من حيث مستويات التنمية بها، ومن حيث مستويات الدخول الفردية أيضا، إذ أن فانتفاء هذه الشروط قد يجعل التكامل مفيدا للبعض على حساب البعض الأخر، كما أنّ التباين الشديد في التنمية لن يثمر إلاّ على المزيد من الفوارق[1]، فمثلا نجد الاتحاد الأوربي يملي شروطا تدخل في هذا الإطار حتى يتم قبول الدولة كعضو في الاتحاد النقدي الأوربي، كأن يكون العجز في الموازنة بها لا يتجاوز 3% من الناتج المحلي الخام، والدين العمومي لا يتجاوز 60% من الناتج المحلي الخام[2]، وغيرها من الشروط المفروضة على العضوية والتي يراد منها تقارب مستويات التنمية للدول الأعضاء للتكامل لتجنب أي أثار سلبية من شأنها التأثير على اقتصاديات دول أطراف التكامل.

3- توفر البنية الأساسية الملائمة: تعتبر البنية الأساسية الملائمة من بين الشروط الواجب توفرها لإقامة تكامل اقتصادي، فالموقع الجغرافي لا يتيح إمكانية انتقال وفورات الحجم والوفورات الخارجية و تحقيق التقدم الاقتصادي مالم تتوفر هناك شبكات نقل ومواصلات واتصالات ملائمة، لأن عدم توفر هذه

---

[1] صباح شنايت، **آليات ووسائل التكامل الاقتصادي في أوربا والوطن العربي**، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1999، ص15

[2] عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 56.

الأخيرة قد يؤدي إلى إضعاف أهمية التكامل الاقتصادي، بحيث يصبح من الصعب توسيع حركة التبادل التجاري بين منطقة وأخرى داخل الدول الأعضاء، كما يتعذر تنمية اقتصاديات المناطق المختلفة بصورة مشتركة، ولاسيما ما يتعلق بنواحي تكامل عمليات الاستثمار والمشاريع الإنتاجية واستغلال الموارد الإقليمية بصورة موحدة[1].

4- التحرير التدريجي لحركة السلع: يتطلب هذا التحرير وقت لأنّه يتم بالتدريج، حتى تتهيأ اقتصاديات الدول الداخلة في التكامل لأجواء المنافسة بعد فترة معينة داخل منطقة التكامل.

5- إحلال تعريفة جمركية موحدة محل التعريفات الجمركية لكل بلد: تطبق هذه التعريفة الموحدة على جميع الواردات من العالم الخارجي التي تدخل إلى أحد هذه الدول، وتتمثل أهمية هذا الإجراء في كون اختلاف التعريفات الجمركية داخل المنطقة المتكاملة يشجع على اتخاذ الدولة ذات التعريفة المنخفضة كقاعدة انطلاق نحو إعادة تصدير السلع المستوردة من العالم الخارجي باتجاه باقي الدول المشاركة في المسار التكاملي.

6- التحرير التدريجي لحركة الأشخاص: ينتج عنه انتقال اليد العاملة من المناطق ذات البطالة المرتفعة إلى المناطق التي بحاجة إلى عمالة، وكذا انتقال اليد العاملة المؤهلة إلى الدول التي تنقصها الخبرة والتأهيل.

7- التنسيق في السياسات الإنتاجية: يعد جزءا مكملا لحرية انتقال عناصر الإنتاج، حيث يمكن توجيه هذه العناصر نحو أفضل السبل لاستغلالها وقد يتحقق ذلك بأن تختص كل دولة داخل منطقة التكامل بإنتاج نوع معين من السلع، والذي تتمتع فيه بميزات نسبية عن بقية الدول ويكلفها هذا الإنتاج أقل التكاليف وبالتالي ينخفض سعر هذه السلعة، ويصبح من المفيد على بقية الدول استيراده منها أحسن من أن تنتجه بذاتها لأنه ارخص ثمنا، كما يعمل هذا التنسيق في السياسات التجارية على إحداث تكامل في الهياكل الإنتاجية للدول المشتركة في الأجل الطويل.

8- التنسيق في السياسات النقدية: يقوم على أساس تثبيت أسعار صرف عملات الدول المنتمية للتكامل أو تحديد حدود ضيقة لتقلب هذه الأسعار، وإطلاق حرية تحويل هذه العملات بين الدول الأعضاء إذا كانت عملاتها مختلفة، وترك الحرية لأسعار صرف هذه العملات في التقلب يؤدي إلى تقلب أسعار السلع والمنتجات المتبادلة بينها مما يعرض المتعاملين لمخاطر كبيرة، كذلك انعدام إطلاق حرية تحويل هذه العملات يؤدي إلى تقييد التبادل التجاري بين المناطق المختلفة داخل دول التكامل نتيجة إحجام كل إقليم عن التعامل التجاري مع غيره من الأقاليم الأخرى، وذلك خشية منه أن يؤدي تراكم العملات الأجنبية غير

[1] إكرام عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص 56.

القابلة للتحويل لديه إلى حدوث تضخم[1]. ولعل تجنب هذه المشاكل التي يثيرها تقلب أسعار الصرف هو ما أدى بالاتحاد الأوربي إلى إنشاء عملة موحدة (اليورو) التي بدأ العمل بها سنة 1999.

9- تنسيق السياسات الضريبية والمالية: وهو شأن السياسات النقدية، لأنّ التنسيق الضريبي يساعد على تحقيق المساواة في المعاملة الضريبية ويتجنب الازدواج الضريبي، واختلاف الضرائب ومعدلاتها خاصة الضرائب على الدخل وأرباح الشركات، مما قد يؤدي إلى تقييد حركة رؤوس الأموال والاستثمارات، ويحد من حرية انتقالها، فتصبح الاستثمارات تتوطن في المناطق أو الدول التي تفرض عليها ضرائب أقل، وهذا يتنافى مع التنمية العادلة لدول التكامل، كما أن اختلاف الضرائب على الاستهلاك يؤثر على حركة التبادل التجاري ويؤدي إلى ظهور السوق السوداء لبعض الدول.

10- وجود العجز والفائض: يجب أن تتوفر في دولة ما أرادت الانضمام إلى كتلة اقتصادية، العجز والفائض في اقتصادياتها مع التناسب والتناظر في سد العجز والتخلص من الفائض بين الدول المتكاملة، ولكن هذا ليس بالأمر الهين لأن الدولة لا تستطيع التخلص من الفائض أو العجز إلا إذا كانت تتوفر على منافع تستبدلها مع غيرها من الدول.

ثانيا: الإرادة السياسية

يعتبر غياب الإرادة السياسية بين الدول التي أرادت التكامل فيما بينها من أهم أسباب فشل التكامل الاقتصادي، لذا يجب على الحكومات التي تتفاوض للارتباط بالتزامات ستؤدي في نهاية الأمر إلى خلق مؤسسات للاندماج الإقليمي أن تدرك منذ البداية أن هذه الالتزامات تنطوي على وضع حدود متفق عليها لحرية العمل الوطني، وهذه الحدود لا يقبلها بلد ما، إلا إذا أيقن أنه من الضروري أو على الأقل من المفيد اقتصاديا الانضمام إلى تكتل اقتصادي إقليمي من أجل الإسراع في عملية التنمية الاقتصادية. كما يجب أن يقنع الرأي العام في كل بلد بأن كل واحد من الأعضاء في التكتل الاقتصادي سيحافظ على التزاماته بأمانة، ويقوم ببذل الجهد المطلوب لإنجاح التكتل كما يقبل كل التضحيات المؤقتة التي يتطلبها العمل المشترك.[2]

ثالثا: شروط أخرى: إلى جانب الشروط الاقتصادية والشروط السياسية للتكامل الاقتصادي، توجد مجموعة من الشروط الأخرى، حتى وإن كانت أهميتها أقل من الشروط الاقتصادية والسياسية، إلاَّ أنّها في بعض الأحيان تكون مؤثرة على إقامة تكامل اقتصادي معين، ويمكن تلخيصها في توفر المقومات العقائدية

[1] محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، **الاقتصاد الدولي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999، ص231.

[2] إسماعيل العربي، "**التكتل والاندماج الاقتصادي بين الدول المتطورة**"، الطبعة2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص43

والدينية واللغوية وتقارب العادات والتقاليد، وهذا من شأنه أن يدفع ويعجل بتكامل البلدان وعدم توفرها في بعض الأحيان يقف كعائق أمام تقدم جهود تكامل بعض الدول.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الشروط الاقتصادية حتى وإن كانت هي الغالبة على الشروط الأخرى تبقى وحدها غير كافية لإقامته، لذا يجب توفر كل من الشروط الاقتصادية والسياسية، وقد يكون للشروط الأخرى دورا أساسيا في التكامل الاقتصادي، وليس بالضرورة توفر كل الشروط، بل من الممكن أن يحدث تكامل بتوفر مجموعة منها، لكون الشروط الاقتصادية المذكورة منها ما يمس المرحلة الأولى للتكامل و شرط للبدء في إقامته، ومنها ما يمس المراحل الأخرى التي تأتي فيما بعد وهو شرط للوصول بالتكامل إلى مرحلته النهائية.

و يمكن القول أنّ الكثير من الدول اتجهت إلى إقامة تكتلات اقتصادية خاصة في السنوات الأخيرة من القرن الماضي، أملاً منها في تحقيق أهدافها المتنوعة والمتشعبة، ولم يتحقق لها ذلك إلى حين توفرت فيها شروطه ولو بشكل جزئي.

المطلب الثاني: أشكال التكامل الاقتصادي

ترتكز التجمعات الاقتصادية على مبدأ تحرير التجارة بين عدد محدود من الدول بهدف اندماجها اقتصاديا، ولتحقيق هذه الحرية تقوم البلدان المعنية في إطار اتفاق بينها على تبادل الامتيازات والأفضليات التجارية حسب نوع الفضاء التجاري المراد تحقيقه، وتختلف التجمعات الاقتصادية حسب أهمية الأفضليات والإمتيازات الممنوحة لكل تجمع، وتزداد درجة كل تجمع كلما زاد الانتقال من مرحلة لأخرى.

وعموما تتمثل مختلف مراحل التكامل الاقتصادي فيما يلي:

أولا: منطقة التجارة التفضيلية

تعتبر أولى صور التكامل الاقتصادي حيث تقوم دولتين أو أكثر من الدول المشتركة في الاتفاق بتخفيض العوائق فيما بينها مع المحافظة على مستوى عال من العوائق على السلع المستوردة من الدول الأخرى.[1]

ومن أبرز أمثلة نظام التفضيل الكامل هو اتفاق دول منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي O.E.E.C في سنة 1948 على إلغاء نظام الحصص الذي كانت تخضع له مبادلاتهم التجارية، و تنصب هذه الصورة من صور التكامل على الناحية التجارية المتعلقة بتبادل السلع العينية فقط، ولا تشمل الجانب النقدي،

[1] محمود يونس، **الاقتصاديات الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص144

كما تحتفظ الدول الأعضاء في ظل هذه المرحلة بسياساتها القطرية في المجالات الجمركية وغير الجمركية دون الدخول في ترتيبات مشتركة مع باقي الدول الأعضاء.[1]

ثانيا: منطقة التجارة الحرة:

خلال هذه المرحلة تلغى الرسوم الجمركية والقيود الكمية على السلع بين الدول الأعضاء المشاركة، مع احتفاظ كل دولة بقيودها الجمركية تجاه الدول غير الأعضاء.[2]

وبالتالي فهي بمثابة إدماج لأسواق السلع القومية لتلك الدول في سوق واحدة، مما يؤدي إلى زيادة معدلات التبادل التجاري بينها. وتعتبر منطقة التجارة الحرة الأوروبية E.F.T.A، التي أنشأت بموجب معاهدة ستوكهولم سنة 1959 من أبرز مناطق التجارة الحرة.[3]

و يترتب عن إقامة منطقة تجارة حرة آثار هي:[4]

- إعادة تقسيم العمل؛
- إحداث تخفيض تام في القيود الجمركية؛
- ارتفاع الدخل الحقيقي للمستهلك؛
- زيادة كفاءة وعدالة النظام الضريبي.

ثالثا: الاتحاد الجمركي

يمثل الإتحاد الجمركي صورة التكامل الاقتصادي بعد منطقة التجارة الحرة، وهو مستوى أكثر تقدما منها، حيث يتم من خلاله توحيد التعريفة الجمركية للدول الأعضاء في مواجهة العالم الخارجي بعد إزالة كافة القيود على التجارة البينية.[5]

وتعتبر درجة إلغاء الحواجز الجمركية المفروضة على التجارة البينية للدول الأعضاء بمثابة النقطة التي يلتقي فيها الاتحاد الجمركي بمنطقة التجارة الحرة، إضافة إلى ذلك يتم توحيد الرسوم أو التعريفة الجمركية لكل الأعضاء إزاء العالم الخارجي فتصبح الأقاليم الجمركية للدول الأعضاء المشتركة إقليما جمركيا واحدا.[6]

---

[1] إيمان عطية ناصف، مرجع سبق ذكره، ص217

[2] صبيحة بخوش، **اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي، والمعوقات السياسية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 62

[3] محمود يونس، مرجع سبق ذكره، ص 145

[4] محمد محمود الإمام، **التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق**، معهد البحوث والدراسات العربية، 2000، ص ص 63، 64

[5] Jean . François Mittaine, François Pequerul, **les unions économiques régionales,** Paris, Armand Colin , 1999, P 16

[6] فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص ص 223، 224

ويتميز الاتحاد الجمركي عن منطقة التجارة الحرة في أنه يقيد حرية أي دولة عضو في عقد اتفاقات مع الدول الخارجية أو حتى تجديد الاتفاقات المعقودة مع هذه الدول إلا بموافقة الدول الأعضاء ويرجع ذلك إلى رغبة هذه الأخيرة في حماية مركزها التنافسي من التدهور.[1]

ويعتبر الاتحاد الجمركي أكثر درجات التكامل الاقتصادي تعقيدا، لاحتوائه على ترتيبات تنطوي على الكثير من التنسيق في صنع القرارات، وإدارة معقدة بغية إنشاء الاتحاد والإشراف عليه، وكثيرا ما يعتبر الاتحاد الجمركي مؤشرا على أن الدول الأعضاء تنوي إتباع سياسة تكامل بدلا من مجرد تعاون، ومن الأمثلة البارزة للاتحادات الجمركية نذكر الاتحاد الجمركي الذي قام بين لكسمبورغ وبلجيكا لسنة 1922 مع انضمام هولندا إلى هذا الاتحاد سنة 1947 ودخل حيز التنفيذ سنة 1948 [2]، ويسمى باتحاد "**الينيلوكس**" الذي يعتبر أول تجربة رائدة في مشروع التكامل الاقتصادي.

لقد احتلت قضية إقامة الاتحادات الجمركية مكانا بارزا في المفاوضات الخاصة بإقامة نظام تجاري دولي تتحدد الأطراف في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، ويرجع ذلك إلى المخاوف التي أثيرت من قيام هذه الاتحادات ودورها في عرقلة إقامة النظام التجاري العالمي المنشود باعتبارها حركة إقليمية لتحرير التجارة الخارجية[3]، لذا نجد أهم قضايا التكامل التي تواجه خطط بعض الدول هي الاختيار بين منطقة التجارة الحرة أو اتحاد جمركي، فمن بين 162 اتفاقية تكامل إقليمي مسجلة في « الجات » ومنظمة التجارة العالمية حتى أوت 1998 توجد 143 اتفاقية منطقة تجارة حرة التي لا تفرض رسوما جمركية، ولكن لا يوجد بينها تنسيق في الرسوم الخارجية، وهناك 19 اتحاد جمركي له رسوم خارجية متساوية وتجارة داخلية حرة.

ولقياس الآثار الناجمة عن قيام الاتحاد الجمركي على الدول المشتركة فإن **فاينر** يرى أنه إذا أدى قيام الاتحاد إلى خلق التجارة كانت هناك فائدة منه، أما إذا وقفت آثاره عند تحويل التجارة فإنه يكون ضارا، أما إذا أدت إزالة الرسوم الجمركية داخل الاتحاد الأكثر كفاءة من المناطق خارج الاتحاد كان الاتحاد منشئا للتجارة، أما إذا أراد تحويل الإنتاج أو جزء منه إلى مناطق داخل الاتحاد أقل كفاءة من المناطق خارجة كان الاتحاد محولا للتجارة، ويتحقق التأثير المفيد لإزالة الحواجز الجمركية إذا رجع خلق التجارة وتحويلها [4]، ويتوقف مقدار المكسب أو الخسارة المتحققة على الفوارق في التكاليف الخاصة بالإنتاج قبل إزالة الحواجز الجمركية وبعدها.

---

[1] هشام محمود الاقداحي، **العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 2009، ص 208

[2] François GAUTHIER, **Relation Economique Internationales**, 2ème Edition Université Laval Saintefoy, Canada, 1992, P 190.

[3] سامي عفيفي حاتم، مرجع سبق ذكره، ص 293.

[4] محمد عبد المنعم عفر وأحمد فريد مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 238.

رابعا: السوق المشتركة

تستهدف هذه المرحلة تجاوز الطبيعة التجارية للمرحلتين الأولى والثانية، باعتبارهما اهتمتا فقط بالتبادل السلعي عن طريق إلغاء القيود التي تعرقل حركته، وأغفلا أهمية حركية عناصر الإنتاج، وهي خاصية جديدة تطبق في السوق المشتركة.

فالانتقال التام لعوامل الإنتاج مضافا إليه انتقال البضائع في ظل الاتحاد الجمركي يعطي السوق المشتركة، وهي وحدة جمركية يتم فيها تحرير حركية عناصر الإنتاج.[1]

خامسا: الوحدة الاقتصادية:

تتشابه هذه المرحلة مع السوق المشتركة لكنها تمتاز عنها بكونها تتضمن تحقيق درجة من توحيد وتنسيق السياسات الاقتصادية الوطنية المتبعة في الدول الأعضاء، وذلك للقضاء على التمييز الذي يرجع للاختلاف في تلك السياسات.[2]

ويترتب على إنشاء وحدة اقتصادية تقوية الروابط الاقتصادية بين تلك الدول في مجالات الإنتاج والمجالات المالية و النقدية إلى درجة إذابة اقتصادياتها في اقتصاد واحد كبير في ظل احتفاظ كل دولة باستقلاليتها السياسية عن الدول الأعضاء الأخرى، وتعتبر التجربة الأوروبية رائدة في إنشاء تكامل اقتصادي بين عدد من الدول في صورة وحدة اقتصادية.[3]

سادسا: الاتحاد النقدي:

ويتضمن الترتيبات التي تسهل المدفوعات الأجنبية عن طريق إحلال عملة مشتركة محل العملات الوطنية للدول المتكاملة، وعليه يعد التكامل النقدي من ضرورات تحرير انتقال رأس المال والتجارة وحرية السفر والهجرة. كما يستدعي التكامل النقدي ضرورة وجود سلطة نقدية مركزية مسؤولة عن إدارة العملة المشتركة، وأيضا إلغاء كل صور الرقابة على الصرف داخل المنطقة الموحدة نقديا والتي تسمى بمنطقة العملة.[4]

سابعا: الاتحاد الاقتصادي التام:

يعتبر الاتحاد الاقتصادي أعلى درجات التكامل الاقتصادي، فبالإضافة على التحرير الكامل لحركات السلع وعوامل الإنتاج، تتضمن هذه المرحلة توحيد السياسات الاقتصادية سواءا كانت مالية أو نقدية أو

[1] صبيحة بخوش، مرجع سبق ذكره، ص 62

[2] المرجع نفسه، ص 62

[3] إيمان عطية ناصف، مرجع سبق ذكره، ص 227

[4] المرجع نفسه، ص228

اجتماعية وغيرها بين الدول الأعضاء، كما تتضمن كذلك إقامة سلطة فوق وطنية تكون قراراتها ملزمة لكل الدول الأعضاء.[1]

ويشكل الاتحاد الاقتصادي التام ما يعرف بمنطقة العملة المثلى، حيث تكتسب منطقة العملة صفة المثلى إذا كانت هذه المنطقة تحقق درجة عالية من الكفاءة في علاج الصدمات الداخلية والخارجية التي تحدث، وبذلك قد تكون هناك فائدة من قيام هذه المنطقة أو العكس بمعنى أنه ليس من الضروري أن تكون كل مناطق العملة مناطق مثلى.[2]

ولقد وضعت نظرية منطقة العملة المثلى معايير للحكم على مدى قابلية اقتصاد ما للانضمام إلى اتحاد نقدي معين، وهذا للاستفادة من المكاسب الاقتصادية الكمية والجزئية التي يتيحها هذا الانضمام وتتمثل أهم هذه المعايير في:

1- معيار حرية انتقال عناصر الإنتاج: إن أهم ما يميز منطقة العملة المثلى هي القابلية الكبيرة لعناصر الإنتاج على الانتقال داخليا وقابلية محدودة على الانتقال خارجيا، ويعني ذلك انسياب هذه العناصر من المناطق ذات المردود المنخفض إلى مناطق ذات مردود مرتفع، ويعتبر تدفق عناصر الإنتاج هنا بديلا عن إجراء تعديلات في أسعار الصرف.[3]

2- معيار انفتاح الاقتصاد القومي: أي نصيب السلع التجارية من الناتج أو حجم قطاع التجارة الخارجية، وقد وضع معيار لقياس هذا العنصر وذلك بقياس العلاقة النسبية بين السلع التجارية والسع غير التجارية حيث إذا زادت الأولى عن الثانية يكون الاقتصاد أكثر انفتاحا والعكس، ويتوقف تقييم هذا المعيار على مدى تحقيق التوازن الخارجي"ميزان المدفوعات " والتوازن الداخلي" استقرار الأسعار والتوظيف الكامل ".[4]

3- معيار تنوع الإنتاج: إن تنوع مزيج إنتاج البلد وعدد الأقاليم ذات الإنتاج الواحد التي يحتويها بلد واحد قد تكون أكثر ملائمة من حرية العمل، ولتأكيد فكرته قدم **كينين** حججه بأن الاقتصاد المتنوع لن يتعرض لتغيرات في شروط ومعدلات تبادله مقارنة بالاقتصاد أحادي الإنتاج، فتنوع الاقتصاد سيسمح بامتصاص الصدمات غير المتماثلة على عكس الاقتصاد المركز الذي إذا خضع لصدمات الطلب الخارجي لابد عليه من تغيير سعر الصرف الاسمي، إضافة إلى أن العلاقة بين الطلب الخارجي والداخلي، أو بالخصوص العلاقة بين

[1] صبيحة بخوش، مرجع سبق ذكره، ص 63

[2] مغاوري شلبي علي، **اليورو والآثار على اقتصاد البلدان العربية والعالم**، الطبعة 1، مكتبة زهراء الشرق، 2000، ص ص140-141

[3] Julius Horvath, **Optimum Currency Area Theory**: a selective review, BOFIT discussion papers, N°15, 2003, p 11.

[4] مغاوري شلبي علي، مرجع سبق ذكره، ص 141.

الصادرات والاستثمار ضعيفة جدا في اقتصاد متنوع، وهذا لأن الاستثمار المحلي في الاقتصاد المتنوع يعتمد أساسا على الطلب المحلي، وعلى تشابك القطاعات الاقتصادية المحلية.[1]

وهناك من يضيف بعض المعايير الأخرى والمتمثلة في:[2]

- وجود تقارب في معدلات التضخم بين الدول؛
- تشابه الهياكل الاقتصادية.

وعموما يمكن القول أنّ الوصول إلى مرحلة التكامل الاقتصادي التام، يأتي بالتدريج بإتباع المراحل السابقة الذكر، وتنفيذ أسس تلك المراحل يجعل من الوحدة السياسية فيما بعد أمرا يسيراً، وتحقيق مرحلة من التكامل الاقتصادي لا يعتبر تكامل تام، وإنّما يعبر عن مستوى أو درجة من درجات التكامل التام فقط، ويمكن تلخيص مستويات التكامل الاقتصادي التام في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): مستويات التكامل الاقتصادي.

البيان	تحرير التجارة البينية	توحيد الرسوم الخارجية	حرية حركة عوامل الإنتاج	تنسيق السياسات الاقتصادية	توحيد السياسات والمؤسسات
منطقة التجارة الحرة	×				
الاتحاد الجمركي	×	×			
السوق المشتركة	×	×	×		
الاتحاد الاقتصادي	×	×	×	×	
التكامل الاقتصادي التام	×	×	×	×	×

المصدر: محمد محمود الإمام، **التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق**، معهد البحوث والدراسات العربية، 2000، ص40.

انطلاقا من هذا الجدول يمكن تحديد اتجاهين للتكامل الاقتصادي، وذلك حسب الصيغة التكاملية المتبعة و هما:

[1] I. MAES, **Optimum Currency Area Theory and European Monetary Integration**, Tijdschrift voor economie en management, vol XXXVII 2, 1992, p 146.

[2] عباس الفاطمي، **هل يشكل مجلس التعاون لدول الخليج العربية منطقة عملة مثلى؟** مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد العاشر، جامعة سطيف، الجزائر، 2011، ص 49

- **الاتجاه الأول**: يعرف بالتكامل الاقتصادي الأفقي والذي يعني انضمام دول جديدة للمنطقة التكاملية وتوسيع نطاقها الجغرافي، وخير مثال على ذلك توسيع المنطقة التكاملية للاتحاد الأوربي.
- **الاتجاه الثاني:** يعرف بالتكامل الرأسي ويقصد به الانتقال من درجة لأخرى من درجات التكامل الاقتصادي، انطلاقا من منطقة التفضيل الجزئي وصولا إلى الاتحاد الاقتصادي التام.

كما أن درجات التكامل الاقتصادي لا تنشأ بالصدفة ولكن هناك بعض العوامل التي تساعد على تكوينها أهمها[1]:

- وجود علاقات بين الدول المختلفة قبل تكوين الاتحاد.

- وجود عدة قيود تعرقل حركة التجارة وانتقال عناصر الإنتاج بين الدول حيث تعتبر هذه القيود الدافع الأساسي لتكوين مثل هذه الاتحادات.

- وجود درجة المنافسة بين الدول المكونة وليس درجة التكامل بين اقتصاديات هذه الدول. فوجود المنافسة مع القيود الجمركية للحماية يمثلان أساسا لتكوين الاتحادات الجمركية، حيث أن إلغاء التعريفة الجمركية فيما بين الدول هذه يؤدي إلى تمتع الدول ذات الكفاءة بميزة الإنتاج، وبالتالي اعتماد الدول الأخرى عليها في الحصول على متطلباتها مما يؤدي إلى خلق التجارة وارتفاع معدلاتها.

- العامل الجغرافي يعتبر عاملا مساعدا مهما، فعدم وجود الحواجز الطبيعية وسهولة انتقال السلع والخدمات من شأنه عدم التأثير على نفقات النقل ويسمح بوجود سعر واحد في السوق التي يسعى التكامل إلى خلقها.

- كثرة عدد الدول المكونة للاتحاد يشجع على تكوينها للاستفادة من حجم السوق وتعدد مصادره.

المطلب الثالث: مناهج التكامل الاقتصادي:

كما تم الاشارة إليه سابقا فإنّ التكامل الاقتصادي يؤدي إلى تحرير عوامل الإنتاج مما يعطي ميزة نسبية لهذه الدول، حيث تستفيد الدول الأعضاء في التكامل من هذا التحرير مستبعدة باقي الدول خارج التكامل، لهذا بدأ التفكير في طريقة أخرى لتحرير التجارة تجمع بين جميع الدول سواء الداخلة في منطقة تكامل ما أو غير منتسبة إليه، وهذا التجمع هو ما عرف بالمنهج البديل للتكامل، فما لمقصود بالمنهج التقليدي والمنهج البديل للتكامل؟[2].

أولا: المنهج التقليدي للتكامل: يقصد بالمنهج التقليدي للتكامل ذلك المنهج الذي تعارفت عليه نظرية التكامل ابتداءً من "بلاسا" والذي يتم عبر مراحل أو درجات أو أشكال كما يسمونها بعض الاقتصاديين، وهي

[1] محمد رئيف مسعد عبده، "**التجارة الخارجية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية**"، دار الثقافة العربية، القاهرة، 2005، ص ص 185، 186.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص16.

منطقة التجارة الحرة، الاتحاد الجمركي، السوق المشتركة، الاتحاد الاقتصادي، الاتحاد النقدي والتكامل التام، حيث يجمع بين دولتين أو أكثر تتقارب فيها المستويات الاقتصادية، وتتوفر فيها شروط ومقومات حتى ينشأ التكامل بينها، ولقد تطرقنا فيما سبق إلى مفهوم وشروط وأهداف هذا النوع من التكامل.

ثانيا: المنهج البديل للتكامل: ويقصد به ذلك النوع من التكتل الذي يجمع بين العديد من دول العالم، لا تتقارب في المستويات الاقتصادية والاجتماعية كما هو الحال في المنهج التقليدي، فهو يجمع إذا بين دول وأقاليم متقدمة ودول وأقاليم أخرى أقل تقدما ويعمل على تحرير التجارة بينها.

ولقد ظهر هذا المنهج بصورة جلية بعد إنشاء المنظمة العالمية للتجارة سنة 1995، ولكن كان معروفا من قبل هذه الفترة من خلال اتفاقية الجات، إلاَّ أنّه لم يكن بالصورة التي ظهر بها بعد 1995، حيث زاد انضمام الدول إلى هذا التكتل بنسبة كبيرة، فمن خلال المنظمة العالمية للتجارة تم إلغاء العمل بالنظم التفضيلية، مما أعطى فرصة للدول الأقل نموا والتي لا تستطيع أن تنشأ تكاملاً اقتصادياً فيما بينها في إيجاد منافذ إلى الأسواق العالمية، من خلال توثيق علاقاتها بدول أكثر تقدما، تعمل كرائد لها في اقتحام تلك الأسواق واكتساب القدرات اللازمة لذلك، ويستدعي إقامة مثل هذا التكامل وجود دولة مركز أو قائد.

وتمثل المنظمة العالمية للتجارة المنهج البديل للتكامل، وتهدف إلى تحرير القيود التجارية، لتسهيل انتقال السلع والخدمات على الصعيد العالمي، وفتح الأسواق التجارية، وجعل الاقتصاد العالمي يتجاوز الحدود الجغرافية ويصبح أكثر تقاربا وتكاملا.

إن الميزات التي يتيحها المنهج البديل للتكامل جعلت بعض الاقتصاديين يشككون في فعالية المنهج التقليدي للتكامل الاقتصادي حاليا ومدى أهميته، لأنه في نظرهم محدود ويقتصر على الدول الأعضاء فقط.

والجدول الموالي يوضح أهم نقاط الاختلاف بين المنهج التقليدي والبديل للتكامل الاقتصادي:

الجدول رقم (2): مقارنة بين المنهج التقليدي والمنهج البديل للتكامل الاقتصادي.

الخصائص	المنهج التقليدي للتكامل	المنهج البديل للتكامل
النطاق الجغرافي	إقليم يضم دول متجاورة	إقليم أو أكثر متجاورين
الخصائص الإقليمية	التجانس وتقارب المستويات الاقتصادية	التباين وتولي عضو متقدم القيادة
الاجتماعية والثقافية	تأكيد التقارب لتمكين الوحدة كهدف نهائي	السماح بالخصوصيات وتبادل التفاهم
الدوافع السياسية	تحقيق السلام والأمن وإيقاف الحروب	دعم الاستقرار السياسي وتحجيم الأصولية
التوجه الاقتصادي	داخلي، لتفادي ضغوط الانفتاح على العالم	خارجي، بحثا عن اندماج مأمول في العالم
تحرير التجارة	ترتيبات تفضيلية بدا من منطقة التجارة الحرة ثم اتحاد جمركي وسوق مشتركة واتحاد اقتصادي واندماج اقتصادي	منطقة حرة تتفاوت فيها المدة التي تستكمل فيها الدول المختلفة مقوماتها
عدم المعاملة بالمثل	مسموح بها لصالح الدول الأقل تقدما	غير مسموح مع تعويض الأقل تقدما
نطاق التجارة	أساسيا السلع الصناعية بهدف الإحلال محل الواردات على المستوى الإقليمي	السلع والخدمات مع التركيز على تعزيز التصدير
العناصر/رأس المال	تحرير تدريجي مع توفير شروط اشد للتكامل النقدي	يفرض من البداية، حركة من الأعضاء الأكثر تقدما إلى الأقل تقدما
العناصر/العمل	يؤجل لمرحلة وسيطة ويستكمل عند الاتحاد	غير متاح لمواطني الأعضاء الأقل تقدما
تنسيق السياسات	تدريجي مع توسيع صلاحيات سلطة فوق وطنية يشارك فيها كل الأعضاء بالتساوي	إعطاء وزن اكبر لمطالب الشركات عابرة القوميات والأعضاء الأكثر تقدما
المرحلة النهائية	الوحدة الاقتصادية على أمل أن تقود إلى وحدة سياسية	أساسا مرحلة واحدة تقتصر على تحرير التجارة وحركة رأس المال
النظام الاقتصادي	تخصيص حر أو مخطط للموارد وقيود على حركة الاستثمار الأجنبي	وضع حرية دخول الاستثمار الأجنبي المباشر
الدعوة والتوجيه	السلطات الرسمية	رجال الأعمال وعابرات القوميات

المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، **السوق المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص 17.

إن هدف تحقيق تكامل تام فتح السبيل أمام هدف تحرير التبادل التجاري وهو تحرير يتم مع دول متقدمة، بمعنى أنه يعتبر تقنيا لاندماج فعلي للرأسمالية العالمية في مراحل تاريخية سابقة، كما أنه يتفق في جوانب عديدة مع النظام الذي أرسته اتفاقيات مراكش، وفي مقدمتها تحرير انتقال رأس المال، مما

يخلق فرصا جديدة أمام أصحاب رأس المال في الدول الغنية، فرغم استثناء الترتيبات الإقليمية الجديدة إلى أن حجة رأس المال سوف يتجه إلى الدول الأقل نموا ليستفيد مما لديها من مزايا نسبية في تدعيم إمكانياته للإنتاج والتصدير إلى أسواق الدول الأعضاء الأكثر تقدما، وبالتالي اعتماد الدول الأقل نموا على التكنولوجيا التي تفرضها الدول المتقدمة، بما في ذلك استيراد السلع الوسيطة من هذه الأخيرة، ويؤكد الأوربيون والأمريكيون أن الجمع بين المسارين الإقليمي ومتعدد الأطراف يؤدي إلى تسريع التحرير الشامل.

ويرى البعض أن ما أتت به منظمة التجارة العالمية يضع حد أدنى غالبا ما تتجاوزه الاتفاقيات الإقليمية الجديدة مما يساعد على تحرير حركة التحرير الشامل. كما أن التجمعات الإقليمية القائمة على الأسس التقليدية بين الدول النامية تتأثر بالتوجهات الجديدة التي تتبناها هذه الإقليمية، ويساهم في ذلك ما يتعرض له الكثير من الدول الأعضاء من ضغوط لتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي التي تؤكد على إتباع القواعد العامة التي تفرضها منظمة التجارة العالمية. ولذلك فإن التجمعات التي كانت تضم دولا نامية فقط بدأت تعيد تنظيم أسسها وفقا لهذه القواعد، مما دفع بالكثير منها إلى تجاوز الترتيبات التعاونية التي كانت سائدة فيها إلى إقامة مناطق تجارة حرة، على نحو ما فعلت المجموعة العربية.[1]

المطلب الرابع: آثار ومشاكل التكامل الاقتصادي

يتيح التكامل الاقتصادي للدول الأعضاء مزايا عديدة، لا تتمتع بها بقية الدول ويحقق لها أهداف تنتهي في الأخير بتحقيق رفاهيتها، إلا أنه قد يخلف عدة آثار، منها ما يؤدي إلى إحداث تغيرات بنيوية وهيكلية على اقتصاديات الدول الأعضاء في التكامل، ومنها ما يحدث تغيرات على دول غير أعضاء في بعض الأحيان، كما قد يواجه التكامل الاقتصادي معوقات تحول أحيانا دون البدء فيه، وأحيانا يتوقف في مرحلة ما، دون الوصول إلى التكامل التام.

أولا: آثار التكامل الاقتصادي:

يترتب عن تطبيق اتفاقيات التكامل الاقتصادي آثاراً على الدول الأعضاء منها ما هو ساكن ومنها ما هو ديناميكي، والتي قد تحدث في إحدى مراحله خاصة مرحلة إقامة اتحاد جمركي، إضافة إلى آثار أخرى على الدول غير الأعضاء.

1- الآثار الساكنة للتكامل الاقتصادي: وهي قصيرة الأجل وتتمثل في[2]:

- **أثر تحويل التجارة:** يقصد به قيام دول الاتحاد الجمركي بتعويض السلع المستوردة من باقي دول العالم بالسلع المنتجة داخل المنطقة المتكاملة، نظرا لتطبيق التعريفة الجمركية الموحدة على استيراد

[1] محمد محمود الإمام، مرجع سبق ذكره، ص 52

[2] إيمان عطية ناصف، مرجع سبق ذكره، ص 206

السلع من الدول خارج منطقة التكامل، وإعفاء السلع المنتجة من أي تعريفة جمركية داخل منطقة التكامل، وبالتالي تحل منتجات الدول الشريكة محل الواردات من دول أخرى كانت تلك المنتجات فيما قبل أرخص ثمنا حين كانت تستورد من تلك الدول.

وبالتالي فإنّ تحويل التجارة من موردين أرخص إلى موردين أعلى سعرا، يعني أن أموالا أكثر دفعت من أجل شراء نفس المنتوج وبالتالي يعتبر هذا الفارق تكلفة إضافية، ولهذا يعتبر تحويل التجارة أثر سلبي من أثار التكامل[1].

- **أثر خلق التجارة:** و يسمى أيضا أثر تعميق التجارة، ويتمثل في تعويض السلع المنتجة محليا بالواردات القادمة من باقي الدول المتكاملة، نظرا لانخفاض تكاليفها في هذه الدول مقارنة بتكاليف الإنتاج المحلية، وهذا الأثر هو ما سماه الاقتصادي **فينر** بالأثر الإنشائي[2]، ويعتبر أثر خلق التجارة أثر إيجابي للتكامل الاقتصادي حيث يزيد في رفاهية الدول الأعضاء في التكامل لأنه يؤدي إلى تخصيص أفضل للموارد نظرا لحرية التجارة، على عكس الأثر التحويلي للتجارة، الذي يحُد من الرفاهية الاقتصادية لأنّه ينقل الإنتاج من منتجين أكثر كفاءة خارج الاتحاد الجمركي إلى منتجين أقل كفاءة داخل الاتحاد.

ويمكن الإشارة إلى أنه في بعض الحالات لا يتحقق الأثر السلبي لتحويل التجارة فقد يحدث العكس. ولهذا فان هذا النموذج ليس بالضرورة ينطبق على كل القطاعات، فهناك قطاعات تكون فيها التكلفة أقل من التكلفة في بقية دول العالم الخارجي.

ويمكن القول أنّ التكامل الاقتصادي يخلق رواجا اقتصاديا للدول الأعضاء إذا استطاعت تلك الدول أن توازن ما بين خلق التجارة وتحويل التجارة.

2- الآثار الديناميكية للتكامل الاقتصادي:

تعتبر الآثار الديناميكية طويلة الأجل، لأنّ ظهورها يتطلب وقت أطول مقارنة بالآثار الساكنة للتكامل، ولكنها مهمة جدا لأنها تؤدي إلى الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية، وتتمثل في[3]:

- **تعزيز المنافسة:** إن اتساع السوق يشجع على المنافسة بين مختلف المشروعات القائمة، مما يسمح للصناعات الكبيرة بالوصول إلى اقتصاديات التشغيل دون بلوغها وضع احتكاري، والذي يؤدي إلى حماية السوق المحلية، وبالتالي تتخلى الدول الأعضاء عن الدافع لاكتساب وضع تنافسي، بفتح السوق أما منتجين أجانب أكثر كفاءة، أو التنافس الخارجي لاكتساب أسواق تصديرية.

---

[1] كامل بكري، الاقتصاد الدولي ،**التجارة الدولية والتمويل**، الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2003، ص202.

[2] François gouthier,**op cit**, P 192.

[3] قصري محمد عادل، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية - دراسة مقارنة بين اتحاد المغرب العربي والاتحاد الأوروبي**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2008، ص 3

- **الاستفادة من وفورات الإنتاج**: تتحقق وفورات الإنتاج من زيادة الطاقة الإنتاجية للمشروع، فزيادة حجم المشروع مع توسيع الأسواق يؤدي إلى تحقيق وفورات الإنتاج الداخلية فتستطيع المنشأة زيادة الاستثمارات لتوسيع الطاقة الإنتاجية، حيث أنّ السوق الموسعة تتحمل الإنتاج الكبير وقد لا يأتي ذلك إذا كانت الأسواق صغيرة ومتفرقة.

- **زيادة الاستثمار**: تؤثر التكتلات الاقتصادية على تدفق الاستثمارات الأجنبية حيث تفضل الشركات الاستثمار داخل نطاق الدول المتكتلة لتجنب التعريفة الخارجية المشتركة، وكذا الاستفادة من ضمانات حماية الاستثمار والمناخ الملائم لذلك مما يزيد من الاستثمارات في الأسواق المتكتلة.

- **التخصيص:** إنّ تحرير التجارة بين مجموعة من الدول كنتيجة للتكامل الاقتصادي قد يؤدي لأن تتخصص الدولة في المنتجات التي توجد للدولة بها ميزة نسبية، وبالتالي يمكن لمنطقة التكامل تحقيق الفوائد المتأتية من تقسيم العمل، وقد يكون التخصيص بين الصناعات أو ضمن الصناعات.

إلى جانب هذه الآثار، توجد آثار ايجابية أخرى تتمثل في تحسين شروط ومعدلات التبادل بين دول منطقة التكامل، وكذلك تنشيط الابتكار و التعاون بين المؤسسات في مجال البحث والتطوير كنتيجة لتحرير حركة الباحثين و المعلومات، ولقيام الهيئات فوق القطرية المكلفة بتسيير شؤون المنطقة التكاملية بتمويل برامج بحث في شتى الميادين[1].

و بالتالي يمكن القول أنّ المكاسب الناتجة عن الآثار الحركية للتكامل الاقتصادي لها فائدة كبيرة على اقتصاديات الدول المتكاملة بما يخدم تنميتها ويزيد من رفاهيتها.

3- الآثار الاجتماعية للتكامل الاقتصادي:

إن انتقال عناصر الإنتاج وتنسيق السياسات الإنتاجية داخل منطقة التكامل يسمح بتقسيم العمل بناءا على المزايا النسبية التي تتمتع بها البلدان المتكاملة في أنشطتها، وكذا تحسين الهياكل الاقتصادية وتطوير الإنتاج، وهذا ما يزيد من نسبة التوظيف والتقليل من البطالة، كما يعمل التكامل على إعادة توزيع السكان في الدول المتكاملة بما يحقق اكبر قدر من التناسب بين أعدادهم وبين حجم الموارد المتاحة، فيعجل بانتقال الفائض السكاني من دول الفائض إلى دول العجز محققا بذلك زيادة في مستويات الإنتاج وتحسين مستويات المعيشة في الدول المتكاملة.[2]

[1] Maillet et P. Rollet, **l'intégration économique européenne : théorie et pratique**, ed. Nathan, paris, 1988, p 29.

[2] قصري محمد عادل، مرجع سبق ذكره، ص 57

ثانيا: مشاكل التكامل الاقتصادي:

رغم المزايا التي يوفرها التكامل الاقتصادي إلا أنه لا يخلو من العيوب والمشاكل التي تواجهه في عمليات تطبيق الإجراءات التكاملية المتفق عليها بين مجموعة الدول الأعضاء. ومن أهمها ما يلي[1]

1- مشكلة التعريفة الجمركية:

يعتبر وضع التعريفة الجمركية الموحدة للدول المتكاملة إزاء العالم الخارجي والتي يقتضيها التكامل الاقتصادي من أكبر المشاكل، وذلك بسبب اختلاف مستوى التعريفات بين الدول الأعضاء، ودرجة الحماية المتفاوتة بين الصناعات والمشروعات، فنجد بعض الدول تطبق تعريفات جمركية مرتفعة على وارداتها من الدول الأجنبية لحماية مشاريعها الوطنية، والبعض الآخر يفرض تعريفة جمركية منخفضة نظرا للأهمية التي تحظى بها في إنتاجها المحلي.

2- مشكلة الحماية الجمركية:

وذلك بسبب اختلاف ظروف المشاريع العالمية في الدول الأعضاء واختلاف درجة نموها، وهذا ما يتطلب تطبيق أسلوب الحماية لمشاريعها القائمة، وبالتالي إلغاء الرسوم الجمركية يؤدي إلى انهيار لمشاريع الدولة العضو التي تنتج بتكاليف أعلى من مثيلتها في الدول الأعضاء، حيث تواجه منافسة جديدة من جهة المشاريع المشابهة لها داخل منطقة التكامل.

3- مشكلة تقسيم إيرادات الجمارك:

يتضمن التكامل الاقتصادي مبدأ مشاركة الدول الأعضاء في تقسيم مجموع الإيرادات المحصلة من جمارك المنطقة المتكاملة، وذلك بغض النظر عن مساهمة كل دولة في هذه الإيرادات، وبالتالي تظهر مشكلة توزيع الحصيلة الجمركية بين الدول الأعضاء بالشكل الذي يرضي الدول الكبرى في الاتحاد والذي يعوض ويقلل أكبر قدر ممكن من الخسائر للدول الصغيرة، نتيجة لإلغاء الرسوم الجمركية الخاصة بها وإحلالها بالتعريفة الجمركية الموحدة.

4- مشكلة تنسيق السياسات الاقتصادية:

تتطلب عملية التكامل الاقتصادي تنسيق السياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء، وهذه العملية معقدة جدا نظرا لاختلاف هذه السياسات بين الدول وخاصة بين الدول النامية والدول المتقدمة حيث ترى كل دولة سياسة تناسبها بناءا على ظروفها وإمكانياتها.

[1] هشام محمود الإقداحي، مرجع سبق ذكره، ص ص 215-217

المبحث الثالث: تجارب التكامل الاقتصادي الرائدة في العالم

أصبحت التكتلات الاقتصادية أحد الوسائل الهامة في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأحد أهم خصائص النظام الاقتصادي العالمي الجديد، حيث تستفيد الدول المنظمة لها من مزايا السوق الكبيرة، وتحرير معدلات التبادل التجاري، وعليه يتناول المبحث بعض أهم تجارب التكتلات الاقتصادية الرائدة في العالم.

المطلب الأول :اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA

تمثل اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية المعرفة ب NAFTA شكلا من أشكال التكتلات الاقتصادية المعاصرة، وتختلف عن الكثير منها لما تتوفر عليه من خصوصيات الأطراف المشكلة لهذه الاتفاقية، ولما خلفته من انعكاسات على البلدان الثلاث المشكلة لها (الو.م. أ، كندا، الميكسيك).

أولا: نشأتها: ظهرت فكرة النافتا NAFTA خلال فترة الركود الاقتصادي الذي شهدته الو. م .أ، في بحثها عن حل للخروج إلى حالة الانتعاش الاقتصادي، وكان تشجيع التجارة الدولية أهم الحلول المطروحة باعتبارها المحرك الرئيسي في للتنمية الاقتصادية، على إثر ذلك توصلت أمريكا وكندا إلى وضع ترتيبات ثنائية عام1965 للتعامل في تجارة السيارات وقطع الغيار، غير أنهما لم يتوصلا إلى اتفاقية شاملة للتجارة الحرة على مستوى الاقتصاد كله إلا في سنة 1988، والتي دخلت حيز التنفيذ عام 1989، أما المكسيك فقد بدأت الإصلاح الاقتصادي منذ تاريخ انضمامها للجات في عام 1986، الأمر الذي مهد الطريق أما م هذه الدول الثلاث عزمها على الدخول في ترتيبات منطقة للتجارة الحرة، وبدأ التفاوض فيما بينيا حول منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، التي بدأ سريانيا في 01 جانفي 1994.

ثانيا :أهدافها: تتمثل أهداف اتفاقية التجارة الحرة في النقاط التالية:

- تنشيط التجارة الإقليمية بين الدول الأعضاء وإحلال المنتجات الإقليمية محل المنتجات المستوردة؛
- زيادة معدل نمو الناتج المحلي للدول الأعضاء؛
- إلغاء الحواجز الجمركية وتحرير التجارة وزيادة الاستثمارات بصورة تؤدي إلى زيادة حجم التجارة الدولية للدول الأعضاء، وفي نفس الوقت زيادة حجم التجارة البينية للدول الأعضاء؛
- زيادة الاستثمارات الأمريكية والكندية في المكسيك وهذا ما يؤدي إلى زيادة العمالة في هذه الأخيرة، ومن ثم الوقت فتح السوق المكسيكية التي كانت مغلقة أمام السلع الأمريكية؛
- رفع القدرة التنافسية لمنشآتها في الأسواق العالمية مع مراعاة حماية البيئة وتشجيع المنافسة العادلة؛
- تعزيز موقف الولايات المتحدة الأمريكية في سعيها لقيادة الاقتصاد العالمي وتنشيط التجارة العالمية ومحاربة انتشار الفساد الاقتصادي ومواجهة سياسات الحماية التجارية؛

- زيادة القوة التفاوضية لدول التكتل وقدرتها على منافسة التكتلات الاقتصادية العملاقة خاصة الاتحاد الأوروبي.

-علاج مشكلات البطالة في الدول الأعضاء بزيادة الطاقات الإنتاجية الجديدة وبالتالي تعظيم فرص العمل.

ثالثا: مبادئها: تتبع اتفاقية النافتا عدة أساليب لتحرير التجارة، وتضم[1]:

- إزالة التعريفات الجمركية دفعة واحدة أو بالتدرج على مدى فترة زمنية متفق عليها للسلع المختلفة تصل إلى 15 عاما، وفي هذا الإطار فإن حوالي 50% من الصادرات الأمريكية للمكسيك و 70% من صادرات المكسيك للسوق الأمريكي أصبحت محررة تماما من التعريفات والحصص؛

- إزالة القيود المفروضة على الاستثمار حيث يتمتع المستثمرون في الدول الثلاثة بنفس المعاملة، ويتم تحويل العملات بحرية وفقا لأسعار السوق؛

- تحرير التجارة في الخدمات، وفي هذا المجال تمنح معاملة متساوية لموردي الخدمات من الدول الثلاثة، وتسهل منح تراخيص عمل المتخصصين وإزالة متطلبات الإقامة لهذه الشريحة؛

- الاتفاق على أحكام عديدة لتعزيز تدفق التجارة بين الدول الثلاثة مثل لجنة التجارة الثلاثية لفض كل النزاعات ومنع الإغراق؛

- السماح بانضمام أعضاء آخرين، كما يمكن لأية دولة الانسحاب من الاتفاق شريطة أن تعلن رغبتها في الانسحاب من الاتفاقية قبل التاريخ المعني لذلك بستة أشهر.

رابعا: الآثار الاقتصادية للاتفاقية:

يمكن إبراز آثار اتفاقية النافتا على كل دولة عضو كما يلي:

1- المكسيك: تحقق المكسيك من هذه الاتفاقية جملة المكاسب التالية:[2]

- زيادة الاستثمارات والتكنولوجيا التي تحتاجها من خلال تدفق الاستثمارات الأمريكية في مجال البترول المكسيكي يزيد من معدلات النمو الاقتصادي ؛ و امتصاص البطالة المكسيكية؛

-الحد من الهجرة المكسيكية غير القانونية إلى الأراضي الأمريكية نتيجة لزيادة معدلات النمو الاقتصادي بالمكسيك؛

-زيادة إنتاجية العامل المكسيكي مما يؤدي إلى ارتفاع متوسط الأجور.

ورغم المزايا التي تحققها المكسيك، إلا أنها تعتبر الشريك الأضعف في هذه الاتفاقية، حيث يشير معارضي هذه الاتفاقية إلى المخاطرة الكبيرة الناجمة عن هذا الاتفاق مع شريكين أكثر قوة وقدرة على

[1] أسامة المجذوب، العولمة والإقليمية ، **مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية**، دار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2000 ، ص 49- 51

[2] عبد الوهاب رميدي، **التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية - دراسة تجارب مختلفة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص 69

المنافسة، كون المكسيك في الواقع غير مهيأة للمنافسة الأمريكية والكندية وذلك لافتقارها إلى البنية التحتية العصرية والكوادر المؤهلة لإقامة الاقتصاد في الظروف الجديدة.

2- الولايات المتحدة الأمريكية: باعتبارها المستفيد الأكبر من هذه الاتفاقية، تستفيد الو م أ من المزايا التالية[1]:

- فتح الباب أمام الصادرات الأمريكية نحو المكسيك وكندا، حيث تعتبر السوق الكندية من أكبر الأسواق للصادرات الأمريكية.

- زيادة نسبة التشغيل، وارتفاع متوسط الأجور في الولايات المتحدة الأمريكية خاصة في القطاعات التصديرية.

- تركيز الجهود الأمريكية على الصناعات المستقبلية، والإسراع بنقل الاقتصاد إلى مستوى يتيح له منافسة الأقطاب الأخرى في الاقتصاد العالمي كاليابان، والاتحاد الأوروبي.

3- كندا: في ظل تشابه المعطيات الاقتصادية والاجتماعية بين الو. م. أ وكندا توجد فرص ومكاسب يمكن لكندا أن تحققها وذلك من خلال:[2]

- فتح أسواق جديدة للشركات الكندية، وتدفق الاستثمارات الكندية إلى المكسيك والولايات المتحدة الأمريكية بحرية تامة.

- الاستفادة من الأيدي العاملة المكسيكية ومشاركة شركات النفط الكندية للشركات المكسيكية في عمليات التنقيب والإنتاج.

ورغم المكاسب المحققة للدول الثلاث فهناك تحديات تواجهها وخاصة المكسيك، فبعد مرور أكثر من عشر سنوات على إنشاء هذا التكتل لم تتحقق النتائج المرجوة منه، وذلك لكون النمو الاقتصادي المحقق يبقى بعيدا نسبيا عن المعدل المعلن عنه، كما نتج عن هذا التكتل إفرازات سلبية ومتباينة حسب البلدان.

المطلب الثاني: التكتلات الاقتصادية الأسيوية:

شهدت المنطقة الأسيوية إقامة تكتلات إقليمية من أبرزها رابطة دول جنوب شرق آسيا، ومنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي:

أولا: رابطة دول جنوب شرق آسيا ASEAN

شهدت دول جنوب شرق آسيا تطورا ملحوظا في إطار سعيها لتشكيل تكتل اقتصادي منشود، ممثلا في رابطة دول جنوب شرق آسيا باعتباره أهم التجمعات الاقتصادية في القارة الأسيوية.

[1] المرجع نفسه، ص ص 72، 73

[2] المرجع نفسه، ص 74

نشأ هذا التكتل كنوع من الحلف السياسي في مواجهة الشيوعية في جنوب شرق آسيا، وتحقق في 8 أوت1967 بتوقيع خمسة دول هي اندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، سنغافورة وتايلندا على المعاهدة بعاصمة تايلاندا بانكوك من قبل وزراء الخارجية لتلك الدول وأطلق عليها إسم إعلان البانكوك أو إعلان الآسيان يضم خمسة مواد تبين أهداف الرابطة وأغراضها، حيث تركز على التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء من خلال توحيد سياسات التصنيع وتحرير التجارة البينية على أساس قوائم سلعية وتنفيذ سياسات وطنية لإحلال الواردات وحماية الصناعات الناشئة، خاصة بعد الأضرار الشديدة، التي لحقت بها نظرا للحماية المطبقة من قبل الدول المتقدمة كأمريكا وأروبا تجاه صادرات تلك الدول.

وقد مر انضمام الدول إلى رابطة الآسيان عبر مراحل، حيث انضمت بروناي سنة 1984، والتحقت الفيتنام سنة 1995، ثم انضمت في سنة 1997 كل من لاوس وبورما، والتحقت كمبوديا سنة 1999، ليصل عدد الدول المنضمة إلى عشرة دول[1].

كما أنشأت في عام 1991 منطقة التجارة الحرة بهدف إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية تدريجيا، وتم تنفيذها على فترة انتقالية امتدت إلى 15 سنة و دخلت حيز التنفيذ سنة 1994.

وشهدت المنطقة أزمات أدت إلى تناقص معدلات النمو الاقتصادي وزيادة معدلات البطالة، أحست دول المنطقة بأهمية التكامل فخلصت القمة السادسة المنعقدة في الفيتنام يومي 15 و 16 ديسمبر 1996 إلى وضع خطة متوسطة المدى لإنعاش اقتصاديات الآسيان خلال الفترة (1999- 2004) نصت على مجموعة من الإجراءات لتنشيط أسواق المال وزيادة التعاون المالي.

وفي 29 نوفمبر 2004 وقعت الصين اتفاقا تاريخيا مع زعماء دول جنوب شرق آسيا، الأعضاء في رابطة الآسيان يقضي بإقامة أكبر منطقة تجارة حرة في العالم، والتي تعد سوقا لأكثر من 1,8 مليار نسمة (534,9 مليون نسمة لدول الآسيان و 1,29 مليار نسمة للصين) نسبة إلى مجموع سكان العالم كما ترغب بعض الدول كالهند واليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا ونيوزيلندا في توثيق العلاقات مع دول الآسيان وإقامة منطقة تجارة حرة مماثلة، وبالتالي إقامة سوق آسيوية موحدة في آفاق 2020.[2]

وتهدف رابطة دول الآسيان إلى تحقيق مجموعة من الأهداف حددت بموجب إعلان بانكوك عام 1976 كما يلي[3]:

[1] the office of industries, ASEAN**: regional trends in economic integration, export competitiveness, and inbound investment for selected industries**, investigation N0 332-511, august 2010, p17.

[2] خالفي علي، رميدي عبد الوهاب، **رابطة جنوب شرق آسيا (الآسيان" ASEAN) نموذج الدول النامية للإقليمية المنفتحة"**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 06،السداسي الأول 2009، ص ص 83، 84

[3] المرجع نفسه، ص 84

- تحقيق النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي والثقافي في جنوب شرق آسيا عن طريق العمل المشترك يقوم على روح التعاون والتكافؤ، وبالتالي ضمان تحسن المستوى المعيشي لأعضائها؛

- التآزر بأكثر فعالية في استخدام أنشطتها الزراعية والصناعية وتوسيع تجارتها وتحسين النقل والاتصالات؛

-إقامة علاقات وثيقة ونافعة مع المؤسسات الدولية والإقليمية ذات الأهداف المماثلة؛

- تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي الإقليمي في مواجهة القوى الكبرى، وتجنب الصراع بينها بمراعاة احترام العدل وسيادة القانون في العلاقات بين دول الإقليم.

وعليه ترمي منطقة الآسيان إلى إقامة منطقة تجارة حرة بين أعضائها تلغي كافة القيود الجمركية وغير الجمركية على تجارتها البينية، وتوثيق العلاقات مع دول أخرى لإقامة مناطق تجارة حرة معها كاليابان وكوريا الجنوبية، مما يدل على انفتاحها ليس فقط على دول الجنوب الأسيوي، وهو ما ينطبق على المفهوم الحديث للتكامل الاقتصادي.

ثانيا: منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي APEC

ظهر ال APEC في عام 1989 بناءا على دعوة أستراليا التي استضافت الاجتماع الأول لزعماء دول المنتدى الذي يضم في عضويته 21 دولة تنتمي جغرافيا إلى منطقة المحيط الهادي وآسيا، إضافة لذلك فإن المنتدى يدمج في عضويته بين تكتلين اقتصاديين هما" النافتا "لأمريكا الشمالية و"الآسيان" لدول شرق آسيا، وقد أنشأ APEC لتنمية التكامل الاقتصادي في منطقة المحيط الهادي وضمان استدامة النمو الاقتصادي في دولها، وقد ضم التجمع في بدايته 12 اقتصاد من آسيا والمحيط الهادي فقط، وفي نوفمبر 1992انضمت كل من الصين وتايوان، أعقبتها المكسيك وبابوا غينيا الجديدة في نوفمبر 1993، ثم شيلي في نوفمبر 1994[1]

ولقد عقدت قمة منتدى APEC 15 مؤتمر شرفيا لرؤساء الدول الأعضاء، وتعتبر القمة السنوية السابعة التي عقدت في شهر سبتمبر 1999 في مدينة أوكلاند عاصمة نيوزيلندا، والقمة السنوية الثامنة التي عقدت في سلطنة بروناي في أعقاب أحداث 11 سبتمبر 2001.

و يهدف الأبيك APEC إلى:[2]

- دعم والتنمية في الدول الأعضاء بما ينعكس إيجابيا على مسيرة الاقتصاد العالمي؛

- تعظيم مكاسب كل من الإقليم والاقتصاد العالمي من تزايد الاعتماد المتبادل، بما في ذلك تشجيع تدفقات السلع والخدمات والاستثمار والتكنولوجيا؛

[1] أسامة المجذوب، مرجع سبق ذكره، ص85

[2] سامي عفيفي حاتم، مرجع سبق ذكره، ص ص 369، 370

- تطوير النظام التجاري متعدد الأطراف المنفتح وتقويته لصالح دول آسيا والمحيط الهادي وجميع الاقتصاديات الأخرى؛

- تخفيض الحواجز الجمركية وغير الجمركية على تدفقات السلع والخدمات داخل منتدى الأبيك، وإزالة عوائق الاستثمارات المباشرة والمالية التي تنساب عبر الحدود القومية لهذه الدول؛

وتحاول كل من أمريكا وأستراليا دفع الدول المشاركة في هذا المنتدى للسعي لإتمام متطلبات إنشاء منطقة تجارة حرة بحلول عام 2020، وهذا ما تضمنه إعلان" يوجو " في المؤتمر الذي عقد في اندونيسيا.

المطلب الثالث: السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا COMESA

أولا: نشأتها: تم توقيع معاهدة إنشاء منطقة التجارة التفضيلية لدول شرق وجنوب إفريقيا في 21 ديسمبر 1981 كخطوة أولية لخلق السوق المشتركة لهذه الدول (كوميسا) COMESA، وتتضمن المعاهدة 14 بروتوكولا تنظم كافة جوانب وأنماط التعاون بين الدول المشاركة، بالتعاون مع اللجنة الأوروبية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وصندوق النقد الدولي، وبنك التنمية الإفريقي، وتضمنت هذه المعاهدة آلية للنمو التدريجي والتحول إلى سوق مشتركة، وتأسس سوق الكوميسا في1994/12/08 وضم 23 دولة مؤسسة هي أعضاء المنطقة ومعها الكونغو الديمقراطية، مع إمكانية ضم بوتسوانا وجنوب إفريقيا وهما غير مؤسستين، مع السماح في عام 1998 بضم دولة افريقية إذا كانت مجاورة لإحدى الدول الأعضاء، وانضمت مصر سنة 1994، وتأجل انضمام مدغشقر إلى 1995، والسيشل إلى 1998، بينما انسحبت ثلاث دول و هي ليسوتو 1996، والموزمبيق 1997، ثم تنزانيا 2000. ويتكون تكتل الكوميسا من 19 دولة.[1]

وتعرف الكوميسا على أنها تكتل اقتصادي لتكامل إقليمي بين دول إفريقية ذات سيادة اتفقت فيما بينها على الارتقاء بالتكامل الإقليمي في منطقتها من خلال تنمية التجارة واندماج السوق ومواجهة تحديات العولمة بمختلف أنواعها، ومن خلال التعاون وتركيز العمل من أجل تطوير وتعظيم الاستفادة من الموارد الطبيعية والبشرية للصالح المشترك والمتبادل لجميع شعوبها ودولها.[2]

وفيما يتعلق بدرجة التكامل الاقتصادي التي تم تحقيقها بين دول الكوميسا، فقد تم إنشاء منطقة للتجارة الحرة في عام 2000، وانطلقت عملية إنشاء الاتحاد الجمركي في 7 جويلية 2009 في مؤتمر القمة 13 لرؤساء الدول والحكومات في فيكتوريا فولز (زيمبابوي)، حيث كان انطلاق الاتحاد الجمركي تتويجا لجهود

[1] ولد محمد عيسى محمد محمود، **معوقات التكتلات الاقتصادية الإقليمية في البلدان النامية (دراسة حالة الكوميسا)**، مجلة الباحث، العدد 10، 2010 ص 23

[2] عبد الحميد عبد المطلب، **السوق الإفريقية المشتركة والاتحاد الإفريقي**، الطبعة 1، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2004، ص 13

الكوميسا في تعميق عملية التكامل الاقتصادي، وإقامة سوق مشتركة في نهاية المطاف بحلول عام 2015، أو الانتهاء بتحقيق الوحدة النقدية بحلول عام 2018.[1]

ثانيا: أهدافها: تتمثل الأهداف الرئيسية للكوميسا في النقاط التالية:[2]

- تشجيع التعاون والتنمية في كافة قطاعات النشاط الاقتصادي؛

- تحقيق النمو الاقتصادي المتواصل لكافة الأعضاء من خلال تجانس هياكلها الصناعية والتسويقية؛

- خلق بيئة مناسبة للاستثمار الأجنبي والمحلي، والتطوير المشترك للأبحاث وتكريس العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية؛

- المساهمة في إنشاء وتقدم وتحقيق الجماعة الاقتصادية لإفريقيا؛

- ضرورة إعطاء الفرصة للقطاع الخاص ليشارك الدول في إحداث التنمية الاقتصادية، من خلال منحهم التسهيلات اللازمة كخفض الضرائب وتسهيلات الإقامة والاستثمار.

ثالثا: مبادئها: تبرز أهم المبادئ التي قامت عليها معاهدة الكوميسا في:[3]

- إقامة منطقة حرة كاملة تتضمن تحرير التجارة بين الأعضاء، وتكفل حرية انتقال السلع والخدمات المنتجة في السوق المشتركة، وإزالة كافة القيود غير الجمركية على التجارة؛

- إنشاء اتحاد جمركي يتضمن تعريفة جمركية على كل السلع ذات المنشأ في أي من دول السوق، وتطبيق تعريفة جمركية موحدة على كافة الواردات للدول غير الأعضاء؛

- حرية حركة رأس المال والتمويل وتطبيق قانون استثمار مشترك، بغرض خلق مناخ مناسب لجذب الاستثمار الأجنبي والمحلي؛

- العمل على إنشاء اتحاد نقدي للكوميسا؛

- حرية انتقال الأشخاص، وتطبيق إجراءات موحدة للتأشيرات بما في ذلك حق الاستيطان.

المطلب الرابع: تجربة الاتحاد الأوروبي:

تعود فكرة تأسيس الإتحاد الإقتصادي والنقدي الأوروبي إلى الستينيات من القرن العشرين، لكن العديد من العراقيل السياسية والاقتصادية كان لها الدور الكبير في تأخير بداية تجسيد هذا الإتحاد إلى غاية الإمضاء على اتفاقية ماستريخت، إذ كانت نشأته على أربعة مراحل رئيسية وهي:

---

[1] ولد محمد عيسى محمد محمود، مرجع سبق ذكره، ص 24

[2] سمير محمد عبد العزيز، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة الكوميسا**، مجموعة 15، أوروبا الموحدة المشاركة الأوروبية الإفريقية المتوسطة، الطبعة 1، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 2001، ص48

[3] أسامة المجذوب، مرجع سبق ذكره، ص25

أولا: من اتفاقية روما إلى تقرير وارنر(1957-1970)

عملت العديد من الدول الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية على تعزيز جهودها في التكتل والترابط خصوصا بعد الأضرار الجسيمة التي ألحقتها بها الحرب العالمية الثانية، والتي بدأت سنة 1951 مع اتفاقية باريس التي أوصت بتأسيس المجموعة الأوروبية للفحم والصلب التي ضمت آنذاك كلا من فرنسا، ألمانيا الغربية، إيطاليا ودول البينيلوكس (بلجيكا، هولندا ولوكسومبرغ) والتي شرع في تطبيقها على أرض الواقع سنة 1952، حيث كان هدفها بالأساس هو تدعيم التقارب الفرنسي والألماني بتعزيز إنتاج كل من الفحم والصلب اللذان يعدان من أهم الموارد في كلا البلدين من جهة اقتصادية، وتعزيز التقارب الفرنسي الألماني في التصدي لأية حروب مستقبلية بينهما من جهة سياسية، وذلك تحت مظلة مجلس موحد يضم إضافة إلى فرنسا وألمانيا دولا أوروبية أخرى لها لها نفس الأهداف المشتركة[1]، وقد تبع هذه الإتفاقية إمضاء نفس الدول على اتفاقية روما سنة 1957 التي سميت بـ" اتفاقية تأسيس المجموعة الإقتصادية الأوروبية"، والتي كانت الخطوة الأولى في إطار تحقيق مسعى تكامل اقتصاديات الدول الأوروبية وتأسيس سوق مشتركة والذي تعود جذوره لمرحلة ما بعد أزمة الكساد الكبير سنة 1929.

ولكن الأزمة النقدية التي مست نظام "بريتون وودز" سنوات 1968 و 1969 دفع الدول الأوروبية المنضوية تحت لواء المجموعة الإقتصادية الأوروبية إلى إعادة النظر في حساباتها خصوصا وأن هذه الأزمة دفعت إلى ارتفاع في قيمة الدتشمارك الألماني وانخفاض في قيمة الفرنك الفرنسي مما أدى إلى اختلال السياسة السعرية الموحدة ومن ثم إلحاق الضرر بشكل مباشر بنجاح السياسة الزراعية المشتركة التي كانت تعتبر النجاح الأبرز لهذا التكتل الإقتصادي، ومن هذا المنطلق فقد اتفق القادة الأوروبيون على تعيين لجنة يقودها "بيار وارنر" الوزير الأول لدولة لوكسومبورغ للبحث في موضوع تأسيس اتحاد اقتصادي ونقدي أوروبي، إذ قدم تقريره سنة 1970 مقترحا 3 مراحل لتأسيس هذا الإتحاد في غضون فترة زمنية تقدر بـ 10 سنوات.[2]

ثانيا: من تقرير "وارنر" إلى تأسيس "النظام النقدي الأوروبي" (1970-1979)

تجسدت المرحلة الأولى لتأسيس الإتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي بناءا على تقرير "وارنر" في العمل على تقليص تقلبات أسعار صرف عملات الدول الأعضاء، كقاعدة أولى ورئيسية دون تحديد المراحل الأخرى والإجراءات الخاصة بها، ونظرا لما تميزت به مرحلة السبعينات من القرن العشرين من

[1] European union : **Towards a single currency: a brief history of EMU**: http://europa.eu/legislation_summaries/economic_and_monetary_affairs/introducing_euro_practical_aspects/l25007_en.htm, consulted on 29/10/2014.

[2] European commission: **Phase 1: the Werner Report :** http://ec.europa.eu/economy_finance/euro/emu/road/werner_report_en.htm, consulted on 2/11/2014

تعويم للدولار الأمريكي سنة 1971، فقد دفع ذلك المجموعة الاقتصادية الأوروبية إلى العمل على تثبيت أسعار صرف عملاتها خصوصا مع الضغوط العديدة التي أصبحت تواجهها في ظل التطورات النقدية العالمية آنذاك، وتجلى ذلك في إنشاء آلية " الثعبان في النفق " سنة 1972 والتي يقصد بها إبقاء تحركات أسعار صرف عملات دول المجموعة (الثعبان) ضمن نطاق محدود ومعين مقابل الدولار الأمريكي (النفق) ، لكن ونتيجة لأزمة النفط سنة 1973 واختلاف السياسات الوطنية في مواجهة تداعياتها فقد أدى ذلك إلى انهيار هذه الآلية التي لم تصمد أكثر من سنتين بعد تعرض العديد من عملات الدول الأعضاء إلى تقلبات حادة كالفرنك الفرنسي الذي خرج عن نطاق النفق ثلاث مرات، لكن ذلك لم يثن من عزيمة الأوروبيين في المضي قدما نحو العمل على استقرار أسعار صرف عملاتهم، وتم الإتفاق في مارس 1979 بناءا على اقتراح رئيس المجموعة الأوروبية "روي جينكينز" سنة 1977 على تأسيس "النظام النقدي الأوروبي" بمشاركة جميع الدول الأعضاء ماعدا بريطانيا التي كانت قد انضمت إلى المجموعة الإقتصادية الأوروبية مع كل من: الدانمارك وإيرلندا سنة 1973، حيث تميز بأنه نظام أسعار صرف مستقرة ضمن هامش معين حدد بـ 2.25% ارتفاعا وانخفاضا، مع استثناء كل من الليرة الإيطالية، البيزيطا الإسبانية، الإيسكودو البرتغالية والباوند البريطاني وهي العملات التي ترك لها هامش ارتفاع وانخفاض محدد بـ 6%. [1]

ثالثا: من تأسيس النظام النقدي الأوروبي إلى اتفاقية ماستريخت (1979-1991)

عرفت المجموعة الاقتصادية الأوروبية انضمام كل من: إسبانيا، البرتغال واليونان في الثمانينيات من القرن العشرين، وقد عرفت هذه الفترة التوجه الفعلي للدول الأعضاء في المجموعة نحو تجسيد فكرة السوق الأوروبية المشتركة التي جاءت في اتفاقية روما سنة 1957 ولم يتم تجسيدها منذ ذلك الوقت على أرض الواقع، حيث تم في فيفري 1986 توقيع ما سمي بـ" الاتفاق الأوروبي الموحد" الذي دخل حيز التطبيق في جويلية 1987 والذي يمهد لقيام سوق أوروبية مشتركة لها العديد من الإيجابيات على اقتصاديات دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية، حيث أن تحالف هذه الدول شكل آنذاك من جهة قوة بشرية تفوق نظيرتها في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، ومن جهة أخرى تجاوز الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول مجتمعة الناتج المحلي الإجمالي سواء في الولايات المتحدة الأمريكية أو اليابان، كما أنه وزيادة على ذلك فإن هذا الإتفاق الأوروبي الموحد يبرز عدة مزايا أخرى للدول الأعضاء أهمها:[2]

[1] European commission **: Phase 2: the European Monetary System :** http://ec.europa.eu/economy_finance/euro/emu/road/ems_en.htm, consulted on 02/11/2014

[2] David Begg et autres : **macroeconomie**, 2eme édition, Dunod édition, 2002, p382.

1- التخصيص الأمثل للموارد: إن حرية المبادلات تجارية كانت أو مالية تؤدي إلى تخصيص فعال للموارد، حيث أنها تسمح لكل بلد من تقدير ميزته النسبية مقارنة مع البلدان الأخرى مما يتيح له اختيار التخصيص الأمثل لموارده بما يسمح له تحقيق أفضل أداء اقتصادي.

إذ أن سعي المجموعة الإقتصادية الأوروبية إلى تحرير المبادلات بين الدول العضوة فيها وإزالة أية عوائق قد تحد منها سواءا كانت رسوما جمركية أو تشريعات تنظيمية من شأنه أن يمكن الدول من استغلال مواردها الإقتصادية أفضل استغلال بما يضمن تخصيصها بشكل فعال.

2- الإستفادة من وفورات النطاق: إن تكتل الدول الأوروبية تحت مظلة المجموعة الإقتصادية الأوروبية يتيح توسعة حجم السوق أمام المؤسسات الإقتصادية الأوروبية بشكل أكبر مما هي عليه في اقتصادياتها المحلية التي تعيق أمامها فرص استغلال وفورات و مزايا نطاقها الموسع، حيث أنها تستفيد من إمكانية التوسع في أنشطتها من خلال انخفاض التكاليف وارتفاع الأرباح والعوائد التي تنتج عن كبر حجمها واتساع فروعها.

3- تعزيز المنافسة: تتيح عملية التكتل والتكامل ضمن المجموعة الاقتصادية الأوروبية تعزيز نظام المنافسة ومن ثم الاستفادة من المزايا المترتبة عنها والتي تنعكس إيجابا على التطور الإقتصادي للدول الأوروبية، إذ أن اتساع حجم السوق يعزز من تواجد عدد أكبر من المتعاملين الإقتصاديين وبالتالي وفي ظل نشاط اقتصادي حر وبأدنى حد من القيود فإن ذلك يزيد من تحسين الأداء الإقتصادي ويرفع من درجة الكفاءة والفعالية الإقتصادية في الدول الأوروبية المعنية بهذا التكتل.

وفي إطار تعزيز سبل التنسيق والتكامل بين الدول الأعضاء في المجموعة الإقتصادية الأوروبية، فقد تم إنشاء المجلس الأوروبي بناءا على اجتماع رؤساء حكومات الدول الأعضاء في المجموعة في شتوتغارت سنة 1983، حيث اعتبر أعلى سلطة يوكل لها صنع القرار واقتراح التوصيات المتعلقة بسير السياسات الإقتصادية في الدول الأعضاء، حيث أوكل في جوان 1988 إلى "جاك ديلورز" تكوين لجنة خاصة تتكون من محافظي البنوك المركزية للدول الأعضاء للبحث في موضوع إنشاء إتحاد اقتصادي ونقدي أوروبي[1]، إذ أنه وتبعا للتقرير الذي أعده في جوان 1989 فقد حددت أهداف الإتحاد الإقتصادي والنقدي الأوروبي كما يلي:

_ التحرير الكامل لحركة رؤوس الأموال ؛

_ الإدماج الكامل للأسواق المالية ؛

[1] European commission**: Phase 3**: **the Delors Report**
http://ec.europa.eu/economy_finance/euro/emu/road/delors_report_en.htm, consulted on 27/10/2011.

_ قابلية تحويل عملات الدول الأعضاء ؛

_ التثبيت النهائي لأسعار الصرف ؛

_ إمكانية استبدال العملات الوطنية بعملة واحدة.

كما تمت التوصية بناء على تقرير لجنة "ديلورز" بإنشاء الإتحاد الإقتصادي والنقدي الأوروبي على ثلاثة مراحل رئيسية وهي[1]:

- المرحلة الأولى (1جانفي 1990- 31ديسمبر 1993):

وتتميز بالتحرير الكامل لحركة رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء وإزالة أية عوامل من شأنها الحد من اندماج وتكامل الأسواق المالية للدول الأعضاء.

- المرحلة الثانية (1جانفي 1994- 31 جانفي 1998):

وفيها يتم تأسيس المعهد النقدي الأوروبي لتعزيز التعاون بين البنوك المركزية الوطنية والتمهيد لقيام النظام الأوروبي للبنوك المركزية، التحضير لمرحلة إطلاق العملة الأوروبية الموحدة "اليورو" وتعزيز التقارب الإقتصادي للدول الأعضاء .

- **المرحلة الثالثة: ابتداءا من 1 جانفي 1999**

وتشهد هذه المرحلة تثبيت أسعار صرف العملات الوطنية مقابل العملة الأوروبية الموحدة "اليورو" التي يبدأ العمل بها رسميا في بداية المرحلة، وكذا تأسيس البنك المركزي الأوروبي لإدارة سياسة نقدية موحدة.

وقد تمت المصادقة في اجتماع المجلس الأوروبي في مدريد سنة 1989 على بداية المرحلة الأولى من الإتحاد الإقتصادي والنقدي الأوروبي في جويلية 1990، كم أقر اجتماع المجلس في مدينة "ستراسبورغ" ضرورة إجراء اجتماع لإعادة النظر في اتفاقية روما ومن ثم تحديد شروط وكيفيات وآليات كل من المرحلتين الثانية والثالثة، وقد جسد ذلك في اجتماع مدينة "ماستريخت" الهولندية سنة 1991 الذي خرج بالإتفاق على ما سمي بـ"اتفاقية ماستريخت" المؤسسة للإتحاد الأوروبي _الذي يعد الإتحاد الإقتصادي والنقدي الأوروبي أحد فروعه_ الذي ستكون له عملة موحدة نهاية القرن العشرين.[2]

رابعا: من اتفاقية ماستريخت إلى تأسيس منطقة اليورو (1991-2002)

تم الإمضاء في 7 فيفري 1992 على اتفاقية ماستريخت التي بدأ الشروع في تطبيق ما جاء فيها في نوفمبر 1993، والتي اعتبرت بمثابة إعادة صياغة لما جاء في اتفاقية روما التأسيسية للمجموعة

[1] European commission**: The road to EMU :**
http://ec.europa.eu/economy_finance/euro/emu/road/index_en.htm , consulted on 29/10/2011.

[2] European commission: **Phase 3: the Delors Report** : op-cit.

الإقتصادية الأوروبية التي تحولت تسميتها بناءا على هذه الإتفاقية إلى المجموعة الأوروبية، حيث أقرت هذه الإتفاقية في بنودها ضرورة تحقيق بعض الإجراءات في المرحلة الثانية والثالثة للدول العضوة في المجموعة وذلك كشروط تمهد لانضمامها وقبولها في الإتحاد الإقتصادي والنقدي الأوروبي وهي ما اصطلح عليها بـ " معايير التقارب" والمتمثلة فيما يلي[1]:

- أن لا يزيد معدل التضخم في الدول الأعضاء عن 1.5 نقطة مئوية عن متوسط معدل التضخم في أحسن ثلاثة دول داخل الإتحاد أداءا فيما يخص استقرار الأسعار؛

- احترام نطاق تقلبات أسعار الصرف لعملات الدول الأعضاء التي حددها النظام النقدي الأوروبي، دون أية ضغوطات أو تخفيضات ضد أية عملة من عملات باقي الدول ؛

- أن لا يتجاوز متوسط معدل الفائدة طويل الأجل طوال مدة سنة كاملة 2 نقطة مئوية عن متوسط معدل الفائدة في أحسن ثلاث دول داخل الإتحاد أداء فيما يخص استقرار الأسعار؛

- أن لا يتجاوز كل من عجز الميزانية 3% من الناتج الداخلي الخام و نسبة الدين العام إلى الناتج الداخلي الخام نسبة 60%.

وقد شهدت سنة 1994 بداية المرحلة الثانية في قيام الإتحاد الإقتصادي والنقدي الأوروبي بتأسيس "المعهد النقدي الأوروبي" الذي كان الهدف منه هو:

- تعزيز التكامل النقدي بين دول المجموعة الإقتصادية الأوروبية التي تحولت مطلع سنة 1993 إلى المجموعة الأوروبية، من خلال تعزيز التعاون بين البنوك المركزية والتنسيق فيما يخص السياسات النقدية للدول الأعضاء.

- توفير الترتيبات اللازمة من أجل تأسيس "النظام الأوروبي للبنوك المركزية" وذلك من أجل التحضير لما سيتم في المرحلة الثالثة من إدارة سياسة نقدية موحدة للدول الأعضاء وتأسيس عملة موحدة.

وتميزت هذه الفترة بسعي الدول العضوة إلى تطبيق العديد من الإجراءات منها: استكمال استقلالية بنوكها المركزية وتكييف التشريعات المنظمة لها وفق لوائح النظام الأوروبي للبنوك المركزية، وإلغاء ضماناتها الممنوحة على القروض الموجهة لفائدة القطاع العام وتعزيز التقارب الاقتصادي.

كما أقر المجلس الأوروبي سنة 1995 إنشاء العملة الأوروبية الموحدة تحت اسم "اليورو" بداية من سنة 1999 خصوصا بعد الأزمة النقدية التي تعرض لها الدولار والتي دفعت القادة الأوروبيين للمضي قدما في مشروع الإتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي، ليبدأ العمل فيها ابتداءا من بداية المرحلة الثالثة، وكذا تاريخ بداية المرحلة الثالثة للإتحاد الإقتصادي والنقدي الأوروبي الذي حدد في 1 جانفي 1999 حتى

[1] **International Monetary fund**: The IMF& the European Economic and Monetary Union: http://www.imf.org/external/np/exr/facts/emu.htm, consulted on 02/02/2014

وإن لم تستطع غالبية الدول المنضوية تحت غطاء المجموعة الأوروبية استكمال الشروط الضرورية للمرور إلى هذه المرحلة، والتي جاءت بها اتفاقية ماستريخت تحت ما يسمى بـ "معايير التقارب"[1]، كما تلى ذلك إقراره لما يسمى بـ "ميثاق الاستقرار والنمو" سنة 1997، والذي كان يهدف إلى تعزيز ضوابط الميزانية للدول الأعضاء استكمالا لما جاء في بنود اتفاقية ماستريخت، حيث أنه أقر عقوبة مالية تصل إلى حوالي 0.5% من الناتج المحلي على الدول التي لا تلتزم بنسب كل من عجز الميزانية والدين العام إلى الناتج المحلي أقل من 3% و60% على التوالي لثلاثة سنوات متتالية[2].

وفي 2 ماي 1998 أعلن المجلس الأوروبي أن 11 دولة وهي : فرنسا، ألمانيا، إسبانيا، البرتغال، إيطاليا، لوكسومبورغ، بلجيكا، فنلندا، إيرلندا، النمسا وهولندا قد استكملت شروط التقارب التي حددتها اتفاقية ماستريخت للدخول في المرحلة الثالثة من الإتحاد الإقتصادي والنقدي الأوروبي، مع التحديد النهائي لمعدلات تحويل عملات الدول المعنية مقابل العملة الأوروبية الموحدة المستقبلية وهي "اليورو".

وقد تبع ذلك الإعلان الرسمي عن تأسيس البنك المركزي الأوروبي في 1 جوان 1998 والذي يحل حسب ما أوصت به اتفاقية تأسيس المجموعة الأوروبية في البند 123 محل المعهد النقدي الأوروبي، حيث يشكل رفقة البنوك المركزية الوطنية النظام الأوروبي الذي يعمل على وضع وصياغة السياسة النقدية الموحدة بداية من المرحلة الثالثة، حيث أنه في 1 جانفي 1999 بدأت المرحلة الثالثة والأخيرة في بناء الإتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي، والتي تميزت في بدايتها بالثبات غير القابل للإلغاء لأسعار صرف عملات الدول الأعضاء الـ11 مقابل اليورو، والعمل وفق السياسة النقدية الموحدة التي يقرها البنك المركزي الأوروبي[3].

وقد كان العمل بالعملة الأوروبية الموحدة "اليورو" افتراضيا إلى غاية سنة 2002 التي شهدت رسميا إطلاق النقود المعدنية والورقية من "اليورو" وتأسيس ما يسمى بـ"منطقة اليورو"[**]، ثم تلى ذلك في سنة 2005 إعادة النظر في ميثاق الإستقرار والنمو الموقع عليه سنة 2005 وذلك بأن منح للدول الأعضاء مرونة أكبر من خلال عدم احتساب النفقات على كل من: التعليم، البحث العلمي، الدفاع والمساعدات فيما بين الدول الأوروبية ضمن إجمالي الدين.

---

1 ◌ّEuropean union : **The second stage of the EMU**: http://europa.eu/legislation_summaries/economic_and_monetary_affairs/introducing_euro_practical_aspects/l25008_enhtm , consulted on 05/11/2014.

2 Wil James and John Butters : **Stability and Growth Pact**: Institute for the Study of Civil Society ,2007, http://www.civitas.org.uk/eufacts/FSECON/EC10.htm , consulted on 05/11/2014.

3 European commition : **Phase 4 : Three stage to EMU** : http://ec.europa.eu/economy_finance/euro/emu/road/three_stages_en.htm, consulted on 05/11/2014.

وقد شهد الإتحاد الإقتصادي والنقدي الأوروبي توسعا بعد انضمام العديد من الدول التي تمكنت من استكمال الشروط الضرورية التي أوصت بها اتفاقية ماستريخت التي أمضي عليها سنة 1992 وعززها ميثاق الاستقرار والنمو سنة 1997، وذلك بإعلان انضمام اليونان سنة 2001، سلوفينيا سنة 2007، قبرص ومالطا سنة 2008، سلوفاكيا سنة 2009 وإستونيا في بداية سنة 2011، ليصل بذلك عدد الدول المنضوية تحت غطاء الإتحاد الإقتصادي والنقدي الأوروبي إلى 17 دولة.

وعليه يعتبر الاتحاد النقدي الأوروبي نموذجا رائدا في مجال التكامل الاقتصادي تحتدى به كل دول العالم ومنها الدول العربية، باعتباره وصل إلى تحقيق مرحلة متقدمة وفي أعلى درجات التكامل الاقتصادي وهي الوحدة النقدية، نتيجة مسيرة حافلة بالمحطات والتطورات كانت منظمة ومخطط لها دامت أكثر من 50 سنة، لدا يجب على الدول العربية أن تتخذ الدروس من هذه التجربة في محاولة منها لبناء تكتل اقتصادي يضمن لها مكانة في الساحة الاقتصادية العالمية.

خلاصة

يعبر التكامل الاقتصادي عن مسار مرحلي يهدف لتوحيد الدول انطلاقا من البعد الاقتصادي، كما يعتبر عملية تدريجية تتطلب وقت كاف لتحقيق عناصرها من خلال العمل الواعي، وتعنى نظرية التكامل الاقتصادي بالنتائج الاقتصادية التي تترتب على التكامل في صوره أو مراحله المتتابعة، وبالمشكلات التي تنشأ بسبب تباين السياسات القومية.

وفرضت التطورات العالمية في أواخر القرن العشرين أولويات جديدة غيرت مفاهيم عديدة، أدت إلى اختلاف دوافع إنشاء التكتلات الاقتصادية، فهناك من يراها كحل أخير لا مفر منه لبقائه في الساحة الدولية، ومنهم من يراها كمرحلة لمواكبة المستجدات الدولية، وآخرون لم يقتنعوا بها ويعتبرونها مساس بالسيادة الوطنية.

وأثبت الواقع نجاح بعض التكتلات الاقتصادية، وعلى رأسها الاتحاد الأوربي الذي يعتبر نموذجا مثاليا يقتدى به، إضافة إلى تكتلات أخرى مثل اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، ورابطة دول جنوب شرق أسيا وغيرها من التجارب الناجحة، وبمقابل ذلك هناك تجارب لم تستطع تحقيق الأهداف المقامة لأجلها وغالبيتها منتشرة في الدول النامية.

وتجدر الاشارة إلى أن أهم العوامل التي سمحت بتحقيق التكامل في الدول المتقدمة هو الدخول في اقتصاد المعرفة باعتبار الصناعات القائمة على المعرفة هي الصناعات الرائدة في اقتصاد اليوم، وعليه يجب على الدول النامية إذا أرادت الاندماج والتكتل التوجه نحو اقتصاد المعرفة وتطوير المهارات خاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتطوير التعليم والبحث والتطوير، والاستفادة من مختلف تجارب العالم في هذا المجال وهو ما يتم التطرق إليه في الفصل الثاني.

الفصل الثاني: اقتصاد المعرفة، مفاهيم وتجارب دولية

المبحث الأول: طبيعة اقتصاد المعرفة

المبحث الثاني: مؤشرات تقييم اقتصاد المعرفة

المبحث الثالث: تجارب رائدة في مجال اقتصاد المعرفة

تمهيد

شهد القرن العشرين تطورات نتج عنها تغيرات في شتى المجالات، وما أحدثته تكنولوجيات المعلومات العالية من دورا أساسيا و مفتاحا في تسريع حركة توليد المعرفة، وتحويلها الى منتج متميز وأصبح يطلق على هذا العصر بعصر المعرفة، هذا الدور الذي أصبحت المعرفة تلعبه في إنشاء الثروة والمساهمة في زيادتها وتراكمها من خلال تحسين الأداء وزيادة الانتاجية وتخفيض تكلفة الانتاج أدى إلى ظهور اقتصاد جديد هو اقتصاد المعرفة.

ويعتبر اقتصاد المعرفة أحد الاتجاهات الجديدة في الرؤية الاقتصادية العالمية، والذي أخذ يتطور بسرعة وعلى نطاق واسع، وتعد المعرفة الصاعد الجديد فيه والمحرك الأساسي للمنافسة الاقتصادية و النجاح، كما تساهم في خلق الثروة المعتمدة على رأس المال الفكري ومقدار المعلومات المتوفرة وتحويلها إلى معرفة ثم توظيفها بالطريقة المناسبة والاستفادة منها في العملية الانتاجية.

وعلى هذا الأساس كان لزاما أن يتضمن هذا الفصل مجموعة من المفاهيم الأساسية حول اقتصاد المعرفة مع الاشارة إلى تجارب دولية رائدة في هذا المجال.

المبحث الأول: طبيعة اقتصاد المعرفة

لقد أحدث اقتصاد المعرفة تغيرات هائلة في طبيعة العمليات الاقتصادية وخاصة يما يتعلق منها بتغيرات أدوات و وسائل وطرق الإنتاج والتسويق والتمويل وتنمية الكوادر البشرية. فهو الاقتصاد الذي أصبحت أنشطته الرئيسية هي توليد المعارف وتقاسمها وتسييرها، و أصبح يعتمد بدرجة كبيرة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات باعتبارها أداة تفاعل المنظمات الاقتصادية مع محيطها الداخلي والخارجي.

المطلب الأول: ماهية المعرفة

سيتم التطرق إلى مفهوم المعرفة، خصائصها و أنواعها.

أولا: مفهوم المعرفة: تعددت وتنوعت المفاهيم المرتبطة بالمعرفة، وسنحاول فيما يلي التركيز على أهمها:

عرفت **اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) المعرفة بأنها: "** مورد يمكن الاستفادة منه واستخدامه في توفير الثروة وتعزيز جودة الحياة".[1]

كما **تعرف المعرفة بأنها**: " منتوج للتفسير والترجمة والتحليل الإنساني، وهي موجود معنوي غير ملموس لكن لنا قدرة قياسه وهو يخلق الثروة للمنظمة".[2]

و تعرف **المعرفة كذلك بأنها** " مزيج من المعلومات والتكنولوجيا والخبرة والمهارات والحكمة والتي تحملسمات الابتكار والإبداع والتجديد وقدرة الفرد على تخزين تلك المعلومات إلى الحد الذي يمكنه الإفادة منها".[3]

وعليه **المعرفة = المعلومة المختزنة + القدرة على الاستفادة من هذه المعلومات.**

فالمعرفة تعني الإدراك والفهم والتعلم وترتبط بحالة ما، أو واقع أو جانب أو مشكلة معينة، واستنادا إلى البيانات والمعلومات المتوفرة عنها والمتعلقة بها، لذلك فإن المعرفة ذات علاقة مباشرة بكل من البيانات التي تتيح الوصول إلى المعرفة ؛أي الاستخدام الكامل والمكثف للمعلومات والبيانات التي ترتبط بقدرات الإنسان الأصلية والمكتسبة والتي توفر له الإدراك والتصور والفهم من المعلومات التي يتم التوصل إليها عن طريق البيانات الخاصة بحالة معينة أو ظاهرة معينة، أو مجال معين، أو مشكلة معينة، فالمعرفة هي إدراك يتحقق بالحواس وهي أكثر من المعلومات ومرحلة أعلى منها، كما هو الحال في كون

---

[1] فليح حسن خلف، **اقتصاد المعرفة**، عالم الكتب الحديث، عمان، 2007، ص ص 8- 9

[2] Thomas H Davenport, Laurence Prusak : **Working Knowledge, How Organisations Manage** ;What They Know, Harvard business school press, 2000, usa, p : 03.

[3] ربحي مصطفى عليان: **إدارة المعرفة**، الطبعة 1، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008 ، ص: 59

المعلومات أكثر من البيانات ومرحلة أعلى منها، ومن ثم فإن البيانات تتيح المعلومات وهذه الأخيرة تتيح المعرفة.

كما يشير مفهوم المعرفة إلى القدرة على التميز والتلاؤم، وأن الرصيد المعرفي الناتج من البحث العلمي والمشروعات الابتكارية يتمثل في الكم المعلوم القابل للاستخدام في أي مجال من المجالات.[1]

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن: المعرفة هي مجموع البيانات والمعلومات المعالجة وهي كذلك مجموعة البحوث والدراسات، الخبرات، التكنولوجيا، نظم الإدارة، المناهج والمهارات التي يتمتع بها الأفراد والمنظمات.

ثانيا: خصائص المعرفة: تتميز المعرفة بالعديد من السمات أهمها: [2]

- المعرفة سلعة غير مادية أي غير ملموسة؛
- المعرفة تتعرض للتغير المستمر أي أنها غير ثابتة وتتغير بتغير المعلومات؛
- المعرفة هي نتاج العلم والتعلم، والخبرة؛
- توصف المعرفة بأنها تراكمية وغير قابلة للنضوب بمعنى أنها تتجدد وتزداد وتتراكم؛ أي أنها لا تهتلك باستعمالها؛
- التوصل إلى معرفة معينة يمكن أن يؤدي إلى توليد معرفة جديدة تستند إلى المعرفة السابقة التي تمثل الأساس لتوليد المعرفة الجديدة؛
- المعرفة كقدرة إدراكية يمكن أن تكون معرفة تفاعلية تتحقق عن طريق الحوار، وآلية من خلال استخدام التقنيات التي تتيح المعرفة بالاستناد إلى قواعد المعرفة الالكترونية والآلية.

ويمكن إضافة **الخصائص** التالية للمعرفة:[3]

- أن المعرفة لها القدرة على تخطي المسافات والحدود والإفلات من القيود الضريبية والجمركية خاصة إذا كانت رقمية.
- أن المعرفة متواصلة البقاء أي غير منتهية لا تفنى بالانتقال من شخص لآخر مما يعني إمكانية وجودها بعدد لا نهائي من المرات دون الحاجة إلى إعادة إنتاجها من جديد وبدون مقابل مالي، وكذلك لا يترتب على استفادة أحد منها منع الآخرين من الاستفادة منها وبالتالي تعود عوائدها على أطراف المجتمع بصفة عامة.

---

[1] بوزيان عثمان، **اقتصاد المعرفة، مفاهيم واتجاهات**، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في افتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، جامعة ورقلة، 9 مارس 2004، ص

[2] فليح حسن خلف: مرجع سبق ذكره، ص 12

[3] . أحمد عبد الونيس، مدحت أيوب، **اقتصاد المعرفة**، مركز الدراسات والبحوث للدول النامية، القاهرة، 2006 ، ص 21

- أن المنفعة من المعرفة لا تتوقف على مضمونها المجرد وإنما على مدى مساهمة هذا المضمون في إيجاد حلول لقضايا هامة في مجتمع معين وفي وقت معين، والمعرفة إذا اكتنزت ولم تستغل جيدا أصبحت قيمتها مساوية للصفر.

ثالثا: أنواع المعرفة: تتخذ المعرفة أشكالا متنوعة ومتعددة أهمها:[1]

1- المعرفة الضمنية: وهي معرفة غير ظاهرة تكون متضمنة في أشخاص تتوفر لديهم هذه المعرفة، والتي تخزنها عقولهم، وما تحتويه هذه العقول من معارف وأفكار لا تنفصل عنهم، أي أنها مرتبطة ولصيقة بهم، ومن ثم لا يتاح نشرها أو نقلها بمعزل عن أصحابها، وقد لا يتم التعرف عليها أو استخدامها إلا عندما تنشأ الحاجة لذلك، وحتى أن المعرفة الضمنية هذه قد لا يمكن التعبير عنها في حالات معينة حيث أن الشخص يمكن أن يعرف أكثر مما يعبر عنه بخصوص موضوع أو مجال معين.

2- المعرفة الظاهرة: وتتجسد بشكل مادي من خلال تجسيدها على الورق بشكل كتاب، أو تقرير أو بحث، أو دراسة، أو نشرة، أومن خلال تخزينها في جهاز الحاسوب أو غيره من أجهزة التوثيق والتخزين، وبذلك تكون هذه المعرفة قابلة للنشر والتخزين والانتقال والتوزيع، وبالتالي يمكن الاستفادة منها وتطبيق ما تفرزه من حلول للمشكلات ومعالجات للحالات الواقعية، وبالذات عندما لا يتم تحديد مدى هذه الاستفادة من خلال أنظمة الحماية التي تفرض عدم تحقق انتشار هذه المعرفة، وتحديد استخدامها بالجهة التي ولدتها أو حصلت عليها حصرا، وبذلك تكون المعرفة هذه المعرفة معلقة وغير مفتوحة من خلال حماية الأسرار الصناعية وحقوق الملكية، بما فيها حقوق الملكية الفكرية وحقوق الطباعة والنشر والتوزيع والأسرار الصناعية والعلامات التجارية وغيرها.

3- المعرفة العلمية والمعرفة العملية: تعني الأولى المعرفة الفكرية أو النظرية ويقصد بالثانية المعرفة التي لها صلة مباشرة بالتطبيق، وقد تكون معرفة علمية وعملية في آن واحد أي تجمع بين المعرفة في جانبها النظري وبين المعرفة في جانبها التطبيقي.

4- المعرفة العامة والمعرفة المتخصصة: المعرفة العامة هي المعرفة الشاملة لجوانب ومجالات عديدة، أما المعرفة المتخصصة هي المعرفة التي تركز على مجال أو جانب معين دون غيره أو مجالات وجوانب معينة محدودة.

5- المعرفة الفردية والمعرفة المؤسساتية: ترتبط المعرفة الفردية وتتحقق بالفرد، أما المعرفة المؤسساتية فترتبط بالمؤسسة أو الجهة التي تتوفر لديها هذه المعرفة، وهو الأمر الذي يجعل من المعرفة أن تكون

[1] خضر مصباح إسماعيل طيطي، **إدارة المعرفة التحديات والتقنيات والحلول**، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010 ، ص،26

منظمة عندما تتولى مؤسسات تنظيم عملية توليدها، ويمكن أن تكون غير منظمة وتترك لتتحقق بشكل غير منظم وغير مؤسسي.

وبالتالي فإن المعرفة تتسع في أنواعها وترتبط بطبيعتها ولمن تتاح لهم إمكانية الحصول عليها، وبالغرض والمجال الذي تتصل به أو الذي تستخدم فيه. وعليه أصبحت الصناعات المبنية على المعرفة هي الصناعات الرائدة في اقتصاد اليوم وأصبحت تمثل محور الاقتصاد في الأربعين سنة الماضية وهذه الصناعات تعرف بأنها تلك التي تقوم بإنتاج وتوزيع المعرفة أكثر من كونها تقوم بإنتاج وتوزيع المنتجات المادية الملموسة ولن يتحقق ذلك إلا بإدارة هذه المعرفة إدارة سليمة تمكن الاستفادة منها.

المطلب الثاني: مفهوم اقتصاد المعرفة:

أولا: نشأة اقتصاد المعرفة:

تعود نشأة المعرفة إلى جدور قديمة، ففي كتب الله الكريم نجد الآية الكريمة* قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالّذِينَ لاَ يَعْلَمُونَ*(الآية 9 من سورة الزمر)، وفيها تركيز على جانب المعرفة أو الإدراك، وهناك فرق بين الشخص المدرك العاقل والملم بالأمور، والشخص الذي لا يعلم ولا يدرك شيئا، وفي نفس الآية الكريمة (أولو الألباب)، وهم أصحاب العقول والفهم، وهنا نجد التركيز على المعرفة والمورد البشري.[1]

ومن المسلم به أن المعرفة ومند وقت بعيد تلعب دورا أساسيا في إنشاء الثروة وتحسين جودة الحياة، ففي القرن الثامن عشر برز النظام الرأسمالي في الاقتصاد الذي اعتمد على تطبيق المعرفة في الأدوات والعمليات والمنتجات كمرحلة أولى ثم ممارستها في المصانع، ثم جاءت المرحلة الثانية لتطبيق المعرفة في عمل الإنسان في خطوط الإنتاج والميكنة في المؤسسة، هذا التطور في تطبيق المعرفة كان مدفوعا بدرجة كبيرة بالرغبة في زيادة القدرة الإنتاجية الاقتصادية وبالتالي، جاء متأثرا بالبيئة الاجتماعية والسياسية السائدة في ذلك الوقت.[2]

ومنذ منتصف الثمانينيات من القرن العشرين ومع السير في اتجاه العولمة وتحركه بسرعة كبيرة في علم الاقتصاد، ففي اقتصاد العولمة يتحرك رأس المال وتتاح الموارد والطاقة وهو الأمر الذي جعل من الكيفية الفنية ممثلة في جودة العمالة الماهرة ومستوى التكنولوجيا عوامل هامة في تحديد حالة الاقتصاد القومي.

ومن المعروف أن المعرفة تعمل على زيادة إنتاجية رأس المال من خلال تعليم وتدريب العمالة والتطور التكنولوجي من خلال البحث والتطوير وخلق نظم للإدارة والهيكلة.

---

[1] نادية صالح مهدي الوائلي، **الاقتصاد المعرفي**، الدار المنهجية للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص 23

[2] أحمد عبد الونيس، مدحت أيوب، **اقتصاد المعرفة**، مركز الدراسات والبحوث، القاهرة، 2006، ص 18

ومن هذا المنطلق فإن المعرفة تعتبر بمثابة الوقود الذي يدفع الاقتصاد الوطني للرخاء في المستقبل، ولعل أهم ما يميز التغيرات والتحولات الكبرى التي يشهدها القرن الحادي والعشرين هو تشعب انتشار هذه التحولات لتشمل كافة مجالات المعرفة الإنسانية وكذلك المعدل المتسارع الذي تحدث به هذه التغيرات، وتأتي في مقدمة هذه التحولات والابتكارات نظم التكنولوجيا الفائقة والعقول البشرية الذكية. ومن المؤكد أنه سيكون لتسارع العلم والتكنولوجيا في الألفية الجديدة تأثيرات واسعة حتما في تطور اقتصاديات الدول.[1]

ثانيا: تعريف اقتصاد المعرفة:

باعتبار اقتصاد المعرفة أحد الظواهر الاقتصادية التي ظهرت في الفترة الأخيرة، لدى من الطبيعي أن لا يتفق الباحثين الاقتصاديين على تعريف واحد وشامل فكل حسب وجهة نظره، ومن أهم هذه التعاريف ما يلي:

عرفته منظمة التعاون للتنمية الاقتصادية للتعلم مدى الحياة على أنه: الاقتصاد المبني على إنتاج ونشر واستخدام المعرفة والمعلومات.[2]

وقد عرفه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأنه: نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاية في جميع النشاط الاجتماعي، الاقتصاد، والمجتمع المدني، السياسة والحياة الخاصة، وصولا إلى ترقية الحياة الانسانية باطراد ويتطلب ذلك بناء القدرات البشرية الممكنة والتوزيع الناجح لهده القدرات.[3]

ويعرف بأنه: "الاقتصاد الذي يتسم بالاستخدام الكثيف للمعرفة في القيام بالنشاطات الاقتصادية وفي توسعها وتطورها ونموها وأن مضامين هذا الاقتصاد تتمثل في ثورة المعلومات والاتصالات والاستخدام الواسع للمعرفة والعلم ".[4]

وعرف بأنه: منظومة تفاعلية شاملة ومتكاملة وفي إطار هذه النظم ستنشأ منظومة معلومات تكون مهمتها الأساسية أن تجمع البيانات وتستخرج منها المعلومات، وتولد من استخدامها المعرفة وتحقق بذلك القوة والنفوذ وتصنع القدرة والتأثير ثم تتجه إلى إيجاد معارف جديدة ليصبح الابتكار والخلق أداة توليد لأشكال غير مسبوقة من المعرفة تشكل اقتصاد متجدد دائما".[5]

---

[1] المرجع نفسه، ص 19

[2] سعد علي العتري، أحمد علي صالح، **إدارة رأس المال الفكري في إدارة منظمات الأعمال**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 441

[3] الهاشمي عبد الرحمان، العزاوي فائزة، **المنهج والاقتصاد المعرفي**، دار المسيرة للنشر و التوزيع والطباعة، عمان، 2006، ص ص 25 - 26

[4] فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 16

[5] محسن أحمد الخضيري، **اقتصاد المعرفة**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2001 ، ص10

ويرى البعض أن: الاقتصاد المعرفي هو إحداث مجموعة من التغييرات الاستراتيجية في طبيعة المحيط الاقتصادي وتنظيمه ليصبح أكثر استجابة وانسجاما مع تحيات العولمة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعالمية المعرفة.[1]

و يرى دومنيك فوري أن ظهور لفظ "اقتصاد المعرفة" جاء نتيجة دور المعرفة والتكنولوجيا في النمو الاقتصادي، بشكل أصبح فيه الاقتصاد قائم على إنتاج وتحويل، نقل واستخدام المعرفة بصورة متقدمة.[2]

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن اقتصاد المعرفة هو: ذلك الاقتصاد الدي يقوم على أساس الاستخدام المشترك والمتكامل للمعرفة وتسخيرها بصورة متقدمة قصد إنشاء الثروة.

ولقد أدت التغيرات والتطورات الاقتصادية والسياسية والدولية خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، إلى اختلاط المفاهيم المتعلقة بهذا النمط الاقتصادي الجديد حيث يميز البعض بين نوعين من اقتصاد المعرفة هما:[3]

النوع الأول: اقتصاد المعرفة: وهو الاقتصاد الذي يقوم على المعلومات من الألف إلى الياء؛ أي أن المعلومات هي العنصر الوحيد في العملية الإنتاجية وهي المنتج الوحيد في هذا الاقتصاد. والمعلومات وتكنولوجياتها هي التي تحدد أساليب الإنتاج وفرص التسويق ويقصد بالمعلومات هنا مجرد الأفكار والبيانات وربما تشمل البحوث العلمية والخبرات والمهارات وكلاهما صحيح، فالمهم أن هذا الشكل من الاقتصاد هو نفسه اقتصاد المعلومات أو الاقتصاد الرقمي وهو نفسه الاقتصاد ما بعد الصناعي.

النوع الثاني: الاقتصاد المبني على المعرفة: هو الاقتصاد المبني على المعرفة، وهو الذي تلعب فيه المعرفة دورا في خلق الثروة وهذا شيء ليس بجديد، فقد كان للمعرفة دورا قديما ومهما في الاقتصاد، لكن الجديد هو أن حجم المساحة التي تحتلها المعرفة في هذا الاقتصاد أكبر مما سبق وأكثر عمقا.

فقد كانت المعرفة قديما تستخدم في تحويل الموارد المتاحة إلى سلع وخدمات وفي حدود ضيقة، أما الآن لم يعد هناك حدود لدور المعرفة في تحويل هذه الموارد؛ بل تعدت في دورها كل الحدود وأصبحت تخلق موارد جديدة ولا تكتفي بتحويل الموارد المتاحة فقط.

وعليه وفي ظل تسارع هذه التحولات بدا أن تعبيري اقتصاد المعرفة والاقتصاد القائم على المعرفة يعبران عن نفس المعنى؛ أي عن الاقتصاد الذي تشغل فيه المعرفة بكل أشكالها وتجلياتها من تكنولوجيا وبحوث وأعمال ذهنية مساحة أوسع وأكبر من العمق أو الحجم.

---

[1] هاشم الشمري، نادية الليثي، **الاقتصاد المعرفي**، الطبعة1، دار صفاء، عمان، 2008، ص 14

[2] Foray, **Distribution et expansion de la base des connaissances et technologiques**, revue S.T.I de L'OCDE N°16, 1995, P18.

[3] هديل عزيز دراز، **المعرفة ودورها في التنمية الاقتصادية**، منشورات جامعة دمشق، 2006، ص 98

ثالثا: خصائص اقتصاد المعرفة:

اقتصاد المعرفة بمضامينه ومعطياته، وتقنياته يتسم بالعديد من الخصائص والسمات الأساسية منها:[1]

- الاستخدام الكثيف للمعرفة العلمية والعملية عالية المستوى في عمل الاقتصاد وفي أداء نشاطاته و في نموه توسعه.
- الموارد البشرية وتكوين رأس المال الفكري هي القاعدة الأساسية لتكوين الثروة المتجددة.
- الاعتماد على الجهد الفكري بدرجة أساسية في عمل اقتصاد المعرفة وفي القيام نشاطاته، وإحلاله محل الجهد العضلي.
- خضوع اقتصاد المعرفة لقانون تزايد العوائد، بمعنى تناقص التكاليف بدلا من قانون تناقص العوائد أي تزايد التكاليف.
- أنه اقتصاد يصعب فيه تطبيق القوانين الضريبية والقيود الجمركية وغير الجمركية من جانب دولة وطنية بصورة منفردة، فالمعرفة والمعلومات أدت إلى زيادة الطلب على منتجاتها وفي المقابل قلصت القيود الجمركية وغير الجمركية؛
- في هذا الاقتصاد تتزايد عمليات موائمة المعرفة بنظم الشبكات والمعلومات الرقمية التي تتولى قيادة عملية الانتقال في هياكل الإنتاج وفي منظمات الأعمال.
- المرونة والقدرة العالية على التطويع والتكيف مع المتغيرات والمستجدات الحياتية المتسارعة؛
- أنه اقتصاد يمنح مكانا لنظم التعليم والتدريب المستمرين لكي تتلاءم وخبرات العمالة مع اقتصاد المعرفة، وهذا يتطلب أساليب جديدة في التفكير و في صنع السياسات الاقتصادية؛
- تفعيل عمليات البحث والتطوير كمحرك للتغيير والتنمية و توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بفعالية، مما يؤدي لامحالة الى تغيير الوظائف القديمة واستحداثها بأخرى جديدة بسبب انتقال النشاط الاقتصادي من انتاج السلع وصناعتها الى انتاج الخدمات المعرفية وصناعتها.
- القدرة العالية على التجدد والتطور والتواصل الكامل مع غيره من الاقتصاديات التي أصبحت تسعى إلى الاندماج فيه.

[1] عامر بشير، يدو محمد، **اقتصاد المعرفة في الجزائر، الواقع والتحديات**، الملتقى الدولي حول اقتصاديات المعرفة والابداع، جامعة البليدة، الجزائر، يومي17 و 18 أفريل 2013، ص 05

المطلب الثالث: التوجه نحو اقتصاد المعرفة

أولا: الاختلاف بين اقتصاد المعرفة والاقتصاد التقليدي:

نظرا للخصائص التي يتميز بها اقتصاد المعرفة والسابقة الذكر، وباعتبار اقتصاد المعرفة يرتبط بآخر التطورات العالمية في تكنولوجيا الاعلام والاتصال وارتكازه على عامل المعرفة كعنصر انتاج جديد، وبالتالي فهو يختلف عن أنماط الاقتصاد التقليدي كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (03): أوجه الاختلاف بين الاقتصاد المعرفي والاقتصاد التقليدي

الاقتصاد التقليدي	الاقتصاد المعرفي
الاستثمار في رأس المال المادي	الاستثمار في رأس المال المعرفي
الاعتماد على الجهد العضلي بدرجة أساسية	الاعتماد على الجهد الفكري بدرجة أساسية
استقرار الأسواق في ظل منافسة تتحكم فيها غالبا البيروقراطية السلطوية	ديناميكية الأسواق والتي تعمل في ظل تنافسية مفتوحة
الميكنة هي المحرك الرئيسي للاقتصاد الصناعي	الرقمنة هي المحرك الرئيسي للاقتصاد المعرفي
يهدف إلى التوظيف الكامل للقوى العاملة دون تحديد مهارات مميزة لأداء العمل	يهدف إلى وضع قيمة حقيقية للأجور والتوسع في استخدام القوى العاملة
اقتصاد ندرة، حيث تنضب موارده بكثرة الاستخدام	اقتصاد وفرة، حيث تزداد موارده (المعرفة) بكثرة الاستخدام
خضوع القطاع الزراعي لقانون تناقص العوائد والاقتصاد الصناعي لقانون ثبات العوائد مع الاستمرار في الاستخدام.	خضوع القطاع الزراعي لقانون تزايد العوائد مع الاستمرار في الاستخدام.
العلاقة بين الادارة والقوى العاملة تتسم بالاستقرار	العلاقة بين الادارة والقوى العاملة تتسم بعدم الاستقرار إد ينفي مبدأ التوظيف مدى الحياة
العلاقة بين قطاعات الأعمال والدولة متكافئة، حيث تفرض الدولة سيطرتها وتصدر أوامرها طبقا لمتطلبات الدولة وتوجهاتها الاقتصادية.	العلاقة بين قطاعات الأعمال والدولة قائمة على التحالف والتعاون.
مقيد بزمان ومكان	غير مقيد بزمان أو مكان

المصدر: علي بن حسن يعن الله القرني، **متطلبات التحول التربوي في مدارس المستقبل الثانوية بالمملكة العربية السعودية في ضوء تحديات اقتصاد المعرفة**، أطروحة دكتوراه في الإدارة التربوية والتخطيط، كلية التربية، المملكة العربية السعودية، 2009، ص ص 64.

ثانيا: ملامح التحول من الاقتصاد الصناعي الى اقتصاد المعرفة

في العقد الأول من بداية القرن العشرين كانت أكبر المنظمات تنتج جميعها منتجات مادية ملموسة معتمدة في ذلك على الموارد المادية الأساسية مثل الحديد والفحم وغيرهما، ولكن الوضع اختلف مع نهاية العقد الأخير من نفس الألفية حيث أصبح الإنتاج في أكبر الشركات تمثل فيه المعرفة الجانب الأكبر على اختلاف انتماء هذه الشركات للقطاعات الاقتصادية والإنتاجية المختلفة وهذا يعطي دليلا على أن التقدم الاقتصادي يشتق الآن من اكتشاف وتطبيق معرفة جديدة.

وتتمثل أهم علامات التحول من العصر الصناعي إلى عصر المعرفة في النقاط التالية:[1]

- حققت المعرفة الإنسانية خلال العقود القليلة الماضية تقدما يعادل التقدم الذي أحرزته البشرية خلال مراحلها السابقة، ومن الملاحظ أن الاكتشافات والإختراعات التي تحققت خلال بداية القرن الحالي تعادل أو تزيد عن مقدار ما حققته البشرية خلال عهود طويلة؛
- المنظمات الناجحة اقتصاديا هي تلك المنظمات التي تحتوي منتجاتها على أكبر قدر ممكن من جوانب المعرفة الإنسانية؛
- التقدم الحالي في مجال الإنتاج والصناعة يرتبط ارتباطا وثيقا بالقاعدة المعرفية البشرية؛
- تزايد الأهمية النسبية للموارد البشرية العاملة في شتى مجالات المعرفة مقارنة بأهمية الموارد البشرية التي يرتبط عملها بالقدرات المادية والصناعية ومثال ذلك تزايد الطلب على برمجي ومحللي النظم؛
- تحول القوة داخل المنظمات إلى العاملين الذين يملكون مفاتيح المعرفة التنظيمية ويتحكمون في مصادر القوة والثروة داخل المؤسسة في نفس الوقت؛
- نجاح العديد من المنظمات الحديثة نتيجة جودة الموارد البشرية التي تملكها تلك المنظمات. مقدار المعرفة.
- أصبحت المعرفة أحد المجالات الأساسية للصراع العالمي بين القوى العظمى.

وحاليا نعيش عصر المعرفة الذي يتطلب ضرورة الاستثمار من أجل إنشاء قاعدة بحث جيدة، وكدى الاستثمار في الأفراد والعمل على تطوير وتكوين قوة عمل ذات مهارات مرتفعة وتطوير نظم الابتكار وتوفير بيئة عمل تساعد على تحويل المعرفة من قاعدة البحث إلى مجال التطبيق.

وعليه أصبحت المعرفة هي أساس الحصول على الميزة التنافسية وأساس رأسمال المؤسسات، فلا خيار اليوم أمام الدول إلا انتهاج الطريق الذي يقود نحو اقتصاد المعرفة وذلك نتيجة العولمة الاقتصادية

[1] عادل أحمد زايد، **إدارة الموارد البشرية، رؤية استراتيجية**، الدار الجامعية، القاهرة، 2002، ص 39-41

وما نتج عنها من ترابط وتشابك الاقتصاديات فيما بينها من خلال تدويل الإنتاج، التجارة، الاستثمار والعمل، و بروز الفجوة بين دول الشمال والجنوب، وظهور التطورات التكنولوجية التي تسمح بدعم وتسيير الانتقال إلى اقتصاد المعرفة.

ثالثا: اقتصاد المعرفة ومنظمات الأعمال:

أصبح التحول باتجاه اقتصاد المعرفة يشكل تحديا أمام قادة منظمات الأعمال، ويدفعهم باتجاه إعادة التفكير بالأولويات الاستراتيجية لأعمالهم، وسبب ذلك أنه خلال العقد الحالي أدت الاقتصاديات الجديدة للمعلومات إلى تغيرات في الهيكل الكلي للصناعة وفي أشكال المنافسة بين الشركات، فقد وصل انخفاض مبيعات الموسوعة البريطانية الأشهر في العالم عام 1990 إلى 50 بالمئة وذلك بسبب طبعها على أقراص CD- ROMS حيث كانت تباع بين 1500 و 2000 دولار، بينما المطبوعة على الأقراص كانت تباع ب 50 دولار، وأحيانا يتم الحصول عليها مجانا عند شراء الحاسبات.

فهذا المثال يوضح أن قواعد المنافسة قد تغيرت بسبب الاقتصاديات الجديدة للمعلومات وسمحت للاعبين الجدد والمنتجات البديلة بأن تشكل تهديدا حقيقيا للشركات القائمة، لدى على قادة المنظمات إدراك الفرص المتاحة قبل تعرضها للانهيار، وإعادة تشكيل أسلوب عملهم ومعرفة ما يمكن عمله لمواجهة التغيرات وإدراكهم بأن التحسينات في عملية الانتاج غير كافية لبقائهم على قائمة المنافسين، ويشير **Evans others** أن منتجو الموسوعة البريطانية عندما قاموا بإصدار نسخة CD- ROMS وتضمينها مجانا مع النسخة المطبوعة الورقية من الموسوعة والتي أصبحت قيمتها 1000 دولار، فهذا العمل لم يؤدي إلى تحسين مبيعاتها بل استمرت بالانخفاض، وقد يرجع السبب في ذلك الى كون المنافسين كانوا منتبهين لما كان يدور حولهم وقد اعتمدوا استراتيجية حاولوا من خلالها الاستفادة من المفاهيم التي جاء بها اقتصاد المعرفة، وانتاج منتجات جديدة مبنية على المعرفة، حيث تمثل لهذه المنظمات فرص تسويقية وتحقق لهم أرباحا أكثر مما تحققه منتجاتهم الأصلية.[1]

رابعا: منظمات الأعمال و سبل مواجهة تحديات اقتصاد المعرفة:

لقد زاد حجم التحديات التي تواجه منظمات الأعمال واتسعت الفجوة بين الماضي والحاضر، وأصبح اقتصاد المعرفة المهمة الجديدة التي تأخذها المنظمات على عاتقها وتستجيب لها، باعتبار ثورة المعرفة الجديدة غيرت اتجاهات تفكيرهم ووضعتهم في إطار ليسألوا أنفسهم هل هم قادرين على النمو، وهل المعرفة المتوفرة لديهم يمكن أن تساهم في ضمان بقاءهم واستمراريتهم، وذلك لكونها السلعة التي

[1] سلوى أمين السمرائي، **رؤية تشخصية للمجتمع المعرفي في ظل اقتصاد المعرفة**، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، كلية العلوم الادارية والمالية، جامعة الاسراء الخاصة، المجلد 14، العدد 49، 2008، ص 99

تحدد الاتجاهات المستقبلية للأعمال التي يمارسونها، ولكون منظماتهم يجب أن تبنى على أساس المعرفة، وهذا يرجع للأسباب التالية:[1]

- العمال المعرفيين هم من يمثلون قوة العمل.
- الحاجة لتنظيم الأفكار والمعارف التي تمثل جوهر العمل داخل منظمات الأعمال.
- الحاجة لتحقيق التنسيق والترابط بين المعرفة و تكنولوجيا المعلومات.

وتميز العنصر الأخير بظهور ما يسمى بشركات إنشاء المعرفة، التي استوعبت التعامل مع المعرفة كمصدر أساسي لإنشاء الثروة وأبرز مثال على هذه الشركات نجد الشركات اليابانية كشركة (canon honda ...) فقد اكتسبت الشهرة بسبب قابليتها للاستجابة السريعة للزبائن وقدرتها على انشاء أسواق جديدة وتطوير منتجات جديدة، إضافة الى سرعتها في الهيمنة على التقنيات الحديثة.

ويرجع سر نجاح هذه الشركات إلى مدخلها المعاصر في إدارة عملية انشاء المعرفة الحديثة وحسن إدارتها، حيث يشير **دراكر** في هذا المجال إلى أن المدراء في المنظمات المعاصرة يحتاجون إلى المعلومات لخلق المعرفة، ومنها المعلومات ذات العلاقة بالقدرات والكفاءات المتوفرة للقيام بشيء لا يستطيع غيرهم القيام به، مثل قدرات اليابانيين في الأجزاء الإلكترونية، والتي يمكن اعتبارها قدرة تستند على تقاليدهم الفنية التي يبلغ عمرها 300 سنة في وضع الرسوم للمناظر الطبيعية على صناديق الطلاء الصغيرة.

إن توفر المعلومات يتيح للإداريين الإدراك المبكر للفرص واستغلالها بما يحقق نجاح المنظمات في إدارة مواردها، مما يعني أنه على المنظمات أن يكون توجهها الاستراتيجي تحقيق الثروة من خلال المعرفة، وهذا يتطلب ملكيتها لكم هائل من المعلومات والمعارف، وأن تكون لديها القدرة على إدارتها.

ومن خلال ما سبق يمكن صياغة بعض **المبادئ** التي يمكن أن تكون بمثابة مرشد لعمل المنظمات اليوم في ظل تحديات الاقتصاد الجديد وهي:[2]

- التركيز على المعرفة الفردية للعاملين والتعامل السليم مع الأفكار والمعارف التي يمتلكونها وتوفير الظروف الملائمة لهم لتحويلها إلى منتجات أو خدمات.
- الاهتمام بالعمل الجماعي لإنشاء المعرفة وتمكين اعتماد أسلوب حلقات الجودة الذي اتبعته اليابان من أجل الإنشاء المستمر للأفكار والمعارف الجديدة.
- على المدراء عدم القيام بإدارة عمال المعرفة والسماح لهم بإدارة أنفسهم، ومهمتهم هي انشاء مهارة لإدارة الأفكار المخزنة داخل عمال المعرفة.

[1] المرجع نفسه، ص 100

[2] المرجع نفسه، ص 101

- اتاحة الفرص للعاملين لتحقيق الهوية والشعور بزيادة القيم الشخصية وهذا مايتطلبه الاقتصاد الجديد.

المبحث الثاني: مؤشرات تقييم اقتصاد المعرفة

توجد العديد من المؤشرات التي يمكن من خلالها تقييم اقتصاد المعرفة منها ما هو كمي و منها ما هو نوعي، والتي سيتم التطرق لها بنوع من التفصيل كما يلي:

المطلب الأول: المؤشرات النوعية:

يقيم اقتصاد المعرفة من الناحية النوعية باعتماد مجموعة من المؤشرات تختلف في مضمونها و استخداماتها كما يلي[1] :

أولا: مؤشر تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات: تعتبر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أهم المؤشرات المعتمدة لتقييم اقتصاد المعرفة، و ذلك من خلال العناصر التي تشملها والمتمثلة في:

1- تجميع وتصنيف المعرفة: ساهمت ثورة تكنولوجيا المعلومات على كثافة الحركة في اتجاه تجميع وتصنيف المعرفة، مما دفع إلى زيادة قدرتها في تحقيق النمو الاقتصادي، كما قلل من الاستثمار المطلوب للحصول على وامتلاك المعرفة.

2- العنقودية في اقتصاد المعرفة: تعتبر الشبكات العنقودية الجغرافية من أهم مؤشرات اقتصاد المعرفة، فمن الضروري أن تعمل المنظمات وتتعاون مع غيرها خاصة فيما يتعلق بتراخيص التكنولوجيا بسبب ارتفاع التكاليف وزيادة التعقيد والمدى المتسع للتكنولوجيا، كما يعتبر التعاون الطريق الأنسب لمشاركة المعرفة.

3- انخفاض تكلفة نقل البيانات: تعتبر تكلفة نقل البيانات أحد أهم المؤشرات الهامة لاقتصاد المعرفة، حيث أصبحت هناك قدرة وسهولة في إرسال واستقبال أي نوع من أنواع البيانات بتكلفة منخفضة، وانخفضت تكلفة نقل البيانات بحوالي الثلث في التسعينيات مقارنة بالسبعينيات.

ثانيا: مؤشر التغير الصناعي والمهني: ويضم العناصر التالية:

1- المعرفة و المهارات و التعلم: بما أن الوصول إلى المعرفة أصبح أسرع وأقل تكلفة فإن المهارات والقدرات اللازمة لاختيار وحسن استخدام المعرفة أصبحت أكثر أهمية، كما أن الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يتطلب مزيدا من الاستثمار في الموارد البشرية، فالمهارات المطلوب توفرها في هذه الأخيرة هي تلك التي تتوافق مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

---

[1] صباح بلقيدوم، **أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة على التسيير الاستراتيجي للمؤسسات الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، الجزائر، 2012/ 2013، ص 46- 48

2- **زيادة أعداد العمالة المكتبية:** يهتم الاقتصاد التقليدي باقتصاديات الحجم الكبير والمعيارية في الأداء بينما يهتم اقتصاد المعرفة بالمرونة في إنتاج سلع وخدمات، حيث يتم إعداد اقتصاد التكنولوجيا المرتفعة والخدمات واقتصاد المكاتب لذلك، ففي ظله تزداد أعداد العمالة المكتبية التي تقوم بتقديم الخدمات للجهات المختلفة.

ثالثا: مؤشرات العولمة: يشمل هذا المؤشر على العناصر التالية:

1- **إنتاج عالمي ومنافسة عالمية:** نظرا لتقدم وسائل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وانخفاض حدة القيود ساعد على وجود وتقوية المنافسة العالمية، وفي ظل هذه البيئة تعتمد الميزة التنافسية بشكل أساسي على التنسيق والتعاون بين عدة عوامل هي التخصص الصناعي، التمويل، التكنولوجيا، المهارات التجارية والإدارية والثقافية بالشكل الذي يحقق النجاح والتي يمكن وضعها في أي مكان.

2- **الاستراتيجية والموقع:** لا تتوافق النماذج التقليدية للتجارة والتخصص دائما مع قواعد الميزة النسبية، ففي ظل الاستراتيجية العالمية لا يتم التعامل مع الميزة النسبية على المستوى الدولي أو المحلي بشكل منفصل حيث يمكن للمنظمات الاستفادة من المزايا النسبية الموجودة بكل دول العالم.

3- **زيادة مقدار الاستثمار الأجنبي المباشر حول العالم:** نظرا لتقليص القيود الجمركية وغير الجمركية وزيادة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أصبحت السوق العالمية مفتوحة أمام المستثمرين.

رابعا: مؤشرات الحركية والتنافس: وتشمل العناصر التالية:

1- **المنظمة المرنة:** تسعى إلى تقليل الفائض وزيادة الإنتاجية لكل من العمالة ورأس المال من خلال الربط بين التفكير والفعل في كل مستويات التشغيل و تتجنب التخصص المكثف وتقوم بتحديد العديد من المسؤوليات للوظيفة.

2- **المنظمات المتعلمة:** في ظل اقتصاد المعرفة تبحث المنظمات عن التفاعل والتداخل مع منظمات أخرى من أجل التعلم و البحث عن شركاء أجانب وشبكات حتى تستكمل أصولها "المعرفة"، وهذه العلاقات تمكن المنظمة من توزيع تكلفة ومخاطر الابتكار و تساعدها في التوصل إلى نتائج جديدة للبحث وامتلاك المكونات التكنولوجية الأساسية.

3- **الابتكار وشبكات المعرفة:** اقتصاد المعرفة هو اقتصاد شبكي وفي ظله يجب على المنظمات أن تكون متعلمة ويحدث بها تعديل مستمر في الإدارة والتنظيم والمهارات حتى تتوافق مع التكنولوجيا الجديدة من أجل الاستفادة واستغلالها للفرص، كما أن المنظمات سوف تصبح أكثر ارتباطا بالشبكات لأن التعليم التبادلي يتضمن مبدعين ومنتجين ومستخدمين.

4- **السرعة هي المعيار:** يقصد بها سرعة الوصول للسوق قبل المؤسسات المنافسة و كذلك سرعة أخذ رد فعل السوق في الاعتبار.

5- **اقتصاديات المعرفة:** لكون المعرفة تختلف عن الموارد المادية فإن اقتصاديات الحجم تختلف بالتبعية، فهذه الأخيرة تأتي نتيجة تعظيم كفاءة تخصيص الموارد النادرة، و نظرا لاختلاف طبيعة المعرفة فإن مفهوم الندرة قد تغير تماما فبمجرد اكتشاف المعرفة تصبح متاحة للجميع وعليه فإن تكلفة إضافة مستفيد جديد منها تساوي صفرا ونتيجة لذلك تصبح المعرفة مصدرا متميزا للقيمة والإنتاجية.

6- **التفاوت في الدخول بين الدول:** في ظل اقتصاد المعرفة يبرز نوعين من الدول، دول ذات دخل مرتفع (جاذبة للعمالة) وأخرى ذات دخل منخفض وعليه التفاوت أو الفروقات في الدخول بين الدول ستبدو واضحة وجلية في هذا الاقتصاد.

الشكل رقم (01): المؤشرات النوعية لتقييم اقتصاد المعرفة

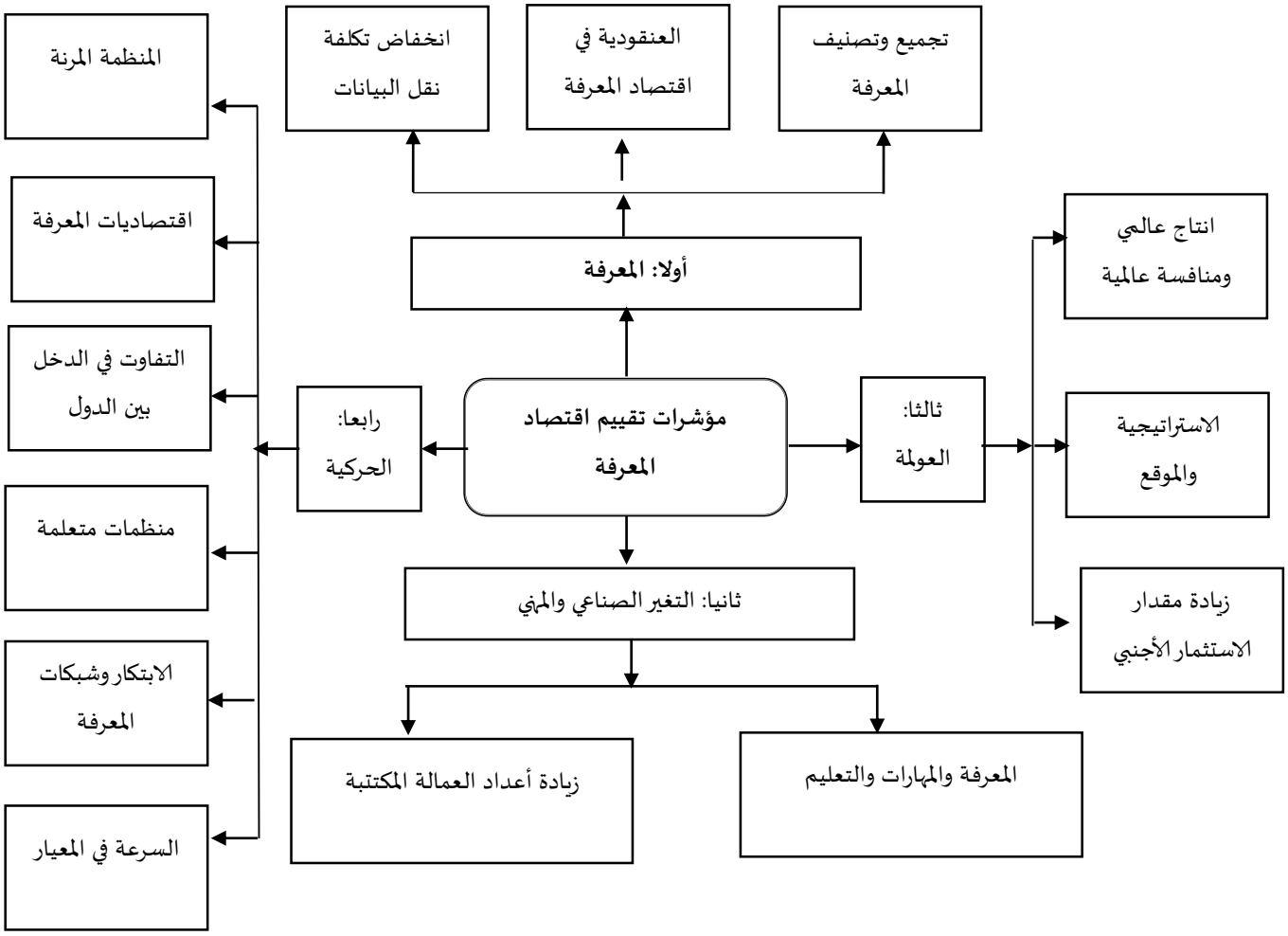

المصدر: أشرف عبد الرحمان محمد: **دور إدارة الموارد البشرية في منظمات الأعمال في ظل اقتصاد المعرفة**، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 2005، ص 30

المطلب الثاني: المؤشرات الكمية

بالإضافة للمعايير النوعية، أضافت هيئات دولية هامة كالبنك الدولي، مجموعة من المؤشرات الكمية التي تمكن من تقييم فعالية تطبيق اقتصاد المعرفة في دولة معينة أهمها:

أولا: مؤشر البحث و التطوير:[1]

يمثل البحث والتطوير مجموعة النشاطات التقنية التي تسبق إنتاج سلع وخدمات جديدة، وتمر بعدة مراحل تضمّنها manuel de Frascali ، رغم أنّ مجال تطبيقها يبقى مختلف مثلا بين: صناعة السيارات، الدراسات الصيدلانية، البرامج والعلوم الإنسانية.[2]

يقوم مؤشر البحث والتطوير على توليد العلم و التكنولوجيا، وهي عملية مرتبطة أساسا بأنشطة البحث و التطوير، و عادة ما تشير المؤشرات المصممة لقياس البحث والتطوير إلى مساهمات ضمن قطاعات تتصل بالإنفاق الوطني الإجمالي على البحث والتطوير، ومن بين أهم المؤشرات التي تركز على مدخلات عملية البحث والتطوير نجد:

- إنفاق الشركات على البحث والتطوير.
- الإنفاق الحكومي على البحث و التطوير.
- إنفاق التعليم العالي على البحث والتطوير.
- إنفاق المؤسسات الخاصة التي لا تسعى إلى الربح على البحث والتطوير.
- المساهمات الواردة من خارج الوطن: ويقصد بها مساهمات المنظمات والأفراد المقيمين خارج الوطن، ويمكن أن تشمل هذه الفئة منظمات دولية، وأي أصول أو أنشطة مادية يمكن أن تنشرها هذه المنظمات داخل الحدود الوطنية.

ومن الممكن تطوير أنظمة معقدة لهذه المؤشرات، وإجراء مزيد من التحاليل المفصلة عن مساهمات قطاع الأعمال والقطاع الحكومي في البحث والتطوير، حيث أتيحت بيانات إضافية عن مسائل أخرى منها:

- نوع البحث الذي ينفق عليه، هل هو بحث أساسي أو تطبيقي أو مجرد تطوير قائم على بحث أجرى سابقًا.
- ميدان النشاط العلمي أو التكنولوجي موضوع البحث، ولاسيما علوم الحياة أو العلوم الطبيعية، الرياضيات، علوم الحاسوب، علوم البيئة، أو غيرها...

---

[1] عبد الرحمان بن سانية، **الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر تلمسان، الجزائر، 2012- 2013، ص ص 353، 354

[2] Fabrice DEVAUX, **La boite à outils du responsable RD**, éd. DUNOD, paris, 2010, p12.

- مزيد من المعلومات التفصيلية عن طبيعة مصدر التمويل.

وهناك أيضا مؤشرات تركز على مخرجات البحث والتطوير مثل:

- أعداد المنشورات وبراءات الاختراع الصادرة.
- براءات الاختراع الصادرة لكل فرد من السكان.
- عدد موظفي البحث والتطوير.

ويمكن قياس مخرجات البحث والتطوير كميا بتقدير المعرفة التي تتجسد في الاكتشافات العلمية والابتكارات التكنولوجية المنشورة، وكذلك من مصادر المعلومات التي تفصل تقارير البحث والبراءات المنشورة، مع ضرورة إجراء مسوح شاملة للأدبيات، بمشاركة خبراء في المجال المعني، للتأكد من أن الاكتشاف المطروح هو اكتشاف أصلي وليس مجرد إعادة صياغة أو إعادة تفسير لاكتشاف سابق.

وتقاس أهمية نشاطات البحث والتطوير بالتنمية الوطنية بتحليل منشورات البحث، وأحد المؤشرات الشائع استعمالها هو التواتر الذي تذكر به منشورة معيّنة في المنشورات اللاحقة المتخصصة في المجال نفسه أو في المجالات ذات الصلة.

وتعد حصة الدولة في المنشورات العالمية مؤشر جيد عن قدرة باحثيها، وقدراتها المستقبلية على التدريب والتطوير الفني، وبالرغم من كونه مؤشرًا كميًا فإن صدوره عن مجموعة واسعة من المواد المحكمة دوليا يجعل منه مؤشرًا مفيدًا في الدلالة على نوعية البحث.

ثانيا: مؤشر التعليم:

يعتبر من أهم مؤشرات قياس وتقييم اقتصاد المعرفة في أي بلد كونه سبب تقدم المجتمعات وظهور مختلف الاكتشافات التي عرفتها البشرية، حيث تتولى مؤسسات التعليم مهمة تعليم وتوفير الموارد البشرية ذات الكفاءات المطلوبة وتكوين رأس المال الفكري ويمكن تبيان مدخلات ومخرجات مؤسسات التعليم كما يلي[1] :

- عدد المتمدرسين حسب الأطوار الدراسية؛
- حجم الإنفاق على التعليم بصفة عامة؛
- نسبة عدد الطلاب إلى عدد الأساتذة؛
- عدد المؤسسات التعليمية؛
- عدد الطلبة المتخرجين واختصاصاتهم؛
- متوسط سنوات الدراسة؛

[1] صباح بلقيدوم ، مرجع سبق ذكره، ص 51

- نسبة الأمية في مجتمع معين.

وتطورت نفقات التعليم في الدول خاصة المتطورة منها، والتي فاقت في مجملها نسبة 5% من الناتج المحلي الإجمالي على غرار دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.[1]

ثالثا: مؤشر ميزان المدفوعات التكنولوجي:

يعتبر إجراء لعمليات نقل دولية للتكنولوجيا ويتيح تسجيل الأموال المتعلقة بالملكية الفكرية، ويشمل هذا المؤشر شراء وبيع التكنولوجيا غير المجسدة، ومنها حقوق الملكية والتراخيص والمساعدة الفنية، إضافة للمدفوعات التي لا تتعلق بالتكنولوجيا كالخدمات الإدارية، ولا يشمل التبادلات التكنولوجية التي ليس فيها مثل الاتفاقيات الخاصة بتبادل التراخيص.[2]

رابعا: مؤشر الملكية الفكرية.

لكي يتمكن اقتصاد المعرفة من توفير المعلومات التي تعتبر ركيزة أساسية لقيامه يجب توفر مجوعة من المتطلبات أهمها؛ توفير بيئة قانونية وتشريعية وتنظيمية ومناخ عام يضمن حرية وشفافية كاملة في تداول المعلومات بلا عوائق، ويتضمن الجانب القانوني معايير حماية حقوق الملكية الفكرية، درجة تنظيم الأنترنت لمختلف القوانين والأنظمة الأمنية، أنظمة حماية مصلحة المستهلكين... الخ.

وتعتبر براءات الاختراع الأداة الأولى لحماية حقوق المنظمات والأفراد الناجمة عن عمليات الاختراع والابتكار، بحيث تعد حصيلة البراءات الممنوحة في بلد معين مؤشرا إجماليا على الحالة التكنولوجية في هذا الأخير، كما تدل على كثافة الابتكارات والاختراعات في مجالات مختلفة وتدل على حجم مخرجات أنشطة عملية البحث التطوير.

لكن يواجه اعتماد مؤشر الملكية الفكرية كمؤشر لتقييم اقتصاد المعرفة في بلد معين صعوبات أهمها:[3]

- تباين أنظمة براءات الإختراع بين الدول وهو ما يصعب المقارنة بينها.
- عدم القدرة على توفير الحماية القانونية لبعض الاختراعات نظرا لارتباطها بالصالح العام.
- قد لا تكون قيمة اقتصادية لبعض براءات الاختراع الممنوحة، ونظرا لسهولة الحصول على البيانات المتعلقة بعدد براءات الاختراع الممنوحة في بلد ما فإنه يتم اعتماد هذا المعيار كمؤشر للملكية الفكرية.

[1] Fréderic CARLUER, **management et économie du savoir**, éd. ellipses, paris, 2009, p 24.

[2] نادية صالح مهدي الوائلي، مرجع سبق ذكره، ص 46

[3] صباح بلقيدوم، مرجع سبق ذكرهن ص 51

خامسا: مؤشر التجارة الدولية في التكنولوجيا العالية:

يقوم هذا المؤشر على حساب النسبة التي تشكلها التجارة بسلع التكنولوجيا العالية من مجموع صادرات البلد، ويمكن تقديره على مستوى القطاع أو المنتج، و لتجنب الصعوبات المسجلة في تحديد السلع عالية التكنولوجيا أعدّت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومكتب الإحصاء في الاتحاد الأوروبي قائمة المنتجات حسب محتواها التكنولوجي[1].

سادسا: مؤشرات تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات[2]

نظرا لأهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات العالمية القائمة على المعرفة، دفع بالعديد من الدول للبحث عن طرق تسمح لها بتقييم الجهود المبذولة في إرساء الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تعتبر أهم وسائل الكشف عن نقاط القوة والضعف في سياسات الدول ذات التوجه نحو اقتصاد المعرفة.

وأهم المعايير المستعملة لتقييم البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات نجد:

-عدد الخطوط الهاتفية الثابتة؛

- نسبة الاشتراك في الهاتف النقال؛

-عدد الحواسيب الشخصية؛

-عدد المشتركين في شبكة الانترنت؛

-عدد مستدخدمي شبكة الانترنت.

سابعا: مؤشر الانجاز التكنولوجي:[3]

يقارن هذا المؤشر بين قدرة البلدان على حيازة وتطبيق التكنولوجيا القديمة والجديدة، وكدا مدى جاهزيتها واستعدادها للمشاركة في اقتصاد المعرفة، كما يقيس المؤشر الانجازات التكنلوجية ويركز على مدى مساهمة أهم البنى في الدول في إنشاء واستخدام التكنولوجيا.

المطلب الثالث: منهجية التقييم المعرفي

تعد منهجية البنك الدولي في إطار المعرفة بغرض التنمية منهجية متطورة في قياس المعرفة، إلا أنه آخر تفعيل لها كان سنة 2012.

[1] عبد الرحمان بن سانية، مرجع سبق ذكره، ص 355

[2] صباح بلقيدوم، مرجع سبق ذكره، ص 52

[3] المرجع نفسه، ص 52

وتقيس منهجية البنك الدولي قدرة الدول والمناطق على إنتاج وتوطين ونشر المعرفة، وتساعد على تحديد الجوانب التي يجب أن توجه الدول كل قواها وتستثمر فيها كل مواردها لمواصلة تنمية قائمة على المعرفة.[1]

وتضم المنهجية عدة مؤشرات مقسمة على أربع ركائز، يتم حساب المؤشرات على أساس متوسط معدلات الأداء في بلد معين أو منطقة معينة على أساس قيم متغيرات الركائز الأربعة لاقتصاد المعرفة حسب البنك الدولي وهي (التعليم، الابتكار، تكنولوجيا المعلومات والاتصال، الحوافز الاقتصادية والنظام المؤسسي..)، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (02): مؤشرات اقتصاد المعرفة

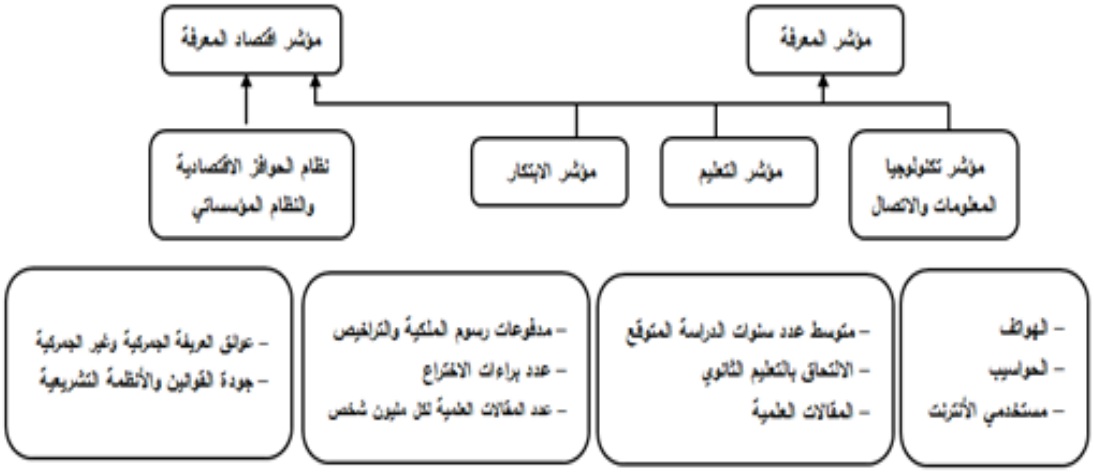

Source : knowledge economie index 2012, ranking,http// www.wordbank.org/kam

مؤشر المعرفة = مؤشر نظام الابتكار+ مؤشر التعليم + مؤشر تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات

مؤشر اقتصاد المعرفة = مؤشر المعرفة+ مؤشر الحوافز الاقتصادية والنظام المؤسسي.

ولكل هذه الركائز مؤشرات نوعية تمثل عدوة متغيرات ل 146 دولة، يمتد هذا المقياس من 0 إلى 10 درجة، فكلما اقترب المؤشر من العشرة كان ذلك دليلا على مستوى أفضل من اقتصاد المعرفة، وكلما اقترب المؤشر من الصفر كان ذلك دليلا على أن الدولة ما ا زلت في بداية الطريق.

ووفقا للبيانات التي تضمنتها حسابات البنك الدولي هناك أربعة مستويات لقيم مؤشر اقتصاد المعرفة تشمل مختلف مناطق العالم وهي:

- **مستوى مرتفع:** تزيد فيه قيمة الدليل عن 7 درجة، وتتميز بلدان هذا المستوى بسيادة رصيد جيد من أنشطة اقتصاد المعرفة، مع بداية ترسيخ جدور مجتمع المعرفة.

[1] Djeflat Abdelkader, **L'économie Fondée sur la Connaissance (Etat de lieux et perspective pour l'Algérie)**, Edition Dar Eladib, Algérie, 2006, p41.

- **مستوى جيد:** تتراوح فيه قيمة الدليل بين 6 و 7 درجة، وتتميز بلدان هذا المستوى بقبول في ميدان اقتصاد المعرفة، مع البدء في التحول من مجتمع المعلومات إلى مجتمع المعرفة.
- **مستوى متوسط:** تتراوح فيه قيمة الدليل بين 5 و 6 درجة، وتشمل البلدان التي نجحت في ترسيخ اقتصاد المعلومات، وبدأت نحو التحول في ارساء القواعد الأساسية لاقتصاد المعرفة، مع توفر مقومات مجتمع المعلومات.
- **مستوى منخفض:** تقل فيه قيمة الدليل عن 5 درجة، وتشمل البلدان التي لازالت تسعى للوصول إلى مجتمع المعلومات تمهيدا لبلوغ مجتمع المعرفة، وتحديد معالم سياسيها المستقبلية نحو اقتصاد المعرفة.

ويعرض الجدول الموالي التصنيف العالمي في مؤشر اقتصاد المعرفة لأفضل 10 دول من بين 146 بلدا شملها الاستطلاع لعام 2012 (KEI).

جدول رقم (04): مؤشرات المعرفة لأكبر 10 اقتصاديات في العالم2012

الاقتصاد الدول	مؤشر اقتصاد المعرفة		الحافز الاقتصادي والنظام م		الابتكار		التعليم		تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	
	الترتيب	درجة المؤشر	الترتيب	درجة المؤشر	الترتيب	درجة المؤشر	الترتيب	درجة المؤشر	الترتيب	درجة المؤشر
السويد	1	9.43	1	9.58	2	9.74	6	8.92	2	9.49
فنلندا	2	9.33	2	9.65	3	9.66	11	8.77	6	9.22
الدانمارك	3	9.16	3	9.63	5	9.49	15	8.63	13	8.88
ايرلندا	4	9.11	19	8.79	7	9.46	12	8.75	5	9.45
النرويج	5	9.11	8	9.47	17	9.01	3	9.43	17	8.53
نيوزيلاندا	6	8.97	14	9.09	22	08.66	1	9.81	23	8.3
كندا	7	8.92	7	9.52	10	09.32	16	8.61	24	8.23
المانيا	8	8.9	13	9.1	12	09.11	23	8.2	8	9.17
أستراليا	9	8.88	23	8.56	19	8.92	2	9.71	22	8.32
سويسرا	10	8.87	6	9.54	01	9.86	41	9.6	7	9.2

Source: (KAM: www.worldbank.org/kam) 2012; p 03

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ أن السويد تحتل المركز الأول في مؤشر اقتصاد المعرفة والأكثر تقدما في العالم، حيث وصل بها مؤشر اقتصاد المعرفة سنة 2012 إلى 9.43 نقطة و تكمن قوة السويد خصوصا

في مجال الابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، باحتلالها المرتبة الثانية لكل الأعمدة. ماعدا عمود التعليم، الذي انخفض إلى المركز السادس بعدما كان في المرتبة 3 في عام 2000.

و تعزى القدرة التنافسية للسويد في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى زيادة في عدد مستخدمي الإنترنت، إضافة الى قوتها بشكل ملحوظ في جميع مؤشرات الابتكار وهي: دفع الرسوم والضرائب، والعلوم والهندسة، المقالات الدوريات، وبراءات الاختراع.

كما لا تزال بلدان الشمال الأوروبي من بين أفضل المؤيدين لمؤشر اقتصاد المعرفة، حيث تأتي في المرتبة الثانية فنلندا مع كل من الدنمارك والنرويج في المرتبة 3 و5 على التوالي. وكل مقومات اقتصاد المعرفة الأربعة في هذه البلدان هي متطورة ومتوازنة، وتتميز هذه الدول بأدائها القوي خاصة على مستوى الحافز الاقتصادي والنظام المؤسساتي وفي المراتب العشر الأولى عالميا، وإلى حد أقل في عمود التعليم حيث أن جميعها ضمن أعلى 15 مرتبة، ومقارنة بسنة 2000 قفزت فنلندا 6 مراكز ووصلت للمرتبة الثانية في عام 2012 (KEI 9.33) بسبب التحسن في الابتكار والتعليم و تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وكان أقوى أداء في مؤشري الابتكار والحافز الاقتصادي والنظام المؤسساتي، كما احتلت الدنمارك المرتبة الثالثة ضمن المراتب الثلاثة الأولى و بتحسن كبير في مجال مؤشر الحافز الاقتصادي والنظام المؤسساتي، وتحسنت ب 8 مراكز إلى المرتبة الثالثة بين عامي 2000 و 2012، ومع ذلك انخفض ترتيبها في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 10 مراكز إلى المرتبة 13 بسبب الأداء الضعيف نسبيا في اختراق الهاتف والكمبيوتر.

وارتفع النرويج بمرتبتين في مؤشر اقتصاد المعرفة (KEI)، و يعزى ذلك إلى التقدم الذي حققه في مؤشر الحافز الاقتصادي والنظام المؤسساتي، وبزيادة 5 مراكز مقارنة بسنة 2000؛ ولكن من حيث دعامة الابتكار، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات احتل المرتبة 17 وهو الحلقة الأضعف بين بلدان الشمال الأوروبي.

بينما عانت مراكز **الولايات المتحدة الأمريكية** في مؤشر اقتصادي المعرفة (KEI) من ضعف في جميع المؤشرات الأربعة. انخفض KEI في الفترة من المرتبة الأولى عام 1995 إلى المرتبة الرابعة عام 2000 إلى المركز ال12 في التصنيف العالمي لعام 2012. ولا يزال قويا نسبيا في مؤشر الابتكار (المرتبة 6)، مدعوما بعدد كبير جدا من براءات الاختراع USPTO منح (درجة تطبيع من 9.93)، ومجلة العلوم والتقنية للمقالات المنشورة (درجة تطبيع 9.1)، ومستويات عالية من دفع الرسوم و الضرائب (درجة تطبيع من 9.36). ومع ذلك، أنها تحتل حاليا المرتبة تحت ال10 الأوائل في جميع الركائز الأخرى، وقد أدى التقدم

البطيء نسبيا على جميع مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للولايات المتحدة سقوطها من المرتبة الأولى في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عام 1995 إلى المرتبة 18 سنة 2012 على سبيل المثال، على الرغم من زيادة عدد الهواتف لكل ألف شخص من 1070 عام 2000 إلى 1470 عام 2012، كما تحسنت بلدان أخرى بشكل أسرع، وبالمثل قد انخفض مؤشر الحافز الاقتصادي والنظام المؤسساتي لتلك البلدان أيضا، وذلك بسبب ضعف الحواجز الجمركية وغير الجمركية بها.[1]

ويوضح الجدول الموالي أفضل 10 اقتصاديات في كل مؤشر لاقتصاد المعرفة لعام 2012:

جدول رقم: (05): أفضل 10 اقتصاديات في مؤشرات اقتصاد المعرفة لعام 2012

الترتيب	الحافز الاقتصادي والنظام المؤسساتي	الابتكار	التعليم	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
01	سنغافورة	سويسرا	نيوزلندا	البحرين
02	فنلندا	السويد	أستراليا	السويد
03	الدنمارك	فنلندا	النرويج	اللوكسمبورغ
04	السويد	سنغافورة	كوريا الجنوبية	المملكة المتحدة
05	الصين	الدنمارك	اليونان	هولندا
06	سويسرا	الو. م.أ	السويد	فنلند
07	كندا	هولندا	اسلندا	سويسرا
08	النرويج	-	تايوان. الصين	المانيا
09	لكسموبرغ	تايوان. الصين	ايرلندا	تايوان، الصين
10	استراليا	كندا	اسبانيا	هونغ كونغ، لصين

Source : Knowledge Économie Index (KEI) 2012 Rankings KAM: www.worldbank.org/kam).pgs.p 5

تحليل مؤشرات الترتيب من خلال الجدول:[2]

- **مؤشر الحافز الاقتصادي والنظام المؤسساتي:**

أخذت سنغافورة المرتبة الأولى في مكان التصنيف العالمي ولها 10 درجة تطبيع في مجال الحافز الاقتصادي والنظام المؤسساتي، (مؤشري الحواجز الجمركية وغير الجمركية والجودة التنظيمية)، ما وضع سنغافورة الأولى بين جميع اقتصادات 146 بلد لهذين المؤشرين، وبالمثل ارتفع الصين ب11 مركز منذ عام 2000 إلى المرتبة 5 في التصنيف العالمي في مؤشر الحافز الاقتصادي والنظام المؤسساتي لعام

[1] **Knowledge Économie Index (KEI) 2012 Rankings KAM**: www.worldbank.org/kam).pgs.p 05
[2] Ibid. p 5-7

2012، حيث تعتبر قوية وخاصة في مؤشر الحواجز الجمركية وغير الجمركية بنتيجة تطبيع قريبة جدا من 10، وضعها في المرتبة الأولى جنبا إلى جنب مع سنغافورة.

وشهدت كندا تحسن كبير جدا ب 13 مركز وانتقلت إلى المرتبة 7، حيث جعلها مؤشر الحواجز الجمركية وغير الجمركية في أكبر قدر من التقدم، وتحول ضعف مؤشر الحافز الاقتصادي والنظام المؤسساتي 7.71 درجة في عام 2000 إلى قوة كبرى ب9.58 درجة سنة 2012.

- **مؤشر الابتكار**

احتلت سويسرا المرتبة الأولى في مؤشر الابتكار، وأخذت زمام المبادرة وذلك بسبب عدد مقالات مجلة العلوم والهندسة التي نشرت لكل مليون شخص ب 1.218 وهو أعلى من أي بلد. كما تقدمت سنغافورة بشكل سريع في عمود الابتكار، وارتقت 7 مراكز للمرتبة 4 بين عامي 2000 و 2012، واستفادت من التحسينات في جميع مؤشرات الابتكار الثلاث، خصوصا من الزيادات في العلوم والهندسة و المقالات الصحفية وبراءات الاختراع الممنوحة من USPTO.

وتراجعت كندا 2 مراكز سنة 2012 إلا أنها لا زالت ضمن أكبر الدول ال10 في دعامة الابتكار. وعلى الرغم من انخفاض طفيف في مؤشرات الابتكار الأخرى، فقد ارتفعت بها درجة التطبيع في العلوم والهندسة و المقالات الصحفية مع مرور الوقت.

وحققت تايوان مكاسب في عمود الابتكار في المقام الأول بسبب العدد المرتفع بشكل مدهش من براءات الاختراع ب 323 لكل مليون شخص، واحتلت المرتبة رقم 1 بين جميع الاقتصادات (146).

- **مؤشر التعليم**

حققت نيوزيلندا وأستراليا أداء قوي في مجال التعليم متصدرة المرتبة الأولى والثانية على التوالي ضمن دول العالم، و ارتفع معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي حوالي 133% سنة 2012.

وحققت اليونان أكبر تحسن في عمود التعليم من بين أكبر 10 اقتصادات وتحركت صعودا ب 30 منصب إلى المرتبة 5 منذ عام 2000، وارتفع معدل الالتحاق بالتعليم العالي بشكل ملحوظ من 51%عام 2000 إلى 91 في المئة في العام 2012.

وشهدت ايسلندا أيضا تقدما ملحوظا على جميع المؤشرات الثلاثة، وارتقت من المرتبة 13 سنة 2000 الى المرتبة 7 سنة 2012، وتضاعف معدل الالتحاق بالتعليم العالي الإجمالي تقريبا من 45% عام 2000 إلى 74%.

ورغم ذلك فقد تراجع السويد ب 3 مراتب منذ عام 2000 مما يعكس انخفاضا في جميع المؤشرات الثلاثة، وانخفض فيها معدل الالتحاق الإجمالي بالعليم الثانوي من 152 %في عام 2000 إلى 103 % في

سنة 2012، و على الرغم من أن متوسط سنوات الدراسة ومعدلات الالتحاق بالتعليم العالي قد زادت منذ عام 2000، إلا أن نتيجة التطبيع انخفضت فعلا بسبب مكاسب أكبر في بلدان أخرى.

- **مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات**

حققت البحرين تقدم ب 39 مركز في دعامة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث انتقل من المرتبة 40 في عام 2000 إلى المركز1 سنة 2012، وقد نما عدد مستخدمي الإنترنت لكل 1000 نسمة من السكان أكثر من عشرة أضعاف، حيث ارتفع من 60 عام 2000 إلى 820 سنة 2012، و كانت اختراقات الهاتف والكمبيوتر عالية و بشكل ملحوظ حيث زادت من 580 إلى 2290 و150إلى 750، على التوالي بين عامي 2000 و 2012.

وقد قدمت المملكة المتحدة ثاني أكبر مكاسب في عمود تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتقدمت 14 مركز إلى المركز 4، وذلك بسبب الزيادة السريعة في اختراقات الكمبيوتر وشبكة الإنترنت، و رغم التباطؤ القليل في اختراق الكمبيوتر قفز لوكسمبورغ ب 11 مركزا إلى المركز 4 في التصنيف العالمي لعام 2012 في دعامة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك بفضل الزيادة السريعة في أرقام الهاتف وتغلغل شبكة الإنترنت، بينما سجلت ألمانيا تقدم ملموس في كل متغيرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الثلاثة، وقفزت من المركز 19 في عام 2000 إلى المركز 8 عام 2012.

وعلى غرار باقي الدول فقد وصلت تايوان وهونغ كونغ إلى المراتب ال10 الأوائل في التصنيف العالمي لدعامة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث أدى التحسن في تايوان حصرا إلى زيادة في مستخدمي الكمبيوتر، وانخفض هونغ كونغ قليلا في جميع المؤشرات الثلاثة بالرغم من أن درجة التطبيع للهاتف واختراق جهاز الكمبيوتر لا تزال مرتفعة ب 9.86 درجة و9.32 درجة على التوالي.

المبحث الثالث: تجارب رائدة في مجال اقتصاد المعرفة

يزخر العالم اليوم بتجارب رائدة قادت مجتمعاتها للتنمية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وتكنولوجيا بمعدلات غير مسبوقة، من خلال توجيه مجتمعاتها للتحول لمجتمع المعرفة واقتصاد المعرفة من حيث الفلسفة والمنهج والآليات، فاتحة بذلك آفاق لشعوبها باعثة نهضة متنامية وداعمة، تاركة بقائها واستمراريتها لمنجزاتها، وتقديرات شعوبها لما أحدثته من تغيير كمي وكيفي في الكفاءات النوعية لقوى المجتمع وموارده المادية والبشرية، والارتقاء بمستويات أفراده وجودة حياتهم.

وتعتبر الدول الاسكندنافية على غرار فنلندا والسويد أهم هذه الدول، لدى سيتم ابراز طريقة التقييم المعرفي المنتهجة في ترتيب الدول، وعرض تجربتي فنلندا والسويد ثم تجربة كوريا الجنوبية كنماذج رائدة في مجال اقتصاد المعرفة.

المطلب الأول: تجربة فنلندا

تحولت فنلندا من بلد اقتصاده زراعي إلى بلد ذو اقتصاد معرفي متقدم في مدة قصيرة في قرابة الثلاثة عقود. وبالنظر إلى فنلندا في حدود 1950، نجد أن الاستثمار كان منصباً على صناعة المكائن، والهندسة والصناعة المتعلقة بالغابات. وقد طرأ تطور هام في حقبة الثمانينيات حيث توافق انبثاق عصر تخصيص الانتاج والتجارة والبحث الأكاديمي والتطوير مع **الاقتصاد المعرفي** وأصبحت فنلندا التي كانت في أدنى ترتيب الدول المشاركة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنموي في السبعينيات في القمة، و برزت كواحدة من أعظم الدول ذات اقتصاد أكثر ديناميكية وتنافسية ضمن دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال العقد الأخير من الألفية الماضية.

ارتفع معدل النمو الاقتصادي من 3.5% في الفترة (1991- 1993)، إلى 4.7 % في الفترة (1994-1997)، كما انخفضت نسبة البطالة من 20% بين سنتي 1993و 1994 إلى 9 % سنة 2000، وذلك بسبب تحول البنية الأساسية للاقتصاد، وأصبح يعتمد على منتجات التكنولوجيا العالية في مجالات مختلفة. ونتيجة الزيادة المتخصصة في استخدام التكنولوجيا في مختلف القطاعات أدت الى تحول الميزان التجاري الفنلندي في منتجات التكنولوجيا الفائقة من عجز كبير أوائل التسعينيات الى فائض كبير بحلول عام 2001.[1] كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم (3): الميزان التجاري الفنلندي في منتجات التكنولوجيا الفائقة الفترة (1971-2000)

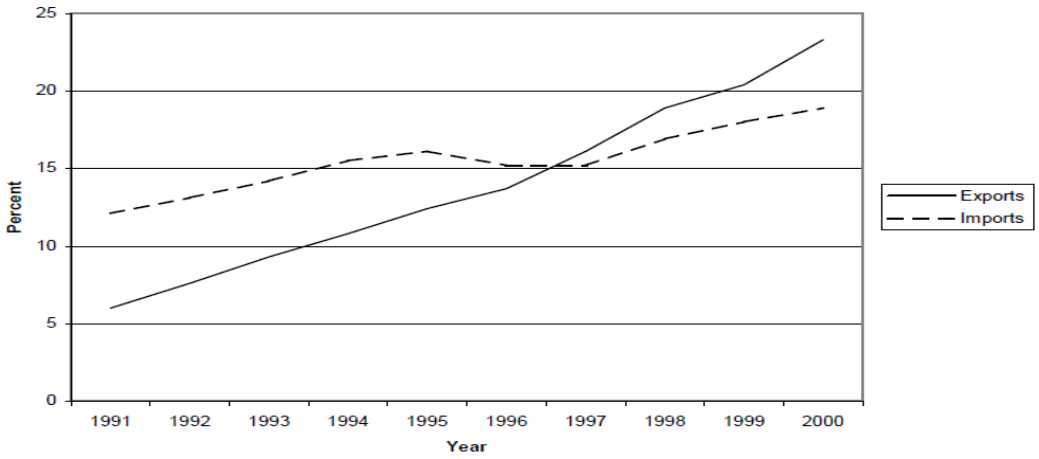

Source : ari kokko and fredrik sjoholm, Growth and innovate policies for a knewledge economy: experiencies from finland. Swiden and singhapore. By magnus blomstrom, October 2002. P 8

[1] ari kokko and fredrik sjoholm, **Growth and innovate policies for a knewledge economy:experiencies from finland. Swiden and singhapore**. By magnus blomstrom, October 2002. P 8

ويوضح الجدول التالي المؤشرات الاقتصادية الفنلندية قبل وبعد عملية الاندماج في اقتصاد المعرفة:

جدول رقم (06): مؤشرات الاقتصادي الفنلندي قبل وبعد الاندماج في اقتصاد المعرفة

المؤشرات	قبل الانتقال لاقتصاد المعرفة 1990	بعد الانتقال لاقتصاد المعرفة 2006
نصيب الفرد من الناتج المحلي	18000 دولار	25000 دولار (2007)
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	% 5-	% 5
معدل البطالة	% 20	% 7.7
معدل التضخم	3 %(2000)	% 1.6
نصيب رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر/ الناتج المحلي	% 8.1	% 30.5
نصيب الصادرات الصناعية عالية التقنية لجملة الصادرات الصناعية	% 8	% 24
نصيب الصادرات السلعية والخدمية للناتج المحلي	% 23	% 47
عدد مستخدمي الهاتف لكل 1000 نسمة	53	954
عدد مستخدمي الانترنت لكل 1000 نسمة.	4	629

المصدر: فهد حسن العمران وآخرون، **الاستثمار في رأس المال البشري واقتصاد المعرفة**، منتدى الرياض الاقتصادي نحو تنمية اقتصادية مستدامة، الدورة الرابعة، 2009، ص 104

يلاحظ من خلال الجدول رقم (06) تحسن مؤشرات الاقتصاد الفنلندي بشكل ملحوظ بعد الانتقال لاقتصاد المعرفة، مما يعكس النجاح في استراتيجية التوجه نحو اقتصاد المعرفة وهو ما ينعكس بشكل ايجابي على التنمية الاقتصادية بها.

أولا: تشكل اقتصاد المعرفة في فنلندا

يمكن ارجاع أصول اقتصاد المعرفة في فنلندا الى الروابط بين المنتج والمستخدم القائمة على الغابات في مجال التكنولوجيا والهندسة والالكترونيات وصناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الناشئة في الفترة 1960 و 1970.

وتزامن في فنلندا، التخصص في الإنتاج والتجارة والبحث والتطوير في السلع والخدمات مع الانفتاح التدريجي للاقتصاد وتحرير تدفقات رأس المال شكل دعم للمعرفة، و ما ميز فنلندا أنداك هو غياب نمطية التجديد الصناعي من الصناعات القائمة على الموارد الطبيعية أساسا نحو الآلات والهندسة والإلكترونيات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، رغم وجود دول أخرى مثل فنلندا ذات وفرة فى الموارد

الطبيعية و تمكنت من تحويل الهياكل الصناعية تجاه كثافة أعلى للمعرفة والقيمة بسرعة وبنجاح، والشكل الموالي يوضح مراحل التنمية الصناعية و الاقتصادية الفنلندية:

الشكل رقم (04): مراحل التنمية الصناعية والاقتصادية الفنلندية

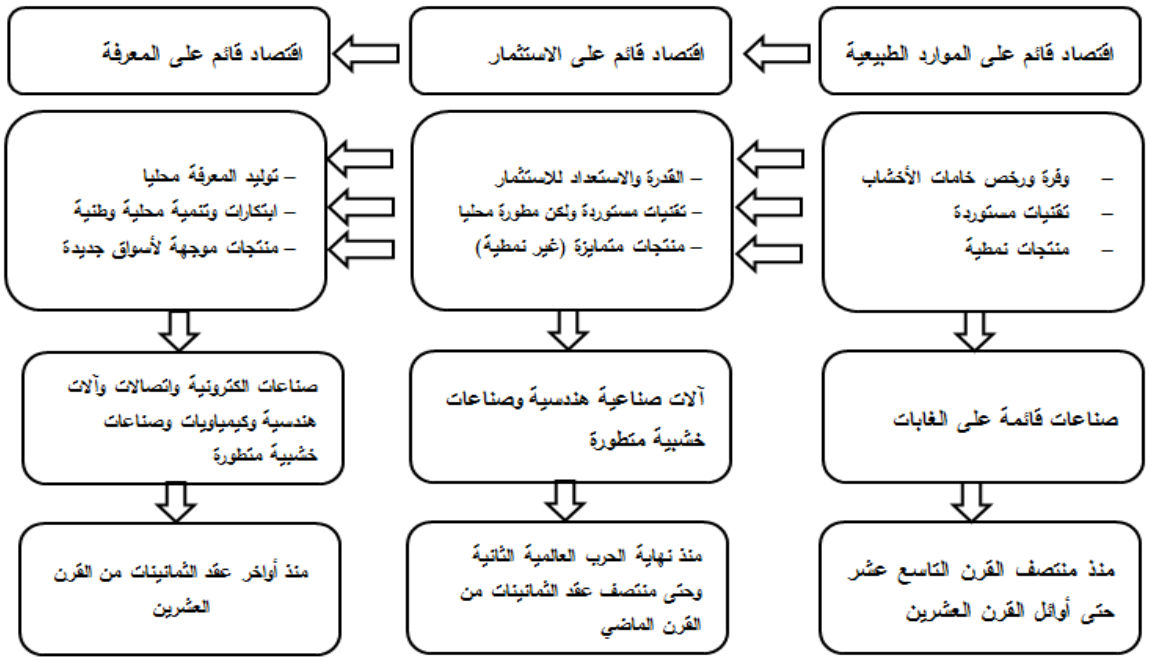

Source : Jones World Bank financing of education: **lending , learning and development**. Routledge:, P. W. (2007).

ومن أهم العوامل التي ساعدت على هذا التقدم السريع في الاقتصاد الفنلندي هو زيادة الإنفاق في مجال البحوث والتطوير، حيث زادت عملية الإنفاق في مجال البحوث والابتكار والتطوير(من 1.5% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في أواخر السبعينيات إلى 3.5% في سنة 2009) ، هذه الزيادة في مستوى الإنفاق عملت على تسهيل برامج تطوير البحث والابتكار والخطط الإبتكارية التي وضعتها الحكومة.[1]

وقد استفاد التجديد الصناعي في فنلندا من تحرير الحكومة للتجارة ورفع القيود المتبقية على تدفقات رأس المال عام 1990، والترويج للاستثمار بشكل عام وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية على وجه الخصوص. ومن الملاحظ أن التطورات في الصناعة تعتبر حاسمة في مسار فنلندا حيث تحركها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات نحو اقتصاد المعرفة، وأدت هذه التطورات إلى زيادة الاستثمارات في مجال البحث والتطوير.

عملت المؤسسات الخاصة على تمويل نشاط البحث والابتكار بجانب القطاع الحكومي، خاصة أنها مطلعة على متطلبات السوق والصناعات الخاصة التي تساعد في عملية التنمية وتزيد من التنافس بي

[1] Dahlman C J, Routti J, & Ylä-Anttila, **Finland as a knowledge economy** : Elements of Success and Lessons Learned. The World Bank, 2005, P03.

القطاعات، وانتهجت سياسات لتشجيع الابتكار وعملت على وضع اتفاقيات تربط بين المؤسسات والجامعات والشركات الصناعية لتصبح العملية متكاملة.

وترجع الزيادة في البحث والتطوير الخاص في المقام الأول إلى شركة نوكيا على الرغم من أن هناك أيضا شركات أخرى، حيث كانت نوكيا المحرك الرئيسي للتطورات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للصناعات في فنلندا وأثرت بذلك إلى حد كبير و بشكل سريع في إعادة الهيكلة الصناعية في سنة 1990 نحو الإلكترونيات والهندسة الكهربائية.

وبحلول عام 2003 شكلت نوكيا حوالي 25% من إجمالي نفقات البحث والتطوير في فنلندا، و3.7% من الناتج المحلي الإجمالي، و 20% من إجمالي الصادرات.

وكان البحث والابتكار على أيادي النخبة من رأس المال البشري الذي تحصل على تعليم خاص، لهذا أصبح من الضروري العمل على تطوير المنظومة التعليمية في جميع الأطوار لأنها تعمل على تكوين هذه النخبة من خريجي الجامعات.

وعملت فنلندا على الاهتمام بالتعليم تحت شعاري" التعليم للجميع، والجودة في التعليم"، لذلك طورت مناهجها الدراسية في كافة الأطوار التعليمية وأدخلت التكنولوجيات الحديثة حتى في التدريس الابتدائي وخصصت فرص أكبر خاصة للتعلم التقني الذي يتماشى مع متطلباتها التنموية، وعليه انتقلت من اقتصاد يعتمد على الموارد الطبيعية إلى اقتصاد يعتمد على المعرفة بنجاح.

ومن سياستها التنموية كذلك الفصل بين البحوث والاقتصاد والسياسة، والعمل على تحرير التجارة الخارجية وهذا لتشجيع الاستثمار الأجنبي وخاصة على قطاع الاتصالات والالكترونيات لأن هدفها الأول نقل المعرفة وتوليدها وخلق الإبداع والابتكار التكنولوجي محليا وليس مستورد من البلدان الأخرى.

وشهدت فنلندا قفزة كبيرة قفزة كبيرة في الصناعات الالكترونية بسبب العمالة الماهرة والمدربة، والبنية التحتية القوية، النظام التعليمي المتطور ووفرة أ رس المال الأجنبي لتمويل تمويل هذه الصناعات، إضافة إلى ما عرف بحاضنات الأعمال أو الحاضنات التجارية كعامل قوي محفز على الابتكار والإبداع.

ثانيا: سياسة الابتكار الفنلندية: تمكنت فنلندا من إعداد استراتيجية وطنية للابتكار والصناعة تبناها البرلمان والجهاز الحكومي وحضيت بموافقة المسؤولين وأنشأت هيئات ووكالات ومجالس عليا متخصصة بوضع سياسات خاصة بالعلوم والابتكار والتقنية مثل مجلس التعليم والتقنية، الأكاديمية الفنلندية للبحث العلمي، واستهدفت هذه الأجهزة في مجموعتها التطوير الابتكاري،[1] والشكل التالي يوضح ذلك:

[1] فهد حسن العمران وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 109

الشكل رقم (05): نظام الابتكار الفنلندي

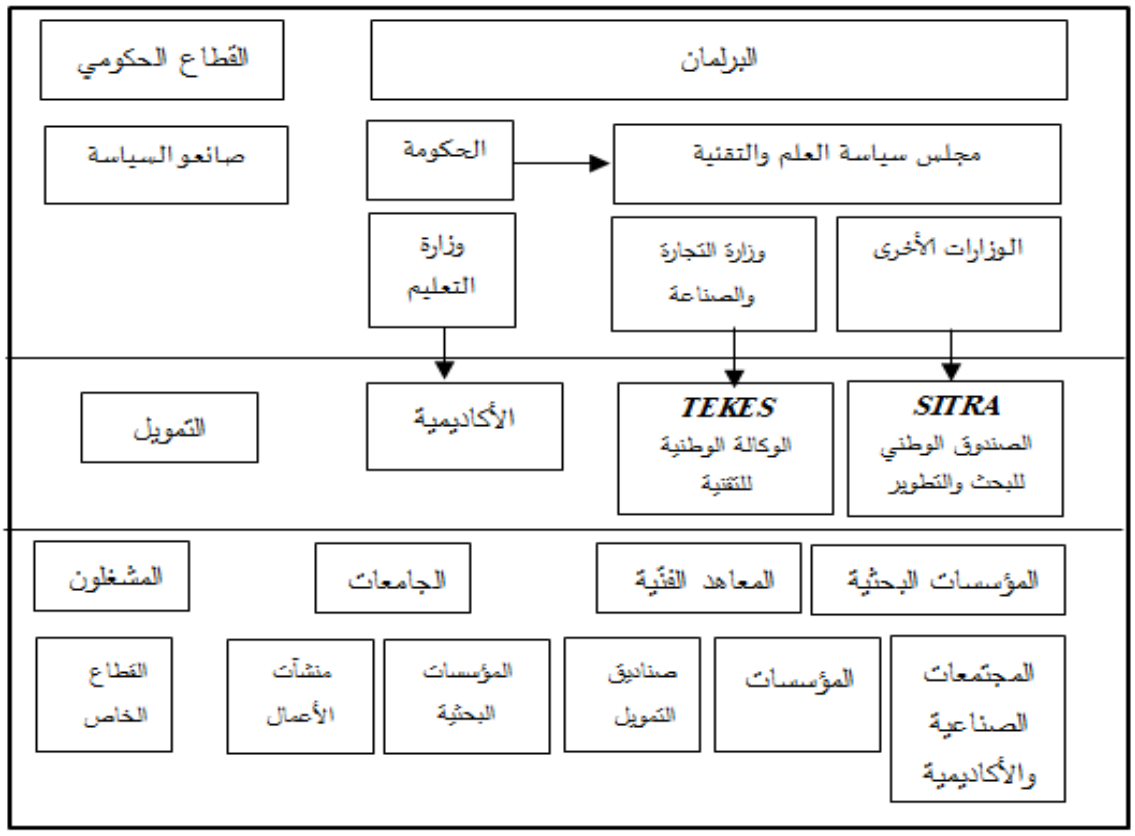

Source : J. Dahlman Jorma Routti . Pekka Ylä-Anttila **: Finland as a Knowledge Economy. Elements of Success and Lessons Learned**. . International Bank for Reconstruction and Development 2006. P 10. https://openknowledge.worldbank.org

تأسس **مجلس السياسي للعلوم والتكنولوجيا** المجلس سنة عام 1990 والذي يحكم رئيس الوزراء ويتألف من كبار الوزراء ومنهم وزير المالية، ويقوم هذا المجلس بتنظيم سياسة الانتاج لجميع الأقسام الانتاجية المعينة وهو أول من تولى فكر نظام الانتاج والابتكار القومي من أجل وضع إطار عام للسياسة و تحليلها.

إن هدف **الأكاديمية الفنلندية** هو تعزيز مستوى عال من البحث العلمي من خلال الجودة على المدى الطويل، وتمويل البحوث في مجال العلوم و السياسة وبذل الجهود لتعزيز مستوى التعليم و البحث العلمي، وتشمل عمليات الأكاديمية تصفح جميع التخصصات العلمية، وهي تعمل في القطاع الإداري لوزارات التربية والتعليم والممول من طرف ميزانية الدولة والتي توجه ما يقارب حوالي 15 بالمئة منها لتمويل البحوث الأكاديمية الحكومية.

الوكالة الوطنية للتقنية: هي مجموعة برامج للتكنولوجيا ذات أولويات محددة في قطاعات التكنولوجيا أو الصناعة، مع تحديد تخصيص المال للبحث والتطوير في مختلف المجالات، ولها دور مهم

في صياغة سياسة الابتكار والتكنولوجيا الفنلندية من خلال تخصيص أموال للبحث والتطوير في الشركات الخاصة وبحوث المنظمات وكذلك في الجامعات، وتوجه 30% من إجمالي الميزانية للبحث والتطوير من خلال الوكالة الوطنية للتقنية والتي تأسست سنة 1983 وذات وظائف تحت اشراف وزارة الصناعة والتجارة.

وأهم الأدوات المالية هي الضرائب والمنح للبحوث والتطوير والقروض للشركات الصناعية ومنح للبحوث التطبيقية (التقنية أو المتعلقة بالتكنولوجيا) في المنظمات العامة، وعادة ما يتم توزيع المنح البحثية عبر برامج التكنولوجيا بالتعاون مع البحث المخطط للشركات و المعاهد.

أنشأ مركز البحوث في فنلندا عام 1942، وأصبحت أكبر منظمة بحثية للعلوم التطبيقية في شمال أوروبا وجزء لا يتجزأ من نظام الابتكار في فنلندا من خلال تطوير التكنولوجيا الجديدة الحلول والتقنيات التطبيقية، ويساعد المركز عملائه على تحسين قدراته التنافسية، كما يعزز نقل التكنولوجيا من خلال البرامج البحثية الوطنية وشبكات التعاون الدولية.

الصندوق الوطني للبحث والتطوير: وهي وكالة برلمانية تأسست عام 1967 كانت تعمل تحت سلطة البنك المركزي الفنلندي، ومند 1991 أصبحت تعمل كمؤسسة عمومية تحت البرلمان، تهدف عموما إلى سد الحاجة على المستوى العام بغرض زيادة مستوى الانتاج والابتكار، وأداة يمكن من خلالها بدء أنشطة جديدة دون انتظار الميزانية والالتزامات السياسية من الحكومة لتنفيذها على الفور وعلى نطاق واسع.

ولتحقيق النجاح الاقتصادي كانت بعض الابتكارات الاجتماعية والمؤسسية لا تقل أهمية عن التكنولوجية منها بما قارب عقدين من الزمن، حيث يلعب الحكم الراشد والشفافية السياسية دورا لا يقدر بثمن في المجتمع الفنلندي ولا سيما في اقتصاد المعرفة به، والمؤسسات سواءا الادارية أو السياسية، وأحد الأمثلة عن الابتكار المؤسساتي هو لجان المستقبل.

ثالثا: سياسة التعليم في فنلندا:

التعليم عنصر أساسي يؤثر في العرض والطلب على الابتكار، فكل من رأس المال البشري والعمالة الماهرة هي مكمل للتقدم التكنولوجي، و لا يمكن اعتماد تكنولوجيات جديدة في الإنتاج دون القوى العاملة المتعلمة والمدربة بشكل كاف، و بالتالي قد لا تتحقق الابتكارات في غياب الزبائن المتعلمين.

في برنامج OECD للدراسات لتقييم الطلاب الدولي (PISA2012) ظهرت فنلندا في المراتب الأولى من حيث تعلم المهارات بين الذين تتراوح أعمارهم 15 سنة في الرياضيات والعلوم والقراءة والفهم، وتضمنت

الأداء العالي غيرها من بلدان آسيا: هونغ كونغ الصين، اليابان، كوريا، وبحوالي 65 دولة شملها الاستطلاع.[1]

وتعتبر السلطات المحلية الفنلندية مسؤولة إلى حد كبير عن تنظيم التعليم الأساسي والمساواة بين الجنسين، كما أن الخلفية الاجتماعية والاقتصادية هي المبدأ الأساسي لسياسة التعليم الفنلندية.

وكان الهدف من النظام التربوي أن لا يعتمد أحد مستويات التعليم فقط بل يجب أن تكون على كافة المستويات، واعتبرت المساواة سابقا من الناحية الكمية وتوزيع المدارس بينما في الوقت الحاضر الهدف هو نوعية متساوية من التعليم للجميع ونتائج التعلم الفردية هي مقياس النجاح.

و يمارس نظام الضمان الاجتماعي في فنلندا أيضا حافزا قويا للشباب لمواصلة اكتساب الثقافة بعد مرحلة الثانوية، والتي يتم الانتهاء منها عادة في سن 15-16 سنة، ومثال ذلك هو يجب أن يفوق الشخص 18 سنة أو أكثر للتأهيل للحصول على إعانات البطالة، و هناك حافزا على الاستمرار في مواصلة الدراسة (مجانا للجميع) بعد الانتهاء من التعليم الثانوي.

ومع سياسة تطوير النظام التعليمي الفنلندي جاء التوسع في نظام التعليم العالي الفنلندي ودعم مسيرة التنمية الاقتصادية منذ منتصف 1990، وقد ارتفع عدد الباحثين في كل من القطاعين العام والخاص بشكل أسرع من أي وقت مضى في تاريخ البلاد، واحتلت المرتبة الأولى في العالم سنة 2012 مقارنة إلى إجمالي العمالة كما يوضحه الشكل الموالي.

الشكل رقم(06): أكبر دول العالم في مجال التعليم مقارنة بحجم العمالة

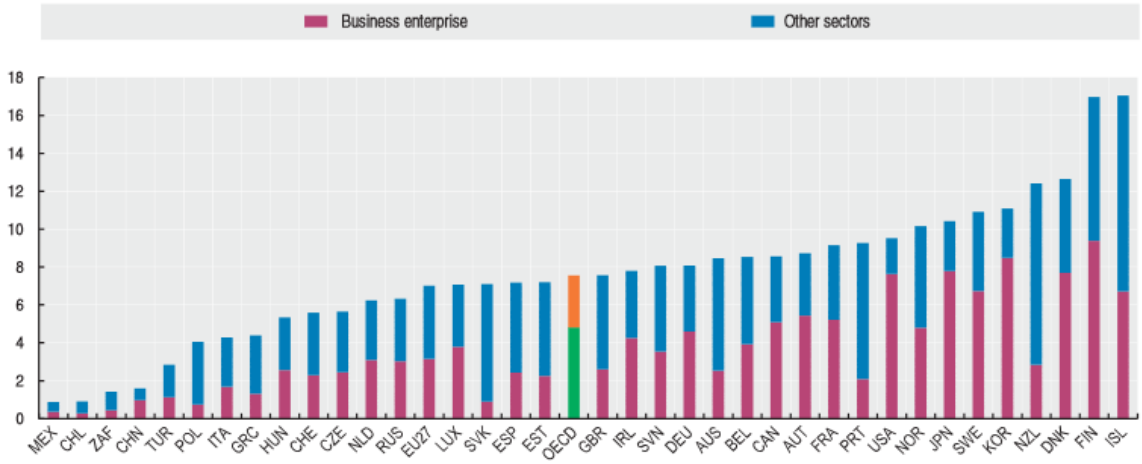

Source : OECD Factbook 2013 **Economic, Environmental and Social Statistics**. 2013 P 153 : http://www.oecd-ilibrary.org/sites/factbook-2013-en/08/01/02/index

[1] Résultats du pisa 2012. **Savoirs et savoir- faire des élèves. Performance des élèves mathématique**. En compréhension de l'écrit et en science. P 21 : http://www.oecd.org/pisa/keyfindings/pisa-2012-results.htm

وتعد فكرةُ التدريب المكثَّف والعالي للمدرِّس من أهم الأفكار الممتازة التي طبَّقها فنلندا في إصلاحها، وقد توصَّلت إلى نتائجَ غيرِ مسبوقة في هذا المجال؛ حيث أصبحت مهنة المدرس هي المهنةَ المرغوبة والمحبوبة والمطلوبة؛ مرغوبة عند الطلاب الجامعيين، ومحبوبة عند التلاميذ، ومطلوبة في سوق العمل، وهذا انقلاب وثورة بأتم معنى الكلمة في ميدان التربية والتعليم؛ لأن مهنة المدرس فقدتِ الكثيرَ من هيبتها في جميع أقطار العالم، والعجيب أن فنلندا توصَّلت إلى هذه المعالجة الموفَّقة من دون أن ترتكِز على أساس التحفيزات والإغراءات المادية، والدليل على ذلك أن متوسط الأجر القاعدي للمدرس الفنلندي يصل إلى حوالي 29.000 $ حسَب معطيات سنة 2008، بينما كان متوسط الأجر للمدرس الأمريكي حوالي 36.000 $ خلال نفس السنة.

إن أهم الأسباب التي حقَّقت لفنلندا نتائجَ تعليميَّةً مُبهِرة - التكوين الأساسي المعمَّق والمكثَّف للمدرِّسين، ومن المعلوم أن مهنة المدرس تحظى بتقدير واحترام كبيرين جدًّا في المجتمع الفنلندي؛ ولذلك فإن المعاهد والجامعات تفرِض شروطًا جدّ صارمة على الطلاب المقبولين في هذه المهنة، وهذا ما يجعل أحسن وأكفأ الطلابِ يتوجَّهون إلى هذا الميدان، و في هذا الإطار يفرض القانون الفنلندي أن كل مدرِّس يجب أن يكون حاصلاً على درجة "الماستر" من إحدى الجامعات الفنلندية.

وكانت البداية في الثمانينيات حيث بدأ النمو في قطاع التعليم بعد الثانوي، تلاه في التسعينيات نمو في التعليم الجامعي وما بعده من التعليم المستمر وتعليم الكبار، وكان نظام التعليم مجاناً و متاح للجميع في كل مناطق فنلندا في مدارسَ يدعمها القطاع الحكومي، وتوجد بعض المدارس الأهلية التي لا تشجع عليها الحكومة ولا تعطي التراخيص لفتحها بسهولة والقانون لا يسمح لها بتسلم مقابل مادي للدراسة فيها من قبل الملتحقين بها، وتقدم لها الحكومة مساعدة مالية مثلها مثل المدارس الحكومية وتتبع نفس النظام، ولا توجد مدارسُ أهلية كثيرة وأغلبها هي من مخلفات نظام التعليم القديم في فترة السبعينيات وما قبلها، كما لا توجد مدارس خاصة للنابغين وأصحاب المواهب والكفاءات.

وكانت نتيجة نظام التعليم أصبح 99% من الفنلنديين قد أنهوا التعليم الأولي الإلزامي وأنهى 95% منهم التعليم الثانوي. و أصبح 90% منهم يتجهون إلى التعليم ما بعد الثانوي وثلثان من هؤلاء يتوجهون بعدها إلى التعليم الجامعي أو المعاهد المهنية المتخصصة. وهذا التعليم المجاني المتاح للجميع لم يزد العبء على الطلاب ولا على أهاليهم لا جهداً ولا مالاً وأصبح المجتمع الفنلندي متوجهاً محبا لمواصلة التعليم يتخذه غاية لا وسيلة للحصول على وظيفة.

وكانت نتائج التعليم في فنلندا خاصة مند منتصف التسعينيات هي ارتفاع عدد الباحثين في القطاعين العام والخاص بوتيرة سريعة مما جعلها تحتل مراتب متقدمة جدا مقارنة بإجمالي العمالة.

وعليه استطاعت فنلندا خلال مدة وجيزة أن تتحول من بلد اقتصاده زراعي إلى بلد اقتصاده معرفي متقدّم، وكان التعليم أهم ركيزة في هذا التحول، وكانت البداية في الثمانينيات، حيث بدأ النمو في قطاع التعليم بعد الثانوي، تلاه نمو في التعليم الجامعي وما بعده من التعليم المستمر وتعليم الكبار في التسعينيات. و تقوم فلسفة التعليم في فنلندا على إتاحة الفرصة لجميع الطلاب للمشاركة والتعلم وإتاحتها للمدرسين ليختاروا ما يريدون أن يتعلموا وكيف يعلمونه للطلاب.

ومن العوامل التي ساعدت فنلندا في سرعة الإنجاز انخفاض عدد السكان، حيث وجد الباحثون أن التلاميذ الفنلنديين يقضون في المدارس وقتًا أقل من نظرائهم في دول أوروبية أخرى، كما يتساوى مجمل الإنفاق العام على التعليم مع هذه الدول، ومع ذلك استطاع الطلاب في سن الـ15 عامًا أن يحققوا مراكز متقدمة للغاية في الاختبارات الدولية الخاصة بتقييم الأداء الطلابي.

وفي نظام التعليم الفنلندي لا توجد اختبارات عامة للطلاب خلال السنوات التسع الأولى، ولكنهم يقومون بتقييم الأداء بناء على اختيار 10% من كل شريحة عمرية، وتجرى الاختبارات وتحتفظ المدارس بالنتائج بكل سرية، وقد كان التركيز في التعليم الفنلندي منصبًا على عملية التعلم بدلًا من الاهتمام بتحضير الطلاب للتمكن من مواد دراسية والتقدم للاختبارات والنجاح، كما أن أي طريقة جديدة أو ابتكار لتوسيع عملية التعلم وتقوية فاعليتها كان مرحبًا بها.

فكل الجهود المبذولة من طرف الحكومة الفنلندية خاصة في مجال الإبتكار والتعليم دفعتها للمراتب الأولى عالميا في اقتصاد المعرفة بحيث نلاحظ تقدم فنلندا في اقتصاد المعرفة حسب ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (07): مؤشرات اقتصاد المعرفة لفنلندا **0-10 درجة**

البيان	الرتبة	مؤشرا اقتصاد المعرفة	مؤشر الحافز الاقتصادي والنظام المؤسساتي	مؤشر الإبداع	مؤشر التعليم	مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
1995	7	9.33	9.44	9.33	8.83	9.75
2000	8	9.22	9.50	9.68	8.31	9.37
2012	2	9.33	9.65	9.66	8.77	9.22

المصدر: من إعداد الباحث اعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي: www.worldbank.org/kam

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه المراتب المتقدمة التي احتلتها فنلندا في مؤشر اقتصاد المعرفة والناتجة عن والتطور الملحوظ في مختلف المؤشرات الفرعية والتي حققت مستوى جيد يتراوح بين 8.31 درجة، و 9.75 درجة، وهما ما يوكد نجاح فنلندا في تجربتها في مجال اقتصاد المعرفة.

المطلب الثاني: تجربة السويد

أولا: البيئة الاقتصادية الكلية للسويد [1]

خلافا لفنلندا و معظم الدول الأوروبية كانت السويد بعيدة عن الحرب العالمية الثانية وحصلت بعدها على السبق في الازدهار الاقتصادي بينما كانت بقية دول القارة تكافح لإعادة بناء اقتصادياتها، حيث دامت الطفرة السويدية نحو 30 عاما.

قدر الناتج المحلي الإجمالي للسويد في سنة 2015 حوالي495 مليون دولار بعدما كان حوالي 130 مليون دولار عام 1980، وحوالي 260 مليون دولار عام 2000، بينما بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حوالي 50 دولار عام 2015 بعدما كان يقدر ب 16 و 29 دولار خلال سنتي 1980 و 2000 على التوالي،[2] واحتلت السويد المركز 18 عالميا من حيث حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 1990، والمرتبة 20 عام 2011، وحققت نموا اقتصاديا في عام 2011 بنحو 4,4 % حيث حقق النمو الصناعي 9,4% واحتل المرتبة 11 عالميا، وشكل 26.9% من حجم الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة عمالة 28.2 %، ومثلت الزراعة نحو 1.8% من حجم الناتج المحلي الإجمالي وبنسبة عمالة 1,1 %، واستحوذت الخدمات على 71,3% ووفرت 70.7% من فرص العمل، ولا يوجد في السويد أي مواطن يعيش تحت مستوى خط الفقر.

والشكل الموالي يوضح تطور الناتج المحل الإجمالي لدولة السويد خلال الفترة (1980- 1915)

الشكل رقم (07): تطور الناتج المحل الإجمالي للسويد خلال الفترة (1980- 2015)

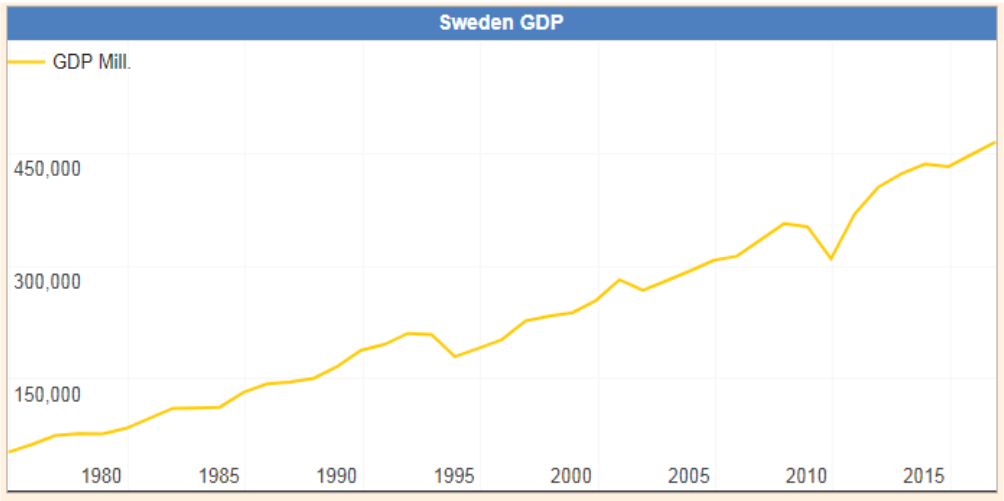

Source : Sweden GDP - Gross Domestic Product 201countryeconomy.com/10/10/2016, 10h

[1] ari kokko and fredrik sjoholm. Op cit, p 25
[2] Sweden GDP - Gross Domestic Product 2017 , countryeconomy.com/10/10/2016, 10h

ونتيجة لبيئة الأعمال غير المواتية في أواخر 1980، ركزت الشركات المتعددة الجنسيات السويدية توسعها إلى مواقع خارج السويد وبدأت في نقل الوظائف الجذابة بعيدا عن مواقع الإنتاج السويدية، وظلت السويد في الريادة الدولية من حيث مؤشرات التنمية البشرية مما يدل بوضوح على أن المدخلات العالية على غرار البحوث والتعليم والمهارات ليست كافية لضمان النمو والقدرة التنافسية، ومع أن البيئة البحثية السويدية كانت من بين الأقوى في العالم إلا أن التركيز كان بشكل خاص على محددات حاسمة أخرى من القوة والقدرة التنافسية لبيئة الأعمال الشاملة.

لقد قاد القطاع المصرفي السويد إلى انتعاش قوي في عام 2010 واستمر في عام 2011، و اقترحت الحكومة إجراءات التحفيز في موازنة عام 2012 للحد من آثار التباطؤ الاقتصادي العالمي وزيادة فرص العمل والنمو، و تأسس البنك المركزي السويدي في 1668 مما جعله من أقدم البنوك المركزية في العالم، وتعتبر كل ألمانيا والولايات المتحدة والنرويج والمملكة المتحدة والدنمارك وفنلندا أهم الشركاء التجاريين للسويد.

وتصدر السويد الحديد والصلب والمعدات الدقيقة (المحامل، والراديو والهاتف أجزاء، مجال التسلح)، ولب الخشب والمنتجات الورقية والأطعمة المصنعة والسيارات، وأهم المنتجات الزراعية والحيوانية المنتجات الزراعية القمح والشعير والبنجر السكري واللحوم و الألبان.

تميز الاقتصاد السويدي هيكلياً بامتلاك قطاع صناعات تحويلية كبير مبني على العلم والمعرفة وموجه نحو التصدير، وقطاع خدمات أعمال صغير نسبياً في تطور متزايد، وقطاع خدمات عامة كبير وفقاً للمعايير الدولية وتهيمن المنظمات الكبيرة في الصناعة التحويلية والخدمات على الاقتصاد السويدي.

ثانيا: تشكل اقتصاد المعرفة في السويد[1]

على خلاف فنلندا استطاعت السويد بناء مجتمع قوي أساسه المعرفة في كل من القطاعين العام والخاص أدى في مساره إلى اقتصاد قائم على المعرفة، حيث تتميز العديد من شركاتها متعددة الجنسيات بكثافة المعرفة ووجود نظام مثمر للبحوث - مجتمع المعرفة المثالي- ويعتبر نموذجي في جميع أنحاء أروبا بعد فترة الحرب العالمية الثانية.

وللسويد وجود كبير في عدة قطاعات كالتكنولوجيا الفائقة والاتصالات كشركة اريكسون، وعلاوة على ذلك ازدهرت بها عدة قطاعات للتكنولوجيا العالية فترة التسعينيات مثل التكنولوجيا الحيوية وتكنولوجيا المعلومات، وذلك رغم أن الشركات في هذه القطاعات عادة ما تكون أصغر من الشركات متعددة الجنسيات في الاتصالات السلكية واللاسلكية والمستحضرات الصيدلانية، كما تتوفر السويد على

[1] Mats benner . **The Scandinavian Challenge. The Future of Advanced Welfare States in the Knowledge Economy.** ACTA SOCIOLOGICA 2003. P 140- 143

قدرة الاحتفاظ بالقوة العلمية وتضم أكبر الأثر الدولي لجميع نظم البحوث الاسكندنافية، باعتبار البحث السويدي قوي بشكل خاص في مجالات معينة مثل علم المناعة، وطب الأطفال وعلم الأعصاب وعلم البيئة والكيمياء الحيوية، كما يعتمد الاقتصاد السويدي على التكنولوجيا العالية في القطاعات المتوسطة كما هو مبين في الجدول الموالي:

جدول رقم (08): مساهمة المعرفة في صناعة القيمة المضافة

البيان	الاجمالي	صناعة مرتفعة التكنولوجيا العالية	صناعة متوسطة التكنولوجيا العالية
الدنمارك 2000	6.5	2.3	4.2
فنلندا 2000	11	6.1	4.9
النرويج 1997	3.5	0.9	2.6
السويد 1998	10	3.4	6.6
EU 1998	7.6	1.8	5.8

Source: Mats benner. **The Scandinavian Challenge. The Future of Advanced Welfare States in the Knowledge Economy**. ACTA SOCIOLOGICA 2003 .p 135

وتعتبر الأزمة الاقتصادية في السويد أوائل التسعينيات نقطة تحول في تاريخ هذا البلد، خاصة بعد عشر سنوات من استقرار معدلات النمو نسبيا وانخفاض البطالة، حيث ارتفع معدل التضخم وانفجر العجز في الميزانية لتغطية تكاليف البطالة المتزايدة، وحدث انكماش في الناتج المحلي الإجمالي بين عامي 1991 و 1993 وانهار الاقتصاد السويدي، وعندها كان الكرونا السويدية مربوط إلى وحدة نقدية أوروبية للحد من الميول التضخمية، لكن زاد نظام الضرائب الجديد من الحوافز لتحقيق وفورات أنداك.

وإلى جانب اختلالات أخرى في الاقتصاد السويدي تسببت في ارتفاع سريع جدا وغير متوقع في معدل البطالة، وبلغت ذروتها تقريبا 10% والجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول رقم (09): معدل البطالة في السويد مقارنة بدول أخرى %

البيان	1990	1995	2000	2001
الدانمارك	7.2	6.8	4.4	4.3
فنلندا	3.2	15.2	9.7	9.1
النرويج	5.3	5.5	3.5	3.6
السويد	1.7	8.8	5.9	1.1
EU	8.1	10.6	8.1	7.6

Source : Mats benner . **The Scandinavian Challenge. The Future of Advanced Welfare States in the Knowledge Economy**. ACTA SOCIOLOGICA 2003 .p140

وفي الوقت ذاته تم تنفيذ عدد من السياسات للحد من البطالة وضبط الإنفاق العام كل من يمين الوسط والحكومات الديمقراطية الاجتماعية وكان رد فعل لارتفاع معدلات البطالة من خلال توسيع برامج التدريب، و كان هناك عدد معتبر من الجهود لتحقيق العدالة في الأجور من قبل الدولة و أطراف سوق العمل.

وتم التحول إلى سياسة نقدية جديدة لكنها لم تكن خالية من الصراعات حيث كانت هناك اضطرابات كبيرة داخل الحركة العمالية التي كانت مسؤولة عن معظم التعديلات في السياسة خلال 1990، فهذه السياسة بدأت تؤتي ثمارها في شكل انخفاض البطالة، والنمو المرتفع نسبيا وفوائض الميزانية، وأصبح يبدو أن النظام مقبولا على نطاق واسع، وليس هناك معارضة حقيقية للسياسة الاقتصادية على المعايير و مركزية الأجور نتيجة إصلاح نظام الرعاية.

وكانت سياسات البحث والابتكار هي أكثر إثارة للجدل الكبير ضمن سياسة العلوم والتكنولوجيا، وتنافس سياسات مختلفة، وعكس الدنمارك وفنلندا لم يكن هناك توافق في الآراء بشأن الركائز الأساسية الصغيرة للنمو الاقتصادي، وقدم اثنين من الكتل السياسية تفسيرات مختلفة بدلا من الحاجة إلى إجراء تعديلات مؤسسية لدعم الابتكار.

في بداية التسعينيات أكدت حكومة يمين الوسط الحاجة إلى تغيير منهجي في نموذج النمو السويدي، وكان الجانب الرئيسي من البرنامج يركز على الإنفاق على البحوث، وكان من المتوقع أن يضع أساسا للنمو الاقتصادي جنبا إلى جنب مع تحرير الأسواق وخصخصة الشركات العامة وخفض الضرائب، وتم التركيز على بحوث الهندسة وعلوم الحياة .

في عام 1994 عاد الحزب الاشتراكي الديمقراطي إلى السلطة السياسية، توالت الإصلاحات السابقة إلى الوراء والمؤسسات البحثية الاستراتيجية أعيد إدماجها في مجال السياسة العامة و الإنفاق العام، وكان الهدف الرئيسي من الفترة الحد من العجز في الميزانية لخفض سعر الفائدة، وبالتالي تحفيز الاستثمارات والنمو، وجاءت سياسات البحث العلمي والابتكار أقل من ذلك بكثير على قائمة الأولويات، على عكس الوضع في فنلندا.

بعد الانتخابات في عام 1998 كانت هناك محاولات عدة لوضع استراتيجية وطنية أوسع لرفع المستوى التكنولوجي للصناعة السويدية، بعد سنوات صعبة من إقامة ضبط الميزانية والمساواة في الأجور، دعت الحكومة الديمقراطية الاجتماعية أطراف سوق العمل لتشكيل "التحالف من أجل النمو "، و قد ركز في المقام الأول على آليات تحديد الأجور، وهي المسألة الرئيسية سابقا بعد مواجهات بين النقابات وأرباب العمل في أواخر 1980 وأوائل 1990.

بالنظر إلى الخلافات السياسية المتعلقة بسياسات النمو فقد اتفق ممثلو الاتحاد والصناعيين على برنامج يركز على الاقتصاد الجزئي للنمو، وتم ذلك في التقرير الذي اقترح جملة من التدخلات الرامية إلى تحسين القدرة التنافسية الدولية للصناعة السويدية من خلال دعم نظم الابتكار القطاعية في المناطق القائمة من التخصص الصناعي، والبحث في التكنولوجيات الواعدة مع نظرائهم وتطوير الصناعية من خلال التدريب والدعم، و دعم وتصميم تكنولوجيا الانتاج للتنمية.

وعليه استجابت السويد بنجاح وفي كثير من النواحي لتحديات النظام الاقتصادي الجديد خلال التسعينيات، وظهرت إدارة صارمة للسياسة المالية، كما عملت لامركزية مستقرة لعدالة الأجور والحد الأقصى لتكاليف الإنفاق ودولة الرفاه والإبقاء على أسس نظام الرعاية الاجتماعية، وحدث ذلك بالتوازي مع الاستثمارات المتنامية في البحوث والتطوير في الاقتصاد السويدي، وهو ما يضمن لها مكانة رائدة في أبعاد اقتصاد المعرفة المختلفة، خاصة في مجال التكنولوجيا كمحرك للاقتصاد السويدي.

ثالثا: الابتكار في السويد:[1]

صنفت السويد على لائحة أفضل ابتكارات الاتحاد الأوروبي لعام 2010، وهو مؤشّر تصدره المفوضيةّ الأوروبيةّ باعتبارها الدولة الرائدة في مجال الابتكارات من بين كل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، و تعود أسباب هذا التصنيف إلى اعتماد السويد تقليداً تاريخيّاً في تكريم المخترعين، و إلى التزامها بالمساواة بين الجنسيْن، وإيمانها القويّ في القدرات الفرديةّ، إضافة إلى التعاون الوثيق القائم بين معاهد الأبحاث والقطاعيْن العام والخاص، وهو ما أسّس للنجاح العالمي لبعض الشركات السويديّة مثل أسترازينيك (AstraZeneca) إريكسون (Ericsson) وفولفو (volvo).

وترتبط الابتكارات السويدية ارتباطاً وثيقاً بالتقدّم في مجال البحث والتطوير، فالسويد هي واحدة من الدول الأوروبيةّ الثلاثة الأولى في هذا المجال، إذ أنها أنفقت 6.3 % من الناتج المحلي الإجمالي للعام 2009 في مجال الأبحاث و التطويّر، و بمقارنة هذه النسبة مع الهدف الذي وضعه الاتحاد الأوروبي والرامي إلى استثمار 3% من الناتج المحلي الإجمالي لكافة دول الاتحاد مع حلول العام 2020، تتضح أسباب تقدّم السويد في هذا المجال.

وضعت كليّة هارفارد للتجارة تصنيف سنويّ يحمل عنوان «مؤشر القدرة على الابتكار الوطني »، وهو كناية عن دراسة حول إمكانات الابتكار المتوفّرة في مختلف البلدان. احتلّت السويد سنة 2010 المرتبة

[1] حقائق عن السويد، ابتكارات"
www.sweden.se/ar. 22/03/2015

الثامنة ضمن 173 بلداً، والمرتبة الثانية مباشرةً بعد اليابان من حيث عدد المهندسين المدرّبين على أساس الفرد الواحد، وتشير الدراسة أيضا إلى أن السويد كانت خلال ال 15 سنة الماضية صاحبة ثاني أسرع نمو من حيث عدد براءات الاختراع على أساس الفرد الواحد.

ووضعت كلية إدارة الأعمال إنسياد **INSEAD** السويد في المركز الثاني على مؤشر الابتكار العالمي للعام 2011 الذي تصدره، والذي يقيس درجة امتلاك الدول بنية تحتيّة تعزّز قيام بيئة إبداعيّة وتسمح بالابتكار، فضلاً عن الإنتاج الفعلي لتلك الابتكارات. و تتمتّع السويد بقدرة عالية على هذا المستوى سواء من حيث المساهمة أو من حيث الإنتاج، و هذا الإنتاج القوي يكون في العدد الكبير من البحوث والدراسات التقنيّة الجديدة التي يجري نشرها، فضلاً عن العديد من براءات الاختراع التي يجري تسجيلها، فضلا عن مساهمات السويد الكثيرة في نمو روح الابتكار بفضل مناخها السياسي المستقر و نظام التعليم العالي الجودة الذي توفرّه.

وترتكز استثمارات السويد الاستراتيجيّة على ثلاثة مجالات رئيسيّة هي: الطب والعلوم الحيويّة، التكنولوجيا، وعلم المناخ. وتتجل قوّتها بوضوح في مجال التكنولوجيا الحيويةّ، وتعتبر الأدوية أهم الصادرات السويديةّ، ومن بين الابتكارات الطبيةّ السويديةّ نجد الأدوية الخاصة بالربو كبريكانيل **Bricanyl** وبوليكورت **Pulmicort** بالإضافة إلى هرمون النمو جينوتروبين **Genotropin** ودواء معالجة قرحة المعدة لوزيك **Losec** وهي من أكثر الأدوية مبيعا في العالم. ولا تقتصر الأبحاث على الشركات العملاقة مثل أسترا زينيكا**AstraZeneca** وبفايزر فارماسيا **PfizerPharmacia**؛ حيث توجد شركات صغرى متخصّصة بالتكنولوجيا الحيويّة التي تقوم بأبحاثها الخاصة. كما يعتبر سوق الإلكترونيّات الدقيقة من الأسواق النامية، حيث تعد السويد في طليعة الباحثين في مجالات المكوّنات القائمة على السيليكون، والإلكترونيّات العالية السرعة، والإلكترونيّات العضويّة، الرقائق الضوئيّة وتصميم النظم.

وتعمل المدارس السويديّة مع مجموعة متنوّعة من المنظمات بهدف تشجيع الشباب على الاهتمام بالتكنولوجيا والأعمال الحرّة، و فيما يلي ثلاثة أمثلة لهذا التعاون:

مسابقة Finn upp: تأسّست هذه المسابقة سنة 1979 على يد اتحاد المهندسين **Ingenjör samfunde** و تقُام كل ثلاث سنوات، حيث تجمع بين أسلوب التدريس الذي يعتمد على الاختراع وبين المسابقة الضخمة للمخترعين التي تُقام في السويد لتلامذة المراحل التعليميّة الممتدّة من المرحلة السادسة إلى التاسعة، وتهدف إلى تحفيز قدرات الابتكار عند الشباب وإلهام جيل جديد من المبتكرين والمخترعين ورجال الأعمال.

Ung Företagsamhet: جمعيّة المشاريع الشبابيّة غير الهادفة للربح: تعمل بالتعاون مع مجموعة من المدارس السويدية و تمنح الفرصة للطلاب الأكبر سناً، البالغين بين 16 و 20 عاما لتأسيس شركات خاصة

خلال السنة الدراسية فيكون ذلك جزءً من منهاج دراستهم الثانويّة، وقد أظهر استطلاع للرأي في العام 2010 أن 8 من أصل 10 من المشاركين شعروا أنهم تعلّموا فعلاً مهارة ادارة أعمال شركاتهم الخاصّة، كما زادت ثقتهم بالنفس وقدرتهم على اتخاذ القرارات، وحل المشاكل والعمل مع الآخرين.

منظمة Snilleblixtarna: غير الهادفة للربح، تتوجه إلى تلامذة المدارس بدءا من الحضانة حتى المرحلة الخامسة، وتهدف إلى تشجيع الأطفال للاهتمام بالتكنولوجيا والعلوم الطبيعيّة والأعمال الحرة، وتوفّر للمعلمين والمربّين أدوات العمل والنماذج التي يحتاجونها لتحفيز الطفل، والرغبة في التعلّم والتمتّع بالحسّ النقدي.

رابعا: السويد و مسؤولية الشركات[1]

يستخدم مصطلح مسؤولية الشركات لوصف العمل الذي تقوم به الشركات بشكل طوعي لإحداث تأثير إيجابي على المجتمع أو البيئة أو الاقتصاد، وتستعمل مفوضيّة الاتحاد الأوروبي مصطلح المسؤولية الاجتماعية للشركات **(CSR)** وتعرفه بمفهوم «دمج الشركات للقضايا الاجتماعية والبيئية ذات الاهتمام ضمن عملياتها التجارية وفي تفاعلها مع مالكي حصصها وذلك بشكل طوعي »، ومن الأمثلة على ذلك الجهود المتعلقة بخفض انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، وتقديم فرص العمل المتساوية والانخراط ضمن المجتمعات المحليّة.

تصدرت السويد مؤشر تنافسية المسؤولية لعام 2007، الذي أعدته المنظمة الدولية غير الربحية "أكاونت أبيليتي **Account Ability**"، والذي استند المؤشر مجموعة من المعطيات غطت مواضيع المناخ وبيئة العمل والفساد والقضايا الاجتماعية بين الشركات في 108 بلد، وبشكل خاص أبرز التقرير موضوع المساواة بين الجنسين في السويد، وأوردت **Account Ability** بأن الموضوع متشعب ولا يمكن تغطيته في دليل واحد لذلك أعادت تركيز أبحاثها على مجالات محددة، وتقرّر في إحدى تقاريرها *دليل تنافسية المناخ 2010* بأن البلدان الشمالية هي في المقدمة لمكافحة تغيير المناخ وترويج تطوير التكنولوجيا النظيفة و يقصد بها الابتكارات التي تخفّض استهلاك الطاقة أو الإشعاعات.

كما أورد المنتدى الاقتصادي العالمي في التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين لسنة 2013 بأن السويد والبلدان الشمالية الأخرى تتبوأ الصدارة وتحتل الريادة مجال المساواة بين الجنسين، و تشكل بذلك النماذج والمقاييس المفيدة للمقارنات الدولية، ويقيم التقرير الفجوات بين الجنسين الوطنية استناداً إلى المعايير الاقتصادية والسياسية والتعليمية و الصحية.

والجدول الموالي يعكس المراتب المشار إليها لمختلف دول الشمال.

[1] حقائق عن السويد، المسؤولية الاجتماعية للشركات.
www.sweden.se/ar. 22/03/2015

الجدول رقم (10): أفضل دول العالم في ترتيب الفجوة بين الجنسين

الدول	الترتيب		الدول	الترتيب	
	2012	2013		2012	2013
ايسلندا	1	1	بلجيكا	13	11
فنلندا	2	2	لاتيفيا	15	12
النرويج	3	3	هولندا	11	13
السويد	4	4	المانيا	13	14
الفلبين	8	5	كوبا	19	15
ايرلندا	5	6	ليزوتو	14	16
نيوزلندا	6	7	جنوب إفريقيا	16	17
الدنمارك	7	8	الامم المتحدة	18	18
سويسرا	10	9	استراليا	20	19
نيكاراغوا	9	10	كندا	21	20

المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي، التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين، 2013، ص 02
http://www3.weforum.org/docs/WEF_NR_GGGR_Report_2013_

على الصعيد العالمي أشارت نتائج التقرير أن عام 2013 شهد سد 96% من الفجوة بين الجنسين في مجال الرعاية الصحية، وهو أحد المجالات الرئيسية الأربع التي شملها التقرير منذ إطلاقه في عام 2006، أما في مجال التعليم فقد بلغت الفجوة بين الجنسين عالمياً 93% حيث نجحت 25 دولة في سد هذه الفجوة بشكل كامل، وفي مجال المساواة الاقتصادية تم سد الفجوة بنسبة 60 % و في المشاركة السياسية بنسبة 21%، وذلك رغم التقدم الذي تم إحرازه في هاذين المجالين، حيث تم سد 2% في مجال المشاركة السياسية على مدار سنة 2012، و أكد التقرير أن الدول النامية والمتقدمة على حد سواء تشهد تواجداً محدوداً للمرأة في المناصب القيادية الاقتصادية، وذلك بشكل متصل مع عدد النساء في التعليم الأساسي وسوق العمل بشكل عام.[1]

وتثمن أغلب الشركات السويدية أعمالها لبعد الرؤية في مجال مسؤولية الشركات، حيث أدرجت العديد من الدراسات الشركات السويدية ضمن هذا المنظور: تقوم * كوربوريت نايتس **Corporate Knights*** بتحليل الشركات وفقاً لأدائها البيئي والاجتماعي والحوكمي، وقد صنفت في دراستها *جلوبال 100 * للعام 2010 الشركات السويدية التالية " إتش آند إم" **H&M** " في المرتبة الرابعة عالمياً، و "أطلس

[1] المنتدى الاقتصادي العالمي، التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين، 2013، ص 02
http://www3.weforum.org/docs/WEF_NR_GGGR_Report_2013_

كوبكو **Atlas Copco**" في المرتبة 34 عالمياً، و إس سي آي*SCA* في المرتبة 63 عالمياً لتكون هذه الشركات من ضمن أفضل 100 شركة مسؤولة اجتماعياً وبيئياً في العالم.

يقيّم **مؤشر داو جونز العالمي للاستدامة** الأداء العملي و يتضمن فقط الشركات التي تلبّي أعلى المتطلبات للحماية البيئية ويشمل حقوق الإنسان والعمال، وتم في سنة 2010 إدراج 392 شركة تمثل 29 بلدا، وتم اختيار عديد الشركات السويدية.

و تهدف الحكومة السويدية إلى إلهام كلّ الشركات لزيادة الجهود الخاصة بالاستدامة عن طريق وضع المتطلبات على مشاريعها والترويج لمبادرات الاستدامة بشكل عام، وتشجّع القطاع الخاصّ لمتابعة تعليمات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للشركات المتعدّدة الجنسيات، ولتطبيق المبادئ العشر بخصوص احترام حقوق الإنسان وحقوق المستخدم والمسؤولية تجاه البيئة ومكافحة الفساد من ميثاق الأمم المتّحدة العالمي.

وعليه أصبحت السويد وباتخاذها مثالاً يحتذى به، وأولى البلدان التي تضع وظيفة حكومية منسّقة لمسؤولية الشركات وذلك عندما أطلقت وزارة الخارجية "وحدة المسؤولية العالمية" في عام 2002.

فكل الجهود المبذولة من طرف الحكومة السويدية خاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والابتكار دفعتها للمراتب الأولى عالميا في اقتصاد المعرفة بحيث يلاحظ تقدمها في مؤشر اقتصاد المعرفة وبدرجات في مستوى مرتفع وقريبا جدا من 10، حسب ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (11): مؤشرات اقتصاد المعرفة للسويد

البيان	الرتبة	مؤشرا اقتصاد المعرفة	مؤشر الحافز الاقتصادي والنظام المؤسساتي	مؤشر الإبداع	مؤشر التعليم	مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
1995	9	9.47	8.84	9.74	9.59	9.79
2008	2	9.56	9.18	9.79	9.44	9.83
2012	1	9.43	9.58	9.74	8.92	9.49

المصدر: من إعداد الباحث اعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي: www.worldbank.org/kam

المطلب الثالث: تجربة كوريا الجنوبية:

أولا: البيئة الاقتصادية الكورية:

تحولت كوريا من دولة صغيرة إلى دولة فقيرة إلى دولة ذات أكبر دول العالم في مجال اقتصاد المعرفة، وواحدة من أسرع دول العالم من حيث نمو متوسط الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ويرجع

ذلك إلى توجه كوريا نحو انشاء اقتصاد يقوم على الصناعات المعرفية ومعتمدا على التكنولوجيا في توليد الجزء الأكبر من الناتج والتشغيل.

بدأت استراتيجية كوري في التحول لاقتصاد معرفي كما يلي:[1]

- مند عام 1961 تعهد الرئيس الكوري للشعب بتبني النمو الاقتصادي من خلال عرض خطتين للتنمية في عامي 1962 و 1966، صممت بالتعاون مع الو .م. أ والتي تركز في الغالب دعمها في مجالات(المال، الأفكار، والموظفين)، وبعد تحقيق أهداف خطتي التنمية بنجاح، قرر الرئيس الكوري أن تقوم كوريا بتصميم خططها ذاتيا وبكفاءات محلية، وعليه تم في عام 1971 انشاء المعهد الكوري للتنمية KDI بغرض مساندة الأنشطة الحكومية.

- في الستينيات من العقد الماضي كان حوالي نصف سكان كوريا يعانون الفقر المدقع، وبسبب نقص الموارد كانت كوريا تصدر البواريك(الشعر المستعار) لجميع أنحاء العالم، ثم صدرت المنسوجات عام 1970 حيث وصل عام 2000 إلى حوالي 80% من الصاردات الكورية، والتي أصبحت أشباه الموصلات والمنتجات القائمة على التكنولوجيا، مما يعكس النمو المرتفع طول عقود.

نظرا للأزمة المالية عام 1997، قامت حركة مجتمع مدني لانقاد البلاد من الإفلاس، واتحد الغالبية من الشعب السوري باحتياطاته من الذهب للبنوك المحلية بغض بناء الإحتياطات من النقد الأجنبي، وعليه تم تنفيذ برنامج قاسي ومؤلم لإعادة هيكلة الاقتصاد وشمل الاصلاح، إعادة هيكلة القطاع المالي، إعادة هيكلة قطاع الشركات، أعادة هيكلة سوق العمل، إعادة هيكلة القطاع العام والدعم المالي.

- تم انشاء المجلس الاقتصادي للتخطيط وكان يرأسه رئيس كبار الوزراء وكبار ممثلي الوزارات، وعلاوة على ذلك كان بداخل المجلس مكتب ممثل لهيئة حكومية و02 من اهم أذرع المجلس: الميزانية الحكومية ودائرة الاستثمارات الخارجية والقروض والتي سهلت من التنسيق مع الوزارات والدوائر الأخرى.

- كان الرئيس الكوري يجري عمليات متابعة دقيقة من خلال اجتماعات شهرية بغرض التقييم والترقية، وكان لزاما على جميع الوزراء وكبار رجال الأعمال حضورها.

- في عام 1998 الرئيس الكوري (كيم داي جونغ)، الحائز على جائزة نوبل للسلام، أعلن أن مستقبل كوريا سيكون اقتصاد المعرفة كمحرك للنمو.

[1] سوه جونجي، ملخص عرضي **دراسة حالة التجربة الكورية الجنوبية للانتقال إلى اقتصاد معرفي**، المملكة العربية السعودية، 2011 ، ص 03.

- فيما يتعلق بمسألة عملية التصنيع من خلال الصناعات التحويلية، تقوم معظم الشركات الكورية للصناعات التحويلية على المنافسة بقوة في السوق العالمية .وعلى الرغم من أن مستوى الإنتاجية في قطاع الصناعات التحويلية عالي جدا إلا أنه لم يتطور قطاع الخدمات على مستوى مماثل .و عليه

أحد الاعتبارات الرئيسية في برنامج التنمية الاقتصادية الكورية هي عملية توليد فرص العمل، كما أن بعض قطاعات التكنولوجيا المتطورة مثل قطاع المعلومات والاتصالات يجلب عوائد عالية على الاستثمار و مع ذلك يجلب فرص عمل كبيرة.

- الحكومة الكورية فرضت سياسة تبادل العمالة على عقود ال تراخيص مع الشركات الدولية و ذلك بهدف بناء الكفاءات الوطنية.

والشكل التالي يوضح مراحل نمو الاقتصاد الكوري منذ ثلث قرن:

الشكل رقم (08): مراحل نمو الاقتصاد الكوري

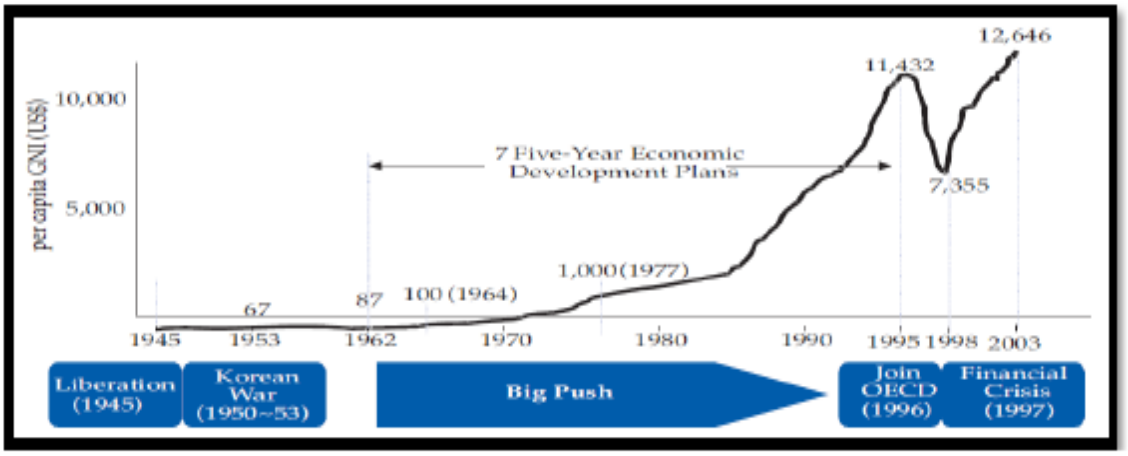

Source : Joonghae Suh Derek H. C. Chen, **Korea as a Knowledge Economy Evolutionary Process and Lesson Learned** Korea Development Institute, and The World Bank Institute, Washington, 2007, p6.

من خلال الشكل رقم (08) يلاحظ أن كوريا عرفت خلال الفترة (1945- 1953) نصيبا سالبا للفرد من الناتج المحلي، غير أن الاقتصاد الكوري وفي مرحلة الدفعة القوية والتي استمرت من 1962 إلى غاية 1990 قد ارتفع من 87 دولار إلى حوالي 5000 دولار، وذلك يرجع للسياسات التي اعتمدت عليها كوريا الجنوبية في ظل المخططات الخماسية السبعة للتنمية الوطنية، و بعد 1990 اندمجت كوريا في العولمة الاقتصادية بانضمامها إلى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وبعدها تأثر وتراجع نصيب الفرد الكوري من الناتج المحلي بسبب الأزمة العالمية لسنة 1997 وقد استطاعت كوريا الخروج منها بعد سياسات الإصلاح التي طبقتها من إعادة هيكلة للقطاع المالي، إعادة هيكلة قطاع الشركات، إعادة هيكلة سوق العمل، إعادة هيكلة القطاع العام والدعم المالي.

كما يبين الشكل التالي الزيادة في متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وتوزيعها ما بين الزيادات الناتجة عن نمو عنصري العمل ورأس المال، والزيادات الناتجة علن تراكم المعرفة ودورها في زيادة الانتاجية الكلية لعناصر الإنتاج، وهو ما جعل منظمة التعاون الاقتصادي للتنمية تصنف كوريا ضمن ثالث أكبر اقتصاد قائم على المعرفة في العالم.

الشكل رقم (09): توزيع العوامل المسؤولة عن النمو المتواصل في متوسط نصيب الفرد من الناتج في كوريا الجنوبية

Contribution of Knowledge to GDP Growth

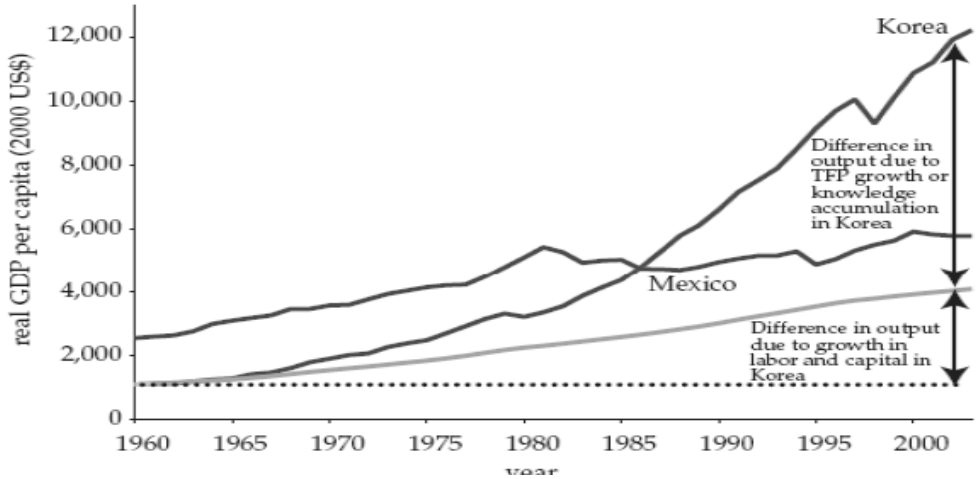

المصدر: جورج يونس، تجارب عالمية في التحول لاقتصاد المعرفة، اللجنة الاقتصادية و الإجتماعية لغربي آسيا، الإسكوا، دون سنة نشر، ص 06

من خلال الشكل أعلاه يلاحظ أن نصيب الفرد قد تطور من حوالي 1000 دولار سنة 1960 إلى أكثر من 14000 دولار سنة 2005 بفضل التراكم الرأسمالي البشري المعرفي بين هذه السنوات.

ثانيا: سياسات كوريا الجنوبية في التحول لاقتصاد المعرفة:

بعد الأزمة العالمية 1997 دخلت كوريا في جملة من الإصلاحات الشاملة والجذرية والتي مكنت اقتصادها من النهوض مجددا وبدأ التحول الحقيقي إلى اقتصاد معرفي حيث تلت هذه الإصلاحات وضع خطة مفصلة عن الانتقال المرحلي إلى منظومة اقتصادية معرفية تضمن ميزة تنافسية للصناعات، و كان جوهر التحدي الكوري هو تحقيق الاستفادة القصوى من التكنولوجيات القائمة والأصول الفكرية والقاعدة الصناعية، وغيرها من الطاقات الإنتاجية، وجاء المخطط الرئيسي لسنة 1999 لتحقيق الأهداف التالية:[1]

- إرساء قواعد اقتصاد السوق بالانتهاء بنجاح من الإصلاحات الهيكلية الرئيسية التي هي قيد التنفيذ؛
- تحويل كوريا إلى مجتمع منفتح ومتصل عالميا؛
- تعزيز تدابير التحرير والسياسات التي تعزز الاستثمار الأجنبي المباشر؛

[1] Joonghae Suh Derek H. C. Chen, op. Cit, p13.

- تعزيز قدرة الابتكار المحلية من خلال إنشاء نظام متقدم لمواصلة الابتكار الوطني.

و تضمنت استراتيجية بناء اقتصاد معرفي في كوريا المحاور التالية:

* **تصميم إطار اقتصادي كلي جديد:** لقد كان لجملة الإصلاحات المالية والهيكلية التي اتبعتها كوريا الأثر البالغ في التمهيد وايجاد البيئة الاقتصادية المواتية لإرساء دعامات الاقتصاد المعرفي، وقد تم اصطلاح سوق العمل، إصلاح الأسواق المالية، إصلاح القوانين والأنظمة، إعطاء المزيد من الحريات التجارية والاستثمارية، تأسيس العديد من الهياكل والمركز الداعمة للتسهيلات البحثية.

* **تشكيل البنية التحتية للمعلومات:** ركزت كوريا جهودها نحو تطوير البنية التحتية للمعلومات بتوفير شبكة واسعة لتوزيع خدمات الهاتف والأنترنت، وتعتبر ضمن الأفضل في العالم من حيث امتلاك الهياكل الأساسية للأنترنت ذات النطاق العريض، و تعد من بين الدول الأسيوية التي طورت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المعروفة دوليا بالشركات والعلامات التجارية، وتواصل الحكومة تعزيز أداء القطاع الخاص وتعيين التكنولوجيات الأساسية بما في ذلك الجيل القادم من الأنترنت، والاتصالات البصرية، والرقمية والبث، والاتصالات اللاسلكية، وبرامج الكمبيوتر من أجل التنمية عن طريق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

* **توفير المهارات ومتطلبات الموارد البشرية:** أنشأت كوريا في عام 1996 دائرة معلومات التعليم والبحث، وهي منظمة تهدف لتوفير مكان مفتوح ومرن للتعلم وتطوير الموارد التعليمية من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أطلقت **Edunet** - وهو نظام خدمات المعلومات التعليمية الشاملة الذي يسمح لجميع المواطنين بالوصول إلى معلومات تعليمية قيمة عبر الإنترنت، و يمكن تقاسم الموارد التعليمية وإنشاء مجتمعات التعلم عبر الإنترنت، كما يمكن للمعلمين الوصول إلى قواعد بيانات الوسائط المتعددة والمناهج التعليمية للتعليم الخاص والأنشطة التعليمية، ويستفيد الطلاب من خدمات التعليم الفردية مثل الاستشارات التعليمية والشخصية عبر الإنترنت والترفيه، وأصبح **Edunet** أكبر نظام خدمة شبكة المعلومات التعليمية في جمهورية كوريا، وتوفر الحكومة أيضا فرصا تعليمية متنوعة بالنسبة لما يعرف" الأمية الالكترونية.

* **تطوير العلم والتكنولوجيا:** تضاعف عدد العاملين في مجال التصنيع في مجال البحث والتطوير في كوريا على مدى العشرين سنة الماضية، ووصل إلى حوالي 60% من إجمالي العمالة في الصناعة التحويلية في عام2013، و يبنى البحث والتطوير في كوريا على تعليم قوي في العلوم الطبيعية والهندسة، وتملك الدولة أعلى نسبة من خريجي التعليم العالي في هذه التخصصات في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ب 32% في سنة 2012، ونتيجة لذلك تضاعف نصيب العاملين في البحث والتطوير في إجمالي العمالة على

مدى العقد الماضي مع 80 % من الباحثين العاملين في قطاع الأعمال، وتمثل الصناعات الإعلامية 56% من مجموع أنشطة البحث والتطوير في مجال الأعمال التجارية، وهي أعلى حصة في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وكشفت محفظة البراءات لشركات البحث والتطوير الرائدة في كوريا عن تخصص تكنولوجي قوي في جميع مجالات التكنولوجيا المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وفي المجالات المرتبطة بها مثل أشباه الموصلات والبصريات.[1]

لقد وضع التقدم في مجال البحث و التطوير كوريا من أهم المبتكرين على الصعيد العالمي، فبعض شركاتها (**Samsung, Hyundai Motor, LG Electronics, Daewoo, SK Telecom**) أصبحت ذات علامة تجارية عالمية وضمن 10 شركات الأوائل في الاقتصاديات النامية و الصاعدة المنخرطة في أنشطة البحث والتطوير، و بعضها كشركة **Samsung** أصبحت من رواد عالم الابتكار، و تحتل منذ عام 2006 المرتبة الثانية كأكبر شركة بعد (**IBM**) وتملك حوال 2541 براءات اختراع.[2]

الشكل رقم (10): أكبر الدول منتجة لبراءات الإختراع لعام 2006

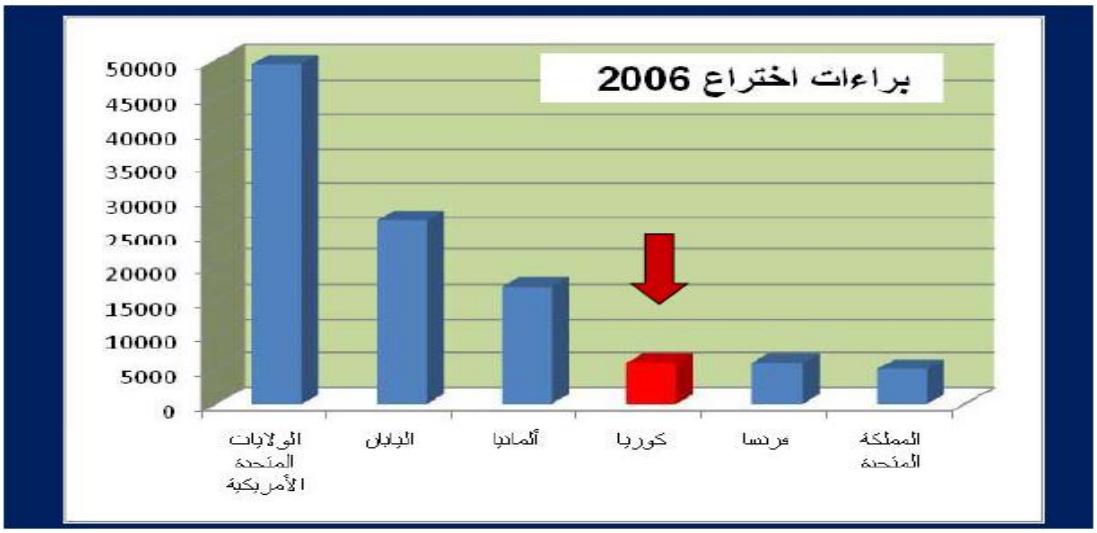

المصدر: نوار ثابت، سليم شكيري، تجربة كوريا الجنوبية في التعليم العالي،المؤتمر الثاني لتخطيط وتطوير التعليم والبحث العلمي في الدول العربية، 24 – 27 فيفري 2008، ص 07.

يلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن كوريا احتلت المرتبة الرابعة عالميا في انتاج براءات الإختراع لعام 2006 وأصبحت تضاهي كبرى الاقتصاديات العالمية كالو م أ، واليابان، وألمانيا، مما يعكس ثمار استراتيجية التنمية التي انتهجتها مند أكثر من 40 سنة في مجال اقتصاد المعرفة، مع العلم أن كوريا

[1] OECD Science, **Technology and Industry Scoreboard 2015**,p3-4.
[2] Greenhalgh and rogers , **Innovation, Intellectual property**, and Economic Growth, 2010, p 40

الجنوبية تخصص حوالي 2.6% من ميزانيتها للبحث العلمي، وبهذه الحصة استطاعت تكوين 3187 باحث في كل مليون نسمة حسب احصاء 2006 و هي حصة تقارب نظيرتها الألمانية.

ثالثا: عوامل نجاح التجربة الكورية:

تتمثل عوامل نجاح التجربة الكورية في:[1]

1- **المورد البشري:** تتوفر كوريا الجنوبية على تجمع بشري يقدر ب 48 مليون نسمة تصل نسبة النشاط منهم 72%، يتميزون بالانضباط و المشاركة الفعالة في التنمية الاقتصادية (العمال، الأحزاب السياسية، العلماء...)، هذه السياسة أعطت رؤية موحدة حول السياسة الاقتصادية، واستثمرت كوريا بكثافة منذ البداية في التعليم ومدارس التكوين المهني لتطوير إنتاجية عمالها وتحسين مهاراتهم عن طريق التدريب والتكوين لمواكبة التطورات التكنولوجية التي واكبت عمليات التصنيع السريع، وهكذا ارتفعت نسبة الإنفاق على التعليم من 2.5% سنة 1951 ووصلت إلى أكثر من 23 % من الميزانية بحلول الثمانينيات، كما أولت الدولة التدريب والتكوين المهني اهتمامًا كبيرًا مع التركيز على العلوم والتكنولوجيا، وبلغ عدد الطلبة الذين يتابعون دراساتهم في الشعب التقنية والعلمية حوالي 70% من مجموع الطلبة سنة 1980.

2- **الشركات العملاقة:** كان القطاع الكوري الخاص منظمًا على شكل شركات عملاقة، تزاول كل الأنشطة الاقتصادية والتجارية وتستحوذ على جزء كبير من مجموع الإنتاج، وبالتالي جزء كبير من الصادرات، وشكّلت هذه الشركات الخاصة الذراع التنفيذية للدولة؛ حيث كانت هذه الأخيرة تحدد الاختيارات الاستراتيجية والخطط التنموية وتتولى الشركات الخاصة التنفيذ، واستفادت هذه الأخيرة من المساعدات الحكومية لتتحول من الصناعات التي تعتمد على يد عاملة كثيفة إلى الصناعات الثقيلة في السبعينيات ثم إلى الإلكترونيات والصناعات المتطورة التي تحتاج لرأسمال كثيف بحلول الألفية الثالثة.

3- **البيروقراطيون:** يعود نجاح التجربة التنموية لكوريا في جزء كبير منه، إلى الدور الذي لعبه الموظفون الحكوميون في مجلس التخطيط الاقتصادي ومكتب التنسيق والتخطيط ووزارتي المالية والتجارة؛ حيث أُنشئت وحدات التخطيط والتسيير في كل وزارة، وتشكلت هذه النخبة الإدارية من ذوي التعليم العالي حيث كانوا يحملون شهادات عليا من جامعات محلية وأخرى خارجية رائدة على المستوى العالمي، وكانت لديهم رؤية اقتصادية واضحة، وكانوا يسهرون على التخطيط وتحديد الأهداف والخطوط العريضة وتطبيق الاستراتيجيات لحل مشكلات التنمية والتعليم والقضاء على الفقر، وبناء اقتصاد حديث وبنية

[1] عبد الرحمان المنصوري، **تجربة كوريا الجنوبية، عوامل النجاح وتحديات المستقبل**، مركز الجزيرة للدراسات، 24 يونيو 2013، ص ص 4،5

صناعية وتكنولوجية متطورة وتحديث البنية التحتية وتحسينها وتحضير الصناعة الكورية لدخول الأسواق العالمية وتحويل البلد إلى قوة اقتصادية وتجارية عالمية.

4- **العوامل الخارجية:** ساهمت الولايات المتحدة في التجربة التنموية الكورية عن طريق توفير مظلة أمنية وتقديمها لمساعدات مالية مهمة، حيث قادت الو. م.أ قوات الحلفاء في الحرب الكورية وأعادت قوات الشمال إلى ما وراء خط 91، ثم وقّعت اتفاقية الدفاع المشترك مع كوريا الجنوبية سنة 1953، وبلغ مجموع المساعدات العسكرية والاقتصادية التي قدمتها الولايات المتحدة لكوريا الجنوبية في الفترة (1947- 1976) إلى حوالي 12.6 مليار دولار، وبلغ حجم المنح الاقتصادية والقروض 6 ملايين دولار، وهو ما يقارب مجموع المساعدات الاقتصادية التي قدمتها الولايات المتحدة لكل الدول الإفريقية والمقدرة ب 6.89 مليار دولار خلال تلك الفترة.

كما فتحت الولايات المتحدة أسواقها أمام الصادرات الكورية منذ ستينيات القرن الماضي حيث استقبلت السوق الأميركية 41.7% من مجموع الصادرات الكورية سنة 1970 وحوالي 35% خلال الثمانينيات.[1]

والجدول التالي يعكس تطور مؤشرات اقتصاد المعرفة لكوريا الجنوبية:

جدول رقم (12): مؤشرات اقتصاد المعرفة لكوريا الجنوبية

البيان	الرتبة	مؤشرا اقتصاد المعرفة	مؤشر الحافز الاقتصادي والنظام المؤسساتي	مؤشر الإبداع	مؤشر التعليم	مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
1995	25	8.18	6.93	8.22	9.13	8.34
2000	24	8.42	6.83	8.58	9.06	9.21
2012	29	7.97	5.93	8.80	9.09	8.05

المصدر: من إعداد الباحث اعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي: www.worldbank.org/kam

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن كوريا نجحت في استراتيجية بناء اقتصاد المعرفة بها، وهو ما نعكس على المستويات الجيدة لمختلف المؤشرات الفرعية لاقتصاد المعرفة وفي مستوى مرتفع حسب منهجية البنك الدولي (7.97 - 8.42 درجة).

[1] المجلة الفصلية الصادرة عن معهد سامسونغ للأبحاث الاقتصادية.

Park Bun soon ;Northasia Integration into China, April 2011
http://www.seriquarterly.com/03/qt_Section_list.html?mncd=0302&year=2011&pub=20110212&Falocs=03&dep=2&pubseq=1

وبالنظر لهذه التجارب، ما هي الدروس المستفادة منها بالنسبة للدول النامية عامة والعربية خاصة؟

وعليه لكون الدول الرائدة في مجال اقتصاد المعرفة كالسويد وفنلندا وكوريا، والتي بنت استراتيجيتها في هذا المجال لفترات زمنية طويلة ومخططة، انعكس على التنمية الاقتصادية بها في جميع المستويات، بدءا بتحقيق ناتج محلي إجمالي وتلبية للطلب المحلي وتكوين فوائض مالية يتم تصريف جزء منها في الخارج تشجيعا للتوسع والمنافسة مع كبرى اقتصاديات العالم، وزيادة نصيبها من إجمالي الاستثمارات في الخارج و زيادة حجم تجارتها الخارجية نتيجة وجود أجهزة انتاجية قوية بها تسمح بتلبية طلباتها المحلية وتوجيه الباقي للتصدير، وهو ما يضيف تقوية العلاقات الاقتصادية بينها وبين الدول الأخرى واندماجها وترابطها وتشكيل تكتل اقتصادي يستحوذ على إجمالي تجارة العالم والاستثمارات المختلفة.

وتعتبر **الدول العربية** إحدى الدول النامية التي عجزت عن تحقيق نهضة شاملة بالرغم من توفر بعضها على موارد طبيعية ومالية ضخمة، و كان البعض منها يوجد في وضع أفضل من وضع كوريا بعد الحرب الكورية، بل كان بعضها في السابق يحتل مكانة أفضل من كوريا في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي مثل مصر والعراق وسوريا والسعودية والجزائر، و يمكن تلخيص أهم الدروس المستفادة للدول العربية في المجالات التالية:

- **البحث العلمي:** أصدرت هذه الدول (فنلندا، السويد، كوريا الجنوبية) ترسانة من القوانين لتشجيع البحث العلمي، وأنشأت العديد من المكاتب والهيئات لتنسيق البحوث، وأنفق كل من القطاع الخاص والعام موارد مالية ضخمة لردم الهوة التي كانت تفصل هذه الدول عن الدول المتقدمة، ثم أصبحت تنفق الآن لتطوير تكنولوجيا جديدة وتحقيق المزيد من التقدم خصوصًا في مجالات تقنية المعلومات وتقنية النانو والبايوتكنولوجيا للحفاظ على مكانتها كقوة تكنولوجية، وبالتالي على الدول العربية أن تقتدي بهده الدول وتعمل على تشجيع انشطة البحث والتطوير، بل إجراء تنسيق لسياساتها مع سياسات هذه الدول والاستفادة منها ومن خبراتها من خلال ابرام اتفاقيات ومعاهدات تنظم ذلك.
- **الاستثمار في العامل البشري:** أثبتت هذه التجارب أن تطوير قدرات الشعوب عبر التعليم والتدريب ضروري لخلق شروط تسمح بمواكبة التطورات والقدرة على المنافسة، وتحسين الإنتاجية مما يساهم بشكل فعال في التنمية، وبالتالي تحقيق الطلب المحلي من جهة ومن جهة أخرى تحقيق فائض للتصدير في كافة المجالات، ومنه تحقيق تكامل وترابط بين دول مختلفة بما ينعكس على زيادة حجم الاستثمارات والتجارة بين هذه الدول.

- **استغلال الظروف الدولية:** مثلا وجدت كوريا نفسها عالقة في الصراع الدائر بين المعسكرين الغربي والشرق، فاستغلت تحالفها مع الو. م. أ لتحقيق التنمية الاقتصادية كجزء من بناء قوتها الشاملة وتحقيق استقلال سياسي واقتصادي وتكنولوجي وصناعي.

فالدول العربية ومنها الجزائر مثلا تتمتع بإمكانيات نفطية كبيرة جدا، وتربطها علاقات مع مختلف دول العالم، لدا يمكنها استغلال الامكانيات البحثية في مجال اقتصاد المعرفة لمختلف هذه الدول ومحاولة الاستفادة منها، و تطبيق خبراتها على تجارب التنمية بها و انجاحها والنهوض باقتصادياتها، و تشجيع الاستثمارات بينها وتفعيل التجارة البينية بها، وهو ما ينعكس على تحقيق التكامل العربي بينها وتشكيل قوة منافسة في العالم.

وعليه نستنتج أن اقتصاد المعرفة يمكن أن يكون بديلا لتفعيل تجارب التكامل الاقتصادي في الدول العربية والنهوض باقتصاداتها من خلال الاستفادة من تجارب مختلف الدول الرائدة في هذا المجال، والتي نجحت في تطوير اقتصادياتها، لذا سيتم التفصيل أكثر في الفصلين اللاحقين فيما يتعلق بالتكامل الاقتصادي العربي ودور اقتصاد المعرفة في تفعيله.

خلاصة

أصبحت المشكلة الاقتصادية اليوم في وفرة المعلومات وليس في وفرة الموارد النادرة، ذلك أن تأثير المعرفة أصبحا حاسما على مستوى النشاط الاقتصادي، ومشكلة بذلك أصولا رئيسية لأي نمو اقتصادي واجتماعي، و عليه تحول العالم من البحث والتصادم عن مصادر الموارد النادرة إلى البحث والتصادم من أجل السيطرة على أكبر قدر ممكن من مصادر المعرفة، وعليه من الضروري أن تتكيف الاقتصاديات مع الأوضاع الجديدة، فإذا أرادت امتلاك منافسة قوية في ظل الظروف الإقليمية والدولية الجديدة عليها تحسين منتجاتها وتعزيز أداءها وأن تتحل بالابتكار في إيجاد السبل والوسائل التي تساعدها في مواكبة هذا التغير، وأن تستغل الفرص وتخلق الأسواق الجديدة وتطورها و تتكيف مع التكنولوجيا الجديدة وتطبيقاتها.

وتستخدم مؤشرات نوعية وكمية في تقييم اقتصاد المعرفة، حيث تمكن من الحصول على مجموعة من البيانات والمعلومات و التي يجب تحليلها وتحديثها خدمة للتوجهات السليمة في رسم السياسات، ووضع الاستراتيجيات التي تمكن من وضع أنظمة وترتيبات جديدة يعتمد عليها ميدانيا، ولا يتأتى ذلك إلا بوجود هيئات ومؤسسات وطنية متخصصة في تصميم وتجميع هذه المؤشرات ومعالجتها.

وتعتبر فنلندا والسويد وكوريا الجنوبية من بين دول العالم الرائدة في مجال اقتصاد المعرفة، حيث استطاعت تحقيق درجات كبيرة من التقدم في مجال التعليم، والابتكار، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتي سمحت لاقتصادياتها بالتنمية والتطور، من خلال تلبية الطلب المحلي وتشجيع التصدير من خلال تجارتها الخارجية و زيادة حجم الاستثمارات في الخارج، وهو ما يطرح تساؤل حول **كيف يمكن للدول العربية أن تستفيد من هذه التجارب من أجل النهوض باقتصاديات المعرفة بها؟ وكيف يتم استخدامه كبديل للتنمية بما ينعكس على تفعيل التكامل الاقتصادي بينها من خلال زيادة حجم تجارتها واستثماراتها البينية؟**

الفصل الثالث: التكامل الاقتصادي العربي بين الواقع والمأمول

المبحث الأول: ماهية الاقتصاديات العربية

المبحث الثاني: مسار التكامل الاقتصادي العربي

المبحث الثالث: مداخل التكامل الاقتصادي العربي

تمهيد

لا شك أن الانتماء للوطن العربي هو انتماء هوية ومصير و أصل ووجود وتاريخ وحضارة ودين ولغة وثقافة ومصالح ومخاطر مشتركة، وليس ارتباط مصالح ومنافع، لدا يعتبر التعاون الاقتصادي العربي ضرورة ملحة تدعمه عدة مقومات وروابط، كما أن حل مشكلات التنمية والأمن في المنطقة يكمن في بناء نظام إقليمي جديد قادر على مواجهة مشاكل المنطقة برؤية جديدة ومنطق جديد، وسياسات واقعية وفعالة.

وعليه يتناول هذا الفصل أهم سمات ومقومات الاقتصاديات العربية وأداء مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية بها، ومختلف آليات التعاون الاقتصادي العربي بدءا بإنشاء الجامعة العربية إلى تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، بالإضافة للوقوف على واقع التجارة العربية البينية والاستثمارات العربية البينية كأهم مداخل التكامل الاقتصادي العربي.

المبحث الأول: ماهية الاقتصاديات العربية

تحظى الدول العربية بمكانة معتبرة في الساحة الاقتصادية الدولية نظرا لحجم الموارد التي تتوفر عليها طبيعية، بشرية و مادية وغيرها من الامكانيات الأخرى، لذا سيتطرق المبحث إلى محاولة معرفة طبيعة الاقتصاديات العربية من خلال خصائصها، تحليل مستوى أدائها والوقوف على تحديات التمية بها كما يلي:

المطلب الأول: مقومات الاقتصاديات العربية

يرى مايكل هيدسون **Michel C.Hudson** في كتابه المشهور **Aracib politicsm: The searche for legitimacy** أنه ليست هناك أمة في العالم تملك من مقومات التوحد مثل ما تملكه الأمة العربية، ومع ذلك فإن معاناة العرب من تمزق وتردد مند قرنين وحتى اليوم لا يقاس به غير ما لاقته بعض الشعوب الصغيرة التي عانت ولازالت لوقوعها بين دول كبرى متصارعة.[1]

و تتوفر الدول العربية على مقومات تجيب على كيفية تحقيق التكامل الاقتصادي وهي مقسمة حسب طبيعتها ونوعها، أي بين اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية أو جغرافية وتاريخية كما يلي:[2]

- وحدة الدين واللغة والعادات والتقاليد، ووحدة الجنس والأصل والتاريخ والمنبت، والقيم الروحية والوحدة الجغرافية، واختلاف درجات الرقي الحضاري وما يتبعه من درجات التعليم والعادات والأحكام المعمول بها.

- امتداد الوطن العربي على مساحة 14 مليون كلم 2 مما يتيح تنوع المناخ والتضاريس، وتتعدد مصادر المياه التي تبلغ حوالي 370 مليار م 3 يستغل منها حاليا 175 م [3] فقط.

- تنوع مصادر الطاقة من النفط والغاز والطاقة المتجددة، وتعدد وتنوع الثروات الحيوانية والسمكية وغيرها من الثروات المعدنية.

- توفر الوطن العربي على أعداد كبيرة نسبيا من الفنيين والخبراء إضافة إلى خرجي المدارس الفنية والمعاهد والجامعات الذين لا يشتغلون بكامل طاقاتهم، كما توجد مراكز كثيرة للبحث العلمي في الوطن العربي.

- السوق العربية المشتركة الواسعة والتي ترتكز على الامتداد الجغرافي الكبير، والموقع الاستراتيجي، حيث تمثل المكان المناسب و المساعد لعملية التكامل الاقتصادي التي تساعد المنتجات المتوفرة وتساهم في زيادة حجم التجارة البينية.

---

[1] Michel C.Hudso : Aracib politics : **The searche for legitimacy(New haven) ; yale university Press** ; 1977 , p393

[2] مفتاح صالح، سليم قط، **واقع وآفاق التكامل الاقتصادي العربي وآفاق تحقيقه**، الملتقى الدولي الثاني حول التكامل الاقتصادي العربي، الواقع والأفاق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الأغواط، 17-19 أفريل 2007، ص 68

- توفر الوطن العربي على رؤوس أموال هائلة خاصة بعد اكتشاف النفط في العديد من الدول العربية.

و بالنظر لهذه المقومات التي تملكها الدول العربية، يمكن القول بأنها تستطيع تبني تقدم اقتصادي معتبر ينعكس في تحقيق تكامل اقتصادي، يضمن مكانتها كقوة اقتصادية على المستوى المحلي وتعزيز قدرتها التنافسية على المستوى الدولي، لكن ذلك شرط أن يتم السير وفق خطط تنموية منظمة ومحكمة اعتمادا على خبرات وكفاءات بشرية فعالة.

المطلب الثاني: أداء الاقتصاديات العربية:

سيتم الإشارة إلى كل من التطورات الاقتصادية، والاجتماعية والزراعية، والصناعية كما يلي:

أولا: التطورات الاقتصادية:

1- الناتج المحلي الإجمالي: بلغ الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية مجتمعة في سنة 2014 حوالي 2757 مليار دولار مقارنة مع 2717 مليار دولار عام 2013، وبمعدل نمو 1.5 % وهو أقل من المسجل في سنة 2013 والمقدر ب 3%، ويرجع ضعف الأداء الاقتصادي للدول العربية إلى الانعكاس السلبي للظروف التي تمر بها بعض الدول العربية كسوريا والعراق، ليبيا واليمن، وتأثيرها على النمو الاقتصادي في المنطقة العربية من جهة، ومن جهة أخرى تأثرت الدول العربية الرئيسية المصدرة للنفط بانخفاض عائداته نتيجة تراجع أسعاره في الأسواق الدولية، حيث تراجع مؤشر أسعار سلة منظمة الأوبك من 109.5 دولار للبرميل سنة 2012 إلى 105.9 دولار للبرميل عام 2013، ثم 96.2 دولار للبرميل سنة 2014، مما أثر على إيرادات المالية العامة وعلى نمو الإنفاق العام والخاص في عدد من الدول العربية، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل (11): الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للدول العربية في الفترة (2001-2014)

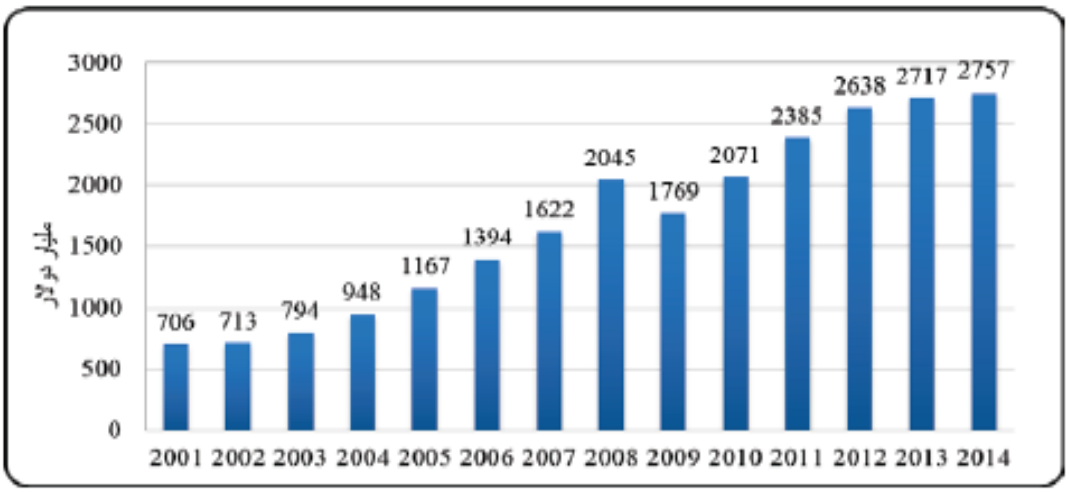

المصدر: صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، 2015، ص 29

وسجلت الدول العربية كمجموعة باستبعاد ليبيا وسوريا التي يشهد معدل نمو الناتج فيهما تقلبات ملحوظة منذ سنة 2011 بسبب الظروف التي تعيشها، تراجعا في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة من 3.6 % عام 2013 إلى حوالي 2.5% عام 2014، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (12): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لمجموع الدول العربية بالأسعار الثابتة* في الفترة (2015-2000)

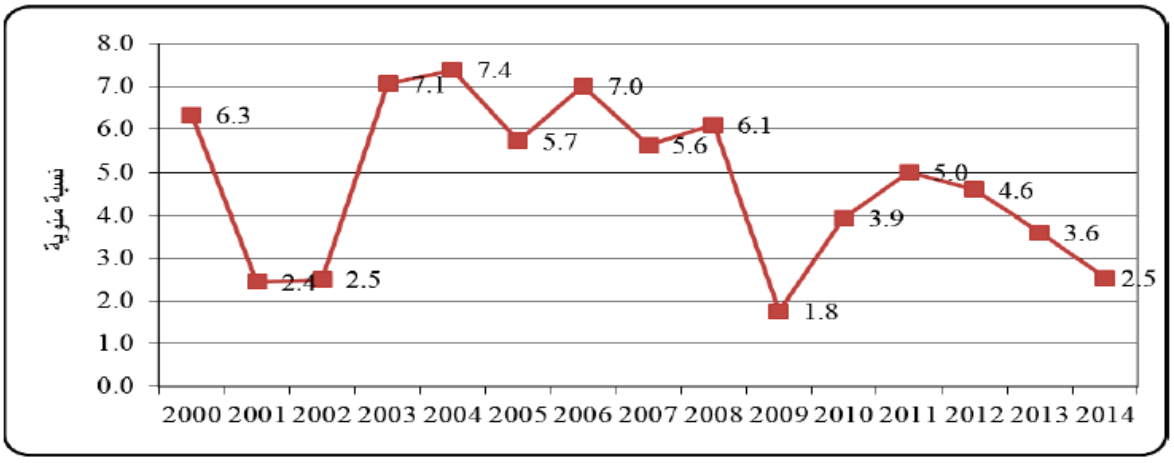

المصدر: صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، 2015، ص 30

بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في الدول المصدرة الرئيسية للنفط حوالي 2.4% بالمقارنة مع 2 % عام 2013، بينما قدر حوالي 2.9 % في دول مجلس التعاون الخليج العربي مقارنة مع 3.6% عام 2013، أما بالنسبة للدول العربية المستوردة للنفط فتراجع متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي حوالي من 3% عام 2013 إلى 2.5 % عام 2014 وذلك لأسباب تباينت من دولة لأخرى.

وبلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الدول العربية ككل حوالي 8004 دولار عام 2014 مقارنة مع 8069 دولار عام 2013، بانخفاض نسبة 0.81% مقابل معدل نمو بلغ 0.52 % عام 2013. و بالمقابل قدر معدل النمو المرجح لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في الدول العربية ككل حوالي 0.13 % عام 2014 مقارنة مع 0.81 % عام 2014.[1]

2- معدل التضخم: عرف معدل التضخم في الدول العربية انخفاضا من 5.2 % عام 2013 إلى 5.0 % عام 2014، وذلك بسبب استمرار انخفاض السلع الغذائية وعدد من السلع الأولية على غرار النفط في الأسواق الدولية فضلا عن ارتفاع قيمة الدولار مقابل عدد من العملات الرئيسية الأخرى، مما أدى إلى انخفاض كلفة الواردات المسعرة بتلك العملات.

[1] المرجع نفسه، ص ص 32، 33

* باستثناء سوريا لعدم توفر البيانات و ليبيا نظرا للتقلبات الحادة التي شهدها معدل النمو في أعقاب 2011

لكن شهدت بعض الدول العربية زيادة في معدلات التضخم على غرار مصر، حيث ارتفع معدل التضخم من حوالي 6.9 % عام 2013 إلى 10.01 عام 2014، نتيجة لتعديل أسعار بعض السلع المحددة إداريا ومن بينها منتجات الطاقة، وفي العراق نتيجة لاستمرار الأوضاع التي تشهدها البلاد، وتأثيرها على إمدادات السلع الأساسية، والشأن نفسه في ليبيا.

والجدول الموالي يعكس تطور متوسط معدل التضخم في الدول العربية خلال الفترة (2000-2014):

جدول رقم (13): تطور متوسط معدل التضخم في الدول العربية خلال الفترة (2000-2014) %

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
متوسط معدل التضخم	6.1	7.5	8.0	9.8	3.2	4.5	6.3	6.0	5.2	5.0

المصدر: صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، 2015، ص 34

3- معدل البطالة:

يوضح الشكل التالي تطور معدلات البطالة في الدول العربية التي توفرت بها بيانات خلال الفترة (2010- 2015):

الشكل رقم (13): تطور معدلات البطالة في عدد من الدول العربية خلال الفترة (2010- 2015)

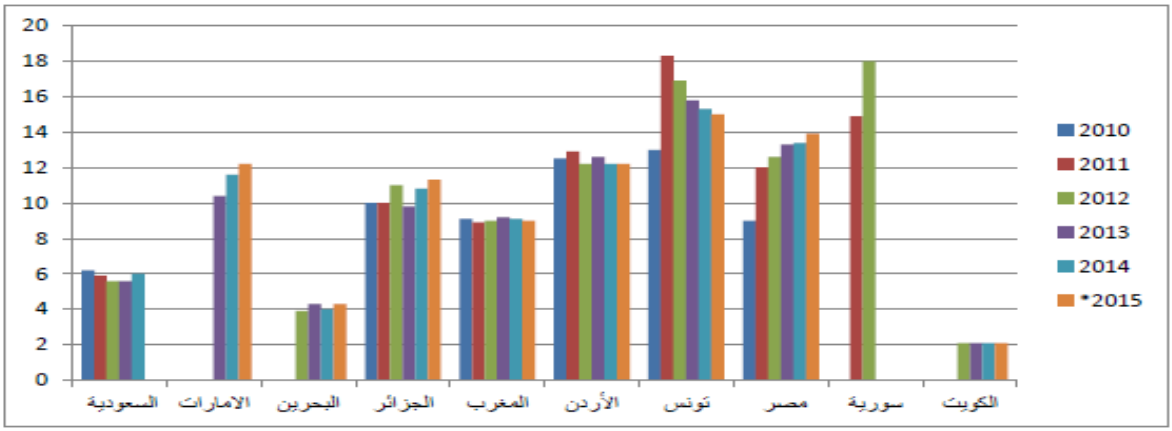

المصدر: من إعداد الباحث على تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت،2012/ 2013، 2014، 2015.

عرفت معدلات البطالة في عدد من الدول العربية في الفترة (2010-2014) ارتفاعا قدر بحوالي 10% في كل من الإمارات، الجزائر، مصر، الأردن، سوريا، وسجلت كل من الكويت والبحرين أقل معدلات البطالة خلال الفترة (2012-2015)، بينما استقرت في الكويت في حدود 2%، والبحرين في حدود 4%، وكان المتوسط في السعودية في الفترة (2010- 2014) حوالي 6 %، استقرت معدلات البطالة في المغرب والأردن في حدود 9% و 12% على التوالي، بينما ارتفعت في دولة الإمارات من 10.4 % سنة 2012 إلى

حوالي 12.2% سنة 2015، كما ارتفعت في مصر من 9 % سنة 2010 إلى 13.4 سنة 2014 وتوقع بوصولها إلى 13.9 % سنة 2015، بينما ارتفع في سوريا من 14.9% سنة 2011 إلى 18 % سنة 2012، بينما كانت متذبذبة في الجزائر من 10 % و 11% في الفترة (2010- 2014)، وكان الاستثناء بتونس حيث انخفضت من 18% سنة 2011 إلى 15% سنة 2015.

4- معدلات الدين العام الخارجي للدول العربية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي:

ارتفع مؤشر الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية مجتمعة حيث بلغ سنة 2011 حوالي 36.95% ووصل إلى 39.95% سنة 2014، ولكن يبقى في حدود آمنة وتختلف من دولة لأخرى كما هو موضح في الجدول الموالي:

جدول رقم (14): معدلات الدين العام الخارجي للدول العربية كنسبة للناتج المحلي الإجمالي للفترة(2010-2015) %

الدولة	2010-2000	2011	2012	2013	2014	2015*
قطر	61.2	76.9	84.9	82.7	76	69.1
السعودية	13.5	13.5	12	11.5	10.7	9.9
الامارات	30.4	39.7	38.2	42.5	43.7	42.6
البحرين	75	124.3	128.3	134.3	138	142
الجزائر	20.4	2.2	1.8	1.6	1.3	1.1
المغرب	30.8	25.1	29.8	31.3	32.9	33.2
الأردن	54.6	21.9	23.6	26.4	30	30
تونس	55.5	48	53.8	54	55.8	60.5
مصر	27.1	14.8	14.9	16.4	18.7	18.9
الكويت	32.7	24	21.5	21.4	21.1	21.1
ليبيا	13.5	16.1	6.8	8.5	11.3	8.8
سوريا	58.9	-	-	-	-	-
المتوسط العربي	39.47	36.95	37.78	39.12	39.95	39.75

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرت، الكويت، 2015. ص 15

* قيمة أولية

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة الدين العام الخارجي للدول العربية في كل من (السعودية، الإمارات، الجزائر، المغرب، الأردن، الكويت، مصر، ليبيا) في الحدود الآمنة، بينما كانت مرتفعة نوعا ما في كل من قطر وتونس حيث فاقت ال50 % كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، حيث ارتفعت في تونس من 48 % سنة 2011 إلى 55.8% سنة 2014 بسبب الأحداث الأمنية، وارتفعت في قطر ووصلت سنة 2012 إلى 84.9 %، ثم انخفضت إلى 76% سنة 2014، بينما تبقى دولة البحرين تعاني من نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي حيث ارتفعت من 124.3% سنة 2011 إلى 142%

سنة 2014، وذلك نتيجة اتجاه الدولة للاقتراض لتمويل العجز في الموازنة وعدم وجدو تنوع لمصادر الدخل، وبالتالي عدم القدرة على تمويل النفقات من مصادر ذاتية.

ثانيا: التطورات الإجتماعية[1]:

يشار إلى أن بعض الدول العربية تمكنت من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة قبل حلول عام 2015، لتكون بذلك مستعدة لتعزيز المكتسبات والوصول إلى الغايات التنموية الجديدة التي يتبناها المجتمع الدولي لما بعد سنة 2015 والتي تعرف بأجندة أهداف التنمية المستدامة، لكن رغم التطورات الإيجابية لعديد المؤشرات الإجتماعية في المنطقة لاتزال أغلب الدول العربية تواجه تحديات في قطاعي التعليم والصحة، خاصة الأقل نموا منها، إضافة إلى مشكلات أخرى كارتفاع البطالة بين أوساط الشباب المتعلمين وغيرها.

واحتلت دولة الإمارات ترتيب أول دولة عربية في مؤشر اقتصاد المعرفة والتي صنفت في المرتبة 42 عالميا، ثم عمان والسعودية المرتبتين 47 و 50 على التوالي، لكن ذلك يبقى دون الطموح، بينما جاء ترتيب باقي الدول العربية في النصف الثاني من القائمة الدولية، وذلك يدل على حجم التحديات التي تواجه المنطقة العربية في سبيل اللحاق بركب الدول المتقدمة من حيث كفاءة إنتاج الموارد البشرية.

كما صنفت الدول العربية في مصف الدول ذات مستويات التنمية المتوسطة، في مؤشر دليل التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 2014، حيث حصلت على 0.68 نقطة، ورغم التقدم الذي أحرزته تلك الدول في مجال التنمية البشرية والذي يفوق نظيره على مستوى الدول النامية والبالغ 0.59 نقطة، إلا أنه لا يزال أقل من مثيله المسجل على مستوى مجموعة الدول ذات مستويات التنمية البشرية المرتفعة والبالغ 0.89 نقطة سنة 2014.

ثالثا: التطورات الزراعية[2]:

يحظى القطاع الزراعي بأهمية كبيرة في العديد من الدول العربية نظرا لما يوفره من منتجات زراعية تلبي الحاجات الاستهلاكية الغذائية، و توفير المواد الأولية التي تستخدم كمدخلات في العديد من الصناعات التحويلية، إضافة لمساهمته في توفير فرص العمل لحوالي 20% من إجمالي القوى العاملة في الدول العربية، وسجل القطاع الزراعي العربي خلال عام 2015 نموا بلغ حوالي 1.3% بالأسعار الجارية و بقيمة 142 مليار دولار، كما زادت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي نتيجة تراجع النمو في القطاعات الاستخراجية.

[1] صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، 2014، ص ص 43، 44

[2] المرجع نفسه، ص ص 71، 72

ويبقى أداء القطاع الزراعي العربي محدود بسبب مجموعة من التحديات، منها سيادة الزراعة المطرية في أكثر من ثلاثة أرباع مساحة الأراضي في الدول العربية، وحساسية القطاع للتغيرات المناخية لاعتماده على الأمطار التي تتسم بمحدوديتها وعدم انتظام توزيعها، إضافة لكون الزراعة المطرية هي تقليدية لا تعتمد على الأساليب الحديثة والتطوير التقني، وضعف البنى الأساسية والمرافق والخدمات المساندة في المناطق الريفية والزراعية، وأدت الظروف المناخية المواتية خلال عام 2015 و التوسع في استخدام التقنيات الزراعية الحديثة إلى زيادة الناتج النباتي بنسبة 3% ونمو الناتج الحيواني ب 0.8%، بينما ارتفع الناتج النباتي السمكي بنسبة 2.20%، ويمثل هذا الإنتاج حوالي 55 % من حجم المخزون.

وبلغ عدد العمال الناشطين في القطاع الزراعي حوالي 20 % سنة 2014، مقابل 23 % سنة 2010، نظرا لاستمرار الهجرة من الريف إلى المدينة بسبب ضعف مستويات الخدمات الأساسية وقلة فرص العمل المجدي في الوسط الريفي، وبلغ نصيب العامل الزراعي من القيمة المضافة في القطاع الزراعي في الدول العربية عام 2014 حوالي 5395 دولار، ويعتبر متدنيا بالنظر لكونه يمثل حوالي نصف وثلث نظيره في الدول النامية والمتقدمة الأخرى على التوالي.

و سجلت الصادرات الزراعية في حصة التجارة الخارجية العربية ارتفاعا من 24.6 مليار دولار عام 2013 إلى 24.9 مليار دولار عام 2014، وبنسبة نمو قدرها 1.4 %، بينما انخفضت الواردات الزراعية من 93.1 مليار دولار سنة 2013 إلى 90.1 مليار دولار سنة 2014، وبنسبة تراجع 2.4 %، وذلك لانخفاض الطلب على بعض السلع الزراعية و انخفاض الأسعار العالمية.

كما سجل الميزان التجاري الزراعي العربي عجزا بحوالي 65.9 مليار دولار عام 2014 مقارنة ب 68.5 مليار دولار عام 2013، واستمر تزايد الفجوة الغذائية التي وصلت إلى 34.2 مليار دولار عام 2014 بسب استمرار تزايد معدلات الطلب على السلع الغذائية وتواضع النمو في الانتاج الزراعي، وحققت نسب الاكتفاء الذاتي تحسنا في عدد من السلع الغذائية الرئيسية سنة 2014، وفي مقدمتها الحبوب والشعير والسكر واللحوم، ومن جهة سجلت بعض السلع شبه اكتفاء ذاتي كالبيض بنسبة 98%، وسجلت مجموعة سلع غذائية فائضا كالخضراوات بنسبة 113%، والفواكه والأسماك بنسبة 108% و102% على التوالي.

رابعا: التطورات الصناعية: [1]

بلغ الناتج المحلي الإجمالي العربي حوالي 2429.1 مليار دولار سنة 2015 مقارنة مع 2727.4 مليار دولار سنة 2014، و بنسبة تراجع 10.9%، وذلك بسبب الانخفاض الكبير الذي شهدته أسعار النفط، حيث

[1] المرجع نفسه، ص ص 109، 110

انخفض ناتج الصناعات الاستخراجية العربية من 942.6 مليار دولار سنة 2014 إلى 548.5 مليار دولار عام 2015، وبنسبة 41.8 % مما أذى إلى تأثر معظم المؤشرات الإقتصادية العربية وهو ما يبرز غلبة الطابع الريعي على الاقتصاد العربي.

ومن جهة يشكل الانخفاض الكبير في العوائد النفطية حافزا لتبني برامج ومشاريع الإصلاح الاقتصادي، وترشيد النفقات وتقليص الدعم والبحث عن تنمية البدائل الاقتصادية ومنها تنمية الصناعات التحويلية، وعليه قامت أغلب الدول العربية بوضع خطط تنموية طموحة إلى غاية 2030، ويعتبر القطاع الصناعي التحويلي أحد المجالات التي تنطوي على فرص واسعة لتطوير الاقتصادات العربية، إذ بينت مؤشرات الناتج للصناعات التحويلية العربية سنة 2015 تحقيق 267.4 مليار دولار بتراجع ب 0.6 %، وذلك رغم ارتفاع مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 11% سنة 2015 مقارنة مع 9.8 % سنة 2014، كما شهدت نتائج النشاط الصناعي لسنة 2015 نموا متفاوتا في انتاج النفط والغاز الطبيعي و الاسمنت وبعض الأسمدة والفوسفات وتكرير النفط وانتاج الطقة الكهربائية والبناء والتشييد، و تراجعت مستويات انتاج الحديد والصلب وبعض أنواع الأسمدة.

لقد برزت جهود عربية لتعزيز التعاون الصناعي العربي من آليات الاستثمار البيني والتجارة المتبادلة، و تعززت جهود التكامل العربي في انتاج وتجارة الطاقة الكهربائية، حيث قدرت الطاقة المصدرة والمستوردة بينيا حوالي 25292 كيلواط ساعي عبر شبكات الكهرباء التي تم ربطها بين الدول العربية حتى عام 2014.

كما أنجز الصندوق العربي للإنماء لاقتصادي والاجتماعي الربط الكهربائي العربي بناءا على قرارات القمم العربية الممتدة من عام 2001 بعمان حتى مؤتمر الرياض 2013، وآخرها قرار بإعداد دراسة لاستكمال شبكات الربط الكهربائي العربي ومعها شبكة ربط أنابيب نقل الغاز الطبيعي بين الدول العربية. وشملت الاستراتيجية تنفيذ 9 مشروعات للربط الكهربائي جاري تنفيذ بعضها و 10 مشروعات لربط شبكة أنابيب الغاز الطبيعي بعضها قيد التنفيذ.

بالنظر لأداء الاقتصاديات العربية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والزراعي والصناعي، يمكننا القول أنها تبقى في مستوى ضعيف وغير مقبول، وهذا بالنظر لحجم الموارد المالية التي تتوفر عليها أغلب الدول العربية وخاصة دول الخليج العربي، وذلك يرجع بشكل رئيسي لضعف الاستثمارات واعتبارا من كون أغلب الدول العربية ذات الموارد النفطية تعتمد على النفط كمورد رئيسي، وانطلاقا من طبيعة الدول العربية التي توجه نظرتها للاستهلاك أكثر على حساب الاستثمار، مما انعكس على ضعف حجم الناتج المحلي الاجمالي وارتفاع معدلات التضخم والبطالة وقلة التصدير للعالم الخارجي،

وتوجيه الاستثمارات للمشاريع غير الانتاجية، وعدم استغلال الامكانيات الزراعية، وكل ذلك يرجع لضعف الكفاءات البشرية التي تعتبر المرود الحيوي القادر على الاستخدام الكفء والفعال للموارد.

المطلب الثالث: واقع مناخ الاستثمار في الدول العربية

يشير مناخ الاستثمار إلى مجمل الظروف والأوضاع المؤثرة في اتجاهات تدفق رأس المال وتوظيفه، فالوضع السياسي في الدول وما يتسم به من استقرار بتنظيماتها الإدارية، وما تتميز به من كفاءة وفعالية، ونظامها القانوني ومدى وضوحه وثباته و توازن ما ينطوي عليه من حقوق و أعباء، وسياسات الدول الاقتصادية وإجراءاتها، وطبيعة السوق و آلياته و إمكانياته من بنى تحتية وعناصر الإنتاج، وما تتميز به الدول من خصائص جغرافية وديمغرافية، فكل ذلك اصطلح على تسميته مناخ الاستثمار، وفيما يلي بعض مؤشرات مناخ الإستثمار في الدول العربية:

أولا: تقرير مؤشر التنافسية العالمي: [1]

هو تقرير سنوي يصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي مند سنة 2004، و يركز على دمج متغيرات الاقتصاد الكلي والجزئي وجوانب من بيئة الأعمال في مؤشر واحد، كما يقدم تقييم عن قدرة الدول على توفير مستويات عالية من الرخاء لمواطنيها، والذي بدوره يعتمد على إنتاجية الدول باستخدام مواردها المتاحة، ويقيس مؤشر التنافسية مجموعة من المؤسسات والسياسات التي تحدد مستويات الإستدامة الحالية. كما حدد التقرير القدرة التنافسية بأنها مجموع العوامل والمؤسسات والسياسات التي تساهم في رفع مستوى انتاجية الدول استنادا إلى نحو 110 من المؤشرات يشكل ثلثيها مسوحات الرأي للمدراء التنفيذيين الذين يمثلون قادة الأعمال في بلدانهم، ويستمد الثلث المتبقي للمصادر المتاحة للجميع كالأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ويتم ترتيب المؤشرات في 12 دعامة رئيسية تمثل أهم العوامل في قياس القدرة التنافسية، ويصنف التقرير الدول وفقا لمؤشر التنافسية لسنة 2004.[2]

وحسب التقرير فإنه مع تطور اقتصاديات الأمم فإن أجور العمالة تميل إلى الزيادة، وبغرض تحسين إنتاجية العمل يجب الحفاظ على مستوى من الدخل الأمثل لكي تكون الدول قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية، وعليه يميز التقرير بين الدول بناءا على ثلاثة أسس وهي: العامل، الكفاءة والإبتكار، حيث تكون التنافسية مدفوعة بشكل متزايد من قبل التعليم العالي والتدريب المستمر للعمالة وتطوير

[1] صندوق النقد العربي، **تقرير تنافسية الاقتصاديات العربية**، 2016، ص ص 8،9

[2] أداء المؤسسات العامة والخاصة، البنية التحتية المناسبة، الاستقرار الاقتصادي الكلي، الصحة والتعليم الابتدائي، التعليم العالي والتدريب، كفاءة أسواق البضائع، أسواق العمل الفعالة، السواق المالية، القدرة على تسخير التكنولوجيا القائمة، حجم السوق على الصعيدين المحلي والدولي، استخدام العمليات الأكثر تطورا في الإنتاج، الابتكار.

قدراتها لتكون عمالة ماهرة، إضافة إلى تسخير التكنولوجيا التي تساهم بدرجة كبيرة في تحسين جودة المنتج، والشكل الموالي يوضح ترتيب الدول العربية وفق مؤشر التنافسية للفترة (2010-2015):

الجدول رقم (15): ترتيب الدول العربية في مؤشر التنافسية للفترة 2013-2015

الدول	الترتيب			
	2014/2013		2015/2014	
	عربيا	دوليا	عربيا	دوليا
قطر	1	13	2	16
الإمارات	2	19	1	12
السعودية	3	20	3	24
عمان	4	33	5	46
الكويت	5	36	4	40
البحرين	6	43	6	44
الأردن	7	68	7	64
المغرب	8	77	8	72
تونس	9	83	10	87
الجزائر	10	100	9	79
لبنان	11	103	11	113
ليبيا	12	108	-	-
مصر	13	118	12	116
اليمن	14	145	-	-

المصدر: - صندوق النقد العربي، تقرير تنافسية الاقتصاديات العربية، 2016، ص ص 8،9

- Word economic forum, The global Competitiveness Report, 2015 – 2016, p 07.

من خلا الجدول أعلاه يلاحظ أن الدول العربية احتلت مراكز مختلفة متباينة على المستوى الدولي في مؤشري التنافسية العالمية 2014/2013 و2015/2014، خاصة بعض دول الخليج العربي التي احتلت مراكز متقدمة على غرار قطر والامارات والسعودية التي احتلت المراكز 16 و12 و 24 على التوالي في تقرير 2015/2114، مما يدل على التحسن في مؤشرات العامل والكفاءة والابتكار لهذه الدول واستقرار بيئتها الاقتصادية الكلية، وتحسن مستوى أداء مؤسساتها ما يعكس المكانة المحترمة التي تحظى بها، عكس بعض الدول العربية الأخرى التي احتلت مراكز متأخرة كمصر واليمن، وذلك نظرا للمشاكل التي تعاني منها خاصة ما تعلق منها بالجانب الأمني، وما تجدر إليه الإشارة إليه كذلك هو سيطرة دول الخليج العربي على المراتب الأولى عربيا وعلى كافة المستويات نظرا للتحسن في الأداء الذي تعرفه هذه الدول و الذي قد يبعث بها للنهوض باقتصادياتها.

ثانيا: مؤشر أداء بيئة الأعمال: يصدر عن البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية منذ عام 2003، حيث يبرز دور الحكومات والإجراءات العامة والتشريعات التي انتهجتها بغرض تحسين بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية و تسهيل الأعمال المتعلقة بالشركات الصغيرة والمتوسطة، كما يصنف التقرير اقتصاديات العالم إلى 10 مجالات مختلفة، مثل بدء النشاط التجاري، واستخراج تراخيص البناء والحصول على الكهرباء، وتسجيل الائتمان والحصول على الملكية، وحماية المستثمرين ودفع الضرائب، وتسوية حالات الاعسار والتجارة عبر الحدود، والجدول الموالي يبين ترتيب الدول العربية في مؤشر بيئة الأعمال 2014:

جدول رقم: (16): ترتيب الدول العربية في مؤشر بيئة الأعمال لسنة 2014

الدول	الترتيب		الدول	الترتيب	
	عربيا	دوليا		عربيا	دوليا
الإمارات	1	13	مصر	11	128
السعودية	2	26	اليمن	12	133
البحرين	3	46	السودان	13	149
عمان	4	47	العراق	14	151
قطر	5	48	الجزائر	15	153
تونس	6	51	القمر	16	158
المغرب	7	87	جيبوتي	17	160
الكويت	8	104	سوريا	18	165
لبنان	9	111	ليبيا	19	187
الأردن	10	119	/		

المصدر: صندوق النقد العربي، تقرير التنافسية العربي، 2016، ص 10

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الإمارات العربية المتحدة احتلت المركز الأول عربيا وال 23 عالميا، وجاءت السعودية في المركز 02 عربيا و 26 عالميا، تليها البحرين في المرتبة 03 عربيا وال 46 عالميا، ثم عمان وقطر في المرتبتين 04 و05 عربيا و47 و 48 عالميا على التوالي، مما يدل على التحسن الكبير الذي تعرفه بيئة الأعمال في دول الخليج العربي من مرونة للقوانين والتشريعات وتسهيل للإجراءات المشجعة لجذب المستثمرين خاصة الأجانب، وتهيئة المناخ المناسب للاستثمار، بينما احتلت بعض دول المغرب العربي مراكز مقبولة على غرار تونس و المغرب في المرتبة 6 و7 عربيا و 51 و 87 عالميا على التوالي، بينما احتلت الجزائر مراتب متأخرة ب 15 عربيا و 153 عالميا، مما يعكس أن مناخ الاستثمار بها لايزال يحتاج إلى كثير من التحسين والتطوير بما يتماشى وجذب المستثمرين من مرونة للقوانين والتشريعات والتعديلات، و احتلت دولا أخرى مراتب متأخرة على غرار سوريا وليبيا بسبب الأوضاع التي تعيشها.

يمكننا القول أن دول الخليج العربي تحظى بمكانة محترمة على المستوى الدولي في مختلف مؤشرات تقييم مناخ الاستثمار، مما يوحي بإمكانية النهوض باقتصاداتها وتحسن مستوى أداء مؤسساتها لتكون في مسار الدول المتقدمة وتكون نموذج لباقي الدول العربية الأخرى التي تحتل مراتب غير محترمة، بسبب ضعف الخطط التنموية التي تطبقها من جهة، والمشاكل التي تعاني منها بعض الدول من جهة أخرى خاصة ما تعلق منها بالجانب السياسي والأمني.

المطلب الرابع: صعوبات التنمية في البلدان العربية

تواجه التنمية الاقتصادية في الوطن العربي مجموعة من المشاكل الداخلية والخارجية فالأولى تتمثل في عدم كفاية رؤوس الأموال وتخلف وسائل الإنتاج وكذلك الحلقة المفرغة للفقر، أما الثانية فتتمثل في التبعية الاقتصادية، فالحصول على الآلات والمهارات اللازمة لمشاريع التنمية الاقتصادية يتم استيرادها من الدول الصناعية، كما أن الاستثمارات الأجنبية في الدول العربية يعود مردودها أساسا للدولة المستثمرة.

و فيما يلي أهم التحديات التي تواجه التنمية الاقتصادية في البلدان العربية : [1]

أولا: انخفاض الاستثمار و الادخار

إن ارتفاع نسبة التراكم في الدخل القومي لا يؤدي حتماً إلى حل مشكلة تمويل الاستثمارات الضرورية، ولابد من الأخذ بعين الاعتبار كمية التراكم في الدول العربية خاصة في مرحلة تحديث اقتصاداتها الوطنية واستيراد التكنولوجيا، وعملية التنمية تحتاج إلى تزايد تراكم لرأس المال باستمرار، حيث يجب استخدام مدخرات الأفراد والمجتمع عن طريق خلق فرص كافية للاستثمار- قد تكون الدول العربية الغنية بالنفط لا تعاني من هذا النوع من الصعوبات- إلا أن بقية الدول العربية تواجه هذه المشكلة التي تتفاوت حدتها من دولة إلى أخرى، والسبب الرئيسي في ذلك هو أن غالبية المجتمعات في الدول العربية تعاني من الفقر حيث لا يمكنها التفكير في الادخار الذي يعتبر من أهم ركائز التنمية الاقتصادية.

ثانيا: ارتفاع النمو الديموغرافي

يعتبر ارتفاع معدل النمو السكاني من التحديات المهمة في طريق التنمية الاقتصادية في الوطن العربي، بحيث تكون معدلات زيادة الإنتاج السنوي تعادل أو تقل عن معدل تزايد السكان، فالزيادة الكبيرة في عدد السكان تفرض عبئاً ثقيلاً على الاقتصاد الوطني، فهي تستنفذ الموارد المتاحة بصورة أسرع.

---

[1] الياس حناش، **أثر تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم التنمية الاقتصادية في البلدان العربية، دراسة حالة الجزائر في الفترة 1994-2008**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تبسة، الجزائر، ص ص 78، 79

ولقد استطاعت بعض البلدان العربية الحد من زيادة السكان، ودول عربية أخرى تبنت بدايات سليمة في سبيل الوصول إلى الهدف ذاته، في حين لم يتمكن بعضها من خفض معدل تزايد السكان، مما أدى جزئيا إلى عرقلة سير عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بها، وهذا ما أدى إلى تزايد انتشار الفقر والبطالة بين السكان.

ثالثا: التفاوت في مستوى التطور بين البلدان العربية

يضم الوطن العربي دولاً ذات ظروف سياسية واجتماعية واقتصادية متباينة ومستويات متفاوتة من التطور، هذا وتختلف الدول العربية بعضها من حيث المؤشرات الطبيعية والديموغرافية، رغم ما يوحدها من العوامل الهامة كاللغة المشتركة، والتاريخ المشترك، والثقافة العربية الإسلامية، والمصالح الاقتصادية المشتركة الأخرى، إضافة لذلك هناك عامل مهم جداً يجمع بينها يتمثل في مهمة التنمية الشاملة وتسريع النمو الاقتصادي، وفي الوقت ذاته يتجلى بوضوح أكثر تمايز البلدان العربية فيما بينها واشتداد التفاوت في تطورها.

رابعا: اتساع حجم الفجوة المعرفية

يمثل اتساع الفجوة المعرفية بين الوطن العربي والعالم المتقدم صناعيا من أكبر التحديات المستقبلية التي تواجه التنمية العربية، خصوصا بعد أن أصبح النمو المطرد في القطاعات الاقتصادية يعتمد بالدرجة الرئيسية على العلم والتقنية اللذان يعتبران الماكنة الأساسية للتقدم الاقتصادي، وتشير أحدث الدراسات إلى أن السلع ذات المحتوى التقني الواضح تمثل اليوم حوالي 70% من المنتجات المصنعة الحديثة.

ونرى كباحثين أنه يمكن إضافة إلى هذه الصعوبات، غياب الإرادة والوعي المعرفي والتكوين والتدريب المستمر للفرد العربي باعتباره العصب المحرك في التنمية، ومهما توفرت للدول العربية الموارد الطبيعية والمادية، فإن تسييرها وتفعيلها بما يضمن زيادة في الثروة وتحقيق الاكتفاء الذاتي، و توفير مناصب الشغل لا يتحقق إلا عن طريق توفر الكفاءات البشرية الفعالة القادرة على استخدامها بكفاءة وفعالية.

المبحث الثاني: مسار التكامل الاقتصادي العربي

كانت الدول العربية حتى انتهاء الحرب العالمية الأولى تضم مجتمعا اقتصاديا واحدا ينتقل المواطنون العرب بحرية بين أرجاءه، وتتم حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال بحرية كاملة.

لدا أدركت الدول العربية أهمية الوحدة الاقتصادية مبكرا، وسعت لذلك مند صدور بروتوكول الإسكندرية في 1944/10/07، حيث ارتبط هذا المفهوم بقيام جامعة الدول العربية لكونها أول تنظيم قوي في تاريخ العرب المعاصر، وكانت أبرز أهداف التعاون في الشؤون الاقتصادية، ومما أكد أهمية الموضوع أنداك إبرام معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي في 1950/06/17(المادة 7)، والتي أشارت إلى الربط بين تحقيق أهداف الدفاع المشترك عن الدول العربية وبين التعاون بينها لتحقيق الأهداف الاقتصادية.[1]

ولقد تمت عدة محاولات لدعم العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية، والاستفادة من مزايا تكثيف التعاون الاقتصادي بهدف حل المشكلات الإقتصادية والإجتماعية للمنطقة، وفيما يلي عرض لمسيرة التكامل الاقتصادي العربي:

المطلب الأول: الاتفاقيات العربية متعددة الأطراف و الثنائية:

أولا: الاتفاقيات العربية متعددة الأطراف

بدأت مسيرة التكامل الاقتصادي العربي بقيام الجامعة العربية كإطار لتحقيق التعاون بينها في مختلف المجالات الإقتصادية و الإجتماعية والثقافية وغيرها، حيث قامت مشورات واتصالات بين هذه الدول واستغرقت سنتين، وذلك في نهاية الحرب العالمية الثانية سنة 1946 كمحاولة أولى في إطار التعاون والتكتل، وتعد دول التعاضد الاقتصادي التي أنشئت سنة 1948 (الكوميكون) من بين الدول الإشتراكية سابقا، كما تم انشاء مجموعة الدول الأوروبية المشتركة سنة 1958 إثر قيام محاولات في هذا الإطار، مثل بدايات منظمات التعاون الاقتصادي الأروبي (OECD)، وقبلها مشروع مارشال إثر الحرب العالمية الثانية، وتكوين مجموعة الفحم والفولاد الأوروبية سنة 1957، وعليه تعتبر الدول العربية السباقة في التوجه نحو التعاون والتكتل، وهو ما يؤكد السبق التاريخي في هذا المجال والذي يستند إلى ضرورة ومشروعية مثل هذا التعاون بين دول تشكل أمة واحدة هي الأمة العربية، والتي تعرضت إلى التجزئة والتمزق الاقتصادي والسياسي عبر عصور طويلة بسبب الاحتلال مما سبب لها التخلف والتبعية، والتي يفترض أن يكون

[1] عبد الكريم جابر شنجار العيساوي، **التكامل الاقتصادي العربي**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص ص37، 38.

بديلها الضروري والطبيعي هو التوحد والاستقلال والتقدم لذلك جاء قيام الجامعة العربية استجابة لهذه الضرورة والمشروعية.[1]

وقد استهدفت الجامعة العربية تقوية أواصر العلاقات بين الدول العربية وتنسيق خططها وتحقيق تعاون وثيق فيما بينها، و في ظل النظم السائدة فيها، وذلك في الجوانب التالية:

- الشؤون الاقتصادية والمالية بما في ذلك التبادل التجاري والجمارك والنقد وما يتصل بالزراعة والصناعة.
- المواصلات بما في ذلك الطرق البرية والسكك والملاحة الجوية والطيران والبريد والبرق والاتصال.
- الصحة والمجالات الثقافية والإجتماعية وما له علاقة بالجنسية.

كما وقعت على ميثاق الجامعة العربية سبعة دول عربية (مصر، سوريا، الأردن، العراق، السعودية، اليمن، لبنان)، و أصبح ميثاق الجامعة العربية يضم 22 دولة، حيث مثل قيام الجامعة العربية حلا توفيقيا لطموحات الجماهير العربية وآمالها في التحرر والاستقلال والتوحد في ظل أوضاع تتيح الإمكانية لبروز هذه الطموحات، وواقعا رسميا مثلته الحكومات العربية السائدة في ميثاق الجامعة العربية للتعاون في إطار نظم كل دولة، مما أدى إلى ضعف فاعلية عمل الجامعة فيما استهدفت تحقيقه.

فاحتفاظ الدول العربية بسلطاتها وعدم امتلاك الجامعة لسلطة تفرض من خلال قراراتها على الدول بما يحقق مصالحها جميعا، أدى إلى ضعف دورها وجعل هذا الدور رهن تلك الدول، وبالتالي يصعب تقييم دورها من جانب هذا الأمر، مما يعكس فشل المحاولات المستمرة لتعديل ميثاق الجامعة العربية مند سنة 1965.[2]

- **معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي:**

ابرمت اتفاقية الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي سنة 1950 ونصت على ما يلي:

- الاتفاق بين دول الجامعة العربية على الدفاع المشترك ضد أي اعتداء يقع على أية دولة أو أكثر.
- توفير الرفاهية في الدول العربية ورفع مستوى المعيشة في هذه الدول.

وتم انشاء المجلس الاقتصادي والذي أصبح فيما بعد يسمى بالمجلس الاقتصادي والإجتماعي تابع لجامعة الدول العربية، ويتألف من وزراء الدول التي وقعت على المعاهدة والمختصين بالشؤون الاقتصادية، كما تم إنشاء إدارة في جامعة الدول العربية باسم الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية، يرأسها أمين عام مساعد في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

[1] فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، 2004، ص 257

[2] المرجع نفسه، ص 259

ونظرا لكون الاتفاقية تضمنت إلزام الجميع لما يتم التوصل إليه من قرارات بأغلبية ثلثي الأعضاء، وعدم عقد اتفاقية تتناقض مع المعاهدة أو السلوك بما يتنافى و أغراضها، وهو مالم ينص عليه ميثاق الجامعة العربية، إلا أن الواقع أثبت عكس ذلك والمتمثل بإعاقة التنفيذ و تعثره، و تم الفصل بين مهمة الدفاع العربي المشترك و مهمة العمل الاقتصادي العربي المشترك عام 1959 حتى لا تتسبب الأزمات المرتبطة بالعلاقات بين بعض الدول العربية في المجال العسكري على علاقاتها الاقتصادية، وذلك بالنص على جواز انضمام أي دولة عضو في الجامعة أو أي دولة عربية أخرى على عضوية المجلس الاقتصادي وحده، دون أن يعني ذلك ارتباطها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بشروط معاهدة الدفاع المشترك، ورغم ذلك تعطلت مسيرة المجلس الاقتصادي في تحقيق تكامل وتعاون اقتصادي عربي فعال لذات المعوقات التي اعترضت العمل الاقتصادي العربي ككل، مع بعض النجاح والمتصل بإنشاء مشروعات عربية مشتركة في مجالات معينة، وتحقيق اتفاقية الوحدة الاقتصادية والسوق العربية المشتركة (سيتم التفصيل فيهما لاحقا).

2- اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت:

تعد هذه الاتفاقية الأولى من نوعها في مجال التعاون العربي المشترك بشأن تنظيم العلاقات التجارية فيما بينها، حيث وافق مجلس الجامعة العربية عليها في 1953/9/7 ودخلت حيز التنفيذ في 1953/12/12، وقد نصت المادة الأولى من الإتفاقية على قيام تعاون اقتصادي بين الدول العربية عن طريق تسهيل التبادل التجاري،[1] وذلك على أساس معاملة تفضيلية بين هذه الدول من خلال:[2]

- اعفاء المنتجات الزراعية والثروات الطبيعية من الرسوم الجمركية في حالة استيرادها شرط أن تكون من منشأ أحد الدول العربية المتعاقدة.
- اعفاء المنتجات الصناعية التي يكون منشأها أحد الدول المنضوية في الإتفاقية من ربع ضريبة الإستيراد الجمركية التي تفرضها الدولة عادة على وارداتها.
- عدم فرض أي رسوم داخل الدول المستوردة للسلع تفوق ما يتم فرضه من رسوم على منتجاتها المحلية المماثلة أو على مورادها الأولية.
- توفير معاملة تفضيلية للدول المتفقة من حيث تراخيص الاستيراد و التصدير.
- تسهيل حركة تجارة العبور (الترانزيت) عبر أراضي الدول المتعاقدة بكافة وسائل النقل.

[1] عبد الكريم جابر شنجار العيساوي، مرجع سبق ذكره، ص 38

[2] فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 261

وتم زيادة نسبة الإعفاء الجمركي لبعض السلع الصناعية إلى 50 %، وأدخلت السلع التي يتم تجميعها ضمن السلع التي تتمتع بالتخفيض الجمركي بنسبة 20%.

وعليه يمكن القول أنه ورغم بعض النجاح الذي حققته الاتفاقية إلا أن تأثيرها بقي محدودا بسبب عدم شمولها لكل الدول العربية واقتصارها على سبعة دول عربية بعد انسحاب اليمن منها لعدم الاتفاق على جدول زمني للتخفيضات المقترحة، وتحديد سلطات الدول لنظم التصدير والاستيراد، واختلاف نظم الضرائب الجمركية مما أدى إلى تقييد التصدير والاستيراد.

2- اتفاقية تسديد المدفوعات والمعاملات الجارية وانتقال رؤوس الأموال:

تم عقد هذه الاتفاقية سنة 1953 و حدد موعد سريانها سنة 1954، ومن أبرز أهدافها:[1]

1- تسهيل عمليات المدفوعات الخاصة بأسعار السلع والخدمات بين الدول الأعضاء.

2- تقديم التسهيلات الممكنة للدول الأعضاء التي تعاني عجز أو اختلال مؤقت في ميزان المدفوعات.

3- تشجيع تبادل وانتقال رؤوس الأموال بين حكومات الدول الأعضاء عن طريق تقديم التسهيلات والإعفاءات من الضرائب و عدم وضع العراقيل أمام مواطنها الأصلية.

لكن الواقع أثبت أنه لم يحصل انتقال لرؤوس الأموال الحكومية، وكان انتقال رؤوس الأموال الخاصة محدودا، واقتصر في الغالب على الاستثمار في الإسكان دون أن يتم التوجه نحو المساهمة في تحقيق مشروعات التنمية، كما استهدفت الاتفاقية عدم الغاءها أنظمة الرقابة على الصرف المعمول بها بسبب غياب الخطوات العملية التي يمكن أن تحقق مثل هذه المساهمة فعليا، وهو ما أدى إلى ضعف فاعلية الاتفاقية في تيسير حركة انتقال رؤوس الأموال بين الدول الموقعة للاتفاقية.[2]

3- اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية:[3]

صادق المجلس الاقتصادي العربي على اتفاقية الوحدة الاقتصادية في 1985/06/30 والتي أقرت التحرير الكامل للتبادل التجاري، وحرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال وممارسة النشاط الاقتصادي و الإقامة والعمل، وحقوق التملك وحرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل، إضافة إلى تنسيق بعض السياسات والتشريعات الاقتصادية وتوحيدها (كما نصت عليه المادة الأولى في الاتفاقية أن تقوم وحدة اقتصادية كاملة بعد تحقيق أهدافها المتعددة)، ولن تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ إلا بعد سبع سنوات من التوقيع عليها أي في 1964/04/30، واشتركت فيها كل من العراق، سوريا، الأردن، مصر،

[1] عبد الكريم جابر شنجار العيساوي، مرجع سبق ذكره، ص 38

[2] فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 263

[3] عبد الحسن زلزلة، **التكامل الاقتصادي العربي أمام التحديات، دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1983، ص 138

والكويت بعد انقضاء ثلاثة أشهر على ايداع وثائق التصديق، ثم انضمت بعد ذلك كل من اليمن، السودان، الإمارات العربية المتحدة، الصومال وليبيا.

ورغم الجهود التي بدلها المجلس الاقتصادي من أجل دعم مسيرة التعاون والتكامل الاقتصادي إلا أن النتائج كانت ضعيفة وهذا راجع بالأساس إلى العلاقات السياسية والاقتصادية العربية المتذبذبة.

4- السوق العربية المشتركة:

من أهم القرارات الصادرة عن المجلس الاقتصادي العربي، وتنفيذا لأحكام اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية، القرار رقم 17 لعام 1964 القاضي بإنشاء السوق العربية المشتركة كمرحلة من مراحل تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية، وإقامة منطقة للتجارة الحرة لتصل إلى اتحاد جمركي، بحيث يتم إزالة القيود على حركة السلع التي يتم التبادل بها بين الدول الأعضاء في السوق وبخطوات تدريجية من الرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم، وعلى مراحل متتالية حتى تحرر التجارة في نهايتها من جميع الرسوم والقيود، وارتكز العمل في هذا الإطار على السلع الواردة في القوائم الملحقة باتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتجارة الترانزيت مع إيلاء معاملات تفضيلية للسلع الأخرى التي لم ترد في هذه القوائم.[1]

و انضمت 4 دول للاتفاقية عام 1965 هي مصر، سوريا، الأردن، العراق، وبعد 12 سنة أخرى انضمت 3 دول أخرى هي ليبيا، اليمن وموريتانيا عام 1977، والواقع أنه كانت السوق العربية المشتركة خلال تلك الفترة في حقيقتها وجوهرها منطقة تجارة حرة ولم تتطور إلى اتحاد جمركي أو سوق مشتركة، وهي بذلك لا تتضمن توحيد للتعريفة الجمركية للدول الأعضاء في مواجهة العالم الخارجي، لكن رغم ذلك حققت زيادة واضحة في حجم التجارة البينية لتلك الدول، و ظلت السوق المشتركة قائمة إلى غاية 1980 حين تم تجميد عضوية مصر في الجامعة العربية بعد توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل، فتوقفت الدول الأخرى في السوق العربية المشتركة عن تطبيق الاتفاقية المعقودة بعد خروج أكبر سوق من حيث الحجم من الاتفاقية، وفي عام 1998 أصدر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية قرار بشأن اعتماد المجلس التنفيذي لاستئناف تطبيق اتفاقية السوق العربية المشتركة بشكل تدريجي على ثلاث مراحل يتم خلالها إلغاء كافة القيود الجمركية والضرائب ذات الأثر المشابه بداية من عام 1999، وتم الاتفاق على تخفيض قدره 40% من الضرائب الجمركية في يناير 2000، و 30% في يناير 2001 وأخيرا 30% في يناير 2002.[2]

[1] فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص ص 39، 40

[2] موسى رحماني، **التكامل العربي بين خيار التخصص أو الإندماج**، الملتقى الدولي حول * التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية، 8 و 9 ماي 2004، جامعة سطيف، الجزائر، 2004، ص 12

لم تكن محصلة السوق العربية المشتركة في مستوى الطموح حيث تعطلت أهدافها لأسباب معينة أهمها ترك حرية للعضو في استثناء بعض السلع من الإعفاء الضريبي، وعدم التنسيق بين الخطط الاقتصادية لدول السوق،[1] وطالما لم يتمكن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية من إقامة تعريفة جمركية موحدة تفرض على واردات الدول الأعضاء من الخارج، فإنه يصعب اعتبار قرار مجلس السوق العربية المشتركة حتى مجرد اتحاد جمركي، لغياب التعريفة الجمركية الموحدة تجاه العالم الخارجي، بل يصعب اعتبارها منطقة للتجارة الحرة والتي تعني تحرير التجارة الإقليمية من القيود الجمركية وغير الجمركية المفروضة عليها.

ورغم الانتباه إلى بعض العوائق ومحاولة معالجتها في سنتي 1970 و 1971 واصدار القرارات الخاصة بضرورة التنسيق والتكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء، لكن هذه القرارات بقيت حبرا على ورق.

5- اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية:

تعتبر قمة عمان في نوفمبر 1980 محطة تشريعية مهمة، حيث أقرت فيها ثلاث وثائق رئيسية تمثلت في ميثاق العمل الاقتصادي العربي، استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، واستثمار رؤوس الأموال العربية في الأقطار العربية، لكن افتقدت إلى مبدأ الإلزام مما سبب تعثرها وجمودها[2].

وتنفيذا لتوجيهات قمة عمان تم إعادة النظر في الاتفاقيات العربية الجماعية القائمة و تطويرها، منها اتفاقية تسيير التبادل التجاري بين الدول العربية والتي أعدت وأقرت من قبل المجلس الاقتصادي والإجتماعي في دورته الثلاثين بموجب القرار رقم (848) بتاريخ 12/27/ 1981، حيث امتلك واضعو هذه الاتفاقية نظرة شمولية لتطوير التبادل التجاري بين الدول العربية وربطه بالتنمية الشاملة وتعزيز الطاقات الانتاجية بين الدول العربية، وبذلك فهي تمثل تقدما مهما بالنسبة لاتفاقية عام 1953 وقرار السوق عام 1964.

ثانيا: الاتفاقيات الثنائية:

هي اتفاقيات تعقد بين بلدين حيث برزت في إطار العلاقات الاقتصادية الدولية بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، لكن تراجع هذا الأسلوب في ظل سريان مفعول قوانين منظمة التجارة العالمية، ولجأت لهذا الأسلوب الدول العربية التي تطبق على تجارتها الخارجية نظم الرقابة على الصادرات

[1] عبد الكريم جابر شنجار العيساوي، مرجع سبق ذكره، ص 40.

[2] جدو سامية، **التكامل الاقتصادي العربي ومعوقاته، دراسة مقارنة بالاتحاد الأوروبي**، الملتقى الدولي حول * التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية، 8 و 9 ماي 2004، جامعة سطيف، الجزائر، 2004، ص 248

والواردات ونظم الرقابة على الصرف، وعرفت هذه الاتفاقيات انتشارا خلال فترة السبعينيات للأسباب التالية:[1]

- المرونة ومراعاة الظروف المحيطة بين طرفي الاتفاقية على خلاف الاتفاقيات الجماعية التي يصعب فيها مراعاة أحد الأعضاء على حساب الأطراف المتعددة الأخرى.
- بعد تصحيح أسعار النفط عام 1973 وتراكم الفوائض المالية لدى الدول العربية النفطية، تولدت رغبة لدى هذه الدول باللجوء للاتفاقيات الثنائية بوصفها وسيلة لتنظيم علاقاتها الاقتصادية فيما بينها بسبب تشابه اقتصادياتها مما يجعل التعاون الاقتصادي يأخذ طابعا مميزا.

وتجدر الإشارة إلى أن الدول العربية تربطها ببعضها أكثر من مئة اتفاقية تجارية ثنائية تعطي بعض الامتيازات والاعفاءات التجارية للسلع المتبادلة بينها.

كما ابرمت مجموعة من الاتفاقيات الإقليمية بين مجموعات من الدول العربية، يرجع البعض منها للتقارب الجغرافي أو الثقافي، ويرجع البعض الآخر للتجانس في الهياكل الاقتصادية، و جاء هذا التوجه نحو هذه الصيغة الجديدة للتكامل الاقتصادي العربي منسجما مع التوجه العالمي لإقامة مناطق التجارة الحرة والتكتلات الاقتصادية الكبرى، إضافة لأسباب أخرى متعلقة بضعف العمل العربي المشترك و ظهور الحرب العراقية- الإيرانية عام 1980، ومن هذه الاتفاقيات نجد تجربتي دول اتحاد المغرب العربي ودول مجلس التعاون الخليجي العربي.

المطلب الثاني: تجربة دول اتحاد المغرب العربي (اتفاقية إقليمية عربية)

تم إنشاء اتحاد المغرب العربي من خلال اتفاقية مراكش (المغرب) التي عقدت في 17 فيفري 1989 بين قادة بلدان المنطقة (الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، موريتانيا)، ويتربع هذا التجمع حلى مساحة إجمالية تقدر ب 6054357 كم^2، أي ما يمثل 16% من المساحة الإجمالية لإفريقيا، ويتميز المغرب العربي عن غيره من التجمعات الأخرى بحدود جغرافية محددة؛ حيث يحده كل من البحر الأبيض المتوسط و المحيط الأطلسي، ونفس الحضارة العربية الإسلامية والتاريخ والعادات والتقاليد ونفس الثقافة[2].

أولا: أهداف انشاء اتحاد المغرب العربي:

تشير المادة الثانية من معاهدة انشاء اتحاد دول المغرب العربي إلى أهدافه والمتمثلة في:[3]

---

[1] عبد الكريم شنجار العيساوي، مرجع سبق ذكره، ص 41

[2] محمد الشريف منصوري، **امكانية اندماج اقتصاديات بلدان المغرب العربي في النظام العالمي الجديد**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2009، ص 118

[3] سامي عفيفي حاتم، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، التكتلات الاقتصادية بين النظرية والتطبيق**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة 2005، ص 218.

- تثمين أواصر الأخوة التي تجمع الدول الأعضاء وشعوبها ببعضها البعض.
- تحقيق تقدم ورفاهية مجتمعاتها والدفاع عن حقوقها.
- اتباع سياسة مشتركة في مختلف الميادين الدبلوماسية منها والدفاع والثقافة وخاصة الاقتصادية، وذلك بتحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية للدول الأعضاء، واتخاذ ما يجب من وسائل لذلك، خاصة انشاء مشروعات مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية في هذا المجال.
- العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال فيما بينها.

وتجدر الاشارة إلى ان اتفاقية مراكش المنشئة لاتحاد دول المغرب العربي تضمنت 19 مادة توجد منها 10 مواد كاملة مخصصة لتنظيم وهياكل عمل الاتحاد.

ثانيا: مقومات التكامل الاقتصادي المغاربي:

تمتلك دول المغرب العربي مقومات تجعلها قادرة على تحسين قدراتها التنظيمية والرفع من قدرات اقتصاداتها الإنتاجية، وبما يمكنها من الاستخدام الأمثل لمواردها وامكانياتها، وبالتالي إنشاء فرص العمل الشريف لمواطنيها، والرفع من مستوى معيشتهم وتحقيق معدلات نمو مناسبة تفوق معدلات نموها السكاني بما يكفل إزالة الهوة التي تفصلها عن الدول المتقدمة في أقرب الآجال، إضافة إلى وحدة اللغة والدين والإرث الثقافي والحضاري الذي يشكل الوجدان المشترك لهذه الأمة، وفيما يلي بعض مقومات التكامل الاقتصادي المغاربي:

- استحواذ المغرب العربي على ثروات طبيعية متنوعة، فالجزائر وليبيا تمتلكان احتياطات هائلة من النفط والغاز، حيث تمتلك الجزائر لوحدها أكبر سابع احتياطي للغاز في العالم وثاني أكبر مصدر له، وتمثل الدولة رقم 14 في قائمة أكبر ملاك الاحتياطي العالمي، كما تمتلك إلى جانب كل من تونس والمغرب امكانيات زراعية ورعوية لابأس بها وامكانيات سياحية معتبرة، وتمتلك موريتانيا الفوسفات والحديد.
- الكثافة السكانية لدول المغرب العربي والتي تبلغ حوالي 120 مليون نسمة حاليا ويرتقب أن تصل إلى 190 مليون سنة بحلول سنة 2025، مما يشكل سوقا استهلاكية واسعة، ويخلق الظروف المواتية لقيام صناعات تستفيد من وفورات الحجم والمزايا النسبية.
- المداخيل النفطية المعتبرة لدول المغرب العربي المنتجة للنفط (الجزائر وليبيا)، يجب الاستفادة منها في تنمية المنطقة، وعم تشابك نسيجها الاقتصادي والصناعي والبشري بدلا من تكديسها في مصارف

عالمية وتدويرها لأسواق أخرى، وتبذيرها في أنماط استهلاكية ترفيهية، ومحاولة استخلاص الدروس للاستفادة من الوفورات النفطية في المستقبل.

- الاستقرار الملحوظ في الأوضاع الاقتصادية الكلية الذي حققته أغلب الدول المغاربية خلال السنوات الأخيرة، استقرار سعر الصرف، فوائض على مستوى موازين المدفوعات، معدلات التضخم منخفضة، وبالتالي ملاءمة الظروف لتحقيق التكامل الاقتصادي.

ثالثا: برامج اتحاد المغرب العربي: تتمثل برامج اتحاد المغرب العربي في:[1]

- تبني برامج وخطط تكاملية متدرجة تعطي الأولوية للقطاعات ذات الأهمية كالزراعة والنقل والمواصلات والصناعة والاستثمار والخدمات الإجتماعية.
- الاسراع بإنشاء منطقة التبادل الحر المغاربية.
- التنسيق والتكامل مع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، حيث تم في السنوات الأخيرة التركيز على انشاء آلية لمحاولة فض النزاعات والاتفاق على قواعد المنشأ التفضيلية، وتخفيف القيود غير الجمركية، كما يجري توحيد السياسات الجمركية في إطار إقامة مشروع اتحاد جمركي عربي بحلول عام 2020.
- تنسيق السياسات الاقتصادية المغاربية خاصة ما تعلق منها بالإصلاح المالي والنقدي والمصرفي، والإصلاح الضريبي والجمركي، وتحرير رأس المال.
- توحيد المعايير والمقاييس والمواصفات الصناعية، والتنسيق بين المراكز المختصة، والاستفادة من الخبرة الدولية، لضمان جودة تنافسية السلع المنتجة بالبلدان المغاربية.
- الاسراع باستكمال شبكة الطرق البرية، وتدعيم الشحن الجوي، والاسراع باتخاذ ترتيبات ملاحية فعالة تكفل نقل السلع المغاربية في مواعيدها المناسبة.
- وجود آليات عادلة ونزيهة وسريعة لفض النزاعات، تتسم بالسرعة والفعالية والالتزام بتطبيقها، والانضمام لاتفاقيات التحكيم الدولية.
- تبني مواقف وسياسات موحدة تجاه التجمعات الاقليمية الأخرى بما يضمن المصلحة المشتركة في الاستفادة منها لصالح بناء صناعات تصديرية متقدمة قادرة على منافسة الأسواق العالمية.

[1] علي بودلال، **تجربة التكامل الاقتصادي لدول اتحاد المغرب العربي، تشخيص الواقع وتحديات المستقبل**، مجلة التكامل الاقتصادي، العدد02، جامعة أدرار، جوان 2014، ص ص 14، 15

- فصل السياسة عن الاقتصاد، والتعامل مع الشأن الاقتصادي بحيادية تامة بعيدا عن الإيديولوجيا، والمصالح الشعوبية الضيقة، وترسيخ ثقافة إيجابية لإدارة الخلافات، والأخذ بعين الاعتبار موقع المغرب العربي، وموارده وإمكانية وطموحات شعبه، واستشراف مستقبله.

رابعا: بعض المؤشرات المشتركة لدول اتحاد المغرب العربي:

بالنظر للخصائص التي تتميز بها دول المغرب العربي، والتركيبة البشرية المتقاربة، والموقع الاستراتيجي الممتاز الذي يعتبر ورقة رابحة يمكن أن يلعبها المغرب العربي إذا عرف ثقلها على المستوى العالمي، فكل دول العالم تريد ايجاد أسواق لتفادي كساد سلعها ولا تجد سوق متوسطية، وما يميزها من المعايير في المستوى الثقافي والمهني والاقتصادي أحسن من مثيله في الدول المتخلفة، أما جهة النظر لاحتياجات الدول المغاربية للغرب كما ونوعا، ومع تزايد السكان وما ينتج عنه من ارتفاع كلفة اشباع الحاجات ومنها الغذائية والتي يمكن تغطيتها دون اللجوء إلى الغرب، واقتضى الطلب سنة 2014 تحقيق 80% من الكفاية الغذائية، والدول المغاربية لم تتجاوز 50%، وهو ما شكل تهديدا كبيرا يستدعي استصلاح الكثير من الأراضي الزراعية المهمشة وتوسيعها، و زيادة الانفاق العمومي على التعليم، وتكوين الإطارات والذي يعتبر اللبنة الأساسية للنهوض بمختلف القطاعات.

و تتسم بعض الدول المغاربية بوفرة مالية عالية، حيث قدر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2014 بحوالي 5687 دولار في الجزائر، و 4414 دولار بتونس، و 3238 دولار بالمغرب، و2753 بليبيا، و 1216 بموريتانيا.[1]

كما يتضح أن حجم التشغيل في دول المغرب العربي في تزايد مستمر حيث يفوق حوالي 45 مليون، ويبلغ الطلب الإضافي نحو 2 مليون سنويا، مع العلم أن تكاليف توفير منصب شغل واحد تتطلب 3 آلاف دولار في القطاع الزراعي و30 ألف دولار في القطاع الصناعي أو الخدماتي، فكم يتطلب توفير الأموال لتغطية الطلب الجديد؟، ضف إلى ذلك حجم الاستثمارات الواجب تمويلها لإشباع الحاجات السكانية والمرافق الملحقة.

وإذا نظرنا إلى الدول المغاربية ككل نجد أنها تتمتع بسوق كبيرة، وعليه سيؤدي التكامل الاقتصادي بينها إلى اتساع حجم هذه السوق أمام المشروعات في كل بلد بما يسمح بالاستفادة من وفورات الحجم ووسائل الانتاج الحديثة في مجال تخفيض التكاليف، بالإضافة إلى الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية من خلال تخصص كل دولة في إنتاج السلعة أو الخدمة التي تتمتع فيها بميزة نسبية أو تنافسية، والقضاء

[1] **صندوق النقد العربي**، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016، ص 32

على احتكار مشروع معين لسلعة معينة، وذلك لظهور العديد من المشروعات الإنتاجية ذات الكفاءة في إنتاج هذه السلعة.

ولقد عرفت السنوات التالية لتأسيس الاتحاد المغاربي تطورا هاما في مجال العلاقات الاقتصادية، واتضح ذلك من خلال اجتماع مجلس وزراء الخارجية في ديسمبر 1990، الذي وضح فيه المحاور الأساسية للتكامل الاقتصادي، والتي تم التصديق عليها من قبل مجلس الرئاسة الذي اجتمع في ليبيا في 10 و11 مارس 1991، وحددت تلك المحاور في ثلاث نقاط رئيسية وهي:[1]

- منطقة التبادل الحر: تهدف إلى رفع الحواجز الجمركية أمام حركة تدفق السلع الصناعية والزراعية ذات المنشأ المغاربي والموجهة للاستهلاك داخل الاتحاد، وكان من المفروض تحقيق ذلك قبل عام 1992.
- اتحاد جمركي: هدفه توحيد النظام الجمركي في الدول الأعضاء، وبالتالي توحيد التعريفة الجمركية بين الدول الخمس من جهة وبين الدول الأخرى من جهة أخرى، وكان من المفروض التوصل لذلك قبل سنة 1995 إلا أنه لم يتحقق.
- الاندماج الاقتصادي المغاربي: من خلال توحيد السياسات الاقتصادية و الاجتماعية، وذلك بالتركيز على الأولويات التالية:

- التعاون في كل المجالات ذات العلاقة بتحقيق الاكتفاء الذاتي من انتاج الغذاء.
- اقامة المشاريع المشتركة بين بلدان المغرب العربي لدفع حركة التنمية و التكامل المغاربي والوصول إلى خطوات متقدمة.
- التنسيق بين السياسات الضريبية والاستثمارية
- تنمية الموارد البشرية.

خامسا: عراقيل اقامة تكامل اقتصادي لدول اتحاد المغرب العربي:

إن فشل تحقيق تكامل اقتصادي بين دول المغرب العربي يستجيب لتحقيق تطلعات شعوب المنطقة، يدفع للبحث عن العراقيل التي تقف أمامه، ويمكن التمييز بين ثلاث أنواع من الصعوبات:

1- صعوبات ذات طابع سياسي:

لا شك في أن الهزات التي عرفتها العلاقات السياسية بين دول المغرب العربي كان لها النصيب الأكبر في تعطيل مشروع التكامل الاقتصادي بينها، وذلك للأسباب التالية:

[1] عيسى حامد محمد الفارسي، **التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي، واقعه، مقوماته، معوقات قيامه**، الملتقى الدولي حول * التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية، 8 و 9 ماي 2004، جامعة سطيف، الجزائر، 2004، 398

- **اختلاف الأنظمة السياسية في الدول المغاربية:**

وتعد أهم معوقات الدخول في أي نشاط مشترك يؤدي إلى تحقيق تكامل اقتصادي بين دول المغرب العربي التي مرت ببعض الهزات فيما يتعلق بالعلاقات السياسية، كون هذه الأنظمة تضع المصلحة الفردية الآنية على حساب المصلحة القومية الحضارية بعيدة المدى.

- **ضعف الإرادة السياسية:**

لا يتحقق التكامل الاقتصادي المغاربي إلا إذا توفرت الإرادة السياسية المغاربية التي تقبل بمبدأ التكامل، وتعمل على تنفيذ الخطوات التي تصب في هذا الاتجاه، كما يتطلب الأمر التفاهم السياسي خاصة في مجال القضايا الحساسة.

- **قضية الصحراء الغربية:**

تعد قضية الصحراء الغربية من أهم الأسباب التي عرقلت قيام تكامل مغاربي و أدت إلى تدهور العلاقات الجزائرية المغربية، الأمر الذي انعكس سلبا على مشروع التكامل، وطلب المغرب تجميد مؤسسات الاتحاد أثناء فترة رئاسة الجزائر له بسبب قضية الصحراء الغربية.

- **قضية لوكاربي والحضر المفروض على ليبيا:** أدى التزام دول الاتحاد بالقرارات الدولية إلى بروز خلاف داخل الاتحاد، ووصل إلى حد رفض ليبيا تسلم رئاسة المجلس من الجزائر سنة 1995 احتجاجا منها على التزام الدول الأعضاء بالحضر الجوي الدولي المفروض عليها.
- **الأزمة السياسية والأمنية في الجزائر:** عرفت الجزائر خلال فترة التسعينيات أزمة كان لها الأثر السبي على مسار التكامل في أوجه مختلفة، حيث كانت تترأس المجلس في تلك الفترة وبالتالي كانت منشغلة بأوضاعها الداخلية، كما تخوفت الدول الأخرى من انتقال الأزمة إليها وعدم قيام تكامل مغاربي بدون الجزائر بحكم موقعها الاستراتيجي في المنطقة.
- **العراقيل ذات الطابع الاقتصادي:**

يعاني قيام تكتل اقتصادي مغاربي من الصعوبات التالية:[1]

- **ضعف المبادلات التجارية بين دول المغرب العربي:** رغم عوامل التقارب بين دول اتحاد المغرب العربي، إلا أن حجم التبادل التجاري بينها يبقى ضعيف جدا والذي لا يتجاوز في أغلب الحالات 03 % من حجم المبادلات، مما يشكل عائقا في إقامة هذا التكامل.

[1] Kharbachi Hamid et autres , **analyse synthétique t critique du partenariat , Euro maghrébin** , revue des sciences économiques, université de Sétif, N 04, 2005, p37.

- **التبعية الاقتصادية للخارج:** وخاصة الاتحاد الأوروبي، حيث تشير الدراسات إلى أن ثلثي مبادلات الدول المغاربية مرتبطة معه، كما أن الاقتصاديات المغاربية ظلت مرتبطة بالدول الصناعية من خلال هيمنة هذه الأخيرة على الأسواق المغاربية.
- **التباين في السياسات والأنظمة الاقتصادية وتخلفها:** يعتبر معوقا لإقامة تكتل اقتصادي مغاربي، فتونس والمغرب وموريتانيا كانت تتبع سياسات اقتصادية ليبرالية، في حين أن الجزائر وليبيا كانت تتبع سياسات اقتصادية موجهة قبل أن تقوم بتحرير اقتصادها. كما أن تخلف اقتصاديات هذه الدول يعتبر من العوامل المعرقلة لإقامة تكامل اقتصادي مغاربي.
- **المعوقات ذات الطابع المؤسساتي:** تمثل هذه المعوقات عقبة حقيقية في تحقيق التكامل المغاربي، حيث وضعتها الدول الأعضاء خلال معاهدة تأسيس اتحاد المغرب العربي، وهذه العراقيل في الواقع نابعة من طريقة صياغة هذه المعاهدة والتي جعلتها عرضة لكل الخلافات السياسية بين الدول الأعضاء، وانعدام الثقة المتبادلة جعل كل دولة متحفظة جدا، مما حرم اتحاد المغرب العربي من الارتقاء لمستوى حقيقي من التكامل الاقليمي، كما أن التحجج بمبدأ السيادة الوطنية وغياب أي رؤية استراتيجية، وقلة التجربة في مسائل معينة كلها عوامل أدت إلى اعتماد مبدأ التصويت بالإجماع (حسب المادة 06)، رغم أن هذه الدول هي عضو كذلك في الجامعة العربية وتعرف مدى عرقلة المبدأ لنشاط الاتحاد، غير أن ذلك لم يمنع من اعتماده، كما أن أي تعديل لاتفاقية مراكش يجب أن يحظى بموافقة الدول الخمس الأعضاء (حسب المادة 18)، وأن هذه القاعدة المعرقلة تم اتباعها بقاعدة أخرى مكملة تشترط التصديق على الاتفاقيات من قبل كل الدول الأعضاء قبل البدء في تنفيذها، وهو ما أدى إلى توقيع 36 اتفاقية مشتركة، خمسة فقط منها دخلت حيز التنفيذ.[1]

لدا نرى كباحثين أنه بدون تجاوز هذه الصعوبات لا يمكن قيام اتحاد المغرب العربي، وعليه يجب التفكير في اعادة النظر في استراتيجية بناء الاتحاد، ومحاولة اتخاد التدابير اللازمة لتجاوز هذه الصعوبات أو التقليل من حدتها.

سادسا: تحديات تكامل اتحاد المغرب العربي:

يواجه اليوم تكامل اتحاد المغرب العربي تحديات تفرضها التحولات الاقتصادية العالمية، والتي يمكن أن تلعب دورا حاسما في تحديد مستقبله. وبالإضافة للتحديات الداخلية التي تواجه هذا التكامل، توجد تحديات خارجية يمكن حصرها فيما يلي:

[1] Abdennour benanter, **comment expliquer un dispositif de blocage ou Maghreb**, séminaire international sur la sécurité et de défense dans le méditerrané – les conflits régionaux et les stratégies de sécurité ; 01 et 02 décembre 2008, Barcelone, p109

1- الشراكة الأورو متوسطية: سارعت أغلب دول المغرب العربي خاصة تونس والمغرب ثم الجزائر إلى توقيع اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي بصفة منفردة، وهذا في ظل أوضاعها الداخلية التي تعكس تنامي الإختلالات و تطور الأزمات في محيط دولي تميزت تحولاته الهيكلية بإضعاف سيادة الدول النامية ومنها الدول المغاربية، الأمر الذي أضعف وزنها التفاوضي و قلل من قدرتها في تحقيق المكاسب من تلك الاتفاقيات، مما جعل هذه الأخيرة غير متكافئة لكون موازين القوى كانت في غير صالح الاقتصاديات المغاربية التي دخلت مفاوضات منفردة مع دول الاتحاد الأوروبي المجتمعة، والتي تتحرك كتكتل اقتصادي معزز بمنظومة مؤسسية وسياسية وأمنية مشتركة.[1]

2- المنظمة العالمية للتجارة و الاندماج في النظام التجاري الدولي:

توجد أربع دول مغاربية من بين 9 دول عربية فقط وقعت على الوثيقة النهائية لجولة أورغواي، منها ثلاث دول مغاربية تعتبر عضوا في المنظمة العالمية للتجارة وهي: تونس، المغرب وموريتانيا، في حين لاتزال الجزائر تتمتع بصفة عضو مراقب تمهيدا لانضمامها لهذه المنظمة، بينما لاتزال ليبيا خارج إطار المنظمة.

وقد ينجر عن هذا الإنضمام بعض الآثار التي قد تتعرض لها اقتصاديات المغرب العربي، وبحكم الأوضاع الحالية لهذه الاقتصاديات يكون أغلبها ذات طابع سلبي، في حين قد يعتبر إيجابيا إذا ما وظف توظيفا رشيدا. وتم التعامل معه بمراعات المنافسة العامة وما تتطلبه من قواعد انتاجية كبيرة وطاقة هائلة، قد يعجز كل قطر مغاربي عن انجازها بمفرده، في حين يبقى ذلك ممكنا في ظل الإطار المغاربي وهو ما يجعل التعامل مع المنظمة العالمية للتجارة وما صاحبها من إجراءات يمثل تحديا آخر يضاف إلى التحديات الأخرى[2].

3- مشروع الشرق أوسطي: هو مشروع سياسي بآليات اقتصادية، قام على فكرة أن أحسن السبل تؤدي إلى الهدف بأقل تكلفة، حيث سبق للمجموعة الأوروبية أن اقترحت انشاء ما يسمى بسوق المشرق والتي تتألف من مصر، سوريا، لبنان، الأردن، فلسطين، وسوق المغرب تتألف من المغرب، الجزائر، تونس، على أن تنشأ رابطة داخلية بين هاتين السوقين، وسوق الاتحاد الأوروبي، وهو تمهيدا لما يسمى حاليا الشراكة الأورو متوسطية.

- **الأزمة الاقتصادية العالمية:** لقد كان للوضعية الاقتصادية لدول المغرب العربي دور كبير في تأثر هذه الدول بالأزمة العالمية رغم كونها غير مرتبطة إلى حد ما بالمصارف والأسواق المالية العالمية، وتتأثر

[1] صبيحة بخوش، مرجع سبق ذكره، ص ص 310، 311.

[2] محمد الأمين ولد أحمد جدو، **أثر المتغيرات العالمية الجديدة في ديناميكية التكامل الاقتصادي في دول المغرب العربي**، مجلة المستقبل العربي، العدد 268، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، جوان 2001، ص ص 30، 31

الدول المغاربية بالأزمة خاصة في ظل دخول الاتحاد الأوروبي الشريك الأول لدول المنطقة في قلب الأزمة، وهو ما يلقي في ظلاله السلبية على علاقاته الإقتصادية بالدول المغاربية، كما هو الحال لقطاعات السياحة والصادرات والاستثمارات الخارجية لاسيما وأن أغلب دول المغرب العربي في حركية دائمة واقتصادها منفتح على المحيط الإقليمي والدولي. [1]

يمكننا القول أن على دول اتحاد المغرب العربي إذا أرادت أن تحق الاندماج الاقتصادي بينها عليها أن تساير هذه التحديات وتواكب التطورات الاقتصادية العالمية بما يتماشى وطبيعة اقتصاداتها.

سابعا: مستقبل التكامل الاقتصادي لدول اتحاد المغرب العربي:

توجد ثلاث سيناريوهات لمستقبل التكامل الاقتصادي للدول المغاربية: [2]

1- السيناريو الأول: استمرار الاتحاد في صيغته الراهنة والتزام الدول الأعضاء مسارات انفرادية في غياب التنسيق والانسجام في السياسيات المتبعة، وهذا السيناريو هو الأقوى احتمالا خاصة مع استمرار الدول الأعضاء في اقامة ترتيبات أمنية واقتصادية مع الخارج كالاتحاد الأوروبي والو. م. والتركيز في تحقيق هذه الأولوية، ويتضح أن الاتحاد ربما قادر على استمرار صيغته الراهنة والتي تتمثل في اللقاءات على المستوى الرسمي، والخروج بصيغ عامة فضفاضة في الوقت الذي لا يمثل ذلك إلزاما لدول الاتحاد.

2- السناريو الثاني: حل الاتحاد وهو أمر وارد في ظل الاختلالات السياسية والاستراتيجية وبالخصوص قضية الصحراء الغربية، وتوتر العلاقات بين الجزائر والمغرب، وعندما تصل الأمور لانسحاب دولة أو أكثر من دول الاتحاد، فضلا عن استمرارية جمود الاتحاد، واستمرار الأوضاع الراهنة قد تدعم ذلك، لكن حل الاتحاد لا يمنع من استمرار اللقاءات أو التعاون الثنائي أو الثلاثي بين دوله، وربما لا يمثل حل الاتحاد قضية كبيرة لدى المجتمع المغاربي بحكم اخفاقه في مواجهة التحديات الكبيرة.

3- السيناريو الثالث: وهو الاتجاه نحو الاندماج والوحدة لدول الاتحاد وهو أبعد احتمال، وبالتالي يستجيب المغرب العربي للتحديات المطروحة، وهناك دوافع تدعو للإسراع لهذا التحول:[3]

- أصبحت التكتلات الكبرى من سمات الاندماج في العالم المعاصر الذي تتحكم فيه العولمة، وانخراط دول العالم في سياق اقتصادي واحد، مما يعني أن التكتل أصبح ضرورة اقتصادية حتمية.

---

[1] **تداعيات الأزمة المالية العالمية على دول مجلس التعاون ودول المغرب العربي**، افتتاحية العدد، مجلة شؤون خليجية، ص 57، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، 2009، ص 75

[2] كرازدي اسماعيل، آفاق التجربة التكاملية بين دول المغرب العربي، www.politics-dz.com/threads/faq-altgrb-altkam: 10/03/2017 a18h.

[3] عادل مساوي، عبد العالي حامي الدين، **المغرب العربي، التفاعلات المحلية والاقليمية والاسلامية**، مجلة البيان، التقرير الرابع، الرياض، السعودية، ديسمبر 2010، ص ص 15، 16

- انخراط دول الاتحاد مع دول الشراكة الأور متوسطية و في اتفاقيات التبادل الحر بشكل منفرد من شأنه أن يزيد في اضعاف اقتصاديات دول المنطقة، مما يفرض عليها التنسيق والاندماج من أجل تحقيق أكبر قدر من المكاسب والنتائج الإيجابية، وتعزيز قدرتها التنافسية و موقعها التفاوضي أمام التكتلات الاقتصادية القوية المحيطة بها.

وهناك أسباب أخرى واقعية تدعو دول المنطقة للتنسيق والإندماج، وبلورة سياسات مشتركة لمواجهة العديد من التحديات المرتبطة بالأمن والهجرة والتصحر، وفق رؤية مغاربية تراعي بالدرجة الأولى مصالح شعوب المنطقة.

المطلب الثالث: تجربة دول مجلس التعاون الخليجي العربي(اتفاقية إقليمية عربية):

أولا: مقومات التعاون لدى دول مجلس التعاون الخليجي:

تتوفر دول مجلس التعاون الخليجي العربي على جملة من المقومات نذكر منها:

- الدين و اللغة والتاريخ المشترك، مما يسهل من قيام التكامل الاقتصادي بين هذه الدول.

- التقارب الجغرافي والذي يعتبر عاملا أساسيا ومحفزا للتكامل نظرا للمزايا التي يتيحها وأهمها قصر المسافة بين أسواق بلدان الخليج مما يقل تكاليف النقل وسرعته، إضافة إلى الموقع الاستراتيجي الذي تحتله دول الخليج من الناحية الاقتصادية، حيث تتوسط ثلاث قارات، آسيا وإفريقيا وأروبا.

- التقارب السياسي باعتبار أغلب دول الخليج متجانسة سياسيا و يسودها نظام حكم ملكي، وتتمتع بنوع من الاستقرار السياسي مما يشجع على قيام تكامل اقتصادي بينها.

- امتلاك دول الخليج العربي مقومات طبيعية وبشرية هائلة، وتتربع على مساحة تقدر بحوالي 2673000 كلم^2، كما تمتلك هذه الدول ثروات باطنية متنوعة كالنفط والغاز، فهي تحتوي على احتياطي نفط يقدر ب 44% بالنسبة لاحتياطي دول العالم، 19% احتياطي الغاز عالميا، وتنتج حوالي 20% من الانتاج العالمي للنفط، مما يؤهلها للقيام بصناعات ضخمة.

- الهيكل الاقتصادي الذي تتميز به دول الخليج العربي، حيث تشترك في العديد من الخصائص الاقتصادية، فالنفط يساهم بحوالي الثلث من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، وبحوالي ثلاثة أرباع في الإيرادات الحكومية و الصادرات السنوية، ويبلغ نصيب هذه الدول كمجموعة حوالي 45 % من الاحتياطات النفطية المثبتة في العالم و 25% من صادرات النفط الخام (علما أن المملكة العربية السعودية هي أكبر مصدر للنفط في العالم)، وهي تملك على الأقل 17 % من احتياطات الغاز المثبتة في العالم، و اصبحت قطر رابع أكبر بلد مصدر للغاز الطبيعي المسيل في العالم.[1]

[1] نبيل حشاد، **العولمة ومستقبل الاقتصاد العربي**، الطبعة الأولى، دار ايجي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص 399

- التقارب في معدل نمو الناتج المجلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليج العربي، الأمر الذي سهل دخول الاتحاد النقدي، وبالتالي التكامل الاقتصادي حيز التنفيذ.

ويبين الجدول التالي تطور الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي للفترة (2013/2006):

الجدول رقم (17): الناتج المحلي بالأسعار الجارية لدول مجلس التعاون الخليجي(2006-2013) مليون دولار

البيان	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
2006	222 116	18 505	376 398	37 216	60 882	101 923
2007	257 916	21 730	415 688	42 085	79 712	118 996
2008	315 474	25 711	519 797	60 905	115 270	147 539
2009	253 547	22 938	429 098	48 388	97 798	105 990
2010	286 049	25 713	526 811	58 641	125 122	115 339
2011	347 454	29 044	669 507	67 938	169 805	154 061
2012	372 314	30 756	733 956	76 341	190 290	174 033
2013	402 340	32 897	744 336	78 183	203 235	175 839

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليج العربية: htt/gccstat.org/ar/about/the-board

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن السعودية حققت أعلى ناتج محلي إجمالي بقيمة 744 336 مليون دولار، تليها الامارات في المرتبة الثانية ب 402340 مليون دولار، بينما يبقى متوسط إلى ضعيف في الدول الأخرى، وذلك يرجع للتباين في مستوى الأداء الاقتصادي في هذه الدول وطبيعة اقتصاد كل دولة.

وما يمكن الاشارة إليه كذلك هو تزايد الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي عبر الزمن مما يبرز ضرورة التكامل الاقتصادي بينها.

- الجانب الكبير من العمالة الأجنبية في أسواق دول الخليج العربي، وذلك منذ الطفرة النفطية الأولى في مطلع ومنتصف سبعينيات القران الماضي، فندرة الموارد البشرية لدول الخليج واعتماد اقتصادياتها بشكل كبير على النفط يحتم عليها أن يكون بينها نوع من التنسيق و والتكامل لأجل الدفاع عن مصلحتها المشتركة.

ثانيا: نشأة مجلس التعاون الخليجي:

بدأت فكرة إنشاء مجلس التعاون الخليجي في 1976/05/6 عندما زار ولي عهد الكويت ومجلس وزراءها الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة لإجراء محادثات مطولة حول فكرة انشاء مجلس للتعاون بين دول الخليج العربي، وأثمرت هذه الزيارة عن تشكيل لجنة وزارية يرأسها وزير خارجية البلدين لمتابعة الموضوع الذي تمت إثارته من خلال القمة العربية الحادية عشرة في الأردن، في نوفمبر 1980، وعرضت الكويت تصوراتها الاستراتيجية على القادة لدول الخليج، وأوضحت تصوراتها

للتعاون في جميع المجالات الاقتصادية و الثقافية والسياسية والعسكرية والأمنية، فكانت الاستجابة سريعة تبعتها خطوة مهمة تمثلت في عقد مؤتمر لجميع وزراء خارجية دول الخليج الستة في مدينة الرياض في فيفري 1981، أسفر عن انشاء مجلس لدول التعاون الخليج العربي، يقوم ميثاقه على مبدأ التعاون بين الدول الأعضاء وليس في شكل وحدة أو اتحاد، وفي الشهر الموالي لعقد مؤتمر الرياض، عقد وزراء خارجية دول الخليج اجتماعات في العاصمة العمانية مسقط، نتج عنها الموافقة على الهيكل التنظيمي للمجلس، والتوقيع بالأحرف على النظام الأساسي لدول التعاون الخليجي، وفي 1981/05/25 عقد قادة دول الخليج، في مدينة أبو ظبي أول قمة لمجلس التعاون وتم فيها إقرار النظام الأساسي و اختيار السيد عبد الله يعقوب بشارة ليكون أول من يشغل منصب الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي، وكذلك تشكيل مجموعة من اللجان الوزارية المهمة لتنفيذ أهداف المجلس، وأخيرا اختيرت العاصمة السعودية *الرياض* مقر للأمانة العامة لمجلس التعاون.[1]

ثالثا: أهم محطات دول مجلس التعاون الخليجي:

1- إنشاء منطقة تجارة حرة: بتوقيع الاتفاقية الاقتصادية الموحدة سنة 1981 اتجهت دول مجلس التعاون الخليجي إلى اتخاذ الخطوات الرامية إلى إقامة منطقة تجارة حرة فيما بينها، ودخلت حيز التنفيذ في مارس 1983، واستمرت إلى غاية 2002، و حل محلها الاتحاد الجمركي لدول المجلس، وخلال فترة منطقة تجارة الحرة (1983-2002) ارتفع حجم التبادل التجاري بين دول المجلس من تقريبا 6 مليار دولار عام 1983 إلى حوالي 20 مليار دولار عام 2002،[2] وتميزت منطقة التجارة الحرة ب:

- إعفاء منتجات دول مجلس التعاون الصناعية والزراعية ومنتجات الثروات الطبيعية من الرسوم الجمركية، شريطة اصطحابها لشهادة منشأ من الجهة الحكومية المختصة في الدول المصدرة للبضاعة.
- تنسيق السياسات والعلاقات التجارية فيما بين دول المجلس تجاه الدول والتكتلات الاقتصادية الأخرى.
- المعاملة المتساوية لمواطني دول المجلس في أي من هذه الدول من حيث حرية الانتقال والإقامة، حرية ممارسة النشاط الاقتصادي، حرية التملك والاستثمار.

[1] صلاح عباس، **التكتلات الاقتصادية، هل هي تحايل على الغات**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2006 ، ص 64.

[2] غربي هشام، مداحي محمد، **إشكالية التكامل الاقتصادي على ضوء الأزمة المالية العالمية 2008، دول مجلس التعاون الخليجي نموذجا**، الملتقى الدولي، واقع التكتلات الأزمات زمن الأزمات، المركز الجامعي الوادي، 26 و 27 فيفري 2012، ص12

ثانيا: الاتحاد الجمركي: يعد قرار قيام اتحاد جمركي من القرارات الهامة في مسيرة مجلس التعاون الخليجي، وخطوة كبيرة في طريق الوحدة الاقتصادية، وهو ما يجعل من التكتلات الاقتصادية العملاقة في العالم النامي، ويوفر فرصة تكوين تكتل تفاوضي يوازن التكتل الأوروبي، ويستطيع فرض حلول عادلة للمشكلات العالقة بينهما، بعد أن اشترط الاتحاد الأوروبي على المجلس قيام اتحاد جمركي لإقامة شراكة بين الطرفين.

و في الدورة الثالثة والعشرين التي عقدت بدولة قطر يومي 21 و 22 ديسمبر 2002 قرر المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون الخليجي مباركة قيام الاتحاد الجمركي في 01 يناير 2003، وأقر جملة من الإجراءات والخطوات التي اتفقت عليها لجنة التعاون المالي والاقتصادي (وزراء المالية والاقتصادي في دول المجلس) لقيام الاتحاد الجمركي لدول المجلس ومن أهم الإجراءات والخطوات نجد:

* تحديد موعد لتطبيق الاتحاد الجمركي، يتم البدء في 01 يناير 2003،

* تحديد مفهوم الاتحاد الجمركي و أسسه، حيث يقوم على:[1]

- تعريفة جمركة موحدة تجاه العالم الخارجي.

- قانون جمركي موحد.

- اعتماد لوائح و أنظمة متماثلة لدول المجلس في المجالات ذات الصلة.

- توحيد النظم والإجراءات الجمركية المالية والإدارية الداخلية المتعلقة بالاستيراد والتصدير، وإعادة التصدير في دول المجلس.

- تحصيل الرسوم الجمركية عند نقطة دخول واحدة.

- انتقال السلع بين دول المجلس بحرية ودون قيود جمركية أو غير جمركية، مع الأخذ بعين الاعتبار تطبيق أنظمة الحجز للسلع الممنوعة والمقيدة.

- معاملة السلع المنتجة في أي من دول المجلس معاملة المنتجات الوطنية.

ويؤدي قيام الاتحاد الجمركي إلى الاستفادة من اقتصاديات الحجم و زيادة المنافسة، ورفع الكفاءة في الإنتاج والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، وبالتالي فتح مجال أوسع للاستثمار البيني، وتحسين الوضع التفاوضي لدول المجلس للحصول على شروط أفضل للتجارة مع الدول والمجموعات الاقتصادية الأخرى.

[1] وصاف سعيدي، **مجلس التعاون الخليجي، دراسة تقييمية لمسار عملية التكامل الاقتصادي**، الملتقى الدولي حول * التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية، 8 و 9 ماي 2004، جامعة سطيف، الجزائر، 2004، 354

ثالثا: سوق خليجية مشتركة:

تم تناولها على مستوى الاتفاقية الاقتصادية الموحدة المعدلة عام 2001 حيث حددت الأبعاد العامة لهذه السوق بالاستناد إلى مبدأ المعاملة الوطنية وذلك من خلال[1]:

* حرية ممارسة جميع الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية " تملك العقار، حرية التنقل، تنقل رؤوس الأموال، المعاملة الضريبية، تداول وشراء الأسهم وتأسيس الشركات في التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية" غير أن ذلك صوحب بالعديد من المعوقات على صعيد الواقع العملي، الأمر الذي دعا إلى ضرورة التطبيق الفعلي والمباشر من خلال إعلان الدوحة في 2007/12/4 و المتعلق بإعلان قيام السوق الخليجية المشتركة تطبيقا للبرنامج الزمني الذي اقره المجلس الأعلى سنة 2002 وبتحديد نهاية 2007 كموعد لاستكمال متطلبات السوق الخليجية المشتركة، فقبل نهاية 2007 تم الاتفاق على جميع المتطلبات الرئيسية لقيام السوق الخليجية المشتركة كماي يلي:

- إيجاد سوق واحدة يتم من خلالها استفادة مواطني دول المجلس من الفرص المتاحة في الاقتصاد الخليجي.
- فتح مجال أوسع للاستثمار البيني والأجنبي وتعظيم الفوائد الناجمة عن اقتصاديات الحجم.
- تحسين الوضع التفاوضي لدول المجلس وتعزيز مكانتها الفاعلة والمؤثرة بين التجمعات الاقتصادية الدولية.

رابعا: الاتحاد النقدي:[2]

ترجع المحاولات الأولى لإصدار عملة خليجية موحدة إلى عقد السبعينيات من القرن الماضي، وفي الثاني من ذلك العقد، وقبل قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وضعت اتفاقية لإصدار عملة خليجية موحدة بين دول الإمارات والكويت والبحرين وقطر، إلا أن الاتفاقية لم يوقع عليها بشكل نهائي وتم تجاهلها، وفي أعقاب انشاء مجلس التعاون الخليجي جرت دراسة عدد من الآليات الرامية لتوحيد أسعار الصرف بدول المجلس تمهيدا لإيجاد اتحاد نقدي وإصدار عملة خليجية موحدة.

وفي الدورة الحادية والعشرين لقمة الخليج بالمنامة سنة 2000 أقر المجلس الأعلى اختيار الدولار الأمريكي ليكون المثبت المشترك للعملات الخليجية، وكخطوة مبدئية نحو التوصل لعملة خليجية موحدة مع تحديد سعر صرف العملات الخليجية وفقا للأسعار الرسمية المعلنة عند بدء اتخاذ الدولار كمثبت مشترك، ويستهدف إصدار العملة الخليجية الموحدة في موعد أقصاه يناير 2010.

[1] غربي هشام، مداحي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 17

[2] وصاف سعيدي، مرجع سبق ذكره، ص 357.

خامسا: معوقات التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي العربي:

يمكن تقسيمها إلى معوقات داخلية وأخرى خارجية:[1]

1- المعوقات الداخلية: يقصد بها القوى المحلية داخل كل قطر من أقطار المجلس، حيث تتشابه دول المجلس في تحديد هذه المعوقات، والتي يأتي في مقدمتها ما يلي:

- **العمالة الأجنبية وتأثيرها على قوة العمل المحلية:** ترجع أسباب جذب العمالة الأجنبية لدول الخليج إلى:

- ضآلة قوة العمل المحلية وعدم قدرتها على بناء هيكل أساسي صناعي بهدف تلبية الحاجات الأساسية للمجتمع، مما أدى إلى استيراد العمالة من الخارج.
- دور القطاع الخاص في استيراد العمالة الأجنبية باعتباره يهدف لزيادة أرباحه.
- استقدام العمالة الأجنبية خاصة الأسيوية باعتبارها على استعداد لقبول أجور أقل، وتحمل ظروف معيشية صعبة و ظروف عمل قاسية أكثر من العمالة العربية.
- عدم استقرار العمالة الأجنبية في منطقة الخليج.

- **معوقات تنفيذ الاتفاقية الاقتصادية:** توجد بعض العقبات الإدارية تقف وراء تطبيق بنود الاتفاقية الاقتصادية الموحدة وبالتالي تعيق التكامل الاقتصادي بين دول المجلس الخليجي، لدا يجب تخطيها ووضع الحلول المناسبة لها، وتتلخص في أن بعض الدول الأعضاء في المجلس تقوم بإحالة البضائع المتنقلة بينها إلى المراكز الجمركية المتواجدة داخل البلاد التي تبعد عن المراكز الحدودية بمسافات طويلة قصد اتمام إجراءات ترسيمها، لذلك تقتضي هذه البضاعة وقتا طويلا في نقاط الجمارك والعبور، كما تختلف كل دولة في المجلس عن نظيرتها من حيث القوانين والتشريعات المتعلقة بالنشاط التنموي.

2- المعوقات الخارجية: وتتمثل في:

- **استمرار التوتر في منطقة الخليج:** حيث لم تعرف هذه المنطقة الاستقرار مند أكثر من عقدين، بدءا بالحرب الإيرانية العراقية، مرورا بحرب الخليج الثانية المرتبطة بغزو الكويت، وصولا إلى الغزو الأمريكي للعراق، مما عرقل التنمية الاقتصادية بالمنطقة.

[1] جاسم بن محمد القاسمي، **التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي، انجازاته وتحدياته**، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1999، ص 115

- **التكالب الدولي على المنطقة:** أصبح الخليج العربي محل اهتمام دولي كبير، ووضعت الاستراتيجيات المختلفة للسيطرة عليه أو على الأقل تأمين احتياجاتها النفطية وضمان مصدر طاقتها، وما يحدث في العراق خير دليل على ذلك.

وعليه نرى أنه كان لهذه الأسباب دور في عرقلة التنمية والتكامل الاقتصاديين في منطقة الخليج العربي، وتستطيع دول هذه المنطقة الدفاع عن سيادتها ومكاسبها، من خلال التكاثف والتلاحم بين شعوبها، خاصة عند مفاوضة الأجانب بغرض الحصول على مكاسب وحقوق، والمحافظة على ثرواتها النفطية.

المطلب الرابع: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

لقد أكد مؤتمر القمة العربية المنعقد بالقاهرة خلال الفترة 21- 23 جوان 1996 على أهمية تسهيل وتنمية التبادل التجاري العربي، ونص على تكليف المجلس الاقتصادي والإجتماعي لجامعة الدول العربية باتخاذ ما يلزم نحو إسراع إقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى، وفقا لبرنامج وجدول زمني يتم الاتفاق عليهما، حيث شملت أهداف البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة تجارة حرة عربية ما يلي:[1]

- التنسيق بين النظم والتشريعات والسياسات التجارية والنقدية، وإقامة شبكة معلومات موحدة من السلع، ووضع خطوط عريضة للعلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول العربية والدول الأوروبية.

- تنفيذ التفاصيل المقترحة بشأن الدورة الزمنية لتحقيق واستكمال المنطقة الحرة، وهذه الأخيرة لا تعني تحديد منطقة معينة، بل تعني جعل التبادل بين الدول العربية محررا، لتصبح في مرحلة تالية سوقا عربية مشتركة تضم أكثر من 245 مليون مستهلك.

وضع البرنامج المجال أمام الدول العربية للاستعانة بالأحكام والقواعد الدولية في معالجة حالات الدعم والإغراق والوقاية للسلع الوطنية من ناحية، ومن ناحية أخرى أجاز لكل بلدين عربيين أو أكثر من أطراف الاتفاقية الاتفاق بينهما على تبادل الاعفاءات، بما يسبق الجدول الزمني للبرنامج الذي كان مقرر يبلغ حده الأقصى سنة 2007، حيث تزول الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل نهائيا.[2]

وفي 1998/01/01 أعلن الأمين العام لجامعة الدول العربية عن ميلاد منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لإيجاد سوق عربية مشتركة اعتبارا من 31 ديسمبر 2007، و بذلك يكون للدول العربية تكتلا حقيقيا يتيح لها مكانا مرموقا في محيط التكتلات الكبرى الذي يشهده العالم.

---

[1] حسين عمر، **الجات والكيانات الاقتصادية الكبرى، التكاثر البشري والرفاهية مشكلات اقتصادية معاصرة**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 1997، ص 58

[2] سمير عيمش، **منطقة التجارة الحرة الكبرى، الامكانات والوسائل، كتاب التعاون الاقتصادي العربي وآفاق المستقبل**، الطبعة 1، 2001، ص 183

أولا: الجوانب الرئيسية للاتفاقية واطارها العام: جاء برنامج الاتفاقية مراعيا للجوانب التالية:

- أن تتماشى هذه المنطقة مع أوضاع واحتياجات مختلف الدول العربية، ومع أحكام منظمة التجارة العالمية، خاصة وأن عدد من الدول إما أعضاء في المنظمة أو بصدد الإنضمام إليها.

- أن يتضمن البرنامج التنفيذي خطة عمل و جدول زمني محدد لإنشاء المنطقة، وتتمثل عناصر البرنامج التنفيذي استنادا إلى اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية كالآتي:

* معاملة السلع التي تنطبق عليها قواعد المنشأ معاملة السلع الوطنية.

* تحرير كافة السلع المتبادلة بين الدول الأطراف من الرسوم الجمركية، وفقا لمبدأ التحرير التدريجي والذي يطبق بنسب سنوية متساوية خلال 10 سنوات تبدأ في 1998/01/01، و تنتهي في 31 ديسمبر 2007، ويمكن أن تتفق الدول الأطراف أثناء التنفيذ على وضع أي سلع تحت التحرير الفوري، كما يجوز لأي بلدين طرف في البرنامج التنفيذي تبادل إعفاءات تسبق البرنامج الزمني.

وفي هذا الصدد يجب الإشارة إلى أنه تم تعديل الفترة الزمنية لاستكمال المنطقة بناء على توجيهات من القمة العربية في عمان 2000 ليتم ذلك مطلع 2005، وتم رفع نسبة التخفيض التدريجي من الرسوم الجمركية في مطلع عامي 2004 و 2005 إلى 20%.

- لا تخضع السلع التي يتم تبادلها في إطار البرنامج التنفيذي إلى أي قيود غير جمركة تحت إطار أي مسمى.

- مراعاة الأحكام والقواعد الدولية فيما يتعلق بإجراءات الوقاية والدعم والإغراق والخلل في الميزان التجاري الناجم في تطبيق البرنامج.

- منح معاملة تفضيلية للدول العربية الأقل نموا، حيث يجب عليها تحديد طبيعة المعاملة المطلوبة والفترة الزمنية وعرضها على المجلس الاقتصادي والاجتماعي للموافقة، وفي هذا المجال تم منح هذه الدول والراغبة في الانضمام للمنطقة فترة سماح من تطبيق التخفيض التدريجي من الرسوم الجمركية في الدول الأعضاء الأخرى، مع البدء في التخفيض التدريجي مطلع سنة 2005 وصولا إلى إزالة كافة الرسوم الجمركية في 01/ 01/ 2010، وقد استفادت من هذه المعاملة التفضيلية كل من السودان واليمن.

- تحديد أسلوب معاهدة التنفيذ و فض النزاعات التي تنشأ عند التطبيق من خلال لجان متخصصة، و لهذا الغرض تم إنشاء عدد من اللجان تضم في عضويتها كافة الدول أعضاء المنطقة وهي:

* لجنة التنفيذ والمتابعة، تقوم بمتابعة التنفيذ وفض النزاعات، وفي هذا الشأن أعطت صلاحيات للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

* لجنة المفاوضات التجارية: مهمتها إزالة القيود غير الجمركية.

* اللجنة الفنية لقواعد المنشأ: مهمتها إنشاء قواعد المنشأ تفضيلية للسلع العربية، حيث أقرت اللجنة قواعد منشأ مرحلية يتم العمل بها إلى حين استكمال القواعد التفصيلية.

ثانيا: واقع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: شهدت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى سنة 2015 عدة مفاوضات على مستوى الدول الأعضاء لاستكمال التشريعات والوفاء بمتطلبات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وفيما يلي أبرز ما شهدته تلك الموضوعات من تطورات:

1- تحرير تجارة السلع بين الدول العربية: من خلال:[1]

- **تشريعات المنافسة ومراقبة الإحتكارات:** تم صياغة المسودة الأولى من دليل القواعد العربية للمنافسة ومراقبة الإحتكارات لأهميتها في حماية المنافسة المشروعة وتشجيعها عن طريق مراقبة ومنع الإحتكارات لزيادة الفعالية الاقتصادية.

- **تشريعات المعالجة التجارية على مستوى الدعم و الإغراق والتدابير الوقائية:** شهدت سنة 2015 وضع الإجراءات الفنية لمكافحة الإغراق والرسوم التعويضية بحيث تتحول إلى تشريعات توفر لسطلة التحقيق كجهة مختصة سهولة تطبيق هذه الإجراءات في الدول العربية عند طلب الأطراف المعنية التحقيق فيما يخص الصناعة المحلية بتقديم الشكوى والمصدرون والمستوردون أو من ينوب عنهم وحكومات الدول المصدرة، وقد شملت مواد التطوير، الدعم والضرر و الدعم المحظور واحتساب مقدار الدعم وتحديد الضرر والعلاقة السببية والإجراءات المتبعة للتحقيق في طلب مكافحة الدعم.

- **صياغة قواعد منشأ تفصيلية للسلع العربية:** بعد وصول سير عمل التفاوض العربي لقواعد المنشأ التفصيلية حتى قرار قمة الدوحة العادية 2013 بالجمود، و عدم الاتفاق النهائي حول القواعد التفصيلية حيث بلغت البنود المعلقة 207 بند سلعي، وعقد أكثر من 30 اجتماع على مستوى اللجنة الفنية لقواعد المنشأ للوصول لاتفاق نهائي، و تم اقرار آلية التوافق على تلك البنود بنسبة 80% فأكثر، وبقي حوالي 125 بند سلعي لم يحدد التفاوض بشأنها.

- **دعم الدول العربية الأقل نموا:** تم خلال سنة 2015 إعداد دراسات شاملة لكل من فلسطين، السودان، اليمن للتعرف على الواقع الاقتصادي والإجتماعي للدول العربية الأعضاء والأقل نموا خاصة في إطار العمل العربي المشترك وواقع دعمها ومعاملتها، والتعرف على المجالات التنموية المطلوبة لكل دولة من واقع احتياجاتها ومعرفة آلية التعامل والعون الإنمائي المطلوب، وكيفية معاملة هذه الاقتصاديات في التكتلات الاقتصادية من واقع تصنيفاتها، وما هي الحوافز التي منحت لها، وذلك تنفيذا لقرارات القمم

[1] صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، 2016، ص ص 251، 152

العربية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ذات العلاقة بالدعم، وتعاون المنظمات الإقليمية والعربية والدولية.

أنشأت اللجنة الفنية لقواعد المنشأ العربية من خلال جولات التفاوض أحكام عامة للمنشأ تركزت حول تعريف المنتجات التي لها صفة المنشأ الوطني، وأساليب التعاون الإداري بين الدول العربية أعضاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وأقرت تلك الأحكام من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي وفي سنة 2015 عقدت 5 اجتماعات استثنائية للمجلس على مستوى كبار المسؤولين، وتم الاتفاق على مسارات تفاوضية أدت إلى الاتفاق المبدئي على عدد كبير من البنود ماعدا 8 بنود سلعية ذات أهمية نسبية لعدد من الدول العربية.

2- القيود غير الجمركية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: حققت الدول العربية تقدما في تحرير تجارتها الخارجية بالتخلص من نظام الحماية الذي يعتمد على القيود الكمية إلى نظام الحماية الذي يعتمد على استخدام التعريفة الجمركية.

في سنة 2015 تم تدشين برنامج التعاون الإقليمي على هامش اجتماع المجلس الاقتصادي والإجتماعي لجامعة الدول العربية وممثلي المنظمات الدولية ومؤسسات البنية التحتية للجودة في مصر وكبار الشخصيات المعنية، حيث يقوم البرنامج على مشروعين رئيسيين يهدفا إلى تعزيز التكامل التجاري الإقليمي من خلال:[1]

المشروع الأول: تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية: يهدف إلى تقوية البنية التحتية الإقليمية للجودة وتحسين جودة خدمات الدعم في مجال القياس وتقييم المطابقة والاعتماد وفقا لاستراتيجية القياس العربية **المشروع الثاني:** تطبيق اتفاقية الحواجز التقنية أمام التجارة: يعمل على تعزيز القدرات التجارية الإقليمية في مجال الصناعات الغذائية ونظم سلامة الغذاء.

3- تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية: أصدرت قمة شرم الشيخ قرارها رقم ق. ق.632 د.ع.26 – 29 /2015/3، والذي نص على دعوة الدول العربية إلى تحديد أولويات القطاعات الراغبة في تحريرها من حيث أهميتها، و وفقا للائحة التصنيف القطاعي للخدمات المعتمدة من قبل منظمة التجارة العالمية التي تتضمن تصنيفا للقطاعات الخدمية الرئيسية والفرعية، إضافة إلى دعوة الدول الأعضاء لعملية التفاوض باستمرار حول تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية من خلال مراجعة تشريعات القطاعات الخدمية ،ومعرفة أهم القيود الموجودة أمام فرص النفاذ للأسواق لتلك القطاعات من قبل

[1] المرجع نفسه، ص 252

فرق وطنية متخصصة، وتنفيذا لذلك تم تصميم استبيان لهذه الغاية توزيعه على الدول العربية عام 2015.

4- متابعة مرحلة الاتحاد الجمركي:[1] نظرا لعدم تحقيق إقامة الاتحاد الجمركي العربي اعتبارا من 2015/01/01، نصت كذلك قمة شرم الشيخ في قرارها رقم 632.د.ع. 26-2015/03/29 على دعوة الدول العربية إلى تشكيل فريق وطني مكون الوزارات والمؤسسات المعنية لمتابعة متطلبات الاتحاد الجمركي العربي على المستوى الوطني، والتعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية لبناء قدرات الفرق الوطنية حول كيفية متابعة تطبيقات الإتحاد الجمركي العربي من خلال برنامج دعم فني متخصص لإعداد الدراسات المالية، وتحليل التعريفات الجمركية لبناء تعريفة جمركية موحدة، و تقييم آثار الاتحاد الجمركي باتخاذ البدائل والإسراع في استكمال متطلباته.

وتنفيذا لهذا القرار وافقت الدول العربية بفكرة الفرق الوطنية المعنية بموضوعات الاتحاد الجمركي، وتم التعاون مع المنظمات الدولية والاقليمية في إطار تحضير الفريق الاستشاري الدولي، وانجز مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كافة الترتيبات المتعلقة بدعم الفرق الوطنية وكيفية تشكيل الفريق، كما شهد عام 2015 عقد اجتماعات لمختلف الفرق واللجان للتحضير للاتحاد الجمركي (الفريق الفني لنموذج البيان الجمركي، لجنة التعريفة الجمركية، لجنة الإجراءات الجمركية، لجنة وضع دليل الإجراءات الجمركية، لجنة القانون الجمركي العربي).

وتجدر الإشارة إلى أن واقع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى يبقى دون مستوى التطلعات، بالنظر للإمكانيات التي تتوفر عليها الدول العربية في هذا المجال، وانشغال حكوماتها بتنميتها الوطنية على حساب أهداف التكامل وهو ما يسبب تعثرها.

ثالثا: معوقات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

باعتبار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كمرحلة أساسية في مسار التكامل الاقتصادي العربي، خاصة وأن مبادئها تتسم مع أحكام المنظمة العالمية للتجارة، إلا أنها اعترضتها مجموعة من العقبات التي أهما:[2]

- عدم ملاءمة سياسات بعض الدول العربية مع تطبيق تلك اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

[1] المرجع نفسه، ص 254

[2] لرقام جميلة، **نحو تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية، الملتقى العلمي الدولي الثاني* التكامل الاقتصادي العربي، الواقع والآفاق*** 17 و- 19 أفريل 2007، جامعة الاغواط، الجزائر، ص ص 358، 359.

- عدم التزام الدول الأعضاء بمبادئ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، بحيث تسر بعض الدول العربية على فرض قيود غير جمركية على أغلب السلع بينها، وهو ما يعتبر خرق للقوانين والتشريعات المنظمة.

- التبعية الاقتصادية للخارج، حيث تعتمد الدول العربية بشكل أساسي على التجارة مع الدول المتقدمة.

- ضعف التجارة العربية البينية مقارنة بحجم التجارة العالمية للسلع نظرا لكون أغلب الصادرات العربية نفطية، وضعف الاستثمارات العربية فشل استراتيجيات التنمية بها وعدم وضوح الخطط بشأنها.

- عدم التوصل إلى قواعد منشأ عربية تفصيلية موحدة وصعوبة التعامل معها، ضمانا لعدم انتقال مزايا التحرير المتدرج للسلع العربية إلى سلع غير منتجة عربيا في ظل غياب قواعد المنشأ التفصيلية.

- عدم تسوية تجارة الخدمات بشكل لائق، وكدا حقوق الملكية الفكرية، و عدم الاهتمام بالتعاون التقني والبحث العلمي.

ورغم هذه المعوقات فوجود منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى يعد لبنة أساسية في إعادة المسار الاقتصادي العربي، لذلك يجب الإلتزام بمبادئها والعمل على تطبيقها بما يسمح للاقتصاديات العربية بالتكتل والاندماج.

المبحث الثالث: مداخل التكامل الاقتصادي العربي

تعتبر التجارة الخارجية للدول العربية والاستثمارات العربية البينة أهم مداخل تحقيق التكامل الاقتصادي للدول العربية، نظرا للدور الذي تلعبه في دفع عجلة التنمية ومقارعة التكتلات الاقتصادية الاقليمية والدولية، ولتوضيح ذلك سيتم معالجة هاذين المدخلين بشيء من التفصيل كماي يلي:

المطلب الأول: التجارة العربية البينية:

قبل التطرق لتطور لأداء التجارة البينية في الدول العربية، يجب الإشارة إلى تطور التجارة العربية الإجمالية، و معرفة حصة التجارة البينية منها.

أولا: أداء التجارة العربية الاجمالية:

يبين الجدول التالي تطور أداء التجارة الخارجية العربية الإجمالية خلال الفترة (2000-2015):

جدول رقم (18): أداء التجارة الخارجية العربية الإجمالية خلال الفترة 2000-2015 مليار دولار

البنود	الصادرات العربية	الواردات العربية	الصادرات العالمية	الواردات العالمية	نسبة الصادرات العربية للصادرات الخارجية %	نسبة الواردات العربية للواردات العلمية %
2000	259.7	149.7	6385	6595.6	4.1	2.3
2001	236.7	161	6.140.4	6392.3	3.9	2.5
2002	244.9	174	6428.1	6640	3.8	2.6
2003	300.9	203.1	7510.7	7763.3	4.0	2.6
2004	400.7	266.2	9133.2	9477	4.4	2.8
2005	569	350.2	10.434	10.675.4	5.5	3.3
2006	692.5	400.8	12.100.8	12.252.7	5.7	3.3
2007	807.4	535.3	13768.1	14072.1	5.9	3.8
2008	1.067.8	705	15962.8	16223.9	6.7	4.3
2009	735.7	607.3	12.531	12733	5.9	4.8
2010	911.8	662.1	15254	15457	6	4.3
2011	1.197.7	741.5	18291	18487	6.5	4
2012	1.321.9	826.5	18404	18608	7.2	4.4
2013	1313	860.4	18784	18874	7	4.6
2014	1.225.3	895.2	18935	19024	6.5	4.7
2015*	832.5	830.9	16482	16766	5.1	5

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تقارير صندوق النقد العربي لسنوات: 2011،2009،2007،2005، 2013، 2016، الملحق رقم (01)، ص 245.

* بيانات أولية

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة الصادرات السلعية العربية الإجمالية خلال سنة 2015 سجلت انخفاضا قدر بحوالي 32.1% وبقيمة 832.5 مليار دولار مقارنة بنحو 1225.30 مليار دولار في سنة 2014، مما أثر في وزن الصادرات الإجمالية العربية من قيمة الصادرات العالمية، وبلغت نحو 5.1% في عام 2015 مقارنة ب 6.5% سنة 2014، وذلك بسبب استمرار انخفاض أسعار النفط العالمية وتباطؤ أداء الاقتصاد العالمي، وشهدت سنة 2001 أدنى قيمة لها ب236.7 مليار دولار، وكانت أعلى قيمة سنة 2012 ب 1321.9 مليار دولار عندما كانت أسعار النفط في مستويات مرتفعة، وافق ذلك أعلى قيمة لها من الصادرات العالمية سنة 2012 وبنسبة 7.2%.

كما عرفت الواردات السلعية العربية الإجمالية انخفاضا وصل إلى نحو 830.9 مليار دولار سنة 2015، أي بنسبة 7.2% مقارنة بحوالي 895.2 مليار دولار عام 2014 وهي أقصى قيمة وصلت لها خلال

الفترة 2000-2015، في حين سجلت أدنى قيمة لها سنة 2000 ب.149.7 مليار دولار، وذلك ويرجع إلى استمرار المتغيرات الاقليمية والدولية المحيطة، ممثلة في السياسات الاقتصادية المتشددة المطبقة، والعوامل الجيوسياسية في عدد من الدول العربية، إضافة إلى تواصل التراجع في أسعار النفط العالمية.

فعلى المستوى الفردي لأداء التجارة الخارجية العربية لسنة 2015، فقد تراجعت صادرات معظم الدول العربية النفطية وغير النفطية، تراوحت نسبة الانخفاض بالنسبة للدول النفطية من 45.2% و 19 في كل من الكويت، العراق، السعودية، قطر، ليبيا، الجزائر، عمان، البحرين والإمارات، بينما عرفت معظم الدول العربية المستوردة للنفط تراجعا في قيمة الصادرات، و بلغت نسبة الانخفاض في كل موريتانيا والسودان حوالي 38.7%، 28.8% على التوالي، في حين تراوح الانخفاض بين مستويات 30.6% و7.1% في كل من الصومال، القمر، مصر، لبنان، تونس، الأردن، بينما حققت كل من المغرب وجيبوتي زيادة في الصادرات بلغت نسبتها حوالي 5.8% و 4.1% على التوالي خلال عام 2015.[1]

وفيما يتعلق بالواردات السلعية للدول العربية لعام 2015، فقد تراجعت بنسب تراوحت بين 47.8% و 2.2%، بينما شهدت ارتفاعا في كل من البحرين، السودان، عمان، قطر، جيبوتي، تراوح بين 3.2% و 48.3%، حسب ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (14): اجمالي التجارة الخارجية للدول العربية لسنة 2015.

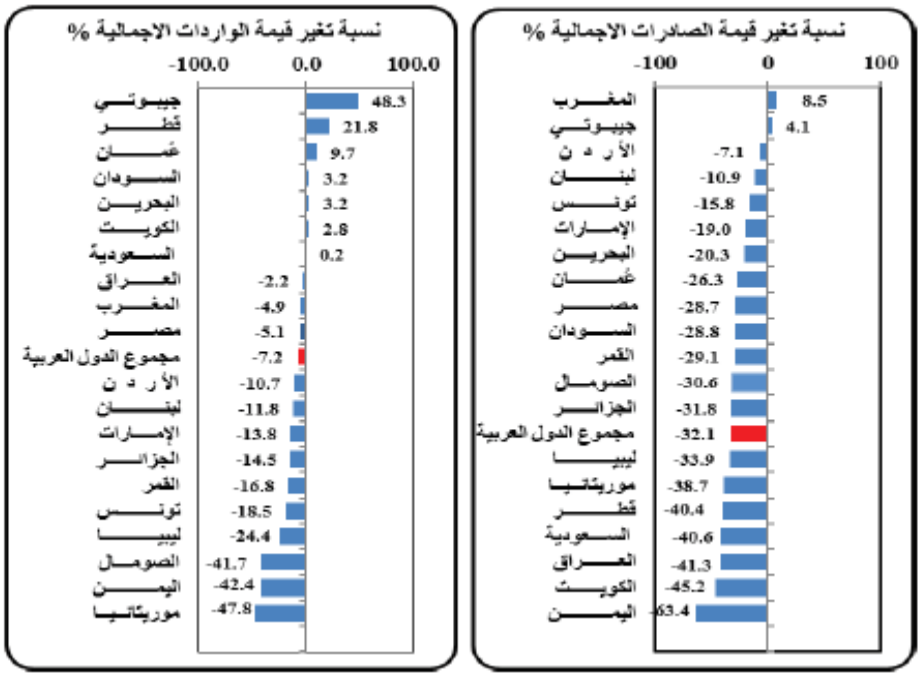

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016، ص 22

[1] صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، 2016، ص 257

ثانيا: التجارة العربية البينية:

تعد التجارة العربية البينية ضرورة حتمية في ظل التطورات المتسارعة للتجارة الدولية، وعليه سيتم التطرق إلى أدائها و مساهمتها في التجارة العربية الإجمالية وتطور هيكلها السلعي.

1- أداء التجارة العربية البينية:

تأثر أداء التجارة العربية السلعية البينية خلال عام 2015 بتواصل انخفاض أسعار النفط العالمية، والظروف المحلية التي تشهدها عديد دول المنطقة، والجدول التالي يبين تطور أداء التجارة العربية البينية خلال الفترة (2000-2015):

جدول رقم (19): تطور أداء التجارة العربية البينية خلال الفترة (2000-2015) **مليار دولار**

البنود	الصادرات العربية البينية	الواردات العربية البينية	متوسط التجارة العربية البينية[1]
2000	16.1	15.7	15.9
2001	17.9	17.4	17.65
2002	20.9	20.9	20.9
2003	25.4	25.4	24.5
2004	34.95	36.1	33.8
2005	48.1	44	46.1
2006	58.5	53.4	56.0
2007	70.7	64	64.7
2008	95	86.9	90.9
2009	76.8	72.4	74.6
2010	77.7	77.2	77.4
2011	103.9	100.1	102
2012	110.7	110.5	110.6
2013	114.2	116.7	115.5
2014	118.8	121.2	120
***2015**	108.1	111.9	110

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تقارير صندوق النقد العربي لسنوات: 2011،2009،2007،2005، 2013، 2016. الملحق رقم (02)، ص246.

* بيانات أولية

[1] (الصادرات البينية + الواردات البينية)/2.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه و في ضوء قيام الدول العربية بتحرير تجارتها البينية في إطار مختلف اتفاقات التجارة الحرة، ارتفعت قيمة متوسط التجارة البينية العربية من 15.9 مليار دولار عام 2000 إلى 90.9 مليار دولار عام 2008، وأدى تراجع أسعار النفط العالمية وتباطؤ النشاط الاقتصادي في الدول العربية في أعقاب الأزمة المالية العالمية 2008 إلى انخفاض متوسط قيمة التجارة العربية الإجمالية في سنة 2009 إلى 74.6 مليار دولار وبنسبة 17.11%، وعاودت في الارتفاع بسبب الانتعاش التدريجي لأسعار النفط حيث وصلت إلى 120 مليار دولار عام 2014، ثم انخفضت إلى 110 مليار دولار سنة 2015 وبنسبة 8.3% بسبب تراجع أسعار النفط.

وعلى صعيد أداء الصادرات العربية البينية فقد ارتفعت قيمتها من 16.1 مليار دولار سنة 2000 إلى 95 مليار دولار سنة 2008، ثم انخفضت في سنة 2009 إلى 76.8 مليار دولار، وعاودت في الارتفاع إلى أن وصلت إلى حوالي 118.8 مليار دولار عام 2014 بسبب تعافي أسعار النفط تدريجيا، ثم انخفضت سنة 2015 إلى 108.1 مليار دولار وبنسبة 9% مقارنة بسنة 2014 وذلك لتراجع أسعار النفط.

وارتفعت قيمة الواردات العربية البينية من 15.7 مليار دولار عام 2000 إلى 86.9 مليار دولار عام 2008، ثم انخفضت سنة 2009 إلى 72.4 مليار دولار بسب الأزمة المالية العالمية 2008 وانخفاض أسعار النفط، ثم عاودت في الارتفاع و وصلت إلى 121.2 مليار دولار سنة 2014 بسب تعافي أسعار النفط ثم انخفضت في سنة 2015 إلى 108.1 مليار دولار وبنسبة 7.7% مقارنة بسنة 2014، وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط مرة أخرى.

2- مساهمة التجارة البينية في إجمالي التجارة العربية: يبين الجدول الموالي تطور مساهمة التجارة العربية البينية في التجارة العربية الإجمالية خلال الفترة (2000-2015):

جدول رقم (20): مساهمة التجارة العربية البينية في التجارة العربية الإجمالية (2000-2015)

البنود	نسبة الصادرات البينية إلى إجمالي الصادرات الإجمالية	نسبة الواردات البينية إلى إجمالي الواردات العربية
2000	6.2	10.5
2001	7.3	10.6
2002	8.5	12
2003	8.4	11.6
2004	9.0	12.9
2005	7.9	13.7
2006	8.5	13.2
2007	8.9	11.9
2008	8.9	12.9
2009	10.6	12.2
2010	8.6	11.8
2011	8.6	13.6
2012	8.4	13.6
2013	8.7	13.6
2014	9.7	13.5
***2015**	13	13.5

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تقارير صندوق النقد العربي، لسنوات 2004، 2006، 2010، 2015، 2016

* بيانات أولية.

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ أن نسبة مساهمة الصادرات البينية في اجمالي الصادرات العربية تحسنت سنة 2015 ووصلت إلى نحو 13% بعدما كانت تقدر ب 9.7% سنة 2014، وذلك نظرا للتراجع الكبير الذي شهدته الصادرات الإجمالية العربية بسبب التراجع في أسعار النفط، بينما بقيت نسبة الواردات البينية إلى إجمالي الواردات العربية مستقرة خلال سنة 2015 وقدرت ب 13.5%.

أما على المستوى الفردي حققت الصادرات العربية البينية ل 12 دولة نسبة مساهمة في التجارة الإجمالية لتلك الدول فاقت متوسط حصة الصادرات البينية لدول العربية كمجموعة من إجمالي الصادرات العربية الإجمالية والتي قدرت بحوالي 13%، وسجلت الصومال سنة 2015 أكبر نسبة مساهمة بلغت حوالي 98.7 %، وحققت قطر أقل نسبة مساهمة بحوالي 13.2%.

وتعتبر كل من الأردن، لبنان، السودان، مصر أكثر الدول العربية تكاملا مع التجارة العربية البينية، حيث نسبة الصادرات البينية نسبة لإجمالي الصادرات في السودان ولبنان ومصر ووصلت نحو 57.9%، و54%و 43.4% على التوالي، بينما سجلت الأردن تراجع طفيف إلى 51%، وتحسنت في السعودية إلى

16.2% مقارنة ب 12.4% سنة 2014، واستمرت في الإنخفاض في الامارات، تونس، الجزائر، العراق، قطر، القمر، الكويت، ليبيا، المغرب، وموريتانيا، لذا تعتبر أقل تكاملا مع التجارة البينية العربية.[1]

بينما على المستوى الفردي عرفت حصة الواردات السلعية العربية البينية في الواردات السلعية الإجمالية للدول العربية فرادى تحسنا ملحوظا في 13 دولة وفاقت مستوى 13.5% خلال 2015، كما تفاوتت تلك النسب بين 14.2% في مصر و 93.1% في الصومال، في حين حققت الامارات والسعودية والجزائر وتونس و لبنان وقطر نسب أقل من المتوسط، ويشكل النفط حصة معتبرة من الواردات البينية للدول التي تستورد كميات معتبرة من وارداتها السلعية العربية، حيث مثلت في سنة 2015 في الأردن، المغرب، سوريا ولبنان حوالي، 43.5% و 36.4%، 28.1% و 20.4%على الترتيب، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (21): حصة واردات النفط الخام البينية من إجمالي الواردات البينية لبعض الدول العربية 2015 مليون دولار

الدول	واردات النفط الخام البينية	إجمالي الواردات البينية	النسبة من إجمالي الواردات البينية
الأردن	2281	5239	43.5
لبنان	435	2134	20.4
مصر	2750	9781	28.1
المغرب	2025	5565	36.4

المصدر: صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، 2016، ص 238

يمكننا القول أن حصة التجارة العربية البينية تبقى ضعيفة مقارنة بالتجارة الإجمالية للدول العربية من جهة، ومن جهة أخرى نجد ضعف التجارة العربية الإجمالية مقارنة بحجم الإمكانيات والموارد التي تتوفر عليها الدول العربية وخاصة الدول النفطية منها، مما يستدعي اتخاذ الإجراءات اللازمة.

4- تطور الهيكل السلعي للتجارة البينية:

يبين الجدول الموالي تطور الهيكل السلعي للتجارة العربية البينية خلال الفترة 2011-2015

[1] الملحق رقم 03، ص 247

جدول رقم (22): تطور الهيكل السلعي للتجارة العربية البينية خلال الفترة 2011-2015 **%**

البنود	الصادرات البينية					
	2011	2012	2013	2014	2015	متوسط الفترة
السلع الزراعية	21.7	18.9	20.9	22.1	20.3	20.8
الوقود المعدني	23.9	27.1	26.2	21.5	18.2	23.4
المصنوعات	49.1	47.3	46.2	50.7	55	49.7
المواد الكيماوية	11.1	12	10.1	12.4	15.1	12.1
مصنوعات أساسية	16.5	18.1	16.3	19.4	18.4	17.7
ألات ومعدات النقل	13.2	10	4.9	3.6	8	8.5
مصنوعات متنوعة أخرى	8.4	7.2	14.9	12.6	13.5	11.3
سلع غير مصنفة	5.5	6.7	6.7	5.8	6	6.2
المجموع	100	100	100	100	100	100
البنود	الواردات البينية					
	2011	2012	2013	2014	2015	متوسط الفترة
السلع الزراعية	20.6	15.7	16.1	18.6	17.5	17.7
الوقود المعدني	26.9	35.3	35.1	33.9	28.9	32
المصنوعات	47.3	44.1	44.3	43.3	46.5	45.1
المواد الكيماوية	15.9	13.6	12.8	13.4	14.7	14.1
مصنوعات أساسية	17	17.4	15.6	19.1	17.3	17.3
ألات ومعدات النقل	10.1	10	10.5	7	8.8	9.3
مصنوعات متنوعة أخرى	4.3	3.1	5.4	3.8	5.7	4.4
سلع غير مصنفة	4.8	4.9	4.1	4.2	7.3	5.1
المجموع	100	100	100	100	100	100

المصدر: صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، 2016، الملاحق الإحصائية ص 510.

يلاحظ من خلال الجدول رقم (22) وفيما يتعلق بالصادرات السلعية البينية العربية لسنة 2015 فقد انخفضت حصة كل من السلع الزراعية والوقود المعدني والمعادن الأخرى إلى 20.3% و 18.2% بعدما كانت 22.1 % و 21.5 % على التوالي سنة 2014، وذلك للانخفاض في أسعار النفط الذي شهدته الأسواق العالمية. بينما ارتفعت نسبة مساهمة المصنوعات في الصادرات العربية البينية من 50.7% سنة 2014 إلى 55% سنة 2015، والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (15): الهيكل السلعي للتجارة العربية البينية 2015

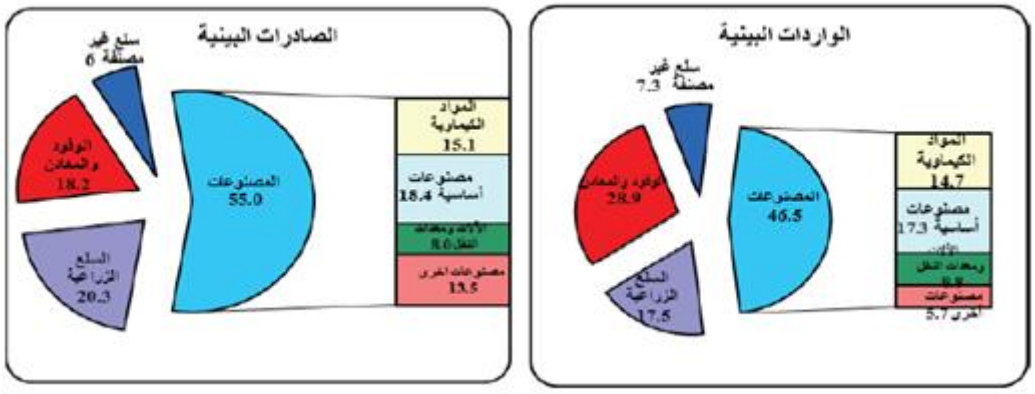

المصدر: صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، 2016، ص 239

بالنسبة للمصنوعات السلعية الفرعية المكونة للمصنوعات ارتفعت حصة كل من المواد الكيماوية، والآلات ومعدات النقل والمصنوعات المتنوعة الأخرى في الصادرات العربية البينية خلال 2015، بينما حققت مجموعة المصنوعات الأساسية انخفاضا في أهميتها النسبية في الصادرات البينية خلال عام 2015 ووصلت مستوى 18.4 بالمئة مقارنة ب 19.4 بالمئة سنة 2014.

من المعروف أن الواردات العربية البينية هي نفسها الصادرات البينية العربية بالإضافة إلى قيمة الشحن والتأمين، لهذا من الناحية النظرية فإن الهيكل السلعي للواردات البينية لا يختلف عن الهيكل السلعي للصادرات البينية، لكن عمليا توجد اختلافات إحصائية ناتجة عن اختلاف الترتيب وأساليب التسجيل والتصنيف،[1] وبالتالي تنتج فوارق في أرقام الصادرات والواردات البينية، وبالتالي تباين قيم المجموعات السلعية في الصادرات البينية مع الواردات البينية.

ورغم هذه الاختلافات يلاحظ من البيانات المجمعة لهيكل التجارة البينية لعام 2015 أن الحصص السلعية الرئيسية للواردات البينية حافظت على نسب متقاربة و في نفس الاتجاهات العامة التي سلكتها الحصص السلعية للصادرات البينية.

5- التجارة البينية السلعية للتجمعات العربية:

يبين الجدول التالي تطور التجارة البينية السلعية للتجمعات العربية خلال الفترة (2011-2015):

[1] زغبة طلال، **السوق العربية المشتركة كخيار استراتيجي للتغلب على معوقات التجارة العربية البينية في عصر التكتلات الاقتصادية**، الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، جامعة الوادي، الجزائر، 26 و 27 فيفري 2012، ص 15.

جدول رقم (23): مساهمة التجارة العربية البينية في التجارة الإجمالية للتجمعات العربية(2011-2015)

التجمعات العربية	التجارة البينية (مليون دولار أمريكي)										
	قيمة الصادرات البينية مليار دولار					معدل التغير 2015	قيمة الواردات البينية مليار دولار					معدل التغير 2015
	2011	2012	2013	2014	2015	%	2011	2012	2013	2014	2015	%
منطقة التجارة الحرة العربية	89.7	109.56	110.5	118.4	105.5	-1.09	87.1	104.4	111.3	118.3	108.5	-8.3
مجلس التعاون الخليجي	38.53	55.16	57.5	61.1	59	-3.4	33.4	42.88	45.67	51.36	52.55	2.3
اتحاد المغرب العربي	3.48	4.08	4.34	5.05	4.02	-20.4	2.78	3.54	3.78	4.36	2.85	-34.6
دول اتفاقية أغادير	2.01	2.14	2.27	1.96	1.88	-4.3	2.12	2.57	2.78	2.1	2.15	2.0
	المساهمة في إجمالي الصادرات %						المساهمة في إجمالي الواردات %					
منطقة التجارة الحرة العربية	7.5	8.3	8.4	9.7	12.7		11.9	12.9	13	13.3	13.3	
مجلس التعاون الخليجي	4.1	5.5	5.6	6.3	6.1		0.2	0.2	0.1	00	00	
اتحاد المغرب العربي	2.7	2.5	3.1	4.4	3.5		2.3	2.6	2.6	2.8	2.2	
دول اتفاقية اغادير	2.6	2.8	3.0	2.6	1.7		1.4	1.6	1.7	1.3	1.4	

المصدر: صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، 2016، ص 240

يتضح من خلال بيانات الجدول أعلاه أن الصادرات البينية لاتحاد المغرب العربي انخفضت في عام 2015 إلى 4.02 مليار دولار بعدما كانت تقدر ب5.05 مليار دولار عام 2014، أي بنسبة 20.4%، كما سجلت الصادرات البينية لمجلس التعاون الخليج العربي و منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تراجع بنسب بلغت 10.9% و 3.4%على التوالي، وشهدت دول اتفاقية أغادير تراجع بنسبة 4.3% عام 2015، وفي جانب تطور الأهمية النسبية للصادرات البينية في الصادرات الإجمالية لهذه المجموعات تراجعت حصة الصادرات البينية لعام 2015 لكل من مجلس التعاون لدول الخليج العربي (6.1%) واتحاد دول المغرب العربي (3.5%)، ودول اتفاقية أغادير (1.7%)، بعدما كانت إلى 6.3%، 4.4%، 2.6% على التوالي، وذلك رغم كونها دول ذات أنشطة اقتصادية متنوعة في الانتاج والتصدير كمصر والمغرب، تونس والأردن، بينما ارتفعت بالنسبة لدول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والتي استحوذت على النصيب الأكبر ب 12.7% سنة 2015 مقارنة ب9.7% عام 2014.

و بالنسبة لأهمية السلع المتبادلة في نطاق كل تكتل تجاري فهي كما يلي:

- منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: تتمثل أهم السلع المتبادلة في المعادن ومنتجاتها، البلاستيك والمطاط ومصنوعاتهما، الآلات والأجهزة الإلكترونية، منتجات الصناعات الكيماوية، الورق ومنتجاته، منتجات صناعة الأغدية والمشروبات، والتبغ.
- تجمع دول مجلس التعاون الخليج العربي: شملت المعادن ومنتجاتها، منتجات الصناعات الكيماوية، السيارات ووسائل النقل، الحيوانات الحية ومنتجاتها، البلاستيك والمطاط ومصنوعاتهما.
- دول المغرب العربي: شملت المعادن ومنتجاتها، البلاستيك والمطاط ومصنوعاتهما، منتجات الصناعات الكيماوية، منتجات صناعة الأغدية والمشروبات والتبغ.
- اتفاقية أغادير: تضمنت منتجات الخضراوات، منتجات الصناعات الكيماوية، منتجات صناعة الأغدية والمشروبات والتبغ، الآلات والأجهزة الإلكترونية، المعادن ومنتجاتها.

والجدول التالي يوضح السلع المتبادلة في نطاق كل تكتل تجاري:

جدول رقم (24): هيكل التجارة البينية السلعية للتجمعات العربية (متوسط الفترة 2012-2015)

الأبواب السلعية	منطقة التجارة الحرة العربية	مجلس التعاون لدول الخليج العربي	اتحاد دول المغرب العربي	اتفاقية دول أغادير
الحيوانات الحية ومنتجاتها	3.5	5.7	1.1	5.8
منتجات الخضراوات	3.0	1.5	1.9	8.7
الذهون والزيوت الحيوانية والنباتية ومنتجاتها	1	0.8	0.7	2
منتجات صناعة الأغدية، المشروبات والتبغ	4.7	2.5	4.3	8.3
المعادن ومنتجاتها	20.3	19.3	32.6	6.1
منتجات الصناعات الكيماوية	5.1	8.2	4.8	8.5
البلاستيك والمطاط ومصنوعاتهما	5.9	5.6	6.4	7.1
الجلود الخام ومنتجاتها	0.1	0.1	0.1	0.1
الخشب والفلين ومصنوعاتهما	0.3	0.2	0.1	03
الورق ومنتجاته	4.9	1.2	2.2	2.7
المنسوجات ومصنوعاتها	3.2	0.9	1.2	1.9
الإسمنت ومصنوعاتها	3.6	3.7	1.2	4.7
الأحجار الكريمة	2.3	3.5	0.8	1.7
الآلات و الأجهزة الإلكترونية	5.2	3.5	3.7	7.4
السيارات ووسائل النقل	3.3	6.4	1.7	2.3
أجهزة البصريات	0.2	0.3	0.4	0.2
المصنوعات الأخرى	1.2	0.7	0.8	1.7

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2016، ص 242

المطلب الثاني: الاستثمارات العربية البينية:

تعتبر الاستثمارات العربية البينية مدخل لتعزيز التكامل الاقتصادي العربي وإزالة العقبات التي تواجه التجارة العربية البينية بغرض النهوض بالأداء الاقتصادي العربي.

وتعرف الاستثمارات العربية البينية على أنها * تلك التدفقات الرأسمالية التي يكون مصدرها مواطنون عرب طبيعيون أو مؤسسات عربية معنوية من خارج الدول العربية المضيفة، والتي توظف في مشاريع استثمارية عربية خاصة أو عامة أو مختلطة تدار على أسس تجارية.[1]

أولا: تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية: يبين الجدول التالي تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول العربية خلال الفترة (2006-2016):

جدول رقم (25): تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الدول العربية خلال الفترة (2006-2016). **مليون دولار**

البيان	2006	2008	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الأردن	-138,08	12,82	28,45	30,85	5,35	15,63	83,38	0,99	3,24
الإمارات	10891.76	15 820,30	2 015,00	2 178,00	2 536,01	8 828,34	11 735,90	16 691,60	15 711,40
البحرين	980,05	1 620,48	334,04	-920,21	515,96	531,91	-393,62	497,34	170,21
تونس	37,57	120,12	111,78	702,52	44,82	47,39	31,81	19,37	33,98
الجزائر	33,97	317,98	220,49	533,51	-41,30	-268,29	-18,30	103,22	55,00
السعودية	-38,56	3 497,62	3 906,85	3 429,92	4 401,55	4 943,29	5 395,99	5 389,93	8 358,66
العراق	305,00	33,60	124,90	366,00	489,50	227,10	241,50	147,70	304,30
عمان	276,00	585,00	1 498,00	1 222,00	884,00	934,00	1 358,00	294,00	862,00
فلسطين	129,42	-4,28	84,42	-128,08	29,09	-48,33	187,60	73,30	113,70
قطر	127,43	3 657,77	1 863,17	10 108,53	1 840,11	8 021,43	6 748,35	4 023,35	7 901,92
الكويت	8 210,53	9 090,57	5 889,84	10 772,92	6 741,30	16 648,03	-10 468,26	5 406,98	-6 258,28
لبنان	874,65	986,58	486,83	936,65	1 025,69	1 980,92	1 255,02	661,72	773,21
ليبيا	474,00	5 888,20	2 722,00	131,00	2 509,00	706,83	-77,49	394,80	341,38
مصر	148,40	1 920,20	1 175,50	625,50	211,10	301,00	252,70	181,70	206,60
المغرب	444,88	485,19	588,77	178,99	406,12	331,96	436,34	653,29	639,10
موريتانيا	0,06	2,99	16,75	1,46	-2,68	18,62	29,37	7,98	18,65
اليمن	9,25	229,86	71,26	57,89	8,49	5,39	11,54	6,43	34,90
الإجمالي العربي	22 766,34	44 265,01	21 138,06	30 227,45	21 604,12	43 225,22	16 809,83	34 553,69	29 269,99

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت،2017،ص 119

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الدول العربية انخفضت بنسبة 14% من 34 553,69 مليون دولار عام 2015 إلى 29 269,99 مليون دولار عام 2016، وبحصة بلغت 2.2% من الإجمالي العالمي البالغ 1542 مليار دولار، و 8.2% من إجمالي الدول النامية البالغ 383 مليار دولار عام دولار عام 2016، وشكلت كل من الإمارات، السعودية، قطر، سلطنة عمان،

[1] علي لطفي، **الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2009، ص 125

ولبنان على التوالي المصادر الرئيسية للتدفقات الصادرة من المنطقة بنسبة 74% لعام 2016، في حين شهدت الكويت عودة تدفقات صادرة بقيمة 6.25 مليار دولار.

ويبين الجدول التالي تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية خلال الفترة (2006-2016):

جدول رقم (26): تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية خلال الفترة (2006-2016)

الوحدة: مليار دولار

البنود	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الأردن	3,54	2,62	2,83	2,41	1,69	1,49	1,55	1,95	2,18	1,60	1,54
الإمارات	12,81	14,19	5,06	1,13	8,80	7,15	8,83	9,49	10,82	8,80	8,99
البحرين	2,91	0,91	2,64	0,26	0,16	0,10	1,55	3,73	1,52	-0,80	0,28
تونس	3,31	1,62	2,76	1,69	1,51	1,15	1,60	1,12	1,06	1,00	0,96
الجزائر	1,89	1,74	2,63	2,75	2,30	2,58	1,50	1,68	1,51	-0,58	1,55
جيبوتي	0,11	0,20	0,23	0,07	0,04	0,08	0,11	0,29	0,15	0,12	0,16
السعودية	18,29	24,32	39,46	36,46	29,23	16,31	12,18	8,86	8,01	8,14	7,45
السودان	1,84	1,50	1,65	1,73	2,06	1,73	2,31	1,69	1,25	1,73	1,06
سورية	0,66	1,24	1,47	2,57	1,47	0,80	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
الصومال	0,10	0,14	0,09	0,11	0,11	0,10	0,11	0,26	0,28	0,31	0,34
العراق	0,38	0,97	1,86	1,60	1,40	1,88	3,40	-3,26	-10,34	-7,75	-5,91
عمان	1,60	3,33	2,95	1,49	1,24	1,63	1,37	1,61	1,51	-2,69	0,14
فلسطين	0,02	0,03	0,05	0,30	0,21	0,35	0,06	0,18	0,16	0,10	0,27
قطر	3,50	4,70	3,78	8,12	4,67	0,94	0,40	-0,84	1,04	1,07	0,77
الكويت	0,12	0,11	-0,01	1,11	1,30	3,26	2,87	1,43	0,95	0,29	0,27
لبنان	3,13	3,38	4,00	4,38	3,71	3,14	3,11	2,66	2,91	2,35	2,56
ليبيا	2,06	3,85	3,18	3,31	1,91	0,00	1,43	0,70	0,05	0,73	0,49
مصر	10,04	11,58	9,49	6,71	6,39	-0,48	6,03	4,26	4,61	6,93	8,11
المغرب	2,45	2,80	2,49	1,95	1,57	2,57	2,73	3,30	3,56	3,25	2,32
اليمن	1,12	0,92	1,55	0,13	0,19	-0,52	-0,53	-0,13	-0,23	-0,02	-0,56
الإجمالي العربي	69,89	80,15	88,16	78,29	69,95	44,25	50,59	38,97	31,01	24,58	30,80

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت،2017، ص 120

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية ارتفعت بحوالي 25% من 24.6 مليار دولار عام 2015 إلى 30.8 مليار دولار عام 2016، وهي تقدر بحوالي ثلث القيمة القياسية التي وصلتها سنة 2008، والمقدرة ب 88.16 مليار دولار. وشكلت حوالي 1.8% من الإجمالي العالمي والبالغ 1774 مليار دولار، و4.8% من إجمالي الدول النامية المقدر ب 664 مليار دولار، وشهدت حصة الدول العربية من إجمالي التدفقات العالمية تذبذبا حيث ارتفعت من 04% سنة 2000 إلى

6.6 % سنة 2009، وهو أعلى مستوى لها، ثم تراجعت إلى 1.4% سنة 2015، وبلغ المتوسط العام خلال الفترة 2000- 2015 حوالي 3.2%.[1]

واستمر في عام 2016 تركز الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في عدد محدود من الدول العربية حيث استحوذت كل من الإمارات ومصر والسعودية على 7.79 % من الإجمالي، وبقيم بلغت حوالي 9، 8.11 ، و7.5 مليار دولار على التوالي.

ثانيا: تطور الاستثمارات العربية البينية في الدول العربية: يوضح الجدول التالي تطور تدفق الاستثمارات العربية البينية المباشرة الوافدة إلى الدول العربية، خلال الفترة (2006-2015):

جدول رقم (27): تطور تدفق الاستثمارات العربية البينية المباشرة الوافدة إلى الدول العربية، خلال الفترة (2005-2015) مليون دولار

البنود	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الأردن	299.4	259.9	816.5	473.2	756.3	266.4	264.9	197.3	-	323.9	260.4
الكويت	-	-	-	-	-	-	-	392.9	-	-	-
الإمارات	0.0	2316	-	3559.7	3019.0	-	-	-	-	-	-
البحرين	-	-	-	-	-	-	-	29.5	-	-	-
تونس	153.8	2363.8	165.5	213.2	144.6	165.5	120.9	622.6	-	-	-
الجزائر	260.6	-	476.0	5666.0	-	729.1	5345.8	14.7		54	184.8
جيبوتي	-	-	7.2	-	5.1	142.6	-	-	-	-	-
السعودية	28797	1649	6,388	12758	11.623	5624	-	-	-	332.8	-
السودان	2455.0	2004.0	3339.8	4806.5	4036.0	2909.8	-	-	-	-	-
مصر	363.1	3273.6	1874.6	2422.0	1711.7	1859.9	1052.6	983.6	-	1290.1	1290.0
لبنان	1779.8	266.8	3342.8	2661.1	-	-	-	-	-	-	-
المغرب	1,121.4	350.1	832.6	841.1	608.6	616.0	-	1119.1	-	-	1031.0
عمان	573.3	-	2,653.3								
اليمن	203.9	849.6	92.0	392.8	652.2	191.8	31.5	-	-	4.8	-
سورية	955.4	225.0	370.0	1,539.6	-	-	-	-	-	-	-
ليبيا	300.3	246.4	302.1	31.6	47.5	19.4	-	-	-	-	-
قطر	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
فلسطين	0.5	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
العراق	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	626.0
الاجمالي	37263	16504	20660	35370	22599	12525	6816	33597	-	20056	33876

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على **تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية**، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2011، 2012، 2013، 2015. 2016.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن تدفقات الاستثمارات العربية البينية شهدت تطورات مختلفة صعودا وهبوطا خلال الفترة (2005-2015)، وهذا باختلاف الدول المشاركة في البيانات وعددها من 37.2 مليار دولار وهي أعلى قيمة مسجلة عام 2005 إلى 33.8 مليار دولار عام 2015، كما يلاحظ أنها كانت تشكل

[1] **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية**، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2017، ص 15.

حوالي 35.3 مليار دولار سنة 2008 وانخفضت إلى حوالي 22.6 مليار دولار عام 2009 بسب أزمة النفط، ثم عاودت في الارتفاع تدريجيا بسبب تعافي أسعار النفط.

كما يلاحظ غياب أغلب البيانات حول الدول بعض العربية مع تذبذبها من سنة لأخرى، وهو ما يعكس المشكلات التي تعترض هذه الدول في الحصول على البيانات اللازمة لإجراء الدراسات، و يصعب من دراسة العلاقة بينها وبين مؤشرات اقتصاد المعرفة لاحقا.

و يوضح الجدول التالي توزيع الاستثمارات العربية البينية تبعا للبلدان المصدرة والمضيفة لها خلال سنة 2015، وقد تركزت في خمس دول عربية هي: الأردن، الجزائر، السعودية، مصر واليمن.

جدول رقم (28): تدفقات الاستثمارات العربية المباشرة الوافدة الى 5 دول عربية لسنة 2015 مليون دولار

البنود	الدولة المضيفة					
الدولة المصدرة	الأردن	الجزائر	العراق	مصر	المغرب	الإجمالي
الأردن	0.0	4.7	23.0	22.0	42.6	92.3
الإمارات	23.0	57.9	349.0	401.2	514.3	1345.4
البحرين	107.1	0.0	0.0	193.7	0.0	300.8
تونس	0.0	3.7	0.0	6.7	2.5	12.9
السعودية	17.6	0.0	0.0	284.4	253.2	555.2
السودان	0.0	0.0	0.0	0.8	0.0	0.8
سورية	17.9	7.4	0.0	0.0	0.0	25.3
العراق	46.7	0.0	0.0	0.0	0.0	46.7
سلطنة عمان	0.0	0.0	0.0	13.4	0.0	13.4
فلسطين	0.1	15.8	0.0	0.0	0.0	16.0
قطر	0.4	0.0	0.0	109.1	102.6	212.1
الكويت	42.9	0.0	9.0	129.6	46.1	227.6
لبنان	0.0	26.4	245.0	87.7	6.9	366.0
ليبيا	3.0	0.0	0.0	11.6	2.5	17.1
مصر	0.9	10.4	0.0	0.0	34.7	46.0
موريتانيا	0	0	0	0	0.5	0.5
اليمن	0.0	0.0	0.0	2.5	0.4	2.9
أخرى	0.8	58.6	23.0	158.4	67.1	307.9
الإجمالي	260.4	184.8	626.0	1290.0	1031.0	3387.6

المصدر: تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2016، ص 81

من خلال الجدول أعلاه وفيما يتعلق بالدول المصدرة للاستثمارات العربية البينية لسنة 2015، جاءت الإمارات أكبر مصدر لها بقيمة 1345.4 مليون دولار، أي ما نسبته 38.7%، تلتها السعودية بحصة

16%، ثم لبنان 10.5%، البحرين 8.7%، في حين استحوذت مصر على 38% من رصيد الاستثمارات الواردة للدول الخمس لسنة 2015، تليها المغرب بحصة 30.4%، العراق بحصة 18.5%، الأردن 7.7%، بعدها الجزائر ب5.4%.

أما بالنسبة لتوزيع الاستثمارات العربية البينية حسب القطاعات في الدول المضيفة لسنة 2015 فقد استحوذ قطاع الخدمات اجمالا في الأردن والجزائر والعراق ومصر والمغرب على 84.4% من الاستثمارات العربية، يليه قطاع الصناعة بنسبة 15.4%، وأخيرا قطاع الزراعة بحصة ضئيلة جدا، وذلك حسب ما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم (16): توزيع الاستثمارات العربية البينية حسب القطاعات 2015

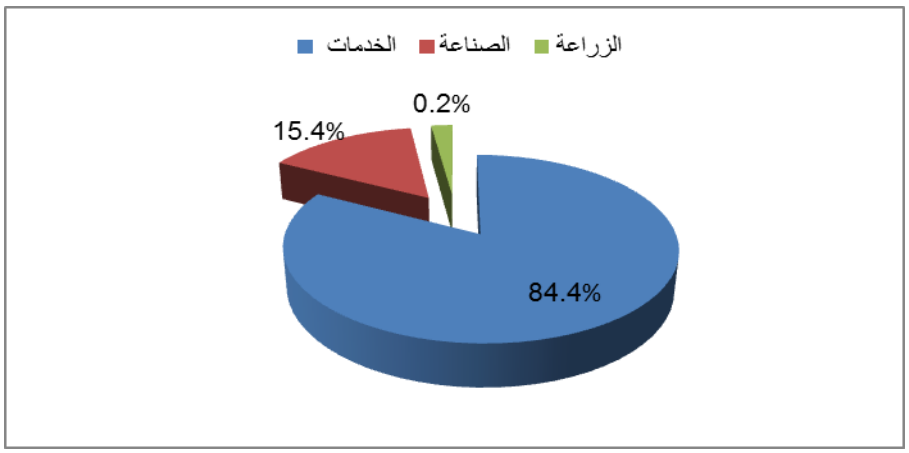

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية**، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان **الصادرات**، 2016، ص 83.

ثالثا: تحديات الاستثمارات العربية البينية:

ارتفعت تدفقات الاستثمارات العربية البينية بشكل واضح خلال السنوات السابقة المختلفة، إلا أن تلك التدفقات لازالت متواضعة إذا ما قورنت بالتدفقات الاستثمارية البينية في الأقاليم الاقتصادية حول العالم، لاسيما دول الاتحاد الأروبي، والأسيان والنافتا وأمريكا الشمالية، لذلك تحتاج الفترة المقبلة لإعادة تقييم الأداء العربي، في هذا المجال في ضوء العديد من المؤشرات منها:

- حجم الاستثمارات العربية البينية التي لم ترق إلى المستوى المطلوب، وذلك بالنظر لحاجة الدول العربية للتمويل، أو بالنظر لإمكانات الاستثمار في الدول العربية أو مقارنة بالتكتلات الاقتصادية الأخرى.
- هيمنة قطاع الخدمات على تدفقات الاستثمار العربي البيني، علما أن الصورة يمكن أن تتغير عند دراسة موقف كل دولة على حدى خاصة الدول العربية الأقل نموا، حيث تتركز الاستثمارات في قطاعات الصناعات الاستخراجية أو أحد القطاعات الفرعية الخدمية في دول أخرى.

- التباين الشديد في القدرة على جذب الاستثمارات العربية البينية من دولة عربية لأخرى، رغم ظهور بوادر إيجابية بتحسن أداء بعض الدول العربية في السنوات الأخيرة.

وذلك يؤكد وجود بعض **القيود والمعيقات** يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- هيمنة القطاع العام على معظم الأنشطة الاقتصادية العربية، وعدم وجود منافذ تمويلية تقابل احتياجات المشاريع الاستثمارية.
- ضعف البنى التحتية من خدمات ونقل ومواصلات وموانئ ومطارات واتصالات، ومناطق صناعية وطاقة مياه وصرف صحي وتخزين وغيرها.
- غياب قوانين موحدة وشاملة تنظم عمليات الاستثمار في جميع الدول العربية، وعدم التزام بعض الحكومات بالاتفاقيات المبرمة مع المستثمرين.
- تعدد الأجهزة المشرفة على الاستثمارات، واستمرار تعقيد الاجراءات الحكومية المتلعقة بتراخيص الاستثمار.
- ضعف الخبرات الفنية والإدارية اللازمة لتشغيل المشاريع الاستثمارية.
- نقص ودقة المعلومات وصعوبة الحصول عليها، وعدم صدورها بشكل منتظم في أكبر عدد من الدول العربية.

وفي هذه النقطة الأخيرة نشير إلى حصول المؤسسة على بيانات للاستثمار بعدد قليل من الدول العربية حسب كل سنة تقريبا من 5 إلى 6 أو 9 دول، وذلك رغم صدور قرار الجامعة العربية سنة 2010 والذي يحث الدول العربية على توفير البيانات الاستثمار الأجنبي فيها بهدف إثراء التقارير المقبلة، علما ان بيانات الاستثمارات العربية البينية يقتصر مصدرها على الجهات الرسمية القطرية.

ويمكن مقارنة تطور تدفقات الاستثمارات العربية البينية وحجم التجارة العربية البينية خلال الفترة (2005-2015) من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (29): العلاقة بين تدفقات الاستثمارات العربية البينية والتجارة العربية البينية (2005-2015) مليار دولار

البنود	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الاستثمارات العربية البينية	37.26	16.5	20.66	35.37	22.6	12.52	68.16	33.6	-	20.05	33.8
التجارة العربية البينية	46.1	56	64.7	90.9	74.6	77.4	102	110.6	115.5	120	110

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الجدول رقم (19) والجدول رقم (27)

ويمكن التعبير عن بيانات الجدول بالشكل التالي:

الشكل رقم (17): العلاقة بين تدفقات الاستثمارات العربية البينية والتجارة العربية البينية (2005-2015) مليار دولار

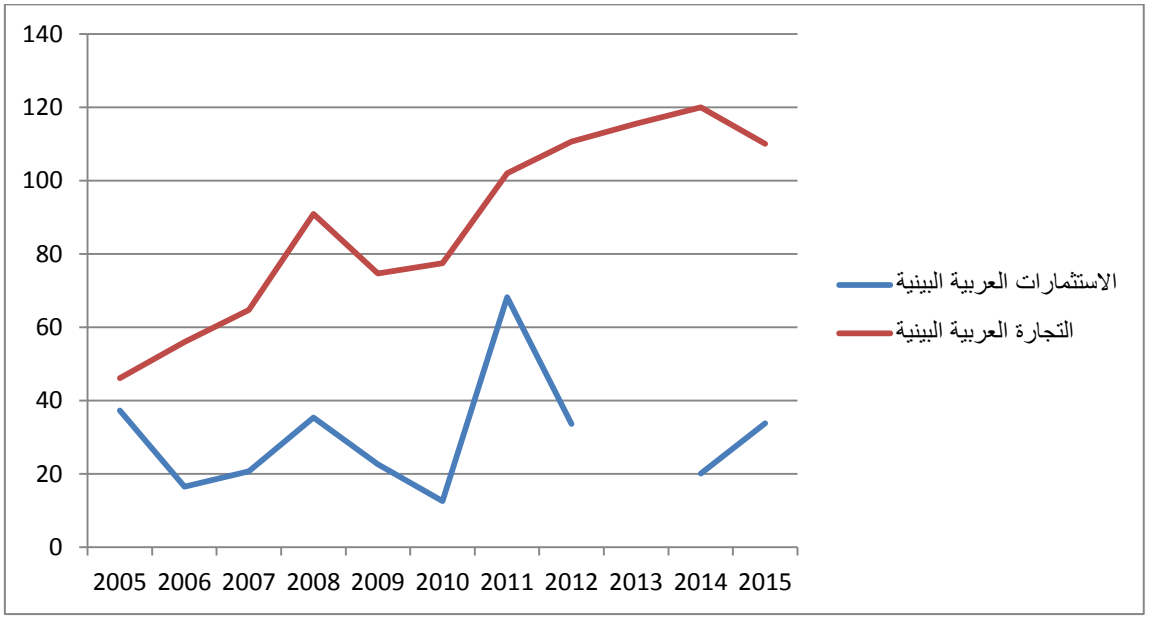

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الجدول رقم (29)

يلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن التجارة العربية البينية تسير بشكل متزايد بداية من سنة 2005 إلى غاية سنة 2008، ثم بدأت في التناقص بسبب الأزمة المالية العالمية خاصة وأن أغلب الدول العربية تعتمد في اقتصادياتها على النفط، ثم ارتفعت بداية من سنة 2010 إلى غاية سنة 2014، حيث بدأت تتناقص بسبب عودة انخفاض أسعار النفط من جهة أخرى، في حين يلاحظ تذبذب في الاستثمارات العربية البينية وضعفها مقارنة بالتجارة العربية البينية، بسبب غياب البيانات عنها في عديد الدول العربية، حيث أن تشجيع التجارة العربية البينية التي تعتبر أهم قناة للتكامل الاقتصادي يساهم في زيادة الاستثمارات العربية البينية.

المطلب الثالث: التوجه المعرفي العربي:

من خلال تحليلينا لواقع التكامل الاقتصادي العربي، اتضح أنه لايزال دون الطموح ودون تحقيق الأهداف المسطرة، وذلك بسبب الصعوبات التي تحول دون تحقيقه، **لدا نرى كباحثين اقتصاديين** أن كل هذه الصعوبات المتعلقة بضعف التجارة العربية البينية وكدا الاستثمارات العربية البينية يمكن إزالتها خاصة في الدول النفطية باعتبار مادة النفط غير متجددة ولا بد من استغلال مواردها حاليا، و هذه البلدان لا تحقق اندماجها إلا بالتحول من اقتصاد يقوم على رأس المال والخامات إلى اقتصاد قائم على المعارف، مما يتطلب وجود بيئة معرفية يتم من خلالها انتاج المعرفة، ونشرها، وتوظيفها بكفاءة في جميع الأنشطة الاقتصادية، لذلك يجب تكوين موارد بشرية فعالة قادرة على استخدام وتوجيه الموارد المالية نحو البلدان المختلفة.

هذه البيئة تحتل فيها التقانات الحديثة بشكل عام وتقانات المعلومات والاتصالات بشكل خاص مكانة مركزية فيها، إضافة للاهتمام بالتعليم النوعي و دعم البحث العلمي ومؤسساته، والعمل على تشجيع الإبداع والابتكار، والتي تشكل في مجموعها **مقومات الاندماج في الاقتصاد المعرفي**، والدول العربية في هذا المجال مطالبة بدور المواكبة من خلال تطوير بيئتها المعرفية والمساهمة في صناعة هذا الفضاء الجديد.

إن الانتقال نحو مجتمع المعلومات والمعرفة يتطلب إعداد مستلزمات مشروع تقييم أصول المعرفة الوطنية من جانب، ومن جانب آخر وضع برامج تساعد على تكوين مناخ إيجابي لإنتاج المعرفة بدلاً من استهلاكها، أي ابتكار وابداع المعرفة وليس فقط تلقي واستقبال المعرفة.[1]

ولكي تتكامل رؤية واضحة إزاء هذا الموضوع لا بد من تقريبها مع الواقع الاجتماعي لكثير من البلدان العربية، وبالرجوع إلى موضوع التنمية البشرية والمعلومات وطبعاً لما جاء في تقرير برنامج الامم المتحدة للتنمية في عام 1990، والذي طرح مبدأ التنمية البشرية باعتباره البديل الأساسي لرؤية التنمية التي تتعادل مع النمو الاقتصادي، وهدف استئصال الفقر لا بد أن يتواصل مع الدور البارز الذي تقوم به تقنيات المعلومات والاتصال، فهي توفر الأدوات والوسائل المهمة لتحسين الصحة والتعليم، وفي نفس الوقت تقدم القنوات الجديدة لنشر المعرفة، وفي هذا الصدد لا بد من الأخذ بعين الاعتبار بأن هناك أحياء وشعوب لا تزال تفتقر إلى أجهزة الهاتف والكهرباء والمياه الصالحة للشرب والمدارس الإبتدائية التي تفتقر إلى المستلزمات الدراسية المطلوبة، وقد يبدو عصر المعلومات والمعرفة التي تعيشها البلدان المتقدمة وعدا لبعض البلدان الفقيرة[2]، وكثير من المناطق في البلدان العربية ينطبق عليها هذا الوصف و بدرجات متفاوتة.

وبالنظر للأبعاد الجوهرية في تنمية بشرية عربية حقيقية نجد أن التطور في الاقتصاد المعرفي سيعجل في التطور العلمي والتكنولوجي في الاقتصادات العربية، ومن هنا ينبغي الأخذ بعين الاعتبار عند وضع الخطط التنموية قيام تناسب عقلاني بين أهداف التنمية الاقتصادية وبين حجم الموارد الطبيعية والاقتصادية، وطبيعة الاندماج انطلاقاً من درجة التطور التكنولوجي في العالم، كما أن التنبؤ بمستوى التقدم التنكنولوجي سيحدد إلى درجة كبيرة مستقبل التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية،

[1] الرفاعي غالب عوض، **اطلالة اكاديمية على ادارة المعرفة**، مجلة الرابطة ، عدد خاص، المجلد الرابع ، العددان 3 و 4 ، تشرين الثاني ، 2004، ص 12، 13.

[2] سلمان جمال داود، **المعرفة العربية و التنمية**، مجلة الرابطة، المجلد الرابع، العددان 3 و 4 ، تشرين الثاني ، 2004، ص 64.

وبالتالي لا بد من جعل التطور العلمي والمعرفي قطاعاً من قطاعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعنصراً مكوناً من عناصر التخطيط لهذه التنمية.[1]

وتجدر الإشارة إلى دور القطاع العام والقطاع الخاص في تطور الاقتصاد المعرفي في البلدان العربية، فمن الملاحظ أن التنمية يصاحبها اتجاه قوي نحو خصخصة مصادر المعرفة واضفاء الطابع التجاري عليها وما يتزامن مع ذلك من فرض اجراءات قانونية لحماية الملكية الفكرية الخاصة، ومما يدعم هذا الاتجاه هو أن النظام العالمي الجديد الناهض من أجل حقوق الملكية الفكرية يميل للتركيز على الجوانب الاقتصادية لحماية حقوق الملكية الفكرية أكثر مما يركز على اعتبارات المصلحة العامة، وضمن هذا المجال يطرح رأي المطالبين بالديمقراطية حق المواطن في المعرفة، وهذا ما يؤكده تقرير البنك الدولي الصادر عن التنمية في العالم عام 1998 بعنوان: **المعرفة من أجل التنمية**، حيث جاء فيه: أن المعرفة ليس على نطاق الصفوة وانما على مستوى الشعب كله هي العامل الحاسم للتنمية، كما أكد التقرير على وجوب التصدي لفجوات المعرفة بين البلدان وداخلها ولمشاكل المعلومات التي تضعف الأسواق وتعرقل الاجراءات الحكومية.

وعليه فأي استراتيجية واضحة لا بد أن تنطلق من حقيقة مهمة وهي أن الاقتصادات العربية ذات بنية تحتية ضعيفة واستثمارات محدودة من جهة، ومن جهة أخرى تفتقد لتشريعات وقوانين تواكب التطور التكنولوجي الحاصل في الدول المتقدمة، وهنا يجب الإشارة إلى توطين التكنولوجيا من خلال تمكين العلماء والفنيون من فهم عمليات الانتاج ومواصفات المواد المستخدمة ودفعهم نحو القدرة على تطويرها وتحسينها، وكدا تمكينهم من عملية ابتكار للتكنولوجيا الجديدة ومساعدتهم في نشرها وتطبيقها.

[1] عاكف حلوش، عاكف نايف ، **أثر التكنولوجيا في تكامل الاقتصاديات العربي في ظل العولمة الاقتصادية"**، مجلة الرابطة، المجلد الخامس، العدد الأول، آذار، 2005، ص 125.

خلاصة

تبين من خلال هذا الفصل أن الدول العربية ورغم الخصائص التي تتميز بها والمقومات التي تمتلكها، إلا ان واقع المؤشرات الاقتصادية بها يبقى ضعيف جدا، وهو ما يعكس ضعف وعدم نجاح مختلف تجارب التكامل العربي مند انشاء الجامعة العربية، ورغم السعي نحو انجاح منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وباعتبار أن أغلب الدول العربية منظمة للمنظمة العالمية للتجارة، إلا أن تنفيذ آليات التكامل الاقتصادي على مستوى التجارة العربية البينية والاستثمارات العربية البينية يبقى يحتاج إلى المزيد من الإرادة السياسية والاقتصادية، وضرورة تغليب المصلحة العامة لدول التكامل العربي على حساب المصلحة الشخصية لكل دولة، وذلك لا يتأتى إلا عن طريق إجراء مراجعة شاملة للخطط والبرامج التنموية في الدول العربية ومحاولة تفعيلها عن طريق القوى العاملة المكونة والمدربة والقادرة على تنفيذها ومراقبتها ومتابعتها، باكتساب أحدث المعارف والتكنولوجيا في مجالات التعليم والبحث والتطوير، وهو ما يعني دخولها في اقتصاد المعرفة، والاستفادة منه في تفعيل التكامل الاقتصادي العربي، وهو ما سيتم التطرق إليه في الفصل الموالي.

الفصل الرابع: دور اقتصاد المعرفة في تفعيل التكامل الاقتصادي العربي

المبحث الأول: جاهزية الدول العربية للاندماج في اقتصاد المعرفة

المبحث الثاني: أثر مؤشرات اقتصاد المعرفة على التكامل الاقتصادي العربي

المبحث الثالث: نحو بناء اقتصاد معرفي في الدول العربية

تمهيد

تسعى الدول العربية للدخول في اقتصاد العرفة والاندماج في هذا التوجه الحديث من خلال تحسين أداء مختلف المؤشرات الفرعية المكونة له في مجال النظام الاقتصادي، والتعليم والابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مما يؤدي إلى تحسين أدائها التنافسي بينها من جهة، وعلى المستوى العالمي من جهة أخرى.

كما تواجه الدول العربية اهتماما متزايدا بالتجارة الخارجية وخاصة تجارتها البينية، وحجم الاستثمارات البينية نتيجة للتطورات التي تشهدها الساحة الاقتصادية العالمية من خلال سعيها لتطوير وزيادة نصيبها منها بما يتماشى مع متطلبات التنمية، وذلك لا يتحقق إلا بتكوين قاعدة معرفية ترتكز على بنية أساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وعليه سيحاول هذا الفصل تناول مدى جاهزية الدول العربية للدخول في اقتصاد المعرفة، وإبراز أثر المؤشرات الفرعية لاقتصاد المعرفة في الدول العربية على التكامل الاقتصادي العربي دون أخد بعين الاعتبار العوامل الأخرى المؤثرة كمعدل النمو الاقتصادي، ومعدل التضخم، سعر الصرف... ، والخروج باستراتيجية لتطوير اقتصاد المعرفة من أجل تفعيل التكامل الاقتصادي بهذه الدول.

المبحث الأول: جاهزية الدول العربية للإندماج في اقتصاد المعرفة

توجد مجموعة من الركائز يمكن من خلالها الحكم على مدى جاهزية كل دولة في العالم للاندماج في اقتصاد المعرفة، وفيما يلي عرض لواقع هذه الركائز على مستوى الدول العربية للوقوف على مدى جاهزيتها و المكانة التي تحظى بها للدخول في هذا التوجه الاقتصادي الحديث.

الطلب الأول: البنية التحتية للمعلومات و الاتصالات:

تتألف أدوات المعلومات والاتصالات من حيث الهواتف التقليدية والمحمولة، وعدد الحواسب الشخصية المتوفرة في البيئة الوطنية، والتي تعد معيارا على مقدار توظيف تقنية المعلومات في دخول الانترنت أو التطبيقات الميدانية، يضاف إلى ذلك أنواع تقنيات المعلومات السائدة في البيئة الوطنية، والتي تساهم في الاستثمار الأمثل لتدفق المعلومات، كذلك يؤخذ بعين الاعتبار مستوى سيادة خدمات الحكومة الإلكترونية، وحجم الإنفاق على البيئة التحتية للمعلومات.

أولا: الاتصالات الهاتفية: تشمل الاتصالات الهاتفية كل من الهاتف الثابت والمحمول، وخدمة الأنترنت العريضة، والجدول التالي يوضح خصائص بيئة الاتصال لعينة من الدول العربية لعامي 2014 و 2015.

جدول رقم (30): خصائص بيئة الاتصال لعينة من الدول العربية لعامي 2014 و 2015.

البيان	نسبة مشتركي الهاتف الثابت لكل 100 نسمة %		نسبة مشتركي الهاتف المحمول لكل 100 نسمة %		عدد المشتركين في الخدمة العريضة للأنترنت		نسبة الأسر التي لديها حواسب %		نسبة انتشار مستخدمي الانترنت %	
/	1014	2015	1014	2015	1014	2015	1014	2015	1014	2015
الجزائر	7.8	8.0	108.4	113	24669	30119	32	37	19.3	31.9
البحرين	21.2	20.5	173.3	185.3	41103	27205	94.6	94.8	81	88.7
مصر	7.6	7.4	114.3	111	8700	11318	47.3	50.8	39.2	41.8
الأردن	5	4.8	147.8	179.4	18285	27524	47	47	69	75.9
الكويت	14.2	13.4	218.4	231.8	50096	48619	87.8	89	75.4	80.5
لبنان	19.4	19.2	88.3	87.1	24551	27275	80.7	80	68.4	69
المغرب	7.4	6.5	131.7	126.9	10768	18316	52.3	54.8	50.2	66.5
عمان	9.6	10.5	157.8	159.9	33724	59784	84	87.5	80.7	84
قطر	18.4	18.2	145.8	153.6	67473	71566	88	88.3	95.8	95.8
السعودية	12.3	12.5	179.6	176.6	69556	88669	80	67	94	94
سوريا	16.5	18.3	63.9	62.4	3724	3146	47.6	49.9	40.9	42.3
تونس	8.5	8.4	128.5	129.9	25972	33812	33.2	38.7	29.5	36.1
الإمارات	22.3	23.1	178.1	187.3	79641	107904	87.9	89.3	90.1	95.4
اليمن	4.7	4.7	68.5	68	2487	2496	6.1	6.5	5.1	5.5
السودان	1.1	0.3	72.2	70.5	2499	2189	16.6	17.9	32.2	33.5
موريتانيا	1.1	1.3	94.2	89.3	1454	1551	4.4	4.7	6.2	15.6
جيبوتي	2.5	2.6	32.4	34.7	8955	10225	18	19.1	7.1	8.1

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على:

Measuring the information society report 2016, p241-243

يلاحظ من خلال الجدول رقم **(30)** أن نسبة انتشار **الهاتف الثابت** في الدول العربية في المتوسط 10% سنتي 2014 و 2015، حيث سجلت كل من الامارات والبحرين أعلى نسبة بحوالي 23.1 و20.5 سنة 2015 مقارنة 22.3، و 21.2 عام 2014 على التوالي، وحققت الجزائر نسبة انتشار ضعيفة ب 8 % سنة 2015 مقارنة ب 7.8% عام 2014، وسجلت موريتانيا والسودان نسبة انتشار ضعيفة جدا ب1.1% لكل منهما، بينما بلغ متوسط انتشاره في العالم حوالي 16.6%.

أما بالنسبة **لانتشار الهاتف الحمول** فقد بلغ عدد المشتركين في خدمة الهاتف المحمول في الوطن العربي في نهاية عام 2011 حوالي 350 مليون مشترك، بينما قدر عددهم 126 مليون مشترك عام 2006، وبنسبة انتشار بلغت في المتوسط حوالي 127.4% سنة 2015 مقارنة ب 123.7% عام 2014، ومسجلة أعلى نسبة انتشار بدولة الكويت 231.8% سنة 2014 مقارنة ب 218.4 عام 2014.

قدر عدد المشتركين في خدمة **الأنترنت العريضة** بالنسبة للدول العربية كمجموعة في عام 2015 حوالي 550000 نسمة مقارنة ب 460000 نسمة عام 2014، وهي ضعيفة جدا مقارنة بحجم الكثافة السكانية في الدول العربية، وبالتالي ولم تتوفر أمام هذه الخدمة فرصة انتشار مناسبة في الدول العربية مقارنة بباقي دول العالم.

كما يوضح الجدول أن انتشار الحاسب في العالم لعربي لايزال دون المستوى المطلوب باستثناء دول الخليج، لاسيما قطر والبحرين والامارات، التي تناهز بمعدلاتها الدول المتقدمة، حيث احتلت البحرين في سنة 2015 المرتبة الأولى عربيا بالنسبة للأسر التي يتوفر لديها حاسب شخصي، وبنسبة 94.8% مقارنة 94.6% عام 2014، ثم تليها الإمارات وقطر وعمان ب 89.3%، 88.3%، 87.5% على التوالي، بينما تبقى الدول العربية الأخرى ضمن المستوى المتوسط و الضعيف في نسبة الانتشار.

ثانيا: تكنولوجيا الاتصال والجاهزية الرقمية:

1- مؤشر تطور تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات: يمكن تصوير عملية تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتطور البلد لكي يصبح مجتمعا للمعلومات، باستخدام النموذج المكون من ثلاث مراحل هي:[1]

- جاهزية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: تعكس مستوى البنية التحتية الشبكية والوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- كثافة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: تعكس مستوى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

[1] Measuring the information society report 2015, p 39

- أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: تعكس نتائج استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بصورة أكثر كفاءة وفعالية.

ويبين الجدول التالي ترتيب الدول العربية في مؤشر تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال لسنة 2015 مقارنة بسنة 2010.

جدول رقم (31): مؤشر تطور تكنولوجيا المعلومات في الدول العربية 2015 مقارنة ب 2010

الدول	2015		2010		التغير 2015-2010
	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	
البحرين	27	7.63	48	5.42	21
قطر	31	7.44	37	6.10	6
الامارات	32	7.32	49	5.38	17
السعودية	41	7.05	56	4.96	15
الكويت	46	6.83	45	5.64	-1
عمان	54	6.33	68	4.41	14
لبنان	56	6.29	77	4.18	21
الاردن	92	4.75	84	3.82	-8
تونس	93	4.73	93	3.62	0
المغرب	99	4.47	96	3.55	-3
مصر	100	4.40	98	3.48	-2
الجزائر	113	3.71	114	2.99	1
سوريا	117	3.48	106	3.14	-11
السودان	126	2.93	127	2.05	1
جيبوتي	148	2.19	143	1.69	-5
موريتانيا	150	2.07	146	1.63	-4

Source : measuring the information society report 2015, p70

يلاحظ من خلال الجدول رقم (31) أن دول الخليج تحتل المراتب ال 6 الأولى عربيا في مؤشر تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وكلها تفوق مستوى 6 درجات، وتوجد في المراتب ال 50 عالميا لعام 2015، كما تتجاوز لبنان كذلك متوسط القيمة العالمية لعام 2015، وقد شهدت هذه البلدان تحسنا في التصنيف العالمي في مستويات المؤشر منذ عام 2010، حيث تحسنت البحرين في مكانتها في التصنيف العالمي ب 21 مرتبة من 48 إلى 27 بين عامي 2010 و 2015؛ وتقدمت الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان وقطر بمراتب 17 و 15 و 14 ، 6 على التوالي، و تحسنت لبنان ب 21 مرتبة، وشهد عدد من بلدان المنطقة تراجعا في تصنيف المؤشر مع انخفاض كبير في سوريا، التي شهدت نزاعات واسعة النطاق خلال تلك الفترة بتراجع 11 مرتبة، والأردن بتراجع 8 مراتب.

ومن حيث الفجوة الرقمية، يلاحظ الفارق المتنامي في قيم المؤشر التي يمكن ملاحظتها بين الدول في مجلس التعاون الخليجي والبلدان العربية الأخرى في المنطقة. حيث ارتفعت تلك القيم في دول مجلس التعاون الخليجي بمتوسط 1.78 نقطة بين عامي 2010 و 2015، بينما ارتفعت في البلدان الأخرى بمعدل 0.89 نقطة فقط أو 0،75 نقطة إذا ما استثنى لبنان عالي الأداء، مما يشير إلى وجود فجوة رقمية متزايدة بين دول مجلس التعاون الخليجي ومعظم البلدان العربية الأخرى في المنطقة.

2- مؤشر الجاهزية الشبكية: يوضح الجدول التالي مؤشرات قياس الجاهزية الشبكية:

الشكل رقم (18): مؤشرات قياس الجاهزية الشبكية

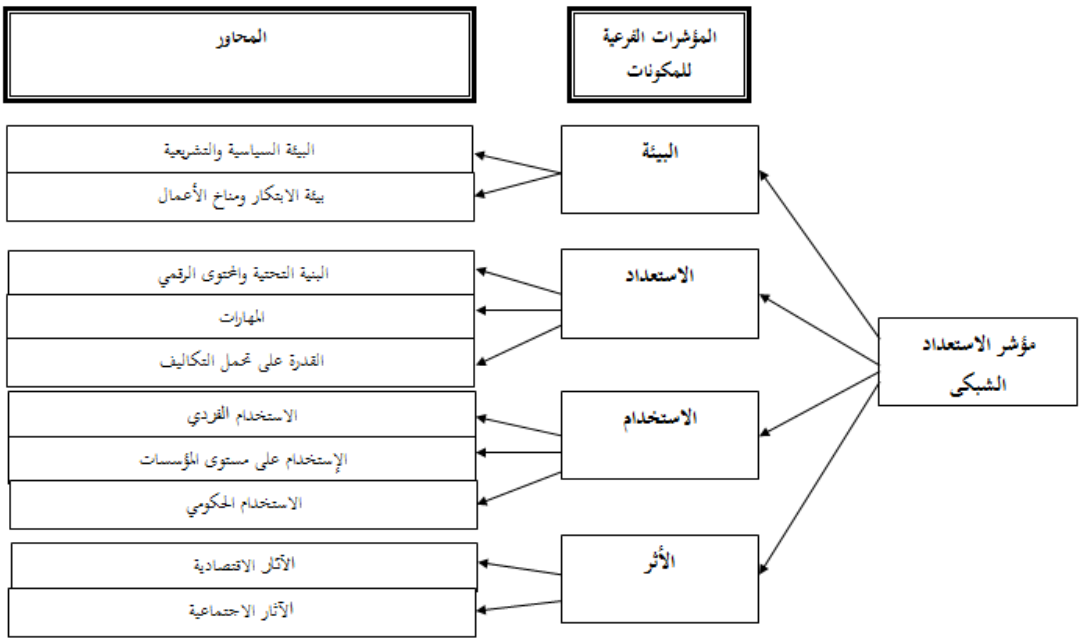

Source : The Global Information Technology Report 2014. the network readiness index.p 31

يبين مؤشر الجاهزية الشبكية للدول العربية وجود تباين ملحوظ في حجم استخدام أدوات المعلومات والاتصالات وطبيعته، وحصيلة تأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية بين بلد وآخر. لكن المشهد العام لقيم هذا المؤشر يستدعي تقسيم البلدان العربية إلى ثلاث مناطق: تضم المنطقة الأولى دول مجلس التعاون الخليجي، والثانية دول بلاد الشام والعراق، والثالثة دول شمال افريقيا.

والجدول التالي يبين تطور مؤشر الجاهزية الرقمية للدول العربية خلال الفترة (2013-2016):

جدول رقم (32): تطور مؤشر الجاهزية الرقمية للدول العربية خلال الفترة 2013-2016 (0- 7 درجة)

البنود	قيمة المؤشر 2015	الترتيب 143 دولة	قيمة المؤشر2014	الترتيب 148 دولة	قيمة المؤشر 2013	الترتيب 144 دولة
الامارات	5.3	26	5.3	23	5.20	24
قطر	5.2	27	5.1	27	5.22	23
البحرين	5.1	28	4.9	30	4.86	29
السعودية	4.8	33	4.7	35	4.78	32
عمان	4.3	52	4.5	42	4.56	40
الأردن	4.2	61	4.3	52	4.36	44
الكويت	4.2	62	4.0	72	3.96	72
المغرب	3.9	78	1.9	79	3.61	99
تونس	3.9	81	1.9	81	3.77	87
لبنان	3.8	88	3.5	99	3.64	97
مصر	3.7	96	3.6	94	3.71	91
الجزائر	3.2	117	3.1	120	2.98	129
موريتانيا	2.5	236	138	2.5	2.61	142
اليمن	-	-	136	2.7	2.73	140
ليبيا	-	-	-	-	2.75	138
المتوسط						

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تقارير:

The Global Information Technology Report 2014. the network readiness index.p 16
The Global Information Technology Report2015 .the network readiness index.p 08
The Global Information Technology Report 2016 The network readiness index.p 23

وما يمكن ملاحظته من خلال الجدول أعلاه أن دول الخليج تتبوأ المراكز الأولى عربيا في مؤشر الجاهزية الرقمية وكلها تفوق متوسط المؤشر وبدرجات تفوق 4، وذات مراكز مقبولة عالميا، مما يعكس نجاحها في نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في بيئتها الوطنية، وبدأت تجني ثمارها ضمن منظومتها الاقتصادية والإجتماعية، بينما لازالت باقي البلدان العربية تعاني آثار الفجوات التي تميز بيئتها بسبب عدم قدرتها على استثمار امكانيات الاتصال والمعلومات التي تمتلكها لترسيخ قدراتها التنافسية بشكل أمثل.

ثالثا: استخدام الأنترنت:

يوضح الجدول الموالي احصائيات استخدام الأنترنت في الدول العربية لسنة 2012 مقارنة بسنة 2000.

جدول رقم (33): احصائيات استخدام الأنترنت في الدول العربية لعام 2012

البيان	عدد السكان العام 2011	عدد مستخدمي الانترنت 2000	عدد مستخدمي الأنترنت 2012	الدخول للأنترنت نسبة من السكان
الإمارات	5.148.664	735.000	3.555.100	30.5
البحرين	1.214.705	40.000	694.009	57.1
قطر	848.016	30.000	563.000	66.5
السعودية	26.131.307	200.000	11.400.000	43.6
عمان	3.027.959	90.000	1.741.804	57.5
الكويت	2.595.628	150.000	1.100.000	42.4
الأردن	6.506.271	127.300	1.987.400	30.5
لبنان	4.143.101	300.000	1.367.220	33
تونس	10.629.189	100.000	3856.984	36.3
الجزائر	34.994.937	50.000	4.700.000	13.4
مصر	82.079.636	450.000	21.691.776	26.4
المغرب	31.968.361	100.000	15.656.192	49
ليبيا	6.597.960	10.000	391.880	5.9
السودان	45.047.502	30.000	4.469.000	19.8
سوريا	22.517.750	30.000	4.469.000	19.8
العراق	30.399.572	12.500	1.303.760	4.3
اليمن	24.133.492	15.000	2.609.698	10.8
العالم العربي	337.968.443	2.469.800	81.288.623	24
العالم	6.930.055.154	360.985.492	2.267.233.742	32.7

المصدر: التقرير العربي الخامس للتنمية الثقافية، **الاقتصاد العربي القائم على المعرفة**، مؤسسة الفكر العربي، لبنان 2012، ص 248

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن عدد مستخدمي الانترنت في الدول العربية ارتفع من 2.469.800 مستخدم عام 2000 إلى 81.288.623 مستخدم 2012، وتعتبر دول الخليج الأكثر من حيث نسبة الدخول إلى عدد السكان، حيث وصلت إلى 69 % بالإمارات، و 66.5%، 57.5%، 57.1%، 43.6%، 42.4%، بكل من قطر، عمان، البحرين، السعودية، الكويت، على التوالي، وهو ما يعكس الانتشار الواسع للأنترنت في هذه الدول، وفي المقابل نجد نسبة دخول الأنترنت إلى عدد السكان منخفض في الجزائر 13.4%، و ليبيا 5.9%.

كما تجدر الإشارة إلى بروز مواقع تواصل اجتماعي كثيرة مطروحة على شبكة الأنترنت بممارسة أدوار جديدة غير التي أنشئت من أجلها، ويعد موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك Facebook شاهدا على ذلك، فقد أضحى فضاؤه المعلوماتي موطنا لكثير من المواقع الثقافية والعلمية والتجارية، وبدأ الكثير من زوار هذا الموقع يوظفون الامكانيات التي يوظفها في توفير مختلف أنماط النشاطات المعرفية وأخرى ذات صلة بترويج السلع والخدمات.

رابعا: المعلوماتية والفجوة الرقمية في الوطن العربي:

1- توظيف تقانات المعلومات والاتصالات:

يبين الجدول التالي مدى استفادة الشركات للتقنيات الحديثة ونفاذ الأنترنت للمدارس في الوطن العربي:

جدول رقم (34): استخدام تقانات الاتصالات والمعلومات في الخدمات العامة للمجتمع (0-7 درجة)

البيان	مدى استخدام الشركات للتقنيات الحديثة		نفاذ المدارس للأنترنت	
	الترتيب 148 دولة	قيمة المؤشر	الترتيب 148 دولة	قيمة المؤشر
الجزائر	147	3.2	-	-
البحرين	30	5.5	45	5
مصر	110	4.2	125	2.7
الأردن	27	5.6	44	5.0
الكويت	57	4.9	66	4.4
ليبيا	142	3.6	146	1.8
لبنان	86	4.5	107	3.4
موريتانيا	109	4.2	141	2.0
المغرب	95	4.4	113	3.1
عمان	53	5.0	47	4.9
قطر	10	5.9	15	6.0
السعودية	15	5.8	49	4.8
تونس	70	4.7	-	-
الإمارات	4	6.1	21	5.8
اليمن	119	4.1	146	1.7

المصدر: تقرير المعرفة العربي، **الشباب وتوطين المعرفة، برنامج الأمم المتحدة الانمائي**، مؤسسة محمد بن راشد مكتوم، الكويت، 2014، ص 19.

يتضح من خلال الجدول رقم (34) أن الإمارات تحتل المرتبة الأولى عربيا و 4 عالميا في مؤشر استخدام الشركات للتقنيات الحديثة وبقيمة 6.1 درجة، تليها كل من قطر والسعودية والأردن في المراتب 10، 15، 27 عالميا وبقيم 5.9 و 5.8، 5.6 درجة على التوالي، وتجدر الاشارة إلى احتلال دول الخليج

الصدارة في ترتيب الدول العربية ومنافستها لكبرى اقتصاديات العالم، في حين تبقى الدول العربية الأخرى في مراتب متوسطة عالميا وذات قيم تفوق المتوسط في استخدام الشركات للتقنيات الحديثة، بينما تبقى الجزائر تحتل المرتبة 147 وما قبل الأخيرة عالميا، وبقيمة تحت المتوسط 3.2 درجة.

كما يتضح كذلك أن دول الخليج العربي والأردن احتلت الصدارة في ترتيب الدول العربية في مؤشر نفاذ المدارس للأنترنت، وذات مراكز مقبولة عالميا، وبقيم للمؤشر فوق المتوسط (3.5 درجة)، حيث احتلت الإمارات المرتبة الأولى عربيا و 21 عالميا وبقيمة 5.8 درجة، تليها كل من قطر والأردن، في حين احتلت باقي الدول الأخرى مراتب متأخرة عالميا و بقيم للمؤشر تحت المتوسط، ما يدل على أن هذه الدول لا تولي أهمية لاستخدام الأنترنت في المدارس وبالتالي بعدها عن الرقمنة.

ويعتبر قطاع الأعمال العربي غير جاهز لتبني الثورة الرقمية، ولازالت مواقع الشبكة الدولية للمعلومات العربية التابعة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة تحتوي معلومات جافة تقدم في أفضل الأحوال، ويعد نقص التدريب وضعف مستوى الوعي المعرفي من بين أسباب عدم الاستفادة من الثورة الرقمية والنفاذ إلى أسواق جديدة وتسهيل التعاون البنكي والتجاري بين الدول العربية إلى.[1]

2- **الحكومة الالكترونية:** توجد دول عربية تولي أهمية كبيرة لتقانات المعلمات والاتصالات، كما هو الحال في الامارات، قطر، والبحرين، حيث حققت مراكز متقدمة في العالم في استخدامات تقانات المعلومات والاتصالات في الخدمات العامة الأساسية كالمستشفيات وغيرها.

والجدول التالي يوضح ترتيب بعض الدول العربية في تطبيق خدمات الحكومة الالكترونية:

[1] كمال منصوري وعيسى خليفي، **اندماج اقتصاديات البلدان العربية في اقتصاد المعرفة، المقومات والعوائق**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الرابع، جامعة الشلف، الجزائر، جوان 2006، ص 61.

جدول رقم (35): ترتيب بعض الدول العربية في تطبيق خدمات الحكومة الالكترونية 2012

البنود	المرحة الاولى خدمات ناشئة	المرحلة الثانية خدمات متقدمة	المرحلة الثالثة خدمات تفاعلية	المرحلة الرابعة خدمات مترابطة	المجموع
البحرين	100	76	81	67	75
الامارات	100	74	83	67	75
السعودية	92	60	77	67	70
قطر	93	64	62	64	65
عمان	92	64	48	57	58
مصر	100	64	27	57	53
الكويت	100	62	48	38	51
المغرب	100	62	29	43	47
لبنان	100	62	17	38	42
تونس	92	45	29	41	42
الأردن	83	48	31	20	34
العراق	75	33	06	26	25
الجزائر	75	48	8	09	22
السودان	67	31	10	19	22
سورية	58	31	4	19	20
اليمن	33	7	8	23	15

المصدر: التقرير العربي الخامس للتنمية الثقافية، **الاقتصاد العربي القائم على المعرفة**، مؤسسة الفكر العربي، لبنان، 2012، ص 393.

وتتحمل الحكومات العربية مسؤولية التأخر في وضع سياسات وتبني مبادرات تشجيع استخدام الأنترنت لإنجاز المعاملات الحكومية، بالإضافة للمشاكل التي تعترض استخدام اللغة العربية على شبكة الأنترنت، حيث تسيطر اللغة الإنجليزية على أغلب مواقع الأنترنت في العالم، وتحتل اللغة العربية المرتبة العاشرة عالميا من بين اللغات المستخدمة في الأنترنت، و يتراوح المحتوى الرقمي للغة العربية بالأنترنت من 1.3% إلى 2.3% وفقا لتقديرات الإسكوا لعام 2011، إضافة لبعد مواقع مؤسسات الأعمال عن استخدام أساليب التجارة الإلكترونية، و ذلك بسبب ضعف القوانين والتشريعات الملائمة، حيث لا يزال تبني التوقيع الإلكتروني مجرد مشروع في أغلب الدول العربية، ولا زالت حماية المواقع الحساسة من سرقة المعلومات التجارية بحاجة إلى عناية أكبر.

المطلب الثاني: البحث والتطوير والابتكار:

إن المقترح المقدم لقياس البحث والتطوير والابتكار يفصل بين البحث والتطوير أو الإبتكار كعملية إنتاجية تتضمن مدخلات ومخرجات مجددة، وبين ما يتطلب تحقيق كل منهما من مناخ اقتصادي

واجتماعي وسياسي ومؤسسي وثقافي، وبنية معلوماتية وغير معلوماتية، ويقسم هذا الاختيار المنهجي كلا من البحث العلمي والابتكار في المؤشر المركب إلى نوعين من المدخلات.

النوع الأول: يختص بالمدخلات الفنية للبحث العلمي والابتكار كعملية انتاجية تنتهي بتقديم خدمة البحث والتطوير للمجتمع، وطرح منتجات وخدمات تسويقية وتنظيمية جديدة في إطار الابتكار من أجل التنمية. **النوع الثاني:** يركز على المتغيرات الاقتصادية والإجتماعية والسياسية والبنية التحتية التي تساهم في تقديم خدمة البحث والتطوير، أو إنتاج الابتكار.

واتسمت جهود الدول العربية في مجالات البحث والتطوير بالتخلف عن دول العالم، وحتى عن عدد من الدول النامية، في حين نجح مواطنون عرب من مهندسين ومعلمين في تقديم مساهمات بحثية ومبتكرات مرموقة عندما يعملون في الجامعات ومراكز الأبحاث لدى الدول المتقدمة.

أولا: الإنفاق على أنشطة البحث والتطوير: تشير البيانات المتاحة إلى أن أنشطة البحث و التطوير في الدول العربية تكرس لها موارد ضئيلة ومتواضعة، من حيث الأثر البشرية والمخصصات المالية.

ويعرض الجدول التالي صورة عن المعلومات المتوافرة حول تعداد العاملين في مجالات الأبحاث ونسب الانفاق عليها من الناتج المحلي الإجمالي.

جدول رقم (36): الموارد المخصصة لأنشطة البحث والتطوير في بعض الدول العربية ودول أخرى من المنطقة

البيان	الانفاق على البحث والتطوير نسبة للناتج المحلي الإجمالي 2008	تعداد العاملين في مجالات البحث والتطوير لكل مليون نسمة 2009
الجزائر	0.07	n/a
البحرين	n/a	n/a
مصر	0.27	n/a
الأردن	0.42	n/a
الكويت	0.18*	809
المغرب	0.64	799
عمان	n/a	n/a
قطر	n/a	n/a
السعودية	0.05	n/a
السودان	0.29	n/a
سوريا	n/a	n/a
تونس	1.13	2010
الإمارات	n/a	n/a
إيران	0.79	n/a
تركيا	0.73	98269

المصدر: التقرير العربي الخامس للتنمية الثقافية، **الاقتصاد العربي القائم على المعرفة**، مؤسسة الفكر العربي، لبنان، 2012، ص 340

وتشير بيانات الجدول أعلاه إلى أن الدول العربية باستثناء المغرب تنفق مبالغ تقل كثيرا عن المعدل العالمي الذي بلغ 0.9 % من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2008.

ثانيا: مخرجات أنشطة البحث العلمي في الدول العربية:

شهد نتاج الدول العربية من أوراق الأبحاث المنشورة زيادة معتبرة خلال العقد الماضي في الأغلبية منها، بينما لازالت دول كالعراق و وسوريا وليبيا والسودان، واليمن لا تساهم بشكل مقبول في الناتج العربي من البحوث المنشورة، كما أن نتاج الدول العربية مجتمعة من أوراق البحث يقارن بما تنتجه بعض الدول الصناعية الصغيرة مثل تركيا، إيران، إسرائيل.

1- أنشطة النشر العلمي في الدول العربية: تشير البيانات حول أنشطة النشر العلمي التي تقوم بها الدول العربية إلى أن مساهمات الباحثين لديها متواضعة بالمقارنة مع غيرها من دول العالم والمنطقة، وبالنظر إلى نتائج مسح قامت به مؤسسة مختصة بتتبع أنشطة النشر العلمي في دول العالم غطى السنوات 2005، 2009 مع مسح سابق غطى السنوات 2000-2004، خلص تقرير غطى الدول العربية في الشرق الأوسط إضافة لتركيا وإيران إلى أن تعداد النشرات العلمية الملحوظ في دول الشرق أوسط العربية مصحوب بمعدلات مرتفعة لتزايد المنشورات في سائر الحقول، و يشير هذا التقرير إلى أن تركيا و إيران تحتل مركزا متقدما بالنسبة لدول الشرق أوسط العربية وذلك من حيث تعداد منشوراتهما في مجالات العلوم والهندسة، ومن حيث معدلات نمو نشاط النشر في هذه المجالات زادت حصة الباحثين الأتراك من المنشورات في مجالات العلوم والهندسة في الشرق الأوسط بنحو ثلاثة أضعاف، من 0.7% عام 2000 إلى 1.9% عام 2009، وزادت حصة إيران بنسبة فاقت ستة أضعاف من 0.2% عام 2000 إلى 1.3% عام 2009، وبالمقارنة مع هاتين الدولتين اتبع تزايد أعداد البحوث المحكمة المنشورة في الدوريات الدولية بعض دول الشرق أوسط العربية خطوطا بيانية تكاد تكون أفقية، ونجحت بعض الدول العربية لاسيما مصر والسعودية بزيادة عدد منشوراتها في الدوريات العالمية المحكمة بصورة ملموسة، بل بين المسح زيادة ما نشره الباحثون في جميع الدول العربية ضمن الدوريات العالمية المحكمة، وذلك في الدول التي يقع انتاجها العلمي دون ذلك الملحوظ في مصر والسعودية والأردن، كما نجحت دولا كالعراق واليمن وقطر في زيادة ما تنشر من أبحاث في الدوريات العالمية المحكمة بمقدار الضعف، لكنها انطلقت من سريات ضعيفة مما يبقيها في مصف الدول الأقل إنتاجية في العالم، كما فاق نمو المنشورات العلمية في لبنان والإمارات والكويت ما لوحظ في دول الشرق أوسط العربية الأقل إنتاجية، أي جميع الدول الشرق أوسطية ماعدا مصر والسعودية والأردن.[1]

[1] التقرير العربي الخامس للتنمية الثقافية، **الاقتصاد العربي القائم على المعرفة**، مؤسسة الفكر العربي، لبنان، 2012، ص 342

والشكل الموالي تعداد الأبحاث المنشورة في8 دول عربية هي الأردن، مصر، السعودية، الإمارات، تونس، المغرب، لبنان، الكويت خلال سنوات 2000- 2011، في مجالات العلوم الأساسية وعلوم الحياة، والطب وفروع الهندسة، وعلوم البيئة والأرض والزراعة، مقارنة مع ما نشرتة الدولة المجاورة تركيا.

الشكل رقم (19): نمو تعداد الأبحاث المنشورة من قبل 8 دول عربية مقارنة بتركيا في كل الاختصاصات2011

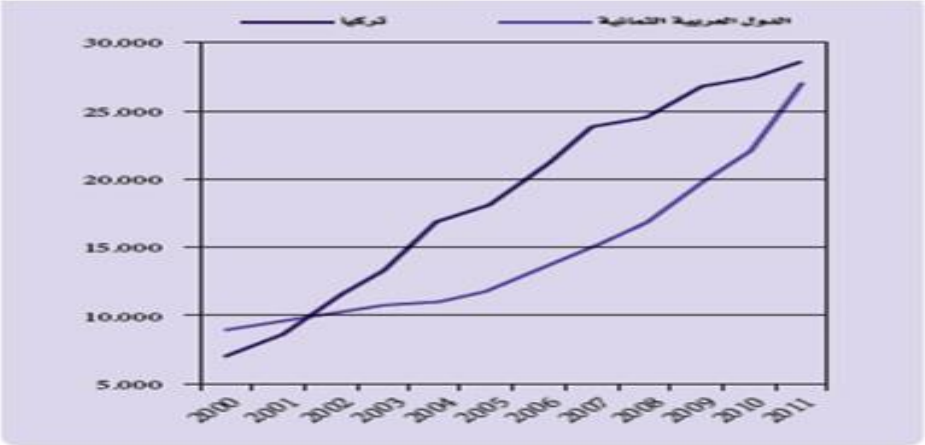

المصدر: التقرير العربي الخامس للتنمية الثقافية، **الاقتصاد العربي القائم على المعرفة**، مؤسسة الفكر العربي، لبنان، 2012، ص 343.

يلاحظ من خلال الشكل رقم (19) توق تركيا على الدول العربية الثمانية في أغلب السنوات التي يغطيها المسح، وذلك رغم الفرق الكبير بين عدد سكان تركيا و مجموع سكان الدول العربية، كما أن نشاط النشر العلمي في تركيا كان أدنى مما بذلته الدول العربية في مطلع القرن الحالي، لكنه تميز بمعدلات نمو فاقت خلال الفترة كلها ما شهدته الدول العربية مجتمعة.

ولوحظ أن معدلات النشر في الدول العربية أضحت تتزايد مؤخرا بمعدلات تفوق ما تشهده تركيا الآن، وبالتالي الدول العربية التي شهدها المسح مؤهلة لتجاوز ما تنتجه تركيا من منشورات علمية خلال فترة قصيرة إذا استمر نمو الأبحاث لدى الدول جميعا بالمعدلات ذاتها. لكن الدول العربية تبقى متخلفة حتى ولو جمعت جهودها في مضمار النشر العلمي عند دولة مجاورة وحيدة إذا ما قيست إنتاجيتها بحساب الأوراق المنشورة في الدوريات المحكمة نسبة لتعداد السكان.

ويعرض الشكلين التاليين حصص الدول العربية ال8 من الأبحاث المنشورة، و توزيع الأبحاث التي نشرتها الدول العربية الثمانية على 11 اختصاصا خلال الفترة 2000-2011.

شكل رقم (20): توزيع الأبحاث المنشورة على مجالات البحث من قبل 8 دول عربية نشرت أبحاثها في دوريات دولية محكمة خلال الفترة 200. -2011

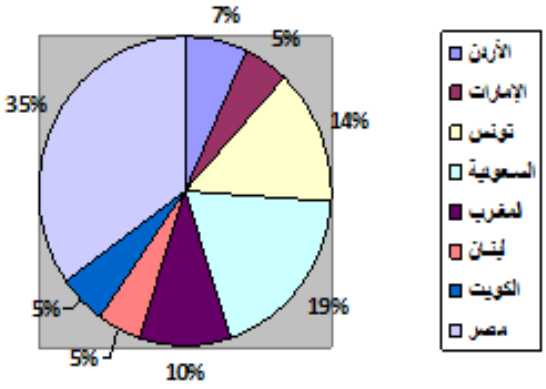

شكل رقم (21): توزيع مجموع اوراق الأبحاث المنشورة من قبل 8 دول عربية ناشطة في مجالات البحث العلمي خلال الفترة 200-2011

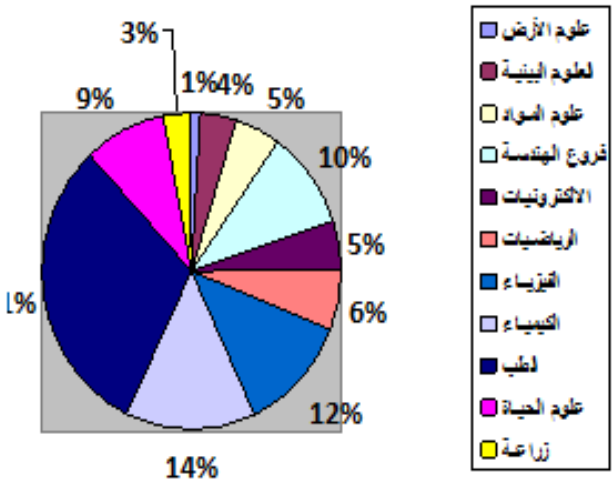

المصدر: التقرير العربي الخامس للتنمية الثقافية، **الاقتصاد العربي القائم على المعرفة**، مؤسسة الفكر العربي، لبنان، 2012، ص 344.

يلاحظ من خلال الشكلين أعلاه أن مصر تصدرت الحصة الكبيرة من الأبحاث ب 35%، تليها السعودية وتونس، المغرب، الأردن، الإمارات، الكويت، لبنان، كما يتضح أن ما تنشره الدول العربية في مجال الأبحاث الطبيبة يفوق ما تنشره في مجالات أخرى، لكن ما ينشر في الفيزياء والكيمياء والرياضيات مجتمعة يبلغ 32% من المجموع ويفوق ما ينشر في الاختصاصات الطبية، مع انخفاض نسبة النشر العلمي في مجال الإلكترونيات، و تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومجال الزراعة.

2 – ترتيب الدول العربية في مؤشر الابتكار لتقرير التنافسية العالمية: يبين الجدول التالي ترتيب الدول العربية في مؤشر الابتكار الصادر عن تقرير التنافسية العالمية لعام 2017/2016 مقارنة ب عام 2011/2010:

جدول رقم (37): ترتيب الدول العربية في مؤشر الابتكار الصادر عن تقرير التنافسية العالمية لعام 2017/2016

البيان	المؤشر 2017/2016		المؤشر 2011/2010		التغير في الترتيب
	الترتيب	القيمة (0-7 درجة)	الترتيب	القيمة (0-7 درجة)	
البحرين	45	3.61	61	3.20	16
الامارات	25	4.57	28	3.96	3
السعودية	42	3.69	26	4.16	-16
قطر	18	4.87	18	4.69	00
عمان	76	3.26	47	3.44	-29
الكويت	110	2.96	84	3.00	-16
مصر	122	2.75	103	2.84	-19
المغرب	96	3.11	80	3.02	-16
لبنان	58	3.40	115	2.68	57
تونس	104	3.03	37	3.58	-67
الأردن	40	3.73	77	3.08	37
الجزائر	112	2.93	132	2.37	20
موريتانا	137	2.20	129	2.41	-8
اليمن	138	2.16	142	1.68	4
سوريا	-	-	125	2.55	-

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على:

The Global Competitiveness Report 2016 – 2017, world economic forum. P 50
The Global Competitiveness Report 2010-2011, world economic forum. P 37

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ أن قطر والإمارات تحتل المراتب الأولى عربيا في مؤشر الابتكار، و تفوق المتوسط (3.5 درجة) إلى جانب كل من السعودية والبحرين، وتوجد في المراتب ال 50 عالميا لعام 2016، كما تتجاوز الأردن متوسط القيمة العالمية لسنة 2015، وقد شهدت البحرين والامارات تحسنا في التصنيف العالمي في مستويات المؤشر منذ عام 2011، حيث كانت في البحرين تحت المتوسط، وحافظت قطر على مكانتها في التصنيف العالمي بالمرتبة 18 بين عامي 2011 و 2016، وتراجعت المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان والكويت بمراتب 16 و 29 و 16، على التوالي، بينما تحسنت لبنان ب 57 مرتبة والأردن ب 37 مرتبة، والجزائر ب 20 مرتبة، بينما تراجعت كل من تونس ومصر والمغرب ب 67، 19، 16 مرتبة على التوالي، و شهدت اليمن انخفاضا في تصنيف المؤشر بسبب النزاعات التي تشهدها، كما تجدر الاشارة إلى وجود فجوة في الابتكار بين أغلب دول الخليج والدول العربية الأخرى (باستثناء الأردن).

المطلب الثالث: التعليم في الدول العربية:

تشكل منظومات التربية والتعليم حجر الزاوية في الاقتصاد القائم على المعرفة، فالموارد البشرية المتعلمة والكفؤة شرط أساسي لإنشاء المعرفة، ونشرها وتطويرها واستخدامها بفعالية.

أولا: ترتيب الدول العربية في مؤشر التعليم والمهارات وفق تقرير التنافسية العالمية 2017/2016

يحتاج نظام التعليم في كل مستوى من مستويات التعليم إلى تعليم الكفاءات ذات الصلة إلى بالاقتصاد الحديث، و تتطلب الوظائف الأقل مهارة مزيدا من المواهب والمعرفة، والتدريب المهني والتعليم من خلال التجهيز والقدرة على العمل في بيئة رقمية معقدة، فالتغيير يحدث بسرعة و بالتالي يحدث مستوى عال من عدم اليقين فيما يتعلق بالمهارات المطلوبة للمستقبل على جميع مستوياتها، لدا يتم مكافأة الأفراد للقدرة على التفكير النقدي، وحل المشاكل، والاستفادة من التكنولوجيات الجديدة، وعليه تحتاج المدارس إلى تعليم التفكير المرن بدلا من التأكيد على الحفظ، و إظهار للطلاب كيف يجب التعاون والعمل والتنافس مع أفراد مختلفين دون خلفيات، ومنحهم الرعاية والقدرة على التحدي والمواجهة والنقد وتقييم الأفكار المختلفة.[1]

والجدول التالي يبين مؤشر التعليم والمهارات للدول العربية خلال العام 2017/2016

جدول رقم (38): مؤشر التعليم والمهارات للدول العربية خلال العام 2017/2016

الدول	قيمة المؤشر 2016 0- 7 درجة	الترتيت من 138 دولة
قطر	33	4.96
الامارات	25	5.15
السعودية	50	4.59
البحرين	59	4.32
الاردن	62	4.29
عمان	82	3.83
لبنان	83	3.80
تونس	92	3.44
الجزائر	94	3.39
الكويت	98	3.24
المغرب	113	2.68
موريتانيا	174	2.71
اليمن	135	1.75

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على:

The Global Competitiveness Report, world economic forum, 2016 – 2017. P 58

[1] The Global Competitiveness Report 2016 – 2017, world economic forum. P 57

من خلال الجدول رقم (38) يلاحظ أن دول الخليج العربي تحتل المراتب الأولى عربيا في مؤشر مؤشر التعليم والمهارات، وكلها تفوق المستوى المتوسط (3.5 درجة)، وتوجد في مراتب مقبولة عالميا وفق المؤشر لعام 2016، كما تتجاوز كل من الأردن ولبنان متوسط القيمة العالمية 2016، وشهد باقي البلدان العربية قيم تحت المتوسط في تصنيف المؤشر لعام 2016، مع انخفاض كبير في اليمن، التي شهدت نزاعات واسعة النطاق، وهو مما يبرز الفجوة في التعليم والمهارات بين دول الخليج العربي وباقي الدول العربية الأخرى.

ثانيا: فرص التعليم والتدريب المستمر في الدول العربية:

يعرض الجدول التالي القيم التي حصلتها الدول العربية مجتمعة استناد لجملة من المؤشرات الخاصة بفرص التعليم والتدريب المستمر التي تؤمنها هذه الدول مقارنة مع دول العالم والدول ذات الدخل المرتفع.

جدول رقم (39): قيم بعض المؤشرات للدول العربية مجتمعة مقارنة بدول العالم والدول ذات الدخل المرتفع

المؤشر	الدول العربية	العالم	الدول ذات الدخل المرتفع
تمدرس مختلف الشرائح العمرية	24.5	14.8	3.36
القراءة عند البالغين	...	84	98
معدل الإلتحاق بالتعليم الثانوي	74.48	68	100.16
معدل الإلتحاق بالتعليم العالي	28.12	27	69.68
توافر خدمات البحث والتدريب	4.24	4.17	5.07
انتشار التدريب المستر	3.97	4.02	4.63

المصدر: التقرير العربي الخامس للتنمية الثقافية، **الاقتصاد العربي القائم على المعرفة**، مؤسسة الفكر العربي، لبنان، 2012، ص350

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ أن الدول العربية تمتلك قيما لهذه المؤشرات تماثل إلى حد كبير القيم التي تمتلكها دول العالم عامة ماعدا التمدرس لمختلف الشرائح العمرية للمواطنين، وتقع الدول العربية عموما في مرتبة أدنى من المعدل العام المتوسط، بينما تحتل الدول ذات الدخل المرتفع مرتبة متقدمة على مختلف المؤشرات التي توافرت معطيات إحصائية بشأنها.

و يعرض الجدول الموالي مراتب الدول العربية التي تتوافر لها معلومات إحصائية حول مجموعة مؤشرات فرص التعليم والتدريب المستمر، كما يظهر في المقارنة معدلات دول العالم من جهة أولى والدول ذات الدخل المتوسط المنخفض، والمتوسط المرتفع، والدول ذات الدخل المرتفع من جهة ثانية، حيث تنتمي الدول العربية إلى هذه الفئات الثلاث من الدخل ولا يدخل أي منها في فئة الدخل المتدني:

جدول رقم (40): قيم مؤشرات تتعلق بفرص التعليم والتدريب المستمر في الدول العربية (0-10 درجة)

البيان	التمدرس	القرائية للبالغين	الإلتحاق بالتعليم الثانوي	الإلتحاق بالتعليم العالي	توافر خدمات التدريب	التدريب المستمر	الشركات التي تقدم تدريبا نظاميا
الجزائر	6.67	2.78	8.89	5.29	1.25	3.13	3.33
البحرين	8.00	7.22	8.33	8.82	2.50	10.00	--
جيبوتي	--	2.22	0.56	0.59	5.00	1.88	5.00
مصر	2.00	1.67	2.22	4.12	6.88	4.38	--
الأردن	4.00	7.78	5.00	8.24	3.75	4.38	--
الكويت	8.67	8.89	6.11	2.94	6.88	3.13	10.00
لبنان	--	6.11	3.33	9.41	0.23	0.15	--
موريتانيا	1.18	0.96	0.34	0.99	5.63	5.00	6.67
المغرب	1.33	0.56	1.67	2.35	1.88	6.25	--
عمان	--	5.56	7.22	3.53	5.00	9.38	--
قطر	6.96	9.44	4.44	1.76	8.13	6.88	
السعودية	6.00	5.00	9.44	6.67	--	--	--
السودان	0.55	1.64	1.45	--	0.63	0.63	8.33
سوريا	7.33	3.89	2.78	--	9.38	9.38	--
تونس	3.33	3.33	6.67	7.06	10.00	8.13	--
الإمارات	5.33	6.67	7.78	4.71	--	--	1.67
اليمن	0.67	1.11	1.11	1.18	5.57	5.57	--
الدول العربية مجتمعة	1.54	--	3.28	4.43	5.84	5.19	--
دول العالم	2.56	2.64	3.07	4.35	5.57	5.57	--
الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض	2.48	1.95	2.45	3.23	5.42	5.15	--
الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع	4.53	4.83	4.52	4.93	8.40	8.17	--
دول الدخل المرتفع	5.59	6.82	8.31	8.62	--	--	--

المصدر: التقرير العربي الخامس للتنمية الثقافية، **الاقتصاد العربي القائم على المعرفة**، مؤسسة الفكر العربي، لبنان، 2012، ص351.

يتبين من خلال الجدول أعلاه التفاوت الكبير بين الدول العربية فيما يخص الفرص المتاحة للتعليم والتدريب، حيث احتلت البحرين المرتبة الأولى بينها بحصولها على مراتب امتياز في قيم 5 مؤشرات من أصل 6 في عام 2011، ولا تعاني من ضعف إلا فيما يخص توافر مؤسسات محلية متخصصة في تقديم خدمات البحث والتدريب المستمر، تليها تونس ب4 مراكز متميزة وسوريا بثلاث مراتب متميزة، وتشير البيانات إلى حصول الأردن، عمان، قطر، السعودية، الإمارات العربية المتحدة على مراتب جيدة إجمالا على مختلف المؤشرات المعتمدة، بينما حصلت الكويت، لبنان، الجزائر، مصر على مراتب متباينة بين مؤشر وآخر، وحققت جيبوتي موريتانيا، المغرب، السودان، اليمن، مراتب متدنية.

ومع اقتراب قيم بعض المؤشرات في الدول العربية من القيم الوسطية السائدة في العالم وحتى حصول بعضها على مؤشرات تفوق هذه القيم، لا يكفي للقول بأن هذه الدول تتجه نحو بناء اقتصادات قائمة على المعرفة، لكون ذلك يقتصر على السرعة النسبية التي تسعى بموجبها الدول العربية لتطوير أدائها في قطاعات التربية والتعليم، مما قد يؤهلها لتشييد اقتصادات معرفية اذا تحققت جملة من الشروط الأخرى.

ثالثا: البيئة التمكينية لاكتساب المعارف والمهارات من خلال التعليم:

تشكل المؤشرات[1] الخاصة بالبيئة التمكينية لاكتساب المعارف والمهارات جزءا من الشروط اللازمة لإكساب المعارف والمهارات من خلال التعليم، ويعرض الجدول الموالي صورة عن الانفاق العام على التعليم نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية، إضافة إلى بعض الدول المجاورة مع معطيات حول الانفاق الوسط في دول العالم مجتمعة وفي مجموعة مختارة من الدول.

جدول رقم (41): الإنفاق العام على التعليم نسبة للناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية مقارنة بدول مجاورة ومجموعات من دول العالم 2011

الدول ومجموعاتها	الانفاق نسبة للناتج المحلي (%)	قيمة مؤشر التنمية البشرية	الدول ومجموعاتها	الانفاق نسبة للناتج المحلي (%)	قيمة مؤشر التنمية البشرية
الامارات	2.8	30	مصر	5	113
قطر	2.5	37	فلسطين	--	114
البحرين	4.5	42	سوريا	2.9	119
السعودية	5.5	56	المغرب	5.5	130
الكويت	3.3	63	العراق	3.9	132
ليبيا	3.9	64	اليمن	5.6	154
لبنان	8.1	71	موريتانيا	2.5	159
عمان	3	89	جزر القمر	3.4	163
تونس	6.2	94	جيبوتي	7	165
الأردن	9.3	95	السودان	7.3	169
الجزائر	5.8	96	الصومال	--	--
الإنفاق على التعليم العام في دول مجاورة للمقارنة					
اسرائيل	7.6		إيران	5.5	
قبرص	6.0		تركيا	6.7	
الانفاق الوسطي على التعليم العام في مجموعات منتقاة من الدول					
دول العالم	10.2		دول التنمية البشرية المرتفعة جدا		11.9
جنوب الصحراء الافريقية	6.4		دول التنمية البشرية المرتفعة		6.5
الدول الأقل نموا	5.4		دول التنمية البشرية المتوسطة		4.6
الدول العربية	5.0		دول التنمية البشرية المنخفضة		5.0

المصدر: التقرير العربي الخامس للتنمية الثقافية، **الاقتصاد العربي القائم على المعرفة**، مؤسسة الفكر العربي، لبنان، 2012، ص353

[1] تشمل مؤشرات، الانفاق على التعليم، جودة الإدارة المدرسية، جودة تعليم الرياضيات والعلوم، توافر خدمة الأنترنت في المدارس.

يلاحظ من خلال الجدول رقم (41) أن متوسط انفاق الدول العربية مجتمعة على التعليم نسبة لنواتجها المحلية الإجمالية قدر بحوالي 5 % بأقل من المعدل الوسطي السائد في دول العالم، والمقدر ب 10%، وأقل من دول جنوب الصحراء الافريقية والدول الأقل نموا والمقدر ب 6.4 % و 5.4 % على التوالي، و فيما يتعلق بالمقارنة بين الدول العربية لا بد من اعتبار عوامل أخرى تتضمن مستويات الناتج المحلي الإجمالي، مثلا انفاق جيبوتي على التعليم 7% يفوق ما تنفق قطر ب2.5 %، قد يكون مبررا نظرا لتعداد متلقي التعليم المنخفض وللفرق الشاسع في مستويات الناتج المحلي الإجمالي بين هاتين الدولتين، لكن باعتبار ما تنفقه الدول ذات المداخيل المرتفعة والمتوسطة على التعليم، ونظرا للمعطيات المتوافرة حول احتياجات النظم التعليمية في الدول العربية، يتعين على لبنان والجزائر والبحرين ومصر تخصيص المزيد من الموارد المالية للنظم التربوية القائمة لديها.

المبحث الثاني: أثر مؤشرات اقتصاد المعرفة على التكامل الاقتصادي العربي:

كما سبق الاشارة من قبل تعتبر التجارة العربية البينية والاستثمارت العربية البينية أهم مداخل التكامل الاقتصادي العربي، ونظرا لتوفر معظم البيانات في الدول العربية حول التجارة العربية البينية وغيابها وتذبذبها بشكل ملحوظ حول الاستثمارات العربية البينية من جهة، ومن جهة أخرى فيما يتعلق بالبيانات حول مؤشرات اقتصاد المعرفة في الدول العربية التي تعتبر متوفرة لسنوات متذبذبة من جهة أخرى، ونظرا لكون دول الخليج تتوفر على مكانة مقبولة في مؤشرات اقتصاد المعرفة مقارنة بباقي الدول العربية الأخرى من جهة، وذلك للبيانات المتوفرة حسب منهجية البنك الدولي، لدا سنحاول إجراء اختبار للتكامل العربي من جانب التجارة العربية البينية على مستوى دول الخليج العربي.

المطلب الأول: ترتيب الدول العربية وفق مؤشر اقتصاد المعرفة لعام 2012 مقارنة ب 2000:

يوضح الجدول التالي ترتيب الدول العربية في مؤشر اقتصاد المعرفة لسنة 2012 مقارنة بسنة 2000:

جدول رقم (42): ترتيب الدول العربية في مؤشر اقتصاد المعرفة لعامي 2000 و 2012 0- 10 درجة

الدولة	الترتيب لعام 2012	قيمة المؤشر	الترتيب 2000	قيمة المؤشر
الإمارات	42	6.94	48	6
البحرين	43	6.9	41	-2
عمان	47	6.14	65	18
السعودية	50	5.96	76	26
قطر	54	5.84	49	-5
الكويت	64	5.33	46	-18
الأردن	75	4.95	57	-18
تونس	80	4.56	89	9
لبنان	81	4.56	68	-13
الجزائر	96	3.79	110	14
مصر	97	3.78	88	-9
المغرب	102	3.61	92	-10
سوريا	112	2.77	11	-1
اليمن	122	1.22	128	6
موريتانيا	134	1.65	123	-11
السودان	138	1.48	136	1
جيبوتي	139	1.34	139	-3

المصدر: تقرير البنك الدولي: www.worldbank.org/kam 2012

لقد غطى تقرير اقتصاد المعرفة الصادر عن مجموعة البنك الدولي لعام 2012 ترتيب 146 دولة، حيث احتلت الإمارات المرتبة 42 عالميا و الأولى عربيا (6.94 درجة وفي مستوى جيد حسب منهجية البنك الدولي)، و جيبوتي المرتبة الأخيرة عربيا و 134 عالميا (1.34 درجة وفي مستوى منخفض)، واحتلت البحرين في المرتبة 2 عربيا و 43 عالميا(6.9 درجة)، تليها عمان ب47 عالميا(6.14 درجة) ، ثم السعودية وقطر والكويت بمراتب 50، 54، 64 عالميا على الترتيب وبدرجات مؤشر فاقت 5 درجة وهي ذات مستوى متوسط حسب منهجية البنك الدولي، وعليه حققت دول الخليج العربي أفضل أداء في المؤشر من بين الدول العربية، بينما حققت باقي الدولي العربية الأخرى مراتب متأخرة عالميا وذات قيم مؤشر أقل من 5 درجة وهو يعكس مستوى منخفض حسب منهجية الدول الدولي، وهذه الدول لازالت تسعى لبلوغ مجتمع المعرفة، وبالمقارنة بسنة 2000 يتضح أن كل من الامارات والسعودية، عمان، تونس، الجزائر، اليمن، السودان، حققت تقدما بمراكز مختلفة، بينما تراجعت كل من البحرين، قطر، الكويت، الأردن، لبنان، مصر، المغرب، سوريا، موريتانيا وجيبوتي.

جدول رقم (43): المؤشرات الفرعية لمؤشر اقتصاد المعرفة في الدول العربية لسنة 2012

الدولة	الحافز إ و النظام م			الابتكار			التعليم			ت م ت		
	الترتيب		القيمة	الترتيب		القيمة	الترتيب		القيمة	الترتيب		القيمة
	عربيا	عالميا		عربيا	عالميا		عربيا	عالميا		عربيا	عالميا	
البحرين	3	48	6.69	7	75	4.61	1	45	6.78	1	1	9.54
الامارات	4	50	6.5	1	46	6.6	2	55	5.8	2	12	8.88
السعودية	6	60	5.68	8	84	4.14	3	58	5.65	3	21	8.37
قطر	2	45	6.87	2	49	6.42	10	101	3.41	4	51	6.65
الكويت	5	54	5.86	4	64	5.22	9	98	3.7	5	54	6.53
عمان	1	44	6.96	3	57	5.88	7	74	5.23	6	55	6.49
تونس	11	96	3.81	5	70	4.97	8	89	4.55	7	79	4.89
الأردن	7	62	5.65	10	88	4.05	4	63	5.55	8	87	4.54
الجزائر	13	115	2.33	12	99	3.54	6	71	5.27	9	89	4.04
المغرب	8	72	4.66	11	96	3.67	13	115	2.07	10	90	4.02
مصر	9	73	4.50	9	85	4.11	11	102	3.37	-	-	-
لبنان	10	79	4.28	6	71	4.86	5	64	5.51	11	99	3.58
سوريا	-	-	-	13	107	3.07	12	109	2.04	12	100	3.55
السودان	-	-	-	-	-	-	-	-	-	13	105	3.16
اليمن	12	107	2.91	-	-	-	-	-	-	-	-	-

Source : arabe knowledge Economy, report 2014 ;p 18

من خلال بيانات الجدول أعلاه يلاحظ وجود اختلافات ملموسة على مستوى التغيرات الحاصة في قيم مؤشرات دليل اقتصاد المعرفة للدول العربية لسنة 2012 حيث:

- **على مستوى النظام الاقتصادي والحافز المؤسسي:** حققت عمان المرتبة الأولى عربيا و 44 عالميا وبمؤشر قيمته 6.69 درجة، تليها كل من قطر و والبحرين والإمارات والكويت والسعودية، وبمراتب 45، 48، 50، 54، 60 عالميا على الترتيب، مما يدل على أنه دول الخليج تمتلك نظام اقتصادي لابأس به يستدعي الاستمرار والتقدم. في حين جاءت باقي الدول العربية الأخرى في مراكز متأخرة عربيا ودوليا، واحتلت الجزائر المرتبة 13 عربيا و 115 عالميا وبقيمة مؤشر 2.33، مما يعكس حقيقة النظام الاقتصادي الجزائري وما يتميز به من ضعف في الأداء.
- **على مستوى الابتكار:** احتلت الإمارات المرتبة الأولى عربيا 46 عالميا ومؤشر بقيمة 6.6 درجة، تليها كل من قطر وعمان والكويت وتونس عربيا و بمراتب 49، 57، 64، 70 عالميا على الترتيب، بينما حصلت

باقي الدول لعربية على مراكز متأخرة على غرار سوريا التي احتلت المرتبة 13 عربيا و 107 عالميا ومؤشر بقيمة 3.07 درجة، وذلك بسب الظروف التي تعيشها المنطقة.

- **على مستوى التعليم:** احتلت البحرين الإمارات والسعودية المراتب الثلاث و 45، 55، 58 عالميا على التوالي ومؤشر بقيمة 6.78، 5.8، 5.65 درجة على الترتيب، بينما احتلت الجزائر المرتبة 6 عربيا و 71 عالميا ومشر بقيمة 5.27 درجة، مما يعكس المكانة المحترمة لمستوى التعليم بها، بينما جاءت باقي الدول لعربية في مراكز متأخرة على غرار المغرب التي احتلت المرتبة 13 عربيا و 115 عالميا و بقيمة مؤشر 2.07 درجة، مما يعكس ضعف مستوى التعليم بها.
- **على مستوى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:** احتلت لبحرين المرتبة الأولى عالميا وعربيا، وبقيمة 9.54 درجة متفوقة على كبرى الدول العالمية، وبالتالي يمكن للدول العربية الأخرى أن تستفيد منها وتطور قدراتها في هذا مجال، تليها باقي دول الخليج الأخرى على غرار الإمارات، السعودية، قطر، الكويت، عمان وبمراتب 12، 21، 51، 54، 55 على التوالي، وبقيم 8.88 و 8.37و 6.65و6.53، 6.43. متتالية وذات مستوى مرتفع وجيد، ثم تليها باقي الدول العربية الأخرى وبمراتب متوسطة وضعيفة عالميا وقيم منخفضة ذات مستوى مقبول او ضعيف حيث احتلت الجزائر المرتبة 9 عربيا و 89 عالميا وبقيمة 4.04 وبمستوى مقبول، و احتلت السودان المرتبة 13 والأخيرة عربيا و 105 عالميا في هذا المجال وبقيمة 3.16 درجة.

يمكن القول أن دول الخليج العربي تحتل مستوى جيد أو مقبول في مختلف المؤشرات الفرعية لاقتصاد المعرفة وذات مراتب أولى عربيا ومقبولة عالميا، وربما تبعث بأمل قيام اقتصاد معرفي متطور وهوا ما يستدعي ضرورة التطوير أكثر و تضافر الجهود من أجل تحقيق تكامل معرفي بينها ينعكس على تحقيق تكامل اقتصادي بها من جهة وتشكيل قوة اقتصادية عربية من جهة أخرى.

ونظرا لبعض الصوبات التي تعانيها الدول العربية خاصة ما تعلق منها بالجانب السياسي والأمني، وانعكاساتها السلبية على الجانب الاقتصادي خاصة من عدم توفر بعض البيانات بها، على غرار ليبيا وسوريا واليمن والعراق وفلسطين، مما يضعف مؤشرات اقتصاد المعرفة بها ويصعب من تحقيق التكامل الاقتصادي بها من جهة، ونظرا لضعف مؤشرات اقتصاد المعرفة في كل من الجزائر ومصر والمغرب وتونس من جهة أخرى، **ارتأينا اختيار دول الخليج العربي** كنموذج للتعبير عن دور اقتصاد المعرفة في تفعيل التكامل الاقتصادي العربي، وذلك نظرا للمكانة التي تتمتع بها على مستوى اقتصاد المعرفة من خلال ابراز أثر مؤشرات اقتصاد المعرفة بدول مجلس التعاون الخليجي على التكامل الاقتصادي بها باستخدام

مدخل التجارة الخليجية البينية، ويمكن أن يكون مثالا لباقي الدول العربية للحاق بها وتفعيل التكامل معها.

المطلب الثاني: تحليل مؤشرات التبادل التجاري بين دول الخليج العربي والدول العربية:

أولا: مؤشرات الانفتاح التجاري:

بلغت قيمة إجمالي **صادرات** دول المجلس الخليجي إلى الدول العربية حوالي 33.7 مليار دولار في نهاية العام 2015 مقارنة ب 39.8 مليار دولار سنة 2014، أي بنسبة تراجع 15.2 %، وشكلت صادرات دول مجلس التعاون الخليجي إلى دول العربية ما نسبته 6.9 % من إجمالي الصادرات السلعية لدول مجلس التعاون الخليجي لسنة 2015.[1]

وتعتبر العراق الشريك الأول في مؤشرا الصادرات السلعية لدول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 26% من إجمالي الصادرات، تليها مصر ب25.8 %، ثم الأردن، اليمن، ليبيا ب 13.7%، 5.8%، 4.6% على التوالي، بينما تشترك بقية الدول العربية الأخرى مجتمعة ب 24.1%، كما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (22): أهم الشركاء التجاريين الرئيسيين العرب في الصادرات السلعية لمجلس التعاون 2015 (%)

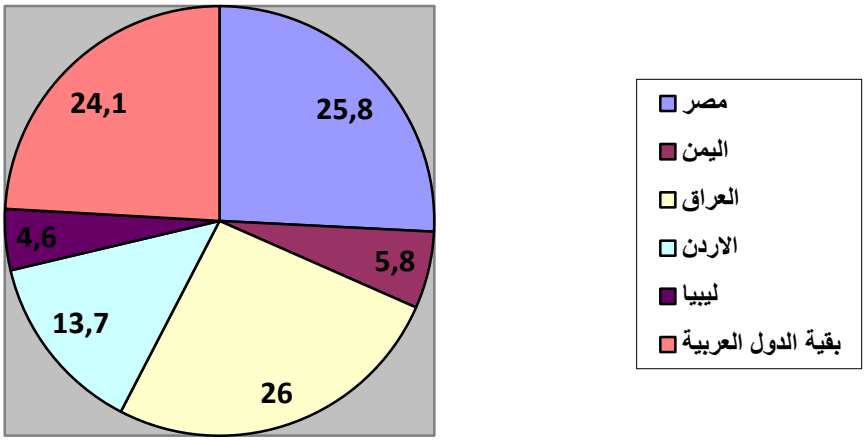

المصدر: من إعداد الباحث.

و فيما يتعلق بأداء الانفتاح التجاري للدول العربية مع مجلس التعاون الخليجي فرادى، شهدت معظم صادرات دول المجلس إلى الدول العربية النفطية وغير النفطية تراجع خلال عام 2015 مقارنة مع العام 2014، وبنسبة انخفاض تراوحت بين 1.2% و 50.6 % في كل من: المغرب وموريتانيا والأردن وجيبوتي ولبنان ومصر والعراق واليمن وتونس والسودان وجزر القمر، بينما حققت دول مجلس التعاون

[1] المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليج العربية، **ملخص إحصائي حول التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية**، العدد 7، أوت 2017، ص 05

الخليجي زيادة في صادراتها للدول العربية في كل: ليبيا وسوريا والصومال وفلسطين والجزائر وبنسبة ارتفاع بين 1.2 % و 28.1 % خلال سنة 2015 مقارنة بسنة 2014.[1]

و بلغت قيمة **الواردات السلعية** لدول مجلس التعاون الخليجي من الدول العربية عام 2015 ما قيمته 13.3 مليار دولار مقابل 12.7 مليار دولار في عام 2014، مسجلة ارتفاعا بنسبة 4.5% وشكلت نسبة 3.2% من إجمالي الواردات السلعية لدول مجلس التعاون الخليجي لعام 2015.

و تعتبر مصر الشريك التجاري العربي الأول في مؤشر الواردات السلعية لدول مجلس التعاون الخليجي مع الدول العربية لعام 2015 بنسبة 31.9 %، تليها السودان ب 15.8%، ثم الأردن، ليبيا، لبنان، ب 12.5%، 10.2%، 9.1% على التوالي، بينما تشترك بقية الدول العربية الأخرى مجتمعة ب 20.6%، كما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (23): أهم الشركاء التجاريين الرئيسيين العرب في الواردات السلعية لمجلس التعاون الخليجي لسنة 2015 (%)

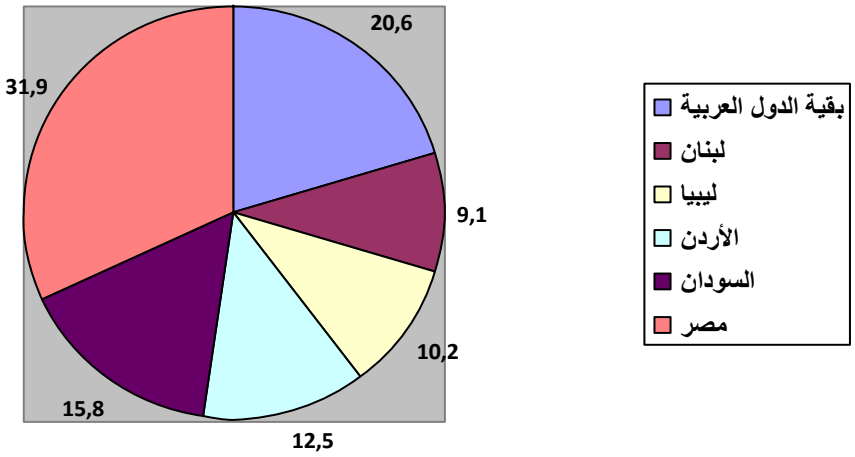

المصدر: من إعداد الباحث

وفيما يتعلق بأداء الواردات السلعية لدول مجلس التعاون الخليجي مع الدول العربية فرادى خلال العام 2015 مقارنة بعام 2014، فقد ارتفعت معظم الواردات السلعية لدول مجلس التعاون من معظم الدول العربية، وتراوحت بين 7.6% و 79.6 % في كل من: ليبيا والمغرب وتونس وجزر القمر وتونس والصومال وفلسطين ولبنان والأردن ومصر. كما سجلت دول مجلس التعاون الخليجي تراجع في وارداتها

[1] المرجع نفسه، ص 6

السلعية من الدول العربية في كل: جيبوتي واليمن وسوريا والسودان وموريتانيا والعراق والجزائر، وتراوحت بين 7.2 % و 42.9 % خلال سنة 2015 مقارنة بسنة 2014.[1]

نستخلص أن حجم التبادل التجاري بين مجلس التعاون الخليجي والدول العربية مازال محدودًا ومتواضعًا، حيث بلغت نسبة التجارة الخارجية بين الطرفين 5.01 % من مجمل التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون في عام 2015، وهو ما ينعكس سلبا على تحقيق التكامل الاقتصادي بينها.

ثانيا: الهيكل السلعي للصادرات والواردات الخليجية:

يمكن ابراز الهيكل السلعي للصادرات والواردات الخليجية كما يلي:[2]

- بلغت قيمة الصادرات السلعية النفطية من دول مجلس التعاون الخليجي إلى الدول العربية عام 2015 حوالي 9.1 مليار دولار 2015، و بنسبة انخفاض قدرها 37.4 % مقارنة بعام 2014.

- بلغت نسبة الصادرات السلعية وطنية المنشأ غير النفطية من دول مجلس التعاون الخليجي إلى الدول العربية ما يقارب 14.3 مليار دولار عام 2015، مقارنة ب 14.7 مليار دولار عام 2014، مسجلة انخفاضا ملحوظا وصل إلى 3.1%.

- بلغت قيمة السلع المعاد تصديرها من دول مجلس التعاون الخليجي إلى الدول العربية نحو 10.4 مليار دولار سنة2015، مقارنة ب 10.6 مليار دولار سنة 2014، وبهذه القيمة تكون قيمة السلع المعاد تصديرها قد انخفضت بنسبة 1.8% .

- ترتكز 29.7% من إجمالي صادرات دول مجلس التعاون الخليجي إلى الدول العربية في عام 2015 على الوقود والزيوت المعدنية، وبقيمه 10 مليار دولار، بينما شكلت صادرات الذهب والألماس قرابة 11.9% من إجمالي العام الصادرات السلعية لدول مجلس التعاون إلى الدول العربية سنة 2015.

- تمثلت قرابة ثلث الواردات السلعية لدول مجلس التعاون الخليجي من الدول العربية سنة 2015 في مشغولات الذهب والألماس.

- بلغت واردات دول مجلس التعاون الخليجي من الفواكه والخضروات من الدول العربية نحو 1.5 مليار دولار، أي بنسبة 11.4 % خلال العام 2015، بينما شكلت واردات دول مجلس التعاون الخليجي من الدول العربية من الحيوانات الحية نحو 1.3 مليار دولار بما نسبته 9.7%

[1] المرجع نفسه، ص 8

[2] الملحق رقم 04، ص 248

لدا نرى من خلال التركيز السلعي في صادرات دول مجلس التعاون الخليجي إلى الدول العربية، أن قرابة ثلث صادرات دول مجلس التعاون الخليجي تتسم بسيادة النفط على مجمل صادراتها إلى الدول العربية خلال العام 2015.

ثالثا: دول المجلس والشريك التجاري مع الدول العربية:[1]

- سجلت جميع دول مجلس التعاون الخليجي في فائضا في الميزان التجاري مع الدول العربية في عام 2015، حيث سجلت الإمارات سجلت أعلى فائض تجاري قدر ب 9.2 مليار دولار وبنسبة 45.1% من إجمالي الفائض التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي مع الدول العربية، وفي المقابل شهدت دولة قطر أقل فائض بنحو 0.8 مليار دولار في العام 2015. كما حلت دولة الإمارات بالمرتبة الأولى كأهم شريك تجاري من دول مجلس التعاون الخليجي بالنسبة لمؤشر حجم التبادل التجاري مع الدول العربية في العام 2015، بقيمة 20.5 مليار دولار، وبنسبة 43.6 % من إجمالي حجم التبادل التجاري مع الدول العربية، بينما قدرت نسبة حجم التبادل التجاري لكل من قطر، عمان، الكويت، البحرين مجتمعة مع الدول العربية 19.6% في عام 2015.

- تعتبر المملكة العربية السعودية الشريك التجاري الأكبر والأهم للدول العربية من بين دول مجلس التعاون الخليجي، حيث بلغ حجم الصادرات السلعية وطنية المنشأ غير النفطية بينهما 6.0 مليار دولار في عام 2015، أي ما نسبته 42.1 %، بينما سجلت 54.1 % من إجمالي الصادرات السلعية النفطية لدول مجلس التعاون الخليجي مع الدول العربية في سنة 2015. وكانت الإمارات هي الشريك الثاني بحصة وصلت لقرابة أكثر من ثلث الصادرات السلعية وطنية المنشأ غير النفطية لدول مجلس التعاون في عام 2015، أي ما نسبته 40.1%.

- سلطنة عمان الدولة النفطية الوحيدة من بين دول مجلس التعاون الخليجي التي لا تصدر السلع النفطية للدول العربية خلال العام 2015.

- مثلت الصادرات السلعية النفطية من المملكة العربية السعودية ودولة الكويت إلى الدول العربية حوالي 73.8% من إجمالي الصادرات السلعية النفطية الخليجية للدول العربية في عام 2015.

- بلغت حصة صادرات دولة الإمارات العربية المتحدة من البضائع المعاد تصديرها إلى الدول العربية 76.7% من إجمالي الصادرات الخليجية المعاد تصديرها للدول العربية في سنة 2015.

[1] الملحق رقم 04 ، ص 249

- اتجهت 85% من الواردات السلعية لدول مجلس التعاون من الدول العربية في عام 2015 إلى دولة الإمارات العربية المتحدة (42.5%) والمملكة العربية السعودية (40.3 %)، و (17.2 %) إلى بقية الدول الأخرى.

المطلب الثالث: تحليل العلاقة بين التجارة البينية والاستثمارات البينية ومؤشر اقتصاد المعرفة لدول مجلس التعاون الخليجي العربي خلال الفترة (2005-2012):

أولا: العلاقة بين التجارة البينية لدول الخليج ومؤشر اقتصاد المعرفة

يبين الجدول التالي تطور التجارة البينية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليج العربي خلال الفترة (2005- 2012)، وذلك تماشيا مع الفترة التي تم الحصول من خلالها على مؤشرات اقتصاد المعرفة على مستوى دول مجلس التعاون الخليج العربي وفق منهجية البنك الدولي للفترة (2005- 2012) مع العلم أنه كان آخر تحديث لها سنة 2012.

جدول رقم (44): العلاقة بين تطور التجارة البينية ومؤشر اقتصاد المعرفة لدول الخليج للفترة (2005- 2012)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
اجمالي التجارة البينية (مليار دولار)	38.97	51.25	63.50	82.43	69.90	80.56	97.80	110.01
اجمالي الناتج المحلي الاجمالي (مليار دولار)	678.69	817.04	936.12	1184.69	957.76	1137.67	1437.8	1577.69
نسبة التجارة البينية للناتج المحلي الإجمالي %	5.74	6.27	6.78	6.96	7.30	7.08	6.80	6.97
مؤشر اقتصاد المعرفة الاجمالي 0-10 درجة	5.30	4.95	5.64	5.89	5.84	5.91	6.00	6.18

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الملحق رقم 05 ص 251، والملحق رقم 06 ص 252

ويمكن التعبير عن بيانات الجدول بالشكل التالي:

الشكل رقم (24): العلاقة بين تطور التجارة البينية ومؤشر اقتصاد المعرفة لدول الخليج للفترة (2005- 2012)

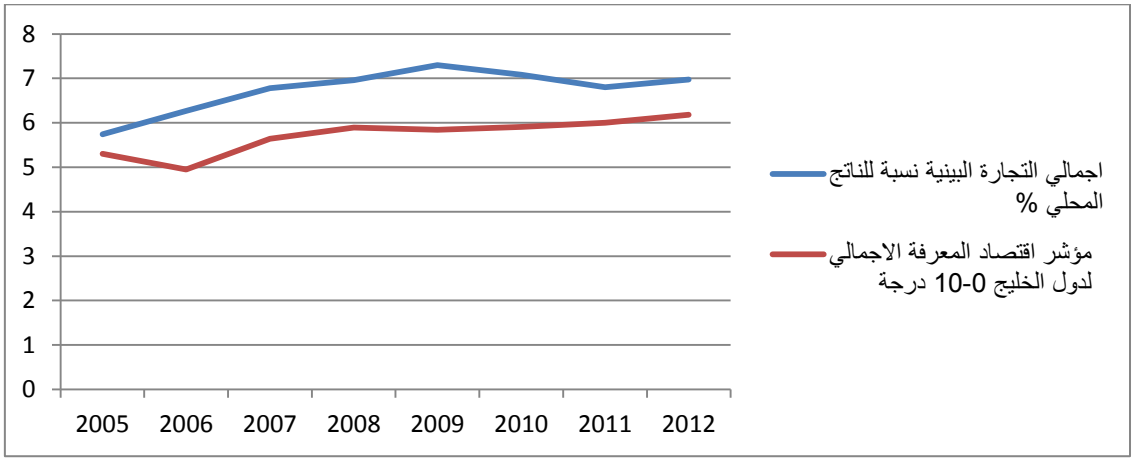

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الجدول رقم (44)

يلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن مؤشر اقتصاد المعرفة لدول مجلس التعاون الخليجي يتناسب بشكل طردي مع الزيادة في حجم التجارة العربية البينية لهذه الدول مع بعض التذبذب الطفيف في معدل الزيادة بين المتغيرين وبنسب مختلفة، والعلاقة طردية تبين أن مؤشر اقتصاد المعرفة لدول الخليج العربي بمؤشراته الفرعية المختلفة يؤثر ايجابا على حجم التجارة البينية لها وبالتالي على التكامل الاقتصادي بين هذه الدول.

ثانيا: العلاقة بين تطور الاستثمارات البينية واقتصاد المعرفة لدول الخليج للفترة (2005-2012):

يبين الجدول التالي تطور الاستثمارات البينية نسبة للناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي في الفترة (2005-2012)، وذلك تماشيا مع الفترة التي تم الحصول من خلالها على بيانات مؤشرات اقتصاد المعرفة لدول مجلس التعاون الخليجي وفق منهجية البنك الدولي (2005- 2012):

جدول رقم (45): العلاقة بين تطور الاستثمارات البينية ومؤشر اقتصاد المعرفة لدول الخليج للفترة (2005-2012)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
اجمالي الاستثمارات البينية (مليار دولار)	29.37	3965	9.04	16.32	14.64	5.62	-	0.42
اجمالي الناتج المحلي الاجمالي (مليار دولار)	678.69	817.04	936.12	1184.69	957.76	1137.67	1437.8	1577.69
نسبة الاستثمارات البينية للناتج المحلي الإجمالي%	4.33	0.50	1	1.4	1.52	0.5	-	0.03
مؤشر اقتصاد المعرفة الاجمالي 0- 10 درجة	5.30	4.95	5.64	5.89	5.84	5.91	6.00	6.18

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الملحق رقم 05، والملحق رقم 06، الجدول رقم 27

وتجدر الاشارة إلى غياب الإحصائيات المتعلقة بالاستثمارات البينية لأغلب الدول العربية ومنها دول الخليج العربي لسنوات مختلفة ومتذبذبة فغالبا ما توفرت بيانات لدولة خليجية واحدة كل سنة مما أجبرنا على اختيار ما يتناسب مع تحليل العلاقة مع مؤشرات اقتصاد المعرفة لدول الخليج العربي.

والشكل التالي يعكس بيانات الجدول رقم (45):

شكل رقم (25): العلاقة بين تطور الاستثمارات البينية واقتصاد المعرفة لدول الخليج العربي (2005- 2012):

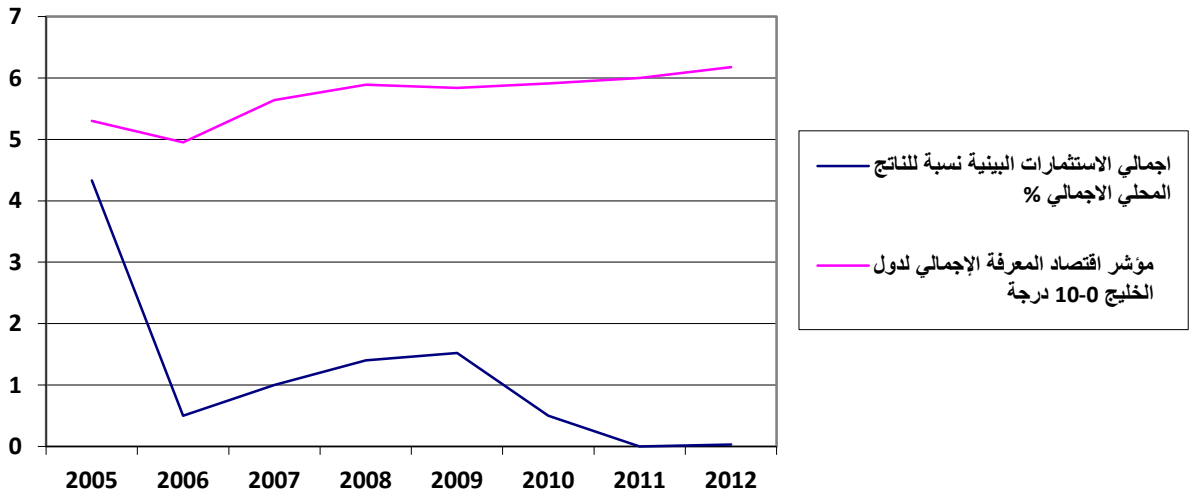

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الجدول رقم (45)

من خلال الشكل أعلاه يلاحظ انخفاض مؤشر اقتصاد المعرفة لدول مجلس التعاون الخليجي في بداية الفترة، رافقه انخفاض كبير في حجم الاستثمارات الخليجية البينية نسبة للناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يعكس الارتباط الوثيق والعلاقة الطردية بين المتغيرين، ثم ارتفع مؤشر اقتصاد المعرفة تدريجيا صاحبه ارتفاع في حجم الاستثمارات الخليجية البينية إلى غاية سنة 2009، أين أصبحت العلاقة عكسية بين بالنسبة للمتغيرين وذلك يتنافى مع منطق النظرية الاقتصادية و يرجع لغياب الأرقام حول الاستثمارات البينية في أغلب دول الخليج مما انعكس على ضعف نسبتها للناتج المحلي الإجمالي، ويمكن استنتاج أن الأثر إيجابي لمؤشرات اقتصاد المعرفة لدول الخليج العربي على الاستثمارات البينية لها.

المطلب الرابع: قياس أثر مؤشرات اقتصاد المعرفة على التجارة البينية لدول الخليج العربي خلال الفترة 2005-2012

نظرا لطبيعة الدراسة والمتعلقة بدراسة العلاقة بين التكامل الاقتصادي العربي و اقتصاد المعرفة من خلال اعتماد متغير التجارة الخليجية البينية كمؤشر للتكامل الاقتصادي العربي، ومؤشرات النظام المؤسسي والحافز الاقتصادي، مؤشر التعليم، مؤشر الابتكار، مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدول الخليج العربي كعوامل على اقتصاد المعرفة، والتي تتناسب مع النماذج المقطعية أو البانل **Panal**، **وكما تمت إليه الإشارة سابقا توجد عدة عوامل رئيسية تتحكم في مداخل التكامل الاقتصادي العربي (التجارة العربية البينية مثلا)، كالناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف، التضخم، البطالة،... إلا أنه تم التركيز في دراستنا على اقتصاد المعرفة كعامل ثانوي يساهم في تفعيل التكامل الاقتصادي العربي دون الأخذ في الإعتبار تلك العوامل.**

أولا: الإطار القياسي المتبع في التحليل:

1- مفهوم بيانات البانل Panal:

نعني بمصطلح بيانات السلاسل الزمنية المقطعية أو معطيات البانل مجموعة من المشاهدات التي تتكرر عند مجموعة من الأفراد في عدة فترات من الزمن، بحيث أنها تجمع بين خصائص كل من البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية في نفس الوقت، فبالنسبة للبيانات المقطعية فهي تصف سلوك عدد من مفردات أو الوحدات المقطعية (شركات أو دول) عند فترة زمنية واحدة، بينما تصف بيانات السلاسل الزمنية سلوك مفردة واحدة خلال فترة معينة، وهنا تكمن أهمية استخدام بيانات البائل كونها تحتوي على معلومات ضرورية تتعامل مع ديناميكية الوقت وعلى مفردات متعددة، فإذا كانت الفترة الزمنية نفسها لكل الأفراد نسمي نموذج البانل ***بالمتوازن*** أما إذا اختلفت الفترة الزمنية من فرد لآخر يكون نموذج البانل ***غير متوازن***.[1]

2- أهمية نماذج البانل Panal:

اكتسبت نماذج البانل في الآونة الأخيرة اهتماما كبيرا خصوصا في الدراسات الاقتصادية، كونها تأخذ في الإعتبار أثر تغير الزمن وأثر تغير الإختلاف بين الوحدات المقطعية على حد سواء، ويتوقف تحليل بيانات البانل على تحليل البيانات الزمنية في العديد من الإيجابيات ويلخصها كل من hsiao and clevmakben في:[2]

[1] Dielman.A **Pooled Cross-Sectional and time series data analysis**, Texas Christian University, USA,1989, P 02.

[2] عابد العبدلي، **محددات التجارة البينية في الدول الإسلامية باستخدام منهج تحليل البانل**، مجلة دراسات إقتصادية إسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، المجلد 16، العدد 1، 2010، ص: 16.

- التحكم في التباين الفردي الذي قدي يظهر في حالة البيانات المقطعية أو الزمنية والذي يفضي إلى نتائج متحيزة.
- تتضمن بيانات البانل محتوى معلوماتي أكثر من تلك التي في المقطعية أو الزمنية، وبالتالي إمكانية الحصول على تقديرات ذات ثقة أعلى، كما أن مشكلة الارتباط المشترك بين المتغيرات تكون أقل حدة من بيانات السلاسل الزمنية، ومن جانب آخر تتميز بيانات البانل عن غيرها بعدد أكبر من درجات الحرية وكذلك بكفاءة أفضل.
- توفر بيانات البانل إمكانية أفضل لدراسة ديناميكية التعديل التي قد تخفيها البيانات المقطعية، كما أنها تعتبر مناسبة لدراسة فترات الحالات الاقتصادية مثل البطالة والفقر، ومن جهة أخرى يمكن من خلال بيانات البانل الربط بين سلوكيات مفردات العينة من نقطة زمنية لأخرى.
- تتسم بيانات البانل في الحد من ظهور مشكلة المتغيرات المهملة (amitted variable) الناتجة عن خصائص المفردات، والتي تقود إلى تقديرات متحيزة (biased estimate) في الإنحدارات المفردة.

ورغم ما تتيحه بيانات البانل من مزايا إلا أن ذلك لا يحجب بعض النقائص التي لا يمكن إبراز بعضها في:

* مشاكل مرتبطة بجمع البيانات مثل عدم تغطية مجتمع الدراسة بشكل ملائم، عدم تلقي الردود من المستوجبين في جمع البيانات والتأخر في تحصيلها.

* أخطاء القياس التي قد تكون بسبب الإجابات الخاطئة لغموض الأسئلة المطروحة في جمع البيانات، أو التشويه المتعمد لتلك الإجابات.

* يزيد قصر السلسة الزمنية المكونة لنماذج البانل من مشاكل التقدير، كما أن الارتباط بين البيانات القطعية يقود بدوره إلى نتائج متحيزة.

3- النماذج الأساسية لتحليل بيانات البانل Panal:

يقترح المنهج الحديث الصيغة الأساسية لانحدار بيانات البانل كما قدمها الاقتصادي w.green سنة 1993 على الشكل التالي:[1]

$$yit = \alpha_i + X_{it}B + \sum_{it}$$

حيث:

[1] بدراوي شهيناز، **تأثير انظمة سعر الصرف على النمو الإقتصادي في الدول النامية – دراسة قياسية باستخدام نماذج البانل-**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2015، ص: 209-215.

N.....1,2,3 : i تعبر عن الوحدات المفردة

T..... , 3 , 2 , 1 : t تعبر عن فترات الزمن

y_{it}: متجه عمودي يمثل المتغير التابع

X_{it}: مصفوفة المتغيرات المستقلة

B: متجه عمودي للمعلمة المراد تقديرها

$\sum_{it}$: حد الخطأ العشوائي

$\boldsymbol{\alpha}_i$: القاطع أو الحد الثابت

3-1- نموذج التأثيرات الثابتة (fixed effetcts model) (FEM)

يفترض نموذج االتأثيرات الثابتة أن العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية متطابقة بالنسبة لجميع المفردات، فعند تقدير نماذج البانل فإن واحدة من الطرق تقوم على افتراض ثبات التأثير الحدي للتغيرات الموضحة على المتغير التابع لكل وحدة ضمن المقطع العرضي، ولكن في واقع الأمر فإن عادة ما تتغير من وحدة إلى أخرى ضمن المقطع العرضي لعينة البحث، الاختلاف في الحد الثابت بين عينة و أخرى يمكن أن يعزى إلى انخفاض النمط السلوكي لتأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع من وحدة لأخرى داخل المقطع العرضي، ويمكن الأخذ بعين الاعتبار تغير الميل والمقطع من وحدة إلى أخرى لمشاهدات القطع العرضي ضمن العينة المدروسة وذلك باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة، حيث يتم افتراض أن المعلمات تتغير بأسلوب ثابت وعلى هذا الأساس تم تسميتها بنماذج التأثيرات الثابتة.

3-2- نموذج التأثيرات العشوائية (Random effect model) (REM)

على خلاف نموذج (FEM) يتعامل نموذج الآثار العشوائية (REM) مع الآثار المقطعية (u_i) والزمنية (y_t) على أنها معالم عشوائية وليست ثابتة، ويقوم هذا الافتراض على أن الآثار المقطعية والزمنية هي متغيرات عشوائية مستقلة بوسط يساوي الصفر وتباين محدد، وتضاف كمكونات عشوائية في حد الخطأ العشوائي للنموذج.

ويقوم هذا النموذج على افتراض أساسي هو عدم ارتباط الأثار العشوائية مع متغيرات النموذج التفسيرية، وبمقارنته مع نموذج التأثيرات الثابتة، فإن هذا الأخير يفترض أن كل دولة أو كل سنة تأخذ قاطعا مختلفا، في حين أن نموذج الأثار العشوائية يفترض أن كل دولة أو كل سنة تختلف في حدها العشوائي، وفي حالة وجود كل من الأثار الزمنية والمقطعية في نموذج الأثار العشوائية فيشار إليه كنموذج مكونات الخطأ أو مكونات التباين، نظرا لكون الأثار العشوائية يتم تضمينها داخل الخطأ العشوائي.

3-3- المفاضلة بين نموذج (FEM) و (REM):

يقوم اختبار Hausman (1978) على الاختلاف الجوهري بين التأثيرات الثابتة والعشوائية، فهو المدى الذي يرتبط فيه الأثر الفردي بالمتغيرات، فبالرغم من أن نصوص التحليل القياسي تشير إلى أن التأثيرات الثابتة هي الأكثر ملاءمة للتأثيرات للبيانات المقطعية عبر الدول إلا انه لا يمكن التأكد من ذلك إلا بعد استخدام اختبار Hausman، وذلك لمعرفة أي من التأثيرات تعتبر أكثر ملاءمة لتقديرات النموذج سواءا كانت نماذج التأثيرات الثابتة أو نماذج التأثيرات العشوائية.[1]

ومن أجل تحديد أي من النموذجين ينبغي اختياره واستعماله في الدراسة، فإن فرضية العدم تستند على عدم وجود ذلك الارتباط وفي الحالة التي تكون فيها كل من مقدرات التأثيرات الثابتة والعشوائية منشقة، وعليه مقدرة التأثيرات العشوائية تكون هي الأكثر كفاءة، بينما في ظل الفرضية البديلة لوجود الارتباط فإن مقدرة التأثيرات الثابتة هي فقط منسقة وأكثر كفاءة، وعلى هذا الأساس تأخذ الفرضيتين الشكل التالي:

$H_0 : E\ (\alpha_i\ /xi\ ) = 0$

$H1 : E(\alpha_i /xi\ ) \neq 0$

H_0: فرضية العدم عندما يكون نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم

H_1: الفرضية البديلة عندما يكون نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم.

ثانيا: متغيرات ونموذج الدراسة

لغرض الدراسة سنستعمل بيانات البانل لدول مجلس التعاون الخليجي، وذلك بإدخال متغير نسبة التجارة البينية إلى الناتج المحلي الإجمالي لدول الخليج العربي كمتغير تابع، ومؤشرات: الحافز الاقتصاي والنظام المؤسساتي، الابتكار، التعليم، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كمتغيرات مستقلة. حيث يأخذ النموذج الصيغة التالية:

$$TRD/GDP = \alpha_0 + \alpha_1 EIR + \alpha_2 IN + \alpha_3 ED + \alpha_4 TIC$$

TRD/GDP: التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

EIR: مؤشر الحافز الاقتصادي والنظام المؤسساتي لدول مجلس التعان الخليجي.

IN: مؤشر الابتكار لدول مجلس التعاون الخليجي

ED: مؤشر التعليم لدول مجلس التعاون الخليجي

ICT: مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

[1] المرجع نفسه، ص 219.

قيم مؤشرات اقتصاد المعرفة حسب منهجية البنك الدولي: 0 – 10 درجة

Ui: الآثار أو الاختلافات المقطعية غير الملحوظة.

Yt: الآثار أو الاختلافات الزمانية

$\sum_{it}$: الحد العشوائي للنموذج.

ثالثا: عينة الدراسة:

تغطي هذه الدراسة ستة دول خلال الفترة الممتدة من (2005- 2012)، ممثلة في دول الخليج العربي(الإمارات، البحرين، السعودية، قطر، عمان، الكويت)، واختيرت الفترة نظرا لكون البيانات على مستوى منهجية البنك الدولي حول منجية تقييم المعرفة متوفرة لسنوات وعدم توفرها لسنوات أخرى، وآخر تحديث لها كان كانت سنة 2012، لكن توفرت البيانات المتعلقة ببعض المؤشرات لسنوات 2013 و 2014 و 2015 على مستوى تقارير التنافسية العالمية، و تقارير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، (تم الإشارة إليها في تحليل جاهزية اندماج الدول العربية في اقتصاد المعرفة) وبمنهجية تختلف عن منهجية البنك الدولي (مؤشرات القياس من (0- 7 درجة) بدلا من (0- 10 درجة) بالنسبة للبنك الدولي، مع اختلاف في المعايير المعتمدة في تقييم المؤشرات الفرعية لكل مؤشر من مؤشرات اقتصاد المعرفة على مستوى هيئة)، لدا تم الاستعانة باختبار البيانات المتعلقة بمنهجية البنك الدولي كونها الأنسب والأصلح للدراسة.

رابعا: مصادر الحصول على البيانات

بالنسبة للمصادر التي تم الاعتماد عليها في جمع البيانات المتعلقة بالدراسة فهي ملخصة كما يلي:

- التجارة البينية لدول الخليج العربي: تم جمع البيانات المتعلقة بها من الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليج العربي للفترة 0005- 2012.
- بالنسبة لمؤشرات اقتصاد المعرفة لدول مجلس التعاون الخليجي، تم الحصول عليها من موقع البنك الدولي بالنسبة لسنوات 2005، 2006، 2007، 2008، 2009، 2011، 2012، في حين تم الاعتماد على المتوسط المرجح بالنسبة لسنة 2010 اعتمادا على سنتي 2009 و 2011.

خامسا: تقدير النموذج وعرض النتائج:

- ✓ **الإحصاء الوصفي:** في البداية لابد من القيام بإجراء مجموعة من الاختبارات الإحصائية على المتغيرات التفسيرية الممثلة في نموذج وعينة الدراسة، كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (46): الإحصاء الوصفي للمتغيرات التفسيرية (Descriptive Statistic)

variables	Mean	Median	Std.Dev	Max	Min	Kurtosis	Skewness
TRD	15.420	6.00	18.219	62.25	2.72	3.926	1.568
EIR	6.25	6.51	0.779	7.40	4.32	2.287	-0.57
IN	4.971	5.01	1.228	6.80	2.36	2.460	-0.401
ED	4.806	4.915	0.840	6.78	3.20	2.443	-0.264
ICT	6.745	6.960	1.154	9.54	3.88	3.929	-0.290

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج مخرجات برنامج **Eviews9**

✓ **الإرتباط بين المتغيرات التفسيرية:** يسمح إختبار فحص مصفوفة الإرتباط بين المتغيرات التفسيرية بتحديد أزواج الإرتباط الممكنة بين هذه المتغيرات، وبالتالي التأكد من خلو النموذج من أهم المشاكل التي يمكن ان تحدث عند تقدير نموذج بيانات البانل، وبعد الإعتماد على برنامج Eviews9 تحصلنا على الجدول التالي:

الجدول رقم (47): مصفوفة الإرتباط بين متغيرات النموذج (Corrélations)

	TRD	EIR	IN	ED	ICT
TRD	**1.000**	-	-	-	-
EIR	0.8422	**1.000**	-	-	-
IN	0.6706	0.4552	**1.000**	-	-
ED	0.9095	0.2132	-0.1928	**1.000**	-
ICT	0.5987	0.2174	0.3472	0.6235	**1.000**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج مخرجات برنامج **Eviews9**

يتبين من خلال الجدول رقم (2) النتائج التالية:

- وجود علاقة ارتباط موجبة وقوية بين المتغيرين المستقلين (**EIR**)، (**ED**) مع المتغير التابع (**TRD**)، وقد قدرت القدرة التفسيرية لهذين المتغيرين بـ 84.22% و90.95% على التوالي.
- وجود علاقة متوسطة موجبة لمتغيري (**IN**) و(**TIC**) بالنسبة للمتغير التابع (**TRD**) وهي طردية، حيث قدرت القدرة التفسيرية للمتغيرين: 67.06% و59.87% على التوالي.

✓ **إستقرارية السلسلة الزمنية (Unit Root Test):**

لابد من إجراء إختبار استقرارية السلاسل الزمنية والمقطعية وذلك من خلال الإعتماد على مختلف الإختبارات الأكثر شيوعا واستخداما (**Augmented Dickey-Fuller ADF**)، وتوصلنا إلى النتائج الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (48): نتائج إختبارات جذر الوحدة (Unit Root Test)

1st Difference I(1)	Level I(0)	Variables
-	27.2202 (0.007)*	**TRD**
- -	28.7648 (0.0043)*	**EIR**
-	54.4221 (0.000)*	**IN**
9.08261 (0.0069)*	4.10331 (0.9815)	**ED**
13.2441 (0.0035)*	3.75616 (0.9874)	**ICT**

– القيم بين قوسين تشير معنوية متغيرات الدراسة

*متغيرات لها مستوى دلالة عند 1%

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على نتائج مخرجات برنامج **Eviews9** (**الملحق 07**، ص ص 253، 254)

نلاحظ من الجدول أعلاه غياب جذور الوحدة على مستوى المتغيرات المدروسة والمتمثلة في: التجارة البينية الخارجية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، النظام المؤسساتي، الإبتكار، مما يدل على استقرار هذه المتغيرات عند المستوى (**level**)، أما المتغيرات المتفاضلة من الدرجة الأولى عند مستوى معنوية 1% فقد أثبتت النتائج وجود متغيرين إثنين هما: مؤشري التعليم وتكنولوجيا الإعلام والإتصال.

✓ **دراسة علاقات التكامل المتزامن (Cointegration Test)**:

بعد اختبارات الإستقرارية ووجود بعض المتغيرات غير المستقرة والمتكاملة من نفس الدرجة والتي تنمو بنفس وتيرة الإتجاه على المدى الطويل، والذي يقودنا إلى القيام باختبارات التكامل المتزامن بين هذه المتغيرات باستعمال إختبار Pedroni والنتائج كما يلي:

الجدول رقم (49): إختبار علاقات التكامل المتزامن لـ Pedroni

داخل الفرديات (com.AR)	الإحصائية	الإحصائية المرجحة Weighted	الإحتمال
إحصائية V	-0.422959	-0.954395	0.6638
إحصائية RHO	1.513149	2.027756	0.9349
إحصائية PP	-1.279745	-1.474197	0.1113
إحصائية ADF	1.734558	1.894712	0.5564
بين الفرديات (Indiv.Ar)	**الإحصائية**		**الإحتمال**
إحصائية RHO	3.072455		0.9989
إحصائية PP	-3.494875		0.0802
إحصائية ADF	3.746302		0.8736

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على نتائج مخرجات برنامج **Eviews9** (**الملحق 07**، ص 255)

تشير النتائج الموضحة في الجدول أعلاه إلى غياب علاقات التكامل المتزامن بين المتغيرات المدروسة المتفاضلة من نفس الدرجة، وهذا ما نلاحظه من خلال إحصائية **V**، **RHO**، **PP**، **ADF** والتي تبين رفض الفرضية البديلة وقبول الفرضية العدمية وبالتالي عدم وجود علاقات تكامل متزامن داخل فرديات السلة **(com.AR).** كما تبين أيضا إحصائية المجموعة **RHO**، **PP**، **ADF** عدم وجود علاقات متزامن بين فرديات السلة **(Indiv.Ar)** المتفاضلة من الدرجة الأولى وبالتالي قبول الفرضية العدمية لإحدى الإحصائيات السبعة لـ **Pedroni.**

✓ **المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية**

تم استخدام منهج بيانات السلاسل الزمنية والمقطعية **(Panel Data)** من خلال تطبيق نموذجين: نموذج الآثار الثابتة **(Fixed Effects Model)** ونموذج الآثار العشوائية **(Random Effects Model)**، والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (50): تقدير المعلمات باستخدام نماذج تحليل بيانات البانل

Random Effects	Fixed Effects	المتغيرات
5.9359 (0.5390)	5.8884 (0.010)*	**Constante**
-0.4731 (0.5246)	0.4844 (0.039)*	**EIR**
1.2593 (0.029)*	1.2995 (0.017)*	**IN**
0.6275 (0.5132)	0.5640 (0.029)*	**ED**
0.4694 (0.5947)	0.5026 (0.054)*	**ICT**
0.7896	0.9845	**R-Squard**
0.7142	0.9808	**Adjusted R-Sq**
2.5161 (0.05)*	268.6455 (0.0000)*	**Prob (F-Sta)**
1.8843	2.116	**Dw**

- القيم بين قوسين تشير معنوية متغيرات الدراسة

*متغيرات لها مستوى دلالة عند 5%

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على نتائج مخرجات برنامج **Eviews9 (الملحق 07**، ص ص 255، 256)

بالرغم من أن معظم الدراسات القياسية تشير إلى أن التأثيرات الثابتة هي الأكثر ملائمة للبيانات المقطعية عبر الدول، إلا أنه لا يمكن التأكد من ذلك إلا بعد استخدام إختبار هوسمان **(Hausman)**، والجدول التالي يبين النتائج المتحصل عليها من خلال هذا الإختبار.

الجدول رقم (51): نتائج إختبار **Hausman**

Chi-sq. Statistic	Chi-sq.df	Prob
5.659829	4	(0.0454)*

***مستوى دلالة عند 5%**

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على نتائج مخرجات برنامج **Eviews9 (الملحق 07**، ص 257)

يلاحظ من خلال هذا الإختبار أن قيمة الإحصائية (5.6598) أكبر من القيمة المجدولة، مما يدل على أن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الأفضل ويعطى النموذج بالشكل التالي:

TRD=5.884+0.4844 EIR+1.2959 IN+0.5640 ED+0.5026 ICT

تحليل النتائج:

- ✓ تظهر معنوية وجودة النموذج بوضوح من خلال معامل التحديد، والذي من خلاله نلاحظ أن المتغيرات المفسرة تتحكم بـ 98.45% من التغيرات التي تحدث في التجارة البينية، مما يدل على الارتباط القوي بين التجارة البينية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والمتغيرات المفسرة لها وهذا دون الأخذ في الإعتبار العوامل المؤثرة الأخرى، أما النسبة 1.55% الباقية تفسرها حد الخطأ في النموذج.
- ✓ معلمة مؤشر النظام المؤسساتي موجبة، أي أن العلاقة طردية بين المتغير التابع والمستقل وهو ما يوافق منطق النظرية الإقتصادية، حيث إذا تحسن مؤشر النظام المؤسساتي بـ 1% فإن ذلك يؤدي إلى إرتفاع التجارة البينية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بـ 0.48%، كما نلاحظ أن المعلمة لها دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%.
- ✓ معلمة مؤشر الإبتكار موجبة، وهذا ما يوافق منطق النظرية الاقتصادية، حيث أن تحسن مؤشر الإبتكار بـ 1% يؤدي إلى نمو التجارة البينية كنسبة من الناتج المحلي بـ 1.29%، كما نلاحظ أن المعلمة لها دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%.
- ✓ معلمة مؤشر التعليم موجبة، وهو ما يوافق منطق النظرية الإقتصادية، حيث أن تحسن مؤشر التعليم بنسبة 1% يؤدي إلى نمو التجارة البينية كنسبة من الناتج المحلي بـ 0.56%، كما نلاحظ أن المعلمة لها دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%.
- ✓ معلمة مؤشر تكنولوجيا المعلومات موجبة، حيث أن تحسن مؤشر تكنولوجيا المعلومات بـ 1% يؤدي إلى نمو التجارة الخارجية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بـ 0.50%، كما أن للمعلمة دلالة إحصائية عند5%.

وعليه نستنتج أنه يوجد أثر إيجابي لمؤشرات اقتصاد المعرفة لدول الخليج العربي على التجارة الخليجية البينية، وهو ما ينعكس على تحقيق تكامل عربي شامل لكل الدول العربية إذا استغلت الامكانيات والفرص المتاحة على مستوى هذه الدول.

المبحث الثالث: نحو بناء اقتصاد معرفي في الدول العربية

تعتبر تحديات النهوض باقتصاد المعرفة في الدول العربية عديدة و معقدة، وفي وقت باتت فيه المجتمعات المعاصرة أمام وثبة حضارية جديدة عمادها اقتصاد المعرفة، مع تيار العولمة الكاسح ولا سبيل لمواجهتها إلا بفكر وأسلوب جديدين من خلال وضع تصور شامل ومتكامل لتأسيس قواعد اقتصاد المعرفة في البلاد العربية.

المطلب الأول: نظرة شمولية حول التكامل الاقتصادي العربي وعلاقته باقتصاد المعرفة

اتسم التكامل الاقتصادي العربي بالتعقيد و الغموض منذ بوادر نشأته، فشغل الواقع العربي منذ سنوات الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي نتيجة تذبذبه واختلاف الآراء حوله، وذلك رغم تعدد مداخله واتساع مؤسساته، وشمولية الاتفاقيات المبرمة بشأنه، ورغم تبني القمة العربية لاستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك عام 1980 والجهود الفكرية والعملية التي بدلت في هذا المجال، إلا أن مسيرة التكامل منذ بدايتها عام 1945 اتسمت بالضعف وتواضع منجزاتها ومحدودية أثرها التكاملي على الاقتصاديات العربية التي لم تستطع تجاوز حالة تخلفها الداخلي، و تجاوز نظام السيطرة العالمي وتصحيح موقعها منه، وتصحيح الاختلال في هياكلها الإنتاجية، ورغم كون هدف التكامل الاقتصادي العربي في إطار العمل العربي المشترك هو وصول الأقطار العربية إلى الوحدة الاقتصادية من خلال ارتباط اقتصادياتها إلا أن هاجس الإخفاق بقي قائما.

ويعتبر فقدان الإرادة السياسية من جانب الاقتصاديات العربية عائقاً أمام التكامل العربي، وزاد من هواجس الإخفاق والاعتقاد بعدم فاعلية هذا النشاط بآلياته ومؤسساته، وهكذا بقيت مؤسسات التكامل الاقتصادي العربي كالجامعة العربية، المغرب العربي، مجلس التعاون الخليجي دون مستوى الطموح ومحدودة الوزن والأثر، ولا تشكل نقلة نوعية لتجسيد الارتباط العضوي بين الاقتصادات العربية، ولم تتمكن من بناء القاعدة الاقتصادية العربية الكفيلة بتحقيق الأمن الاقتصادي العربي، وهو يستدعى ضرورة تدخل الإدارة السياسية العربية كمحرك حاسم في تسريع خطوات هذا التوجه.

وكان لغياب استراتيجية إنمائية عربية مشتركة أثر كبير على مجهودات التنمية العربية، و لم تؤدي إلى تحقيق تنمية سليمة شاملة ومستقلة ومتوازنة تنعكس على كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، حيث واجه الاقتصاد العربي مشكلات اقتصادية خاصة الناتجة عن إتباع أنماط تنموية قطرية وسياسات اقتصادية ساهمت في إعاقة المسيرة التنموية التكاملية، مما زاد من تبعية الاقتصاديات العربية للدول الصناعية خاصة مع زيادة هيمنة قطاع التجارة الخارجية على النشاط الاقتصادي في الدول العربية.

وتعتبر التجارة العربية البينية التي لم تتعدى في أفضل حالاتها 12% من إجمالي التجارة العربية مع العالم الخارجي خير دليل على عدم النجاح والتطور، وهما ما يعكس زيادة اعتماد الدول العربية على العالم الخارجي.

وظلت مداخل التكامل العربي طيلة ال50 سنة الماضية قاصرة في تحقيق أهداف التكامل، وبقي قرار السوق العربية المشتركة محصوراً في إطار منطقة التجارة الحرة ولم يتمكن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية من تحقيق الجدار الجمركي الموحد وفرض التعريفة الجمركية الموحدة تجاه العالم الخارجي، ومع الانتقال العشوائي من مرحلة لأخرى فعندما فشل مدخل السوق العربية المشتركة تم الانتقال إلى مدخل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وبقي العمل الاقتصادي العربي المشترك يدور في حلقة مفرغة.

وبعد حوالي 6 عقود أسفرت جهود التكامل الاقتصادي العربي عن نتائج سلبية أبرزها تكريس التنمية الاقتصادية القطرية الانعزالية وهي وليدة اندماج الاقتصادات العربية في النظام الرأسمالي العالمي وما نتج عن ذلك من تكامل تبعي و تشويه هياكل الإنتاج العربية، وتفكك السياسات الاقتصادية القطرية وزيادة اختراق أمن الاقتصادات العربية، وأصبحت القاعدة الاقتصادية العربية أكثر تصدعا، وتدهورت مكانة الاقتصادات العربية في الاقتصاد الدولي. وعليه يكون الفكر التنموي العربي مطالب بحسم التناقض بين مهمات التكامل العربي المستقل والتكامل التبعي لصالح التكامل العربي بكل اشراقاته المستقبلية وتطلعاته، ويمكن القول أن في مقدمة متطلبات التنمية العربية المشتركة هو التبعية للاقتصاد العالمي، لأن التنمية القطرية أدت في الماضي إلى زيادة روابط التكامل التبعي على حساب التكامل العربي.

ويمكن القول أن التعثر في مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك يرجع إلى عوامل تتعلق بعدم وضوح الرؤية الإنمائية العربية وعدم إرساءها على مداخل تنسجم ومعطيات الواقع الاقتصادي العربي وشروط نموه قومياً وقطريا، حيث ركزت بداية المسيرة الرسمية للعمل الاقتصادي العربي المشترك على التعاون في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي، ثم انتقلت إلى العمل الاقتصادي الوحدوي عبر اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية، ثم على قرار السوق ثم اختزال القرار إلى منطقة التجارة الحرة، وبعدها انتقلت إلى مداخل استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك في عام 1980، ثم عادت في نهاية التسعينيات لتبني منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وهي خطوة لا تنطوي على محتوى تكاملي، وجاءت مسار العولمة خاصة وأنها لا ترتبط ببعد تكاملي يربطها باتفاقية وهدف الوحدة الاقتصادية العربية، وهكذا انتقلت مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك من مرحلة الطموح المثلى وتجاوز الواقع والظروف الموضوعية إلى مرحلة التراجع ونقطة البداية، ومجارات تطور المتغيرات الدولية وموجة إنشاء مناطق التجارة الحرة كالتي تجري بين أي بلدين في العالم دون محتوى تكاملي.

والدول العربية هي الوحيدة بين المجموعات الدولية التي لم تستفد من دروس الماضي، فالمطلوب منها إعادة بناء استراتيجيتها التكاملية بما يتماشى ووضع الأهداف التي تسمح بتعزيز التبادل التجاري (العربي – العربي)، في ضوء التغيرات التي تشهدها الساحة الاقتصادية العالمية.

إذن مسيرة التكامل الاقتصادي العربي تبقى معقدة، وهذا ما صعب من دراسة الموضوع خاصة من نقص المعطيات على مستوى الجهات الرسمية حول مدخل الاستثمارات العربية باعتبارها تتبع التجارة العربية، لذا يجب إلزام جهات التكامل العربي بضرورة ابراز الحقائق وتقديم البيانات والمعلومات المتعلقة بالتكامل العربي عن طريق الهيئات المختلفة، حتى يسهل للباحثين إجراء البحوث ووضع تصورات مستقبلية قد تكون مخرجا وبديلا ناجحا في المستقبل.

ومن جهة أخرى تضمنت الدراسة مؤشر اقتصاد المعرفة في الدول العربية كمدخل لتفعيل التكامل الاقتصادي بها، حيث يقع جزء من تحقيق من هذا الأخير على عاتق اقتصاد المعرفة، الذي يعتبر تحد آخر تواجهه الدول العربية، لذا لا ينبغي إهمال أثره الحقيقي على التكامل الاقتصادي العربي، فالكثير من دول العالم نجحت في النهوض باقتصادياتها من خلال تطبيق استراتيجيات تطوير اقتصاد المعرفة على غرار كوريا الجنوبية وفنلندا والسويد (تمت الاشارة إليها سابقا).

إن جاهزية الدول العربية في بناء اقتصاد معرفي متطور ليس بالأمر الهين، فأغلب الاقتصاديات العربية لاتزال في طور الاقتصاد التقليدي المتعايش مع اقتصاد المعلومات بنسب وأوزان مختلفة من بلد لآخر، لكن اقتصاد المعرفة هو المستقبل المنشود والأمل الموعود، فعدم تكون هذا الاقتصاد في الدول العربية بالصورة النقية والشاملة مثل البلدان الصناعية، لا يعني عدم توافر مكونات اقتصاد المعرفة بهذه البلدان تبعا لإمكانياتها وقدراتها المتاحة، حيث برزت معالمه في دول الخليج العربي التي حققت تقدما ملحوظا في اقتصاد المعرفة، بل وأصبحت تنافس كبرى دول العالم وقد تكون مثالا لباقي الدول العربية الأخرى وسبيلا للاهتمام والنهوض بالتنمية المستدامة بها، وتحقيق الاندماج بينها.

ونتيجة لجهود بعض الدول العربية في تطوير اقتصاد المعرفة إلا أنها تبقى دون مستوى التطلعات للنهوض باقتصادياتها، ويمكن لأي دولة عربية أن تؤسس لاقتصاد المعرفة إذا امتلكت إرادة قوية، وإدارة استراتيجية حديثة، وإرساء قواعد البناء الفكري لأبناء المجتمع عن طريق بنية تعليمية وتدريبية وبحثية، بشرية ومادية تمكن من توطين العلوم في كل التخصصات، مع توليد معارف جديدة بتطبيقات حديثة واستخدامها في مختلف المجالات الاقتصادية والإجتماعية، بدءا من الأنشطة التي تحدث تأثيرا قويا في المجتمع والاستفادة من الخبرات المتراكمة لتوفير مناخ علمي وثقافي داعم يمكنها من تضييق الفجوة المعرفية بينها وبين الدول الصناعية، وبذلك تكون هذه الدول قد قطعت خطوات أساسية في اتجاه

اقتصاد المعرفة، ودخلت في طريق التنمية المستدامة، بعدها يمكنها التفكير في تحقيق الاندماج الاقتصادي مع الدول الأخرى.

وبناءا على ما تم التطرق إليه يمكننا القول أن متغيري التكامل الاقتصادي العربي، واقتصاد المعرفة العربي لاتزال الرؤية غير واضحة بشأنهما، فرغم كون الأول قديم النشأة والثاني حديث النشأة، إلا أن دراستنا تعتبر كتحدي من وجهة نظرنا في محاولة منا تقديم رؤية واضحة وواقعية حول علاقة التكامل الاقتصادي العربي باقتصاد المعرفة، ورغم الصعوبات التي واجهتنا في الموضوع خاصة ما تعلق منها بنقص المعطيات، إلا أن الدراسة تعتبر إضافة تفتح الباب لدراسات أوسع في المستقبل إدا توفرت معطيات أكثر بشأنها.

الطلب الثاني: استراتيجيات بناء اقتصاد معرفي في الدول العربية:

يجب وضع تصور مقترح للدول العربية للنهوض باقتصاد المعرفة بها وينعكس على تحقيق التنمية الاقتصادية ويشجع على التكامل الاقتصادي بينها، وذلك يستند إلى استراتيجية تضم مجموعة من العناصر يجب أخذها بعين الاعتبار كما يلي:

أولا: مبررات التطوير

توجد مبررات تحتم على الدول العربية وضع تصور لتطوير منظومة اقتصاد المعرفة بها، فمنها ما يرجع إلى التحديات والمخاطر التي يفرضها اقتصاد المعرفة على البلدان العربية وعلى نظم المجتمع وفي مقدمتها نظام التربية والبحث العلمي، وما يتطلبه ذلك من تغيرات اقتصادية واجتماعية وتربوية للاستفادة مما يتيحه اقتصاد المعرفة من امكانيات هائلة اقتصادية وتنموية، ومنها ما يعزى إلى ما تعانيه منظومة التربية والبحث العلمي من اختلالات حادة، ومن عجزها في تحقيق الأهداف التربوية المناطة بها خصوصا ومنها ما يرجع إلى العولمة وما تحمله من مخاطر جسيمة على خصوصيات الثقافات الوطنية والحضارة الاسلامية، ومنها ما يعزى غلى رغبة الشعوب العربية في دفع مسيرة التنمية بوتيرة عالية، وتوحيد الشعوب العربية، وفيما يلي إيجاز لتلك المبررات: [1]

- حقيقة اقتصاد المعرفة التي تسعى إليها كل دول العالم ليس للاستفادة مما يقدمه اقتصاد المعرفة من إمكانات، ولكن الدول العربية تتجاهله ولم تعد العدة لتأسيس قواعد بناءه، وهو ما يضعف قدرة اقتصاداتها على إحداث تغييرات تنموية وبالتالي توسيع الفجوة المعرفية بينها وبين البلدان الصناعية.

[1] أحمد علي الحاج محمد، **اقتصاد المعرفة واتجاهات تطويره، الطبعة 1**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص 398-401

- الاكتشافات والابتكارات التقنية المدفوعة بالنمو المتصاعد للاستثمارات في الصناعات المعرفية، و تزايد الطلب على المعلومات والمعرفة أكثر من رأس المال المادي، مقابل انخفاض الطلب العالمي على المواد الأولية وتدني أسعارها نتيجة تراجع مزاياها النسبية، وفي وقت لم تعد فيه البلدان العربية قادرة على ملاحقة الثورة المعرفية وتطبيقاتها المختلفة.
- التحول من مفاهيم ونظريات التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى مفاهيم اقتصاد المعرفة والمعلومات، ومن المجتمع الصناعي إلى مجتمع المعرفة والمعلومات، ومن التنمية الاقتصادية إلى التنمية الاقتصادية المستدامة، ومن التنمية الاجتماعية إلى التنمية البشرية المستدامة.
- استيراد الدول العربية لنواتج العلم والمعرفة من البلدان الصناعية دون استثمارها في انتاج المعرفة محليا، وتكوين القدرات والمهارات المحلية القادرة على التعامل مع المعرفة إنتاجا واستخداما.
- تزايد اعتماد الاقتصاديات العربية على صناعة تقنيات المعلومات والاتصالات والإعلام، واستخدام الشبكة العنكبوتية في مختلف العمليات التجارية والصناعية، وفي الخدمات العامة والخاصة بصورة أسرع من نظم التربية العربية.
- حاجة الاقتصاديات العربية إلى القوى العاملة المتعلمة والماهرة بالكفاءات والقدرات العالية المستوى، وفي وقت عجزت فيه نظم التعليم والبحث العلمي من الاستجابة لتلك الاحتياجات والوفاء بها، نتيجة لطغيان البنى والهياكل التقليدية لنظم التعليم، مما يوسع الهوة بينها وبين هذه الاقتصاديات المتقدمة.
- ضعف إدراك الشركات والمستثمرين في البلاد العربية لأهمية اقتصاد المعرفة، حيث يتضح ذلك في تدني مساهمة هذه الشركات في الإنفاق على تعليم وتدريب عمالها، وتكاد تنعدم استثماراتها في البحث العلمي وإنتاج المعرفة.
- هيمنة الشركات الأجنبية على اقتصاديات الدول العربية وتهميشها وجعلها تابعة لها، بسبب احتكارها للمعرفة والتقنية ونشر الثقافة الاستهلاكية لزيادة أرباحها، مما يفرض على الدول العربية تسريح دخولها في اقتصاد المعرفة.
- سرعة تدفق المعلومات للدول العربية عبر تقنيات المعلومات والاتصالات والإعلام الآلي، مما يجعلها في مرحلة اقتصاد المعلومات القائم على تسويق واستهلاك المعلومات، التي تزيد من أرباح الشركات العملاقة والدول الرأسمالية الكبرى، وتتسبب في إضعاف قدرة البلدان العربية على تحقيق التنمية وتكوين رأس المال المعرفي اللازم لبناء اقتصاد المعرفة.

- الفجوة الرقمية التي تفصل بين البلدان العربية والبلدان الصناعية الكبرى خاصة التي تحتكر المعلومات وتهيمن على انتاج المعرفة وأدوات تطبيقها في شتى الأوجه من حيث استهلاك المعلومات وتطبيقات تقنياتها، وتزايد اتجاه نظم التربية العربية نحو إعادة إنتاج الثقافة الغربية لأن استعارة منظومة التربية الغربية ومحاكاتها لها تعني فصلها عن جدورها وروابطها بأصولها.
- توظيف تقنية المعلومات والاتصالات في الدول العربية توظيفا ترفيهيا استهلاكيا، لا توظيفا تنمويا، وتفشي الأمية التقنية والإعلامية في البلدان العربية، خاصة بين نسبة كبيرة من الشباب، نتيجة غياب التربية الإعلامية في أغلب نظم التعليم العربية، خاصة مع تحول مؤسسات التعليم إلى مستهلك للمعلومات وليس منتجا لها، وضعف قدرتها على الاستفادة من المعلومات لاستخدامها في شؤون الحياة.
- تدني الانفاق على البنى التحتية للبحث العلمي والتطوير التقني من إجمالي الناتج القومي، وضعف البنية المؤسسية الحكومية، وعدم توفر البيئة الاجتماعية المناسبة والمشجعة لتوليد التقنيات المتقدمة واستخدامها بكفاية، وهو ما سبب هجرة الكفاءات العربية المبدعة إلى الدول الصناعية، وما تسببه من خسائر اقتصادية فادحة مباشرة وغير مباشرة حاليا و مستقبلا.
- غياب نظام للإبداع والابتكار لإنتاج المعرفة في البلاد العربية، وغياب سياسة تضمن إيجاد الأطر المؤسسية لتكوين مجتمع المعرفة، وإيجاد ثقافة داعمة لنشر المعرفة وتطبيقها، وتوليد معارف جديدة باستخدامات جديدة، وضعف البرامج الموجهة للشباب العربي ومحدوديتها والتي تساهم في تفعيل انخراطهم في أنشطة المجتمع، وإتاحة الفرص أمامهم للوصول للمعلومات والمعرفة المتوافرة.
- المخاطر الكبيرة لعولمة النظام الرأسمالي بكل مظاهره على البلاد العربية و أخطرها العولمة الثقافية، ولم يبقى أمام الدول العربية إلا التسلح بأدوات العولمة للاستفادة مما تتيحه من إمكانات لمواجهة مخاطرها.

بالنظر لهذه المبررات التي قدمها الباحث محمد علي الحاج والتي تعتبر كتحديات تواجه الدول العربية، يمكننا القول أنها تبقى غير كافية إذا لم تتوفر إرادة سياسية عربية قوية تقوم على التفكير الحتمي في وضع وبناء استراتيجية معرفية تعتمد على تكوين رأس المال الفكري تسمح لها بتحقيق تنمية معرفية تنعكس على تحقيق التنمية المستدامة، وتستجيب للتغيرات والتطورات التي تشهدها الساحة الاقتصادية العالمية، مما يجعل اقتصادياتها تستجيب للتطورات الاقتصادية العالمية وتسير نحو مسار الدول المتقدمة.

ثانيا: منطلقات التطوير:

تقوم فسلفة تطوير منظومة اقتصاد المعرفة على توجه فكري جديد يتفحص واقع الاقتصاديات العربية ويتأمل ما تواجهه من تحديات وربطها بالمتغيرات الاقتصادية العالمية وما تفرضه عليها من تغيرات، وما تلقيه عليها من تحديات في إطار نظرة شاملة ومتكاملة تقوم على إحداث التغيير المأمول في منظومة الاقتصاديات العربية، من خلال تأسيس قواعد اقتصاد ومجتمع المعرفة، والاستفادة من أدبيات الفكر التنموي والتربوي لرصد معالم تطوير منظومة اقتصاد المعرفة في الدول العربية في إطار نهج شامل يتناول الأبعاد المختلفة للتطوير في تكامل وانسجام، و تنقل مجالات التطوير إلى واقع الممارسة والتطبيق، وتأخذ المنطلقات الفكرية للتطوير شكل مبادئ وأسس يمكن بلورتها كالآتي:[1]

- تحول البلدان العربية الحثيث نحو نمط انتاج المعرفة وتطبيقها في مختلف أنشطة المجتمع و اتخاذه نهجا فكريا وأسلوبا عمليا لبناء اقتصاد المعرفة، ومرتكزا لتوفير مقومات وشروط التنمية المستدامة.
- استخدام المعلومات والمعرفة من طرف مؤسسات المجتمع بوعي وإدراك بوصفهما موردا اقتصاديا ومدخلا للتنمية البشرية وأداة لتوثيق التعاون والتكامل بين الدول العربية وموضوعا للحوار بين الثقافات والانتفاع بهما.
- فتح الباب أما الزيادة المستمرة في مؤسسات ومشروعات البحوث والاستشارات العلمية التي تعمل في مجال المعرفة توليدا وإنتاجا واستخداما، وفي شركات المعلومات والاتصالات ولبرمجيات، وشركات الخدمات المالية والمعرفية، والإعلان والإعلام وغيرها.
- توفير الظروف الملائمة ووضع السياسيات الجاذبة للاستثمار في قطاع تقنية الاتصالات والمعلومات، حيث يعد رأس مال القطاع الخاص مصدرا مهما للاستثمار فيها.
- اعتبار اقتصاد المعرفة محركا للتنمية المستدامة والتنمية البشرية المستدامة والتربية المستدامة ومفتاحا للابتكار والتنافسية بتنمية مهارات وقدرات معرفية حديثة، وجعل العلاقة بين التنمية المستدامة والتنمية البشرية المستدامة والتربية المستدامة عملية ديناميكية كلا منها مكملا للآخر وفي صورة دائرية متلازمة.
- اتخاد مشاركة أصحاب المصلحة أساسا لبناء مجتمع المعرفة، إلى جانب الحكومات التي تقوم بدور مهم في هذه العملية، بمشاركة اصحاب المصلحة في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعرفة، وفي أنشطة المتابعة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

[1] المرجع نفسه، ص 403- 408

- رفع اعداد عمال المعرفة من دوي القدرات والمهارات المتخصصة عالية المستوى في مختلف مراحل المعرفة، وتنمية استخدام المواطنين للمعلومات بشكل مكثف في أنشطتهم العامة والخاصة بوصفهم مستهلكين، وممارسة حقوقهم ومسؤولياتهم، واعتبارها أداة حيوية لبناء المجتمع المعرفي واستمرارية التنمية البشرية، من خلال الجمع بين مختلف أنواع المعرفة وتوليد معارف جديدة منها.
- جذب الشباب العربي إلى المعلوماتية، والاهتمام باللغات الأجنبية جنبا الى جنب مع اللغة العربية، و تشجيع دمج هذه الأخيرة في تطبيقات المعلوماتية، والاهتمام بدعم النشاطات البحثية والمعلوماتية في اللغة العربية، ومنح فرص التعليم للجميع بالعدالة وهو ما يسمح بالقضاء على الفقر المتزايد، ودعم التقدم الاجتماعي والاقتصادي واحترام الحقوق الانسانية.
- جعل تكامل اقتصادات المنطقة العربية منطلقا للنهوض باقتصاد المعرفة بها، وما يقتضيه ذلك من وضع السياسات اللازمة وتوفير البنية التحتية، وحل المشاكل التي تعترض التكامل.
- اعتبار دمج ذوي الاحتياجات الخاصة من المعوقين، والدين يعانون من صعوبات تعليمية على أنه يعد حق لهم ووسيلة اساسية للنمو والاندماج الاجتماعي.
- البحث الدائم عن سبل مواجهة الزيادة المطردة للراغبين في التعليم نتيجة الانفجار السكاني في البلاد العربية بصيغ ونماذج حديثة، مع أخد حاجات المجموعات الخاصة و الأقليات العرقية والدينية والثقافية في الاعتبار عند تعميم البرامج والمناهج.
- التعامل مع المفهوم الشامل لتعليم الكبار، الذي يتضمن محو الأمية، ومواصلة التعليم والدراسات الحرة بإحداث التكامل بين التعليم النظامي والتعليم غير النظامي بفروعه المتعددة، والتأهيل والتدريب والتعليم الذاتي، وإعداد القيادات التي ستتولى مناصب مهمة في المجتمع.
- اعتماد التربية والتعليم والتدريب المستمرة أسلوبا للتطبيق والممارسة في منظومة اقتصاد المعرفة، و مرتكزا لقيام نظم ومؤسسات تعليمية حديثة، بمهام ومسؤوليات جديدة، بتعليم التلاميذ والطلبة ركائز المعرفة التي حددتها اللجنة الدولية للتعليم في القرن الحادي والعشرين.
- التعلم من أجل بناء الشخصية الانسانية في ضوء هدف التنمية القائم على مساعدة الفرد على تحقيق ذاته وتوسيع خياراته، وممارسة حقوقه وواجباته، وحرية تعبيره وانجاز التزاماته بوصفه عضوا منتج ومبدع.
- ضمان الموازنة بين جمع المال وإنتاج المعرفة والابداع فيها بالنسبة لمؤسسات التعليم العالي.

- اتخاذ صيغ ونماذج التعليم والبحث العلمي مثل مدن المعرفة والحاضنات التقنية وغيرها منطلق لتوفير احتياجات اقتصاد المعرفة من رأس المال الفكري، و إنتاج المعرفة اللازمة لمختلف انشطة المجتمع.
- وضع التعاون الدولي في مجال التعليم والبحث العلمي ضمن الأبعاد الأساسية لتخطيط النظم التربوية في البلاد العربية للحد من الفجوة المعرفية، والاستفادة من المنظمات الدولية في نقل التجارب الناجحة خاصة في تقنية المعلومات والاتصالات بين الدول المتشابهة في بنيتها الاقتصادية والاجتماعية، والحصول على الدعم الفني والمالي منها.
- اتخاد المجتمع الدولي المانح بمثابة الشريك الأخر لتمويل استراتيجيات التنمية الشاملة، بما في ذلك تقنية المعلومات والاتصالات باعتبارها أحد عناصر التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتفضيلها على المشروعات الفردية مما يؤدي إلى إيجاد فرصة كبيرة لدمج استراتيجيات تقنية المعلومات والاتصالات واحتياجات التمويل مع خطط التنمية في البلاد العربية.

وعليه نرى كباحثين بالنظر لهده المبادئ لإقامة اقتصادي معرفي والتي تعتبر غير كافية في الدول العربية يكمننا اضافة توفر الإرادة والوعي بأهمية المسؤولية للدول العربية في تعليم شعوبها وتطوير امكانياتها وروح المثابرة في سبيل تحقيق ثورة معرفية تتماشى مع التطورات الحاصل في الساحة الاقتصادية العالمية، وبالتالي النهوض باقتصادياتها وتحقيق الاندماج فيما بينها.

ثالثا: مجالات التطوير

تتمثل مجالات التطوير في مجموعة الأهداف التي تعين نواحي وزوايا التطوير والتغيير في بنى الاقتصاديات العربية من أبعاده المختلفة حتى تتأسس قواعد اقتصاد المعرفة، وفيما يلي عرض لأهم مجالات التطوير:

1- التخطيط لاستراتيجية وطنية تقوم على انتاج المعرفة:

يتطلب الانتقال إلى نحو مجتمع المعرفة والمعلومات إعداد مستلزمات مشروع تقييم أصول المعرفة الوطنية، لدا يجب من وضع برامج تساعد على تكوين مناخ ايجابي لإنتاج المعرفة بدلا من استهلاكها.[1]

ولكي تتشكل رؤية واضحة حول هذا الموضوع لابد من تقريبها من الواقع الإجتماعي لعدد من الدول العربية، فعند الرجوع لتقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية لسنة 1990 نجد أن طرح موضوع التنمية البشرية والمعلومات أصبح البديل الأساسي لرؤية التنمية تتعادل مع النمو الاقتصادي، فهدف استئصال

[1] غالب عوض الرفاعي ، **إطلالة أكاديمية على إدارة المعرفة**، مجلة الرابط، عدد خاص، المجلد الرابع، العددين 3 و 4، تشرين الثاني 2004، ص 12.

الفقر لابد أن يتواصل مع الدور البارز لتقانات المعلمات والاتصالات، فهي توفر الأدوات والوسائل المهمة لتحسين الصحة والتعليم، وتقدم القنوات الجديدة لنشر المعرفة، وهنا يجب الأخذ في الاعتبار وجود أحياء وشعوب لاتزال تفتقر إلى أجهزة الهاتف والكهرباء والمياه الصالحة للشرب والمدارس الابتدائية التي تفتقد للمستلزمات الدراسية المطلوبة، فعصر المعلومات والمعرفة التي تعيشها البلدان المتقدمة قد يبدو للبلدان الفقيرة مرحلة مستحيلة الوصول.[1]

ومن زاوية الأبعاد الجوهرية في إحداث تنمية بشرية عربية حقيقية نجد أن التطور في الاقتصاد المعرفي سيعجل بالتطور العلمي والتكنولوجي في الدول العربية، ومنه ينبغي الأخذ في الاعتبار عند وضع الخطط التنموية قيام تناسب عقلاني بين أهداف التنمية الاقتصادية وبين حجم الموارد الطبيعية والاقتصادية انطلاقا من درجة التطور التكنولوجي في العالم، كما أن التنبؤ بمستوى التقدم التكنولوجي سيحدد إلى درجة كبيرة مستقبل التطورات الاقتصادية والإجتماعية والسياسية، وبالتالي لابد من جعل التطور العلمي والمعرفي قطاعا من قطاعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعنصرا مكونا لعناصر التخطيط لهذه التنمية.[2]

وتجدر الاشارة إلى دور القطاع العام والخاص في تطور الاقتصاد المعرفي في الدول العربية، فالتمية الحالية في ظل العولمة يصاحبها اتجاه قوي نحو خوصصة مصادر المعرفة وإضفاء الجانب التجاري عليها، وما يتزامن مع ذلك من فرض إجراءات قانونية لحماية الملكية الفكرية الخاصة، ويدعم هذا الاتجاه هو أن النظام العالمي الجديد الناهض من أجل حقوق الملكية الفكرية يميل للتركيز على الجوانب الاقتصادية لحماية حقوق الملكية الفكرية أكثر مما يركز على اعتبارات المصلحة العامة، وهو ما يطرح رأي المطالبين بديمقراطية المعرفة (حق المواطن في المعرفة)، والذي يتناغم مع ما يؤكده تقرير البنك الدولي على التنمية في العالم سنة 1998 بعنوان: **المعرفة من أجل التنمية**، حيث جاء فيه أن المعرفة ليس على نطاق الصفوة وإنما على مستوى الشعب كله هي العامل الحاسم للتنمية.

2- تطوير بنى تحتية ترتكز على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

يجب وضع استراتيجية وطنية لتنمية تقنية جديدة في قطاع المعلومات والاتصالات ومنح المواطنين العربي خدمات تنافسية، وزيادة التنافسية في صناعات وخدمات الاتصالات العربية عبر تسهيل الوصول للتقنية وتحسين الإبداع وتغيير القواعد المنظمة للبيئة التقنية المحلية، ودمج تقنية المعلومات والاتصالات في صلب استراتيجيات التنمية، وذلك عن طريق تقاسم المعلومات واستخدامها بفعالية بين

[1] جمال داود سلمان، **المعرفة العربية والتنمية**، مجلة الرابطة، المجلد الرابع العددين، 3 و 4 تشرين الثاني، 2004، ص 64

[2] عاكف حلوش، **أثر التكنولوجيا في تكامل الاقتصاديات العربية في ظل العولمة الاقتصادية**، مجلة الرابطة ، المجلد الخامس، العدد الأول، آدار، 2005، ص 125.

شركاء التنمية، وتحليل وتبادل أفضل ممارسات والاستفادة من الخبرات المستمدة من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

من الضروري دراسة احتياجات قطاع الاقتصاد ومؤسسات الأعمال من المعارف التكنولوجية المستجدة ومتطلبات الحصول عليها وتبعات استثمارها، والأفضل أن يتم ذلك وفق بنى وحدات أبحاث من المفيد إنشاءها لتعكس الاحتياجات القطاعية وتتبنى أبحاثها مناهج متعددة الاختصاصات، وتختص بسياسات تنمية القدرات العلمية والتكنولوجية وتشارك بتأسيسها ورعايتها المؤسسات الأكاديمية والاقتصادية والجهات الحكومية المعنية، ويجب أن تتميز الاستراتيجيات التي تصاغ للمستقبل باستيعاب ما تم نقله من تكنولوجيا متقدمة في الماضي وترسيخ سبل استمرار عملها ونشر ما ثبتت جدواه منها، ومعالجة أوجه الخلل التي تعتريها.[1]

3- تعزيز الابتكار:

يساء فهم سياسة الابتكار باعتقاد انتمائها إلى سياسة العلوم والتكنولوجيا وذلك غير صحيح، فالابتكار هو تطبيق للمعرفة بشتى أصنافها للحصول على منتجات اقتصادية واجتماعية منشودة، و شيء أكبر من مجرد الانتماء القاصر على حقلي العلم والتكنولوجيا، فغالبا ما يجمع بين التغيرات الفنية والتنظيمية وغيرها.[2]

ويجب توفير مناخ ملائم للابتكار وتوسيع فرص الاستثمار في مراكز البحث والتطوير المشتركة بين القطاعين العام والخاص، والجامعات والمعاهد المنتجة المرتبطة بالاقتصاد ومدن المعرفة وحاضنات ومراكز التقنية، وأقسام البحوث والتطوير داخل الشركات والمكاتب الاستشارية، وشركات الخدمات التقنية والمواصفات والمقاييس، ومكاتب براءات الاختراع.

إضافة إلى دعم المبتكرين وتنمية البنية التحتية للتكنولوجيا والبحث العلمي، شرط ملاءمة كلاهما مع الآخر، لأن الابتكار يأتي حين يستثمر منظمو المشروعات الحرة في مواطن القوة العلمية والتكنولوجية.

4- تطوير المناخ التشريعي والبنى المؤسسية:

لتكوين المناخ التشريعي لابد من توافر التشريعات والبنى المؤسسية والممارسات التي تسمح ب:[3]

- تشجيع الانفاق الاستثماري الموجه نحو استيراد المعدات والتجهيزات التي تجسد مدخلات تكنولوجية حديثة ومواتية للبيئة.

---

[1] التقرير العربي الخامس للتنمية الثقافية، مرجع سبق ذكره، ص ص 408، 409.

[2] محمد أمين مخيمر، موسى أبو طه، **بناء اقتصاديات المعرفة، استراتيجيات تنموية متقدمة**، الطبعة1، دار الكتاب الجامعي، الإمارات العربية المتحدة، 2009، ص 157

[3] التقرير العربي الخامس للتنمية الثقافية، مرجع سبق ذكره، ص ص 408

- تكوين الأطر البشرية من المستويات المختلفة دعما لتوطين وصيانة هذه المدخلات أو التعامل معها.
- إتاحة الفرص لإعادة تصميم ونشر المدخلات التكنولوجية في مراكز البحوث أو معاهد التعليم العالي وفي بنى مؤسسية مستحدثة تكفل التواصل والتفاعل بين الجهات المعنية.
- تؤسس لإحراز قدرات مناسبة في مجال البحث والتطوير من معايرة وأنظمة للجودة، وحماية حقوق الملكية الفكرية، ووقاية البيئة وحماية المستهلك، وحصول المعلومات حول البدائل التكنولوجية المتاحة و تقييمها.

وينبغي أن يتيح المناخ السائد إمكانات تفاعل ديناميكي بين الجهات التي تمثل قطاع مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة، و التي تستند إلى المعارف المستحدثة من جهة، ومراكز البحث والتأهيل من جهة، والجهات المعنية بمراقبة الجودة من جهة أخرى، وفي كل ذلك أدورا للاتحادات المهنية بأنواعها تجمع مؤسسات الأعمال الصناعية والزراعية والخدمية، وهي لم تتبلور إلى حد كبير في أية من الدول العربية.

ولتكوين المناخ المناسب لاكتساب معارف تكنولوجية جديدة ومن ثم السعي إلى تطويرها لابد من تشريعات تكفل الاستثمار الأمثل للموارد الوطنية، وتشجع الانفاق الاستثماري الموجه نحو اكتساب المعارف التكنولوجية الجديدة من قبل المؤسسات الإنتاجية والخدمية، تؤازرها فعاليات البحث والتطوير والمرافق الأخرى الداعمة المعنية بالمعايرة ومراقبة النوعية.

5- الارتقاء بالتعليم:

يوفر التعليم بدائل عديدة وفرصا كثيرة و يحد ويقلل من نسبة الفقر، ويجعل الفرد أعلى مكانة في المجتمع، فهو يساعد في تكوين اقتصاد معرفي، و يعد تعليم الأفراد وامتلاكهم للمهارات عنصرا أساسيا في توليد المعرفة وتبادلها ونشرها واستخدامها بكفاءة وفعالية.

ويعد التعليم الأساسي ركيزة التعلم مدى الحياة، حيث يزيد من قدرة الأفراد على المحاكاة واستخدام المعلومات، بينما يرمي التعليم الثانوي إلى تطوير المهارات الأساسية والفنية التي تشجع على الإبداع والتفكير الناقد والإبداعي الذي يتعلق بحل المشكلات والابتكار، أما التعليم العالي فهو مطلوب خاصة في مجالات العلوم والهندسة لضبط الأبحاث الخاصة بالتكنولوجيا واستخدام تكنولوجيا جديدة مع اختيار أنسبها لشركة معينة وللاقتصاد بوجه عام.[1]

[1] محمد أمين مخيمر، موسى أبو طه، مرجع سبق ذكره، ص 219

إن وجود أفراد في مستوى تعليمي جيد ومستوى تكنولوجي معقد وعال، سوف يؤدي إلى طلب حاجات وسلع عالية الجودة، وفي المقابل يحث الشركات المحلية على الابتكار والتجديد لتصميم سلع وبضائع عالية التكنولوجيا، وتبني أساليب إنتاجية حديثة ومتقدمة.

و بالنظر لهذه المجالات يمكن القول أنه يجب إعداد برنامج وطنية للتنمية البشرية وإكساب المعارف، ومنح الحوافز والامتيازات لعمال المعرفة في مختلف الأنشطة، بما يؤدي إلى تحسين الانتاجية و زيادة القيمة المضافة، و وضع خطط استراتيجية عربية لتمويل الصناعة المعلوماتية، تراعي المزايا النسبية و التنافسية لكل دولة عربية، واعتماد برامج وطنية لتوسيع استخدام اللغة العربية في شبكة الأنترنت، وتحسين التعاون في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبحث والتطوير، والتعليم العالي والبحث العلمي، والتحول إلى الأسلوب الإلكتروني بإنشاء بوابة إلكترونية تعليمية تسهل من عمليات التواصل، كما يجب مراقبة مدى إنجاز الخطط والاستراتيجيات المعرفية الموضوعة وتقويمها.

رابعا: متطلبات نجاح تطوير منظومة اقتصاد المعرفة في الدول العربية:

من السهل وضع تصور محكم لتطوير اقتصاد المعرفة لأي مجتمع شأن أي مجال مجتمعي آخر، غير أن العبرة تكمن في مشكلة التنفيذ، وتوفير مقومات وشروط النجاح من البداية إلى النهاية.

ويمكن تجميع ضمانات نجاح هذا التصور في النقاط التالية:[1]

- قبل التفكير في تبني هذا التصور لتطوير اقتصاد المعرفة أو أي تصور آخر يجب عرضه على الوزارات المسؤولة على التطوير، ثم عرض هذا التصور على منظمات المجتمع المدني والشركات و السلطة المحلية، وذلك لمعرفة وجهات نظرهم وإخضاعه للتحري والفحص، والوصول لاتفاق نهائي بشأنه، عندها يمكن حشد الدعم السياسي والمعنوي والإداري لهذا التطوير، وتساهم تلك الجهات في تقليل الصعوبات التي قد تنشأ عند وضع هذا التصور موضع التنفيذ.
- توفير الموارد البشرية والمادية اللازمة لكل جهات ومستويات التنفيذ، وتوزيعها عليها.
- اتجاه التطوير في دورة مغلقة يتم تحديثها وتغذيتها بالمعلومات بشكل مستمر، وتتبع خطوات تطبيقه شهريا، وإجراء مراجعات دورية ومنتظمة لرؤية هذا التصور وبنيته ونتائجه المتوقعة، ومراحل تنفيذه.
- ضمان تطبيق التصور المتفق عليه تطبيقا فعالا، وتحقيق الهدف منه في بناء اقتصاد المعرفة على المدى البعيد بكل ما يحمله من نتائج تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية.

[1] محمد علي الحاج محمد، مرجع سبق ذكره، ص 475-479

- توفير الارشاد باقتصاد المعرفة عن طريق الحكومات ومؤسسات القطاع العام والخاص، والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، وتسهيل الحوار بين جهات التنفيذ، وتبادل الخبرات وتقديم الساعدة الفنية والتقنية.
- وضع هيكل تنظيمي يحدد العلاقات بين المستويات التنظيمية المنفذة، وما يتضمنه ذلك من تحديد للمهام والمسؤوليات لكل الإدارات والأقسام والأشخاص، مع ضمان تطوير مستمر لمختلف الهياكل التنظيمية.
- ايجاد نظام للمعلومات واتصالات فعال للمسح البيئي الشامل لتحديد الاتجاهات وتوقع المخاطر والأخطاء، وتوثيق علاقات التفاعل بين مستويات التنظيم، ونظم الموازنات والجودة التي تحدد عمليات التشغيل وتدفقها.
- وضع نظام للمتابعة والمراجعة المستمرة لتنفيذ خطط التصور، وإدخال التعديلات بناءا على المتغيرات الحاصلة في المجتمع.
- تكوين ثقافة داعمة للتنفيذ لدى جهات ومستويات التنفيذ لتطوير منظومة اقتصاد المعرفة.
- تبني خطط متوسطة وقصيرة المدى للتحول لاقتصاد المعرفة وفق فترات زمنية محددة، وفي ضوء القوانين والأنظمة المعمول بها، وبما يتلاءم مع روح العصر ومضمون اقتصاد المعرفة.
- توفير بيئة تشجع على البحث العلمي والتطوير، وسرعة إبداع معرفة جديدة بتقنيات حديثة، وتوسيع نطلق بناء القدرات العلمية ومهارات الابتكار والابداع، ونشر أخبار الأبحاث والإبداع في جميع انحاء العالم بسرعة.
- مراجعة الخطط التنفيذية بصفة دورية كل ثلاثة أشهر لقياس مدى تقدمها، ووضع الخطط الجديدة شريطة عدم تعرضها للتغيير المستمر فتفقد جوهرها، وتثير الكثير من ردود الفعل لدى منفذيها.
- تطوير أساليب ووسائل التشخيص والقياس واستثمار الوقت لتحقيق الخطط التنفيذية التفصيلية.
- المراجعة السنوية لفرضيات وأساسيات بناء التطوير، وتحديد أسباب الانحرافات السالبة والموجبة للأداء.
- أن يكون التطوير يتلاءم مع اقع التنفيذ الذي ينتمي إليه ويعكس الاتجاه العام الذي يتحرك فيه، ويركز على الجهود الخلاقة لإنجاز الأهداف، وأن يسبق ويصاحب مجالات تطوير اقتصاد المعرفة

حملات اعلامية لدعم جهود التطوير وحشد الجماهير مع المناقشة الموضوعية للجوانب الإيجابية والسلبية.

- ضمان الدعم السياسي من أعلى مستويات صناع القرار لتنفيذ مجالات تطوير منظومة اقتصاد المعرفة.
- تنمية الكفاءات التخطيطية للمطورين و المنفذين والمقومين ببرامج التدريب المختلفة والندوات وورش العمل.
- تطبيق أنظمة الحوافز والترقيات بدقة ووضوح لمكافأة المتميزين وتشجيع المنفذين على بدل المزيد من الجهد.
- ابراز افضل التطبيقات في مجالات اقتصاد المعرفة وذات الصلة الوثيقة بخطط الموارد البشرية من حيث التوظيف، والاحتفاظ بالموظفين والتطوير، والأهداف الاستراتيجية وخطط العمل.
- التطوير المستمر للنظم والأساليب الإدارية واستخدام الحديثة منها كالإدارة بالمشاركة وإدارة الفرق و التغيير.
- اصدار النشرات الدورية التي توضح المنجزات المحققة والجهات المسؤولة، والتعريف بالمستجدات التي حدثت والمتوقعة ومصدرها، ووضع لوحات شرف بأفضل الكفايات في الأداء والإنجاز، والحوافز والامتيازات المحصلة.
- استخدام نتائج الأداء للوقوف على وضع التطوير وتنفيذه من خلال أداء مستويات تنظيمية معينة، وتأثير الاتجاهات السائدة فيما يتعلق بالسوق والميزانية والأنظمة المالية.

وعليه نرى كباحثين اقتصاديين أنه إذا توفرت الضمانات الذاتية والموضوعية، ووفرت الموارد البشرية والمادية والمعنوية، ومرافقتها بالتدريب والتكوين المستمر وبصورة مستمرة، والقادرة على مراجعة هذا التصور وإخضاعه للتمحيص والنقد والتقويم، حتى يتم الاتفاق عليه مع الجهات المسؤولة ومختلف أطراف التنفيذ، مع الوعي بمستوى المسؤولية عندها يمكن وضع هذا التصور حيز التنفيذ.

خلاصة

خلص الفصل إلى أن جاهزية الدول العربية للدخول في اقتصاد المعرفة تبقى متفاوتة من دول لأخرى، حيث تحظى دول الخليج العربي بمكانة مقبولة على المستوى العالمي في مختلف مؤشرات اقتصاد المعرفة، وذات درجات متوسطة أو مرتفعة حسب تقييم منهجية البنك الدولى، بل وأصبحت تنافس كبرى دول العالم، في حين تبقى دول أخرى متوسطة الدخل على غرار دول المغرب العربي تحتل مراتب تحت المتوسط، بينما تحتل دول ضعيفة الدخل كجيبوتي واليمن مكانة ضعيفة وفي مراتب متأخرة عالميا في ترتيب المؤشر.

كما توصل الفصل إلى وجود أثر إيجابي لمؤشرات اقتصاد المعرفة على التجارة العربية البينية لدول الخليج العربي ووجود ارتباط قوي بين المتغيرين، وعيله فكل تحسن في بيئة اقتصاد المعرفة بهذه الدول ينعكس بشكل ايجابي على تنميتها الاقتصادية وعلى تفعيل التكامل الاقتصادي الخليجي خاصة، و التكامل العربي عامة.

ولتطوير المنظومة المعرفية في الدول العربية بالشكل الذي ينعكس على التكامل الاقتصادي، بينها لابد من بناء استراتيجية ترتكز على تخطيط محكم بوضع مبررات ومنطلقات للتطوير، وتحديد مجالات التطوير بجوانبها المختلفة مع توفير شروط ومتطلبات النجاح وبمشاركة كافة الأطراف والجهات المسؤولة.

الخاتمة

في خضم التحولات التي تميزت بميل بارز نحو عولمة الاقتصاد لجأت بعض الدول إلى إقامة تكتلات اقتصادية فيما بينها، وذلك من أجل المنافسة وفرض الوجود في المجتمع الدولي والسعي إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية مشتركة.

كثيرة هي تجارب التكامل التي عرفها العالم عبر أنحائه بين مجموعة من الدول التي تربطها علاقات اقتصادية و جغرافية جعلتها أقرب إلى التعاون فيما بينها، و تختلف هذه التجارب من منطقة إلى أخرى سواء من حيث أحجامها أو من حيث الطرق التي انتهجتها و الأهداف التي جاءت من أجلها، وتعتبر التجربة الأوروبية أرقى التجارب في العالم عبر تطوره.

والدول العربية حاولت الدخول في مسار التكتلات الاقتصادية ومسايرة التطورات التي تشهدها الساحة الاقتصادية العالمية في محاولة منها للنهوض باقتصادياتها وتطوير إمكانياتها، وكان أهم أهدافها تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، وإقامة السوق العربية المشتركة والتي لم تتمخض سوى عن تحقيق7% فقط من حركة التجارة البينية العربية، ومرورا بالعديد من التكتلات الاقتصادية العربية الجزئية، والتي بلغ أكثرها بلورة مجلس التعاون الخليجي حيث تعد من التجارب العربية ذات الديمومة بالمقارنة النسبية مع تجارب الدول العربية السابقة، إذ حافظ المجلس على وجوده مند عام1981.

ولم يعد الانتقال نحو مجتمع المعرفة مجرد خيار أمام الدول العربية بقدر ما أصبح ضرورة للخروج من الوضع الاقتصادي الحالي المتسم بالتقلبات الكثيرة التي تعرفها الساحة العالمية، فضلا عن التهديدات متعددة الأبعاد وتحقيق اندماج اقتصادي يمنحها مكانة ومنافسة عالمية، في وضع يعيش فيه العالم سعيا نحو إعادة التشكل وبروز قوى إقليمية جديدة يهدد بروزها الوجود الجيواستراتيجي للكثير من الدول العربية، وهذا يتطلب وضع استراتيجيات ملائمة للاندماج في الاقتصاد المعرفي بالتوازي مع تطوير محتويات رقمية عربية، تساهم في الجهد المعرفي العالمي وتحافظ على الهوية الثقافية للمجتمعات العربية.

وعليه استهدفت الدراسة عرض متطلبات التحول إلى اقتصاد المعرفة مع التركيز على الدور الذي يؤديه في ضمان الوصول إلى تطبيقه وتحقيق الاستفادة منه، وإبراز أثره على تنمية الاقتصاديات العربية، ودوره في دعم و تفعيل التكامل الاقتصادي بها، من خلال مدخلي التجارة العربية البينية والاستثمارات العربية البينية.

❖ **نتائج الدراسة:**

توصلت الدراسة إلى جملة النتائج التالية:

- وصلت الدول الأوروبية إلى تحقيق أعلى مراتب التكامل الاقتصادي بالوصول إلى الوحدة النقدية وبمسيرة فاقت ال50 سنة، وتجاوزت كل مراحل السابقة للتكامل الاقتصادي بنجاح وتوفر عاملي الإرادة والالتزام السياسي، وأعطت نموذجا في التكامل لباقي دول العالم، وهو ما **يثبت صحة الفرضة الأولى*** تعتبر تجربة الاتحاد الأوروبي أهم محطة في التكامل الاقتصادي قدمت دروسا للدول العربية*.
- لقد وجدت مؤشرات كمية ونوعية تستخدم في تقييم اقتصاد المعرفة تمكن من الحصول على مجموعة من البيانات والمعلومات والتي يجب تحليلها وتحديثها خدمة للتوجهات السليمة في رسم السياسات ووضع الاستراتيجيات التي تمكن من وضع أنظمة وترتيبات جديدة يعتمد عليها ميدانيا عن طريق وجود هيئات ومؤسسات وطنية متخصصة في تصميم وتجميع هذه المؤشرات ومعالجتها، **و عليه الفرضية الثانية صحيحة *** تعدد وتنوع مؤشرات قياس اقتصاد المعرفة يساهم في نجاعة دوره في الاقتصاد*
- لم تحقق محاولات التكامل الاقتصادي العربي نجاحا، والأسباب في ذلك عديدة منها مشكلة الإرادة السياسية، الاختلالات في الهياكل الاقتصادية، إضافة إلى عدم انسجام السياسات الاقتصادية للدول العربية وعدم وضوح الرؤية بشأنها، **وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة *** أخفقت جهود التكامل الاقتصادي العربي بسبب عدم وضوح الرؤية الإنمائية العربية*.
- بينت الدراسة أن دول الخليج العربي تحتل مستويات تفوق 5 درجة في قيم مؤشر اقتصاد المعرفة وفق منهجية البنك الدولي، في حين تحتل باقي الدول العربية قيمة في المؤشر تقل عن 05 درجة، مما يعكس الفارق في هذه المؤشرات ويصعب من تحقيق التكامل الاقتصادي بينها، **وهو ما يثبت صحة الفرضية الرابعة** *الفوارق في مؤشرات اقتصاد المعرفة في الدول العربية يصعب من تحقيق التكامل الاقتصادي بينها*.
- بينت الدراسة:

- وجود أثر موجب ومعنوي لمؤشر الحوافز الاقتصادية والنظام المؤسساتي على التجارة البينية لدول الخليج العربي، وبالتالي على فعالية التكامل الاقتصادي العربي.

- وجود أثر موجب ومعنوي لمؤشر الابتكار والنظام المؤسساتي على التجارة البينية لدول الخليج العربي، وبالتالي على فعالية التكامل الاقتصادي العربي.

- وجود أثر موجب ومعنوي لمؤشر التعليم على التجارة البينية لدول الخليج العربي، وبالتالي على فعالية التكامل الاقتصادي العربي.

- وجود أثر موجب ومعنوي لمؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على التجارة البينية لدول الخليج العربي، وبالتالي على فعالية التكامل الاقتصادي العربي.

وهذه النتائج الأربعة الأخيرة **تقر بصحة الفرضية الخامسة** * يوجد أثر إيجابي لمؤشرات اقتصاد المعرفة على التكامل الاقتصادي العربي*.

- إن بناء تكامل اقتصادي عربي باستطاعته مواجهة التحديات التي تواجهها الدول العربية يحتاج إلى مزيد من الجهود المدروسة سواء من قبل الهيئات والمؤسسات الإقليمية العربية أو من قبل الدول العربية منفردة.
- ازداد حجم التجارة العربية البينية بشكل ملحوظ خلال العقد الماضي، ولكن نسبة التجارة العربية البينية إلى التجارة الخارجية العربية لم تزد عن 12 % في أحسن الأحوال.
- حجم الاستثمارات العربية البينية يبقى ضعيف بالنظر إلى الامكانيات المالية الي تتوفر عليها أغلب الدول العربية، وخاصة الدول النفطية منها.
- يعد المدخل التجاري للتكامل مناسبا للاقتصاديات التي قطعت شوطا في بناء القاعدة الإنتاجية المحركة للتبادل التجاري، لكن لم يكن لهذا المدخل في الإقليم العربي فاعلية في تحيق التكامل الاقتصادي العربي إذا لم يزد حجم القاعدة الإنتاجية للدول العربية.
- غياب برامج عربية مشتركة تهدف إلى حماية المواد الأولية اللازمة للصناعات العربية، وتأمين أسواق لمنتجاتها داخل السوق العربية وخارجها.
- كانت منجزات التكامل محدودة الوزن والأثر ولم تشكل نقلة إنمائية نوعية تجسد الارتباط العضوي بين الاقتصادات العربية خاصة في المجال الإنتاجي.
- لم تتوفر الدول العربية على بنية تحتية مجتمعية واعية ومهيأة لعمال وصناع معرفة هو ما يضعف القدرة على التحليل والابتكار وعدم توفر الربط الالكتروني الواسع، وصعوبة وصول أفراد المجتمع إلى الشبكة المعلوماتية وغياب نشر ثقافة التعلم للمجتمع فكرا وتطبيقا في مختلف المؤسسات.
- إن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تسهل انسياب الأنشطة المالية وتخفض التكلفة اللازمة لإجرائها.
- يعتمد اقتصاد المعرفة بشكل كبير على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهو ما يعكس بعض جوانب الضعف، ونظرا لكونها مكلفة للغاية فهي مصاحبة للخطر سواء تعلق الأمر بالكلفة العالية للاستثمار

فيها، أو بخطر التهديدات الخارجية من اختراق وسرقة المعلومات التي تحتويها، أو بإهمالها وعدم صيانتها.

- لاتزال أغلب الدول العربية بعيدة عن تحقيق نتائج ايجابية في تطبيق اقتصاد المعرفة، رغم الإمكاينات التي تتوفر عليها وتقاربها الجغرافي والخصائص التي تميز الفرد العربي.
- غياب التبادل في مجال المعلومات بين البلدان العربية بسبب ضعف البنى التحتية، وهجرة الموارد البشرية، بالإضافة إلى محدودية حجم الأسواق العربية وعدم استقرارها في جذب رؤوس الأموال.
- وجود فجوة بين الدول العربية و مختلف دول العالم على صعيد الخبرة الإدارية للمعلومات، والخبرة الفنية وكذلك في مجال القوانين المتعلقة بالتطور التكنولوجي الحديث.
- عدم وجود استراتيجية عربية موحدة مناسبة لصناعة محتوى المعلومات، وانعكاس ذلك على انخفاض جهود البحث والتطوير لهذه الصناعة.
- عدم التناسب بين التحولات في شكل المجتمع العربي فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي والاجتماعي والتعليمي والثقافي عموما، والتغيرات والتحولات التكنولوجية المتسارعة على المستوى العالمي.

❖ **الاقتراحات:**

بناءا على النتائج المتوصل إليها يمكن اقتراح ما يلي:

- يجب التغلب على معوقات التصدير في الدول العربية بدعم جهود التدريب والتطوير داخل الصناعات التصديرية، ومد المؤسسات الصناعية بالمعلومات اللازمة عن متطلبات الأسواق الخارجية، بالإضافة إلى دعم الإنفاق الحكومي في مجال البنية الأساسية اللازمة لإقامة المشروعات المخصصة للتصدير.
- تنسيق التشريعات والقوانين المتعلقة بالاستثمار في كل دولة عربية من طرف المواطنين العرب والشركات العربية، مع ضرورة التعريف بفرص الاستثمار المتاحة عن طريق إنشاء شبكة معلومات موحدة.
- رغم تعثر مسيرة التكامل الاقتصادي العربي، يجب على دول مجلس التعاون الخليجي عدم إغفال المحيط العربي ومحاولة إحياء وانتعاش جهود التكامل رغم اختلاف الآراء بين دوله.
- يجب تطوير قدرات الدول العربية في مجال التكامل الاقتصادي استنادا إلى تجارب النجاح في الدول المتقدمة والاستفادة منها.
- يجب تحسين مناخ الاستثمار في الدول العربية وإزالة العوائق التي تقف أمامه.
- إعطاء الأولوية للسياسات الصناعية ضمن خطط وبرامج التنمية في الدول العربية.

- يجب إجراء تغييرات جذرية في البنى الاقتصادية، السياسية والقانونية بغرض التحول إلى اقتصاد يقوم على أعمدة تتوافر على نظام فعال للتعليم، الحوافز الاقتصادية والحوكمة، الإبداع وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتطورة.
- زيادة الاستثمار في المعرفة بمعدلات كبيرة وإحداث تغيير جذري في نوعية الاستثمار، مما سيؤثر حتما على نمو الإنتاجية والتنافسية.
- منح الأهمية القصوى لموضوع إعادة هيكلة التعليم بمختلف مراحله، وتقوية البحث العلمي والتطوير، والحث على الابتكار من خلال خطط وطنية مدعومة باتفاقيات اقليمية ودولية.
- العمل على إيجاد بيئة مناسبة لبناء صناعة عربية المحتوى متكاملة تكون مكملة للصناعات العالمية ومطورة لها.
- زيادة الاهتمام بالباحثين والعلماء ولجميع الاختصاصات من خلال تحسين مستواهم المعيشي وتمكينهم من التواصل العلمي في بلدانهم، وجذب المغتربين منهم بتوفير الأجواء المناسبة لهم، والعمل على عودة العقول والكفاءات للوطن العربي.
- وضع خطة استراتيجية فعالة وتهيئة المناخ المناسب لجلب الأموال العربية من خارج الدول العربية واستثمارها في الداخل.
- تبني هيئات وأقسام إدارية متخصصة تكون مسؤولة عن حماية وأمن نظم المعلومات في ظل ضخامة حجم الاستثمارات في تقنية المعلومات والاتصالات.
- زيادة حجم الإنفاق على البحث العلمي كنسبة معتبرة من الناتج المحلي الإجمالي، ودعم والباحثين في مجال التقنيات المعرفية.
- الاستفادة من تجارب الدول النامية الصاعدة والتعاون معها على مستوى المجال المعرفي والتقني.
- توجيه الموارد الاقتصادية نحو الصناعات المعرفية بما يوازي حجم الموارد الموجهة نحو الاستثمار في قطاعات البناء والسياحة والرياضة والترفيه.
- وضع الخطط الاستراتيجية الوطنية والقومية ذات الأهداف الزمنية المحددة بهدف التوجه نحو اقتصاد المعرفة.

❖ **آفاق الدراسة:**

إن موضوع دراستنا والمتعلق بواقع وآفاق التكامل الاقتصادي العربي في ظل اقتصاد المعرفة، سيفتح آفاق أمام دراسة العديد من المواضيع خاصة إذا توفرت المعطيات بشكل أوفر أهمها:

- دور اقتصاد المعرفة في تفعيل التجارة البنية لدول الخليج العربي.

- متطلبات بناء اقتصاد معرفي في الدول العربية.
- اقتصاد المعرفة في الدول العربية بين مقومات النجاح وتحديات التطوير.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

❖ **باللغة العربية:**

أولا: الكتب:

1- أحمد عبد الونيس، مدحت أيوب، **اقتصاد المعرفة**، مركز الدراسات والبحوث، القاهرة، 2006

2- أحمد علي الحاج محمد، **اقتصاد المعرفة واتجاهات تطويره**، الطبعة 1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2014.

3- أسامة المجذوب، **العولمة والإقليمية - مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية-**، دار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2000

4- أشرف عبد الرحمان محمد، **دور إدارة الموارد البشرية في منظمات الأعمال في ظل اقتصاد المعرفة**، كلية التجارة، القاهرة، 2005.

5- إكرام عبد الرحيم، **التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي**،الطبعة1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002

6- إيمان عطية ناصف، **مبادئ الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2008

7- الهاشمي عبد الرحمان، العزاوي فائزة، **المنهج والاقتصاد المعرفي**، دار المسيرة للنشر و التوزيع والطباعة، عمان، 2006.

8- جاسم بن محمد القاسمي، **التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي، انجازاته وتحدياته**، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1999.

9- هاشم الشمري، نادية الليثي، **الاقتصاد المعرفي**، الطبعة1، دار صفاء، عمان، 2008.

10- هديل عزيز دراز، **المعرفة ودورها في التنمية الاقتصادية**، منشورات جامعة دمشق، 2006.

11- هشام محمود الإقداحي، **العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009 .

12- حسين عمر، **الجات والكيانات الاقتصادية الكبرى، التكاثر البشري والرفاهية مشكلات اقتصادية معاصرة**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 1997.

13- حمدي رضوان، **الاقتصاد الدولي، الأصالة الفكرية والديناميكية الواقعية**، جامعة عين الشمس، القاهرة، 2002.

14- كامل بكري، **الاقتصاد الدولي "التجارة الدولية والتمويل"**، الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2003،

15- محسن أحمد الخضيري، **اقتصاد المعرفة**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2001.

16- محمد أمين مخيمر، موسى أبو طه، **بناء اقتصاديات المعرفة، استراتيجيات تنموية متقدمة**، الطبعة1، دار الكتاب الجامعي، الإمارات العربية المتحدة، 2009.

17- محمد رئيف مسعد عبده، **التجارة الخارجية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية**، دار الثقافة العربية، القاهرة، 2005

18- محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، **الاقتصاد الدولي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999، ص:231.

19- محمد محمود الإمام، **التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق**، معهد البحوث والدراسات العربية، 2000

20- محمود يونس، **الاقتصاديات الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص144

21- مغاورى شلبي علي، **اليورو والآثار على اقتصاد البلدان العربية والعالم**، الطبعة الأولى، مكتبة زهراء الشرق، 2000.

22- نادية صالح مهدي الوائلي، **الاقتصاد المعرفي**، الدار المنهجية للنشر والتوزيع، عمان، 2015

23- نبيل حشاد، **العولمة ومستقبل الاقتصاد العربي**، دار ايجي للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى،2006

24- نزيه عبد المقصود مبروك، **التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية اسلامية**، دار الفكر الجامعي، ط1، الإسكندرية، 2006.

25- سامي عفيفي حاتم، **التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق**، الطبعة 4، جامعة حلوان، القاهرة، 2003.

26- سعد علي العتري، **أحمد علي صالح، إدارة رأس المال الفكري في إدارة منظمات الأعمال**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

27- سمير عيمش، **منطقة التجارة الحرة الكبرى، الامكانات والوسائل**، كتاب التعاون الاقتصادي العربي وآفاق المستقبل، الطبعة 1، 2001.

28- سمير محمد عبد العزيز، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة الكوميسا**، مجموعة 15، أوروبا الموحدة المشاركة الأوروبية الإفريقية المتوسطة، الطبعة الأولى، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 2001

29- سامي عفيفي حاتم، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، التكتلات الاقتصادية بين النظرية والتطبيق**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة 2005.

30- عادل أحمد زايد، **إدارة الموارد البشرية رؤية استراتيجية**، الدار الجامعية، القاهرة، 2002 .

31- عبد الحسن زلزلة، **التكامل الاقتصادي العربي أمام التحديات**، دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1983.

32- عبد الحميد عبد المطلب، **السوق الإفريقية المشتركة والاتحاد الإفريقي**، الطبعة1، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2004.

33- عبد الحميد عبد المطلب، **السوق العربية المشتركة، الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003.

34- عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

35- عبد الكريم جابر شنجار العيساوي، **التكامل الاقتصادي العربي**، الطبعة 1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2015.

36- علي لطفي، **الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2009.

37- فليح حسن خلف، **اقتصاديات الوطن العربي**، الطبعة 1، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان، 2004.

38- فؤاد أبو ستيت، **التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة**، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 2004

39- صبيحة بخوش، **اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي، والمعوقات السياسية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2011

40- صلاح عباس، **التكتلات الاقتصادية، هل هي تحايل على الغات؟**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2006.

41- ربحي مصطفى عليان، **إدارة المعرفة**، الطبعة 1، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008

42- خضر مصباح إسماعيل طيطي، **إدارة المعرفة التحديات والتقنيات والحلول**، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

ثانيا: الأطروحات و الرسائل

43- محمد الشريف منصوري، **امكانية اندماج اقتصاديات بلدان المغرب العربي في النظام العالمي الجديد**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2009.

44- عبد الرحمان بن سانية، **الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر تلمسان، الجزائر، 2012/ 2013.

45- عبد الوهاب رميدي، **التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية - دراسة تجارب مختلفة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007/2006.

46- علي بن حسن يعن الله القرني، **متطلبات التحول التربوي في مدارس المستقبل الثانوية بالمملكة العربية السعودية في ضوء تحديات اقتصاد المعرفة**، أطروحة دكتوراه في الإدارة التربوية والتخطيط، كلية التربية، المملكة العربية السعودية، 2009.

47- صباح بلقيدوم، **أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة على التسيير الاستراتيجي للمؤسسات الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، الجزائر، 2012/ 2013.

48- شهيناز بدراوي، **تأثير انظمة سعر الصرف على النمو الإقتصادي في الدول النامية – دراسة قياسية باستخدام نماذج البانل-**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2015، ص: 209-215.

49- الياس حناش، **أثر تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم التنمية الاقتصادية في البلدان العربية، دراسة حالة الجزائر في الفترة 1994-2008-**، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تبسة، الجزائر، 2011.

50- صباح شنايت، **آليات ووسائل التكامل الاقتصادي في أوروبا والوطن العربي**، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 1999.

51- قصري محمد عادل، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية - دراسة مقارنة بين اتحاد المغرب العربي والاتحاد الأوروبي**، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2008

ثالثا: المجلات

52- الرفاعي غالب عوض، *اطلالة اكاديمية على ادارة المعرفة* ، مجلة الرابطة ، عدد خاص ، المجلد الرابع ، العددان 3 و 4 ، تشرين الثاني ، 2004.

53- ولد محمد عيسى محمد محمود، **معوقات التكتلات الاقتصادية الإقليمية في البلدان النامية (دراسة حالة الكوميسا)**، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة ورقلة، الجزائر، 2010.

54- كمال منصوري وعيسى خليفي، **اندماج اقتصاديات البلدان العربية في اقتصاد المعرفة، المقومات والعوائق**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 04، جامعة الشلف، الجزائر، جوان 2006.

55- محمد الأمين ولد أحمد جدو، **أثر المتغيرات العالمية الجديدة في ديناميكية التكامل الاقتصادي في دول المغرب العربي، مجلة المستقبل العربي**، العدد 268، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، جوان 2001.

56- نواف أبو شمالة، **التكامل الاقتصادي، آليات تعزيز التعاون الاقتصادي العربي**، مجلة دراسات تنموية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 50، 2016.

57- سلمان جمال داود، "المعرفة العربية و التنمية " ، مجلة الرابطة، المجلد الرابع، العددان 3 و 4 ، تشرين الثاني ، 2004.

58- سلوى أمين السمرائي، رؤية تشخصية للمجتمع المعرفي في ظل اقتصاد المعرفة، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، كلية العلوم الادارية والمالية، ، المجلد 14، العدد 49، جامعة الاسراء الخاصة، 2008.

59- عابد العبدلي، **محددات التجارة البينية في الدول الإسلامية باستخدام منهج تحليل البانل**، مجلة دراسات إقتصادية إسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، المجلد 16، العدد 1، 2010.

60- عادل مساوي، عبد العالي حامي الدين، **المغرب العربي، التفاعلات المحلية والاقليمية والاسلامية**، مجلة البيان، التقرير الرابع، الرياض، السعودية، ديسمبر 2010.

61- عاكف حلوش، عاكف نايف، **أثر التكنولوجيا في تكامل الاقتصاديات العربي في ظل العولمة الاقتصادية**، مجلة الرابطة، المجلد الخامس، العدد الأول، آذار، 2005.

62- عزازن حفيظة، **التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية من اقتصاد زراعي متخلف إلى اقتصاد صناعي متقدم**، مجلة التنظيم والعمل، العدد 04، المجلد 5، 2016.

63- علي بودلال، **تجربة التكامل الاقتصادي لدول اتحاد المغرب العربي، تشخيص الواقع وتحديات المستقبل**، مجلة التكامل الاقتصادي، العدد02، جامعة أدرار، الجزائر، جوان 2014.

64- خالفي علي، رميدي عبد الوهاب، **رابطة جنوب شرق آسيا (الآسيان" ASEAN -) نموذج الدول النامية للإقليمية المنفتحة"**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 06، جامعة الشلف، الجزائر، السداسي الأول 2009.

65- تداعيات الأزمة المالية العالمية على دول مجلس التعاون ودول المغرب العربي، افتتاحية العدد، مجلة شؤون خليجية، ص 57، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، 2009.

رابعا: الملتقيات

66- بوزيان عثمان، **اقتصاد المعرفة، مفاهيم واتجاهات**، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في افتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، جامعة ورقلة، 9 مارس 2004.

67- جدو سامية، **التكامل الاقتصادي العربي ومعوقاته، دراسة مقارنة بالاتحاد الأوروبي**، الملتقى الدولي حول * التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية، 8 و 9 ماي 2004، جامعة سطيف، الجزائر، 2004.

68- وصاف سعيدي، **مجلس التعاون الخليجي، دراسة تقييمية لمسار عملية التكامل الاقتصادي**، الملتقى الدولي حول * التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية، 8 و 9 ماي 2004، جامعة سطيف، الجزائر، 2004.

69- طلال زغبة، **السوق العربية المشتركة كخيار استراتيجي للتغلب على معوقات التجارة العربية البينية في عصر التكتلات الاقتصادية**، الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، جامعة الوادي، الجزائر، 26 و 27 فيفري 2012.

70- لرقام جميلة، **نحو تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية**، الملتقى العلمي الدولي الثاني* التكامل الاقتصادي العربي، الواقع والآفاق* 17 و- 19 أفريل 2007، جامعة الاغواط، الجزائر.

71- مفتاح صالح، سليم قط، **واقع وآفاق التكامل الاقتصادي العربي وآفاق تحقيقه**، الملتقى الدولي الثاني حول التكامل الاقتصادي العربي، الواقع والأفاق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الأغواط، 17-19 أفريل 2007.

72- نوار ثابت، سليم شكيري، **تجربة كوريا الجنوبية في التعليم العالي**، المؤتمر الثاني لتخطيط وتطوير التعليم والبحث العلمي في الدول العربية، 24 – 27 فيفري 2008.

73- عامر بشير، يدو محمد، **اقتصاد المعرفة في الجزائر، الواقع والتحديات**، الملتقى الدولي حول اقتصاديات المعرفة والابداع، جامعة البليدة، الجزائر، 17 و 18 أفريل 2013.

74- عيسى حامد محمد الفارسي، **التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي، واقعه، مقوماته، معوقات قيامه**، الملتقى الدولي حول * التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية، 8 و 9 ماي 2004، جامعة سطيف، الجزائر، 2004.

75- غربي هشام، مداحي محمد، **إشكالية التكامل الاقتصادي على ضوء الأزمة المالية العالمية 2008، دول مجلس التعاون الخليجي نموذجا**، الملتقى الدولي *واقع التكتلات الأزمات زمن الأزمات*، المركز الجامعي الوادي، 26 و 27 فيفري 2012

خامسا: التقارير

76- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2016.

77- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2015.

78- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2014

79- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2013.

80- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2011.

81- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2009.

82- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2007.

83- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2005.

84- تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت. 2011

85- تقرير لمناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت. 2012

86- تقرير لمناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت. 2013

87- تقرير لمناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت. 2015

88- تقرير لمناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت. 2016

89- تقرير لمناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت. 2017

90- تقرير تنافسية الاقتصاديات العربية، 2016.

91- التقرير العربي الخامس للتنمية الثقافية، الاقتصاد العربي القائم على المعرفة، مؤسسة الفكر العربي، لبنان، 2012.

92- تقرير المعرفة العربي، الشباب وتوطين المعرفة، برنامج الأمم المتحدة الانمائي، مؤسسة محمد بن راشد مكتوم، الكويت، 2014.

❖ باللغة الأجنبية:

❖ Les Livres

1- David Begg et autres : **macroéconomie**, 2eme édition, Dunod édition, 2002.
2- Djeflat Abdelkader, **L'économie Fondée sur la Connaissance (Etat de lieux et perspective pour l'Algérie),** Edition Dar Eladib, Algérie, 2006.
3-Dielman.A **Pooled Cross-Sectional and time series data analysis**, Texas Christian University, USA,1989.
4- Fabrice DEVAUX, **La boite à outils du responsable RD**, éd. DUNOD, paris, 2010
5- François GAUTHIER**, relation économique international**, 2éme édition, les presses de l'université lava sainte.foy, canada.1992.
6- Fréderic CARLUER**, management et économie du savoir,** éd. ellipses, paris, 2009.
7- Greenhalgh and rogers , **Innovation, Intellectual property, and Economic Growth**, 2010
8- I. MAES, **Optimum Currency Area Theory and European Monetary Integration**, Tijdschrift voor economie en management, vol XXXVII 2, 1992
9- Jean . François Mittaine, François Pequerul, **les unions économiques régionales,** Paris, Armand Colin , 1999
10- Maillet et P. Rollet, **l'intégration économique européenne** : théorie et pratique, ed. Nathan, paris, 1988
11- Michel C.Hudso : **Aracib politics : The searche for legitimacy (New haven**) ; yale university Press ; 1977 .
12- Thomas H Davenport, Laurence Prusak : **Working Knowledge, How Organisations Manage What They Know**, Harvard business school press, , usa. 2000
13- Wil James and John Butters: **Stability and Growth Pact**: Institute for the Study of Civil Society, 2007,
14-Yadwiga Forowicz**," Economie Internationale**", Benchemin, Québec, 1995
15- Greenhalgh and rogers , **Innovation, Intellectual property**, and Economic Growth, 2010

❖ Les Articles

16- ari kokko and fredrik sjoholm, **Growth and innovate policies for a knewledge economy: experiencies from finland. Swiden and singhapore**. By magnus blomstrom, October 2002.
17- Carl J. Dahlma Jorma Routti Pekka Ylä-Anttila ; **Finland as a Knowledge Economy Elements of Success and Lessons Learned**. International Bank for Reconstruction and Development 2006.
18- Dahlman C J, Routti J, & Ylä-Anttila, **Finland as a knowledge economy** : Elements of Success and Lessons Learned.The World Bank, 2005.
19- Mats benner. **The Scandinavian Challenge. The Future of Advanced Welfare States in the Knowledge Economy**. ACTA SOCIOLOGICA 2003
20- Park Bun soon ;**Northasia Integration into China**, April 2011

❖ Les Seminaires:

21- Abdennour benanter, **comment expliquer un dispositif de blocage ou Maghreb**, séminaire international sur la sécurité et de défense dans le méditerrané – les conflits régionaux et les stratégies de sécurité, Barcelone ; 01 et 02. décembre 2008.

❖ **Les Revus:**

22- Julius Horvath, **Optimum Currency Area Theory: a selective review**, BOFIT discussion papers, N°15, 2003

23- Foray, **Distribution et expansion de la base des connaissances et technologiques**, revue S.T.I de L'OCDE N°16, 1995.

24- Kharbachi Hamid et autres, **analyse synthétique t critique du partenariat , Euro maghrébin** , revue des sciences économiques, université de Sétif, N 04, 2005.

25- The office of industries, ASEAN: **regional trends in economic integration, export competitiveness, and inbound investment for selected industries**, investigation N0 332-511, august 2010.

❖ **Les Rapports**

26- Measuring the information society report 2016.

27- Word economic forum, The global Competitiveness Report, 2015 – 2016

28 -Measuring the information society report 2015, p70

29-The Global Information Technology Report 2014. The network readiness index.

30-The Global Information Technology Report2015 .the network readiness index

31-The Global Information Technology Report 2016 The network readiness index.

32-The Global Competitiveness Report 2016 – 2017, world economic forum.

33- The global Competitiveness Report 2015 – 2016, Word economic forum.

34- The Global Competitiveness Report 2010-2011, world economic forum.

35- Arabe knowledge Economy index, report 2014.

❖ **المواقع الإلكترونية:**

01- European union: Towards a single currency: a brief history of EMU: http://europa.eu/legislation_summaries/economic_and_monetary_affairs/introducing_euro_practical_aspects/l25007_en.htm

02- European commission: Phase 1: the Werner Report: http://ec.europa.eu/economy_finance/euro/emu/road/werner_report_en.htm,

03- European commission: Phase 2: the European Monetary System: http://ec.europa.eu/economy_finance/euro/emu/road/ems_en.htm

04- European commission: Phase 3: the Delors Report : http://ec.europa.eu/economy_finance/euro/emu/road/delors_report_en.htm,

05- European commission: The road to EMU: http://ec.europa.eu/economy_finance/euro/emu/road/index_en.htm.

06- International Monetary fund: The IMF & the European Economic and Monetary Union: http://www.imf.org/external/np/exr/facts/emu.htm.

07- ُEuropean union : The second stage of the EMU: http://europa.eu/legislation_summaries/economic_and_monetary_affairs/introducing_euro_practical_aspects/l25008_en.htm http://www.civitas.org.uk/eufacts/FSECON/EC10.htm ,

08- European commission: Phase 4: Three stages to EMU: http://ec.europa.eu/economy_finance/euro/emu/road/three_stages_en.htm

09- المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي

gccstat.org/ar/about/the-board

10- المجلة الفصلية الصادرة عن معهد سامسونغ للأبحاث الاقتصادية.

http://www.seriquarterly.com/03/qt_Section_list.html?mncd=0302&year=2011&pub=20110212&Falocs=03&dep=2&pubseq=1

11- OECD Factbook 2013 Economic, Environmental and Social Statistics. 2013 http://www.oecd-ilibrary.org/sites/factbook-index2013

12- Résultats du pisa 2012. Savoirs et savoir- faire des élèves. Performance des élèves mathématique. En compréhension de l'écrit et en science http:

www.oecd.org/pisa/keyfindings/pisa-2012-results.htm

13- تشكل المعرفة في السويد: http://alkompis.se.15/03/2015.

14- حقائق عن السويد، المسؤولية الاجتماعية للشركات: www.sweden.se/ar. 22/03/2015

15- المنتدى الاقتصادي العالمي، التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين، 2013.

http://www3.weforum.org/docs/WEF_NR_GGGR_Report_2013

16- جورج يونس، تجارب عالمية في التحول لاقتصاد المعرفة، اللجنة الاقتصادية و الإجتماعية لغربي آسيا، الإسكوا،http://css.escwa.org.lb/ICTD/1433/22a.pdf

17- منهجية تقييم المعرفة للبنك الدولي: **www.worldbank.org/kam 2012**

18- عبد الرحمان المنصوري، تجربة كوريا الجنوبية، عوامل النجاح وتحديات المستقبل، مركز الجزيرة للدراسات، 24 يونيو 2013،

http://studies.aljazeera.net/ar/issues/2013/06/201362411828829138.html

19- سوه جونجي، ملخص عرضي دراسة حالة التجربة الكورية الجنوبية للانتقال إلى اقتصاد معرفي المملكة العربية السعودية، 2011. http://al-aghar.com/arabic/wp-content/uploads/2011/09/South-Korea-to-KE_June-2011_Al-Aghar-Studi

20.Sweden GDP - Gross Domestic Product 201countryeconomy.com

21- المجلة الفصلية الصادرة عن معهد سامسونغ للأبحاث الاقتصادية.

Park Bun soon ;Northasia Integration into China, April 2011
http://www.seriquarterly.com/03/qt_Section_list.html?mncd=0302&year=2011&pu

22- فهد حسن العمران وآخرون، **الاستثمار في رأس المال البشري واقتصاد المعرفة**، منتدى الرياض الاقتصادي نحو تنمية اقتصادية مستدامة، الدورة الرابعة، 2009.

23- كرازدي اسماعيل، آفاق التجربة التكاملية بين دول المغرب العربي:

www.politics-dz.com/threads/faq-altgrb-altkam:.

الملاحق

الملحق رقم (01): الصادرات والواردات العربية الإجمالية (2011-2015)

(مليون دولار أمريكي)

	الصادرات الاجمالية (فوب)					معدل التغير السنوي %	معدل التغير %	الواردات الاجمالية (سيف)					معدل التغير السنوي %	معدل التغير %
	2011	2012	2013	2014	*2015	2014-2011	2015	2011	2012	2013	2014	*2015	2014-2011	2015
مجموع الدول العربية	1,213,705	1,320,380	1,312,981	1,225,309	832,524	0.3	32.1-	755,342	813,365	860,427	895,194	830,904	5.8	7.2-
الأردن	6,778	6,699	6,778	7,282	6,763	5.4	7.1-	18,957	20,781	22,098	22,962	20,503	10.4	10.7-
الإمارات	281,640	300,162	325,376	327,002	265,000	5.1	19.0-	227,411	234,101	245,000	266,726	230,000	5.5	13.8-
البحرين	19,650	19,768	20,927	20,753	16,540	1.8	20.3-	12,106	13,239	13,656	13,318	13,746	3.2	3.2
تونس	17,822	16,998	17,044	16,709	14,069	2.1 -	15.8-	23,933	24,445	24,309	24,789	20,208	1.2	18.5-
الجزائر	72,874	71,622	65,020	55,443	37,787	8.7 -	31.8-	46,459	44,694	52,040	60,246	51,501	9.0	14.5-
جيبوتي	101	110	114	121	126	6.2	4.1	863	597	560	600	890	11.4 -	48.3
السعودية	364,699	388,400	375,873	342,432	203,550	2.1 -	40.6-	131,586	155,593	168,155	173,833	174,175	9.7	0.2
السودان	10,193	4,066	4,790	4,454	3,169	24.1 -	28.8-	9,236	9,230	9,918	9,211	9,509	0.1 -	3.2
سورية	10,501	...	...	...	...	...	...	19,834	...	...	...	...	...	...
الصومال	596	684	605	634	440	2.0	30.6-	1,550	1,881	1,720	1,887	1,100	6.8	41.7-
العراق	79,681	94,209	89,768	83,981	49,320	1.8	41.3-	47,803	59,006	59,349	53,177	52,000	3.6	2.2-
عُمان	47,092	52,138	56,429	53,213	39,244	4.2	26.3-	21,498	23,027	34,442	29,311	32,151	10.9	9.7
قطر	112,908	131,583	135,286	129,699	77,294	4.7	40.4-	22,323	25,214	26,866	30,479	37,120	10.9	21.8
القمر	38	38	58	34	24	3.6 -	29.1-	228	259	285	279	232	6.9	16.8-
الكويت	102,704	114,507	114,128	100,659	55,157	0.7 -	45.2-	25,144	27,265	29,381	31,036	31,915	7.3	2.8
لبنان	4,267	4,485	3,937	3,314	2,953	8.1 -	10.9-	20,165	21,286	21,235	20,501	18,075	0.6	11.8-
ليبيا	17,540	51,899	33,142	17,168	11,356	0.7 -	33.9-	8,674	20,548	20,031	19,236	14,551	30.4	24.4-
مصر	32,346	31,084	30,945	26,724	19,051	6.2 -	28.7-	63,789	73,552	70,598	72,659	68,944	4.4	5.1-
المغرب	20,402	21,475	21,932	23,665	25,677	5.1	8.5	41,712	44,946	45,293	45,565	43,332	3.0	4.9-
موريتانيا	2,756	2,644	2,693	2,451	1,502	3.8 -	38.7-	2,460	3,176	3,068	3,935	2,053	16.9	47.8-
اليمن	9,117	7,808	8,136	9,571	3,501	1.6	63.4-	9,610	10,524	12,420	15,445	8,900	17.1	42.4-

* بيانات أولية.

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2016

الملحق رقم (02): الصادرات والواردات العربية البينية (2011-2015)

(مليون دولار أمريكي)

	الصادرات البينية (فوب)					معدل التغير السنوي %	معدل التغير %	الواردات البينية (سيف)					معدل التغير السنوي %	معدل التغير %
	2011	2012	2013	2014	*2015	2014-2011	2015	2011	2012	2013	2014	*2015	2014-2011	2015
مجموع الدول العربية	103,854.1	110,712.4	114,227.4	118,825.5	108,089.0	4.6	9.0-	100,056.3	110,465.8	116,672.8	121,195.3	111,918.3	6.6	7.7-
الأردن	3,190.7	3,253.9	3,627.2	3,746.7	3,447.3	5.8	8.0-	6,978.4	7,420.2	6,783.3	6,895.3	5,239.0	7.0	24.0-
الإمارات	16,858.9	17,995.4	21,148.9	22,611.5	23,874.7	10.3	5.6	14,684.7	17,952.6	18,737.8	21,553.8	22,636.2	13.6	5.0
البحرين	3,104.2	3,221.1	3,323.0	3,126.7	3,254.8	0.2	4.1	4,501.8	4,659.6	4,813.5	5,334.4	5,585.8	5.8	4.7
تونس	1,789.1	1,818.6	1,825.7	1,798.0	1,541.4	0.2	14.3-	1,414.6	2,146.7	2,418.3	2,493.4	1,574.1	20.8	36.9-
الجزائر	2,396.4	2,988.1	2,975.1	3,337.7	2,876.4	11.7	13.8-	2,415.7	2,170.4	3,262.7	2,763.1	2,453.7	4.6	11.2-
جيبوتي	98.2	105.4	97.8	104.6	106.3	2.1	1.6	218.6	208.1	458.5	389.8	456.6	21.3	17.1
السعودية	41,503.7	42,058.4	41,205.6	42,476.5	33,025.6	0.8	22.2-	12,956.0	15,057.1	17,916.0	17,932.0	18,348.8	11.4	2.3
السودان	1,860.2	2,651.5	1,758.4	1,757.3	1,833.9	-1.9	4.4	2,562.0	2,261.1	2,580.3	2,347.6	2,058.7	-2.9	12.3-
سورية	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
الصومال	543.3	629.0	545.2	586.7	434.1	2.6	26.0-	605.2	906.3	853.0	983.8	1,024.4	17.6	4.1
العراق	2,852.6	3,156.0	3,007.0	3,128.9	2,816.8	3.1	10.0-	11,902.9	12,816.0	12,891.0	10,998.0	9,826.0	-2.6	10.7-
عمان	5,795.6	6,090.9	6,679.4	8,132.9	8,509.6	12.0	4.6	8,855.1	9,472.8	9,813.7	10,929.7	8,496.4	7.3	22.3-
قطر	7,448.4	9,580.1	9,647.5	10,292.5	10,197.0	11.4	0.9-	4,357.8	4,565.2	4,443.2	5,487.6	4,695.9	8.0	14.4-
القمر	2.1	2.5	2.6	3.0	3.8	13.9	25.0	34.2	34.2	36.5	36.4	42.3	2.2	16.1
الكويت	2,078.2	2,324.3	2,780.9	2,891.7	2,991.6	11.6	3.5	4,304.0	4,582.8	5,457.5	5,929.9	6,248.4	11.3	5.4
لبنان	1,509.9	1,742.5	2,022.6	1,735.3	1,596.0	4.7	8.0-	3,303.9	3,122.4	2,535.4	2,220.0	2,134.3	-12.4	3.9-
ليبيا	1,676.3	1,989.7	1,437.1	1,384.8	1,450.1	-6.2	4.7	2,663.5	3,929.3	3,089.1	3,157.2	2,594.0	5.8	17.8-
مصر	9,353.2	9,472.8	10,160.6	9,451.7	8,274.5	0.3	12.5-	8,253.1	9,740.9	9,322.3	10,262.1	9,780.8	7.5	4.7-
المغرب	822.4	1,214.9	1,016.8	1,113.4	1,128.2	10.6	1.3	6,337.1	6,733.7	6,751.1	6,211.8	5,564.5	-0.7	10.4-
موريتانيا	1.8	2.4	2.0	3.1	4.7	21.2	52.1	221.6	814.5	825.4	755.4	618.9	50.5	18.1-
اليمن	969.0	415.0	964.2	1,142.6	722.3	5.6	36.8-	3,486.2	1,872.0	3,684.2	4,513.9	2,539.4	9.0	43.7-

* بيانات أولية.

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2016

الملحق رقم (03): مساهمة التجارة البينية في التجارة الإجمالية للدول العربية (2011-2015)

(نسبة مئوية)

	حصة الصادرات البينية						حصة الواردات البينية					
	2011	2012	2013	2014	*2015	متوسط الفترة 2011-2015	2011	2012	2013	2014	*2015	متوسط الفترة 2011-2015
مجموع الدول العربية	8.6	8.4	8.7	9.7	13.0	9.7	13.2	13.6	13.6	13.5	13.5	13.5
الأردن	47.1	48.6	53.5	51.4	51.0	50.3	36.8	35.7	30.7	30.0	25.6	31.8
الإمارات	6.0	6.0	6.5	6.9	9.0	6.9	6.5	7.7	7.6	8.1	9.8	7.9
البحرين	15.8	16.3	15.9	15.1	19.7	16.5	37.2	35.2	35.2	40.1	40.6	37.7
تونس	10.0	10.7	10.7	10.8	11.0	10.6	5.9	8.8	9.9	10.1	7.8	8.5
الجزائر	3.3	4.2	4.6	6.0	7.6	5.1	5.2	4.9	6.3	4.6	4.8	5.1
جيبوتي	97.2	96.3	85.8	86.4	84.4	90.0	25.3	34.9	81.9	65.0	51.3	51.7
السعودية	11.4	10.8	11.0	12.4	16.2	12.4	9.8	9.7	10.7	10.3	10.5	10.2
السودان	18.2	65.2	36.7	39.5	57.9	43.5	27.7	24.5	26.0	25.5	21.7	25.1
سورية	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
الصومال	91.1	92.0	90.1	92.6	98.7	92.9	39.0	48.2	49.6	52.1	93.1	56.4
العراق	3.6	3.3	3.3	3.7	5.7	3.9	24.9	21.7	21.7	20.7	18.9	21.6
عمان	12.3	11.7	11.8	15.3	21.7	14.6	41.2	41.1	28.5	37.3	26.4	34.9
قطر	6.6	7.3	7.1	7.9	13.2	8.4	19.5	18.1	16.5	18.0	12.7	17.0
القمر	5.4	6.4	4.4	8.9	15.7	8.2	15.0	13.2	12.8	13.1	18.2	14.4
الكويت	2.0	2.0	2.4	2.9	5.4	3.0	17.1	16.8	18.6	19.1	19.6	18.2
لبنان	35.4	38.9	51.4	52.4	54.0	46.4	16.4	14.7	11.9	10.8	11.8	13.1
ليبيا	9.6	3.8	4.3	8.1	12.8	7.7	30.7	19.1	15.4	16.4	17.8	19.9
مصر	28.9	30.5	32.8	35.4	43.4	34.2	12.9	13.2	13.2	14.1	14.2	13.5
المغرب	4.0	5.7	4.6	4.7	4.4	4.7	15.2	15.0	14.9	13.6	12.8	14.3
موريتانيا	0.1	0.1	0.1	0.1	0.3	0.1	9.0	25.6	26.9	19.2	30.2	22.2
اليمن	10.6	5.4	11.9	11.9	20.6	12.1	36.3	17.8	29.7	29.2	28.5	28.3

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2016

الملحق رقم04: مؤشرات التبادل التجاري بين دول الخليج العربي والدول العربية

شكل01: إجمالي الصادرات السلعية لدول مجلس التعاون الخليجي إلى الدول العربية بين عامي 2015/2014

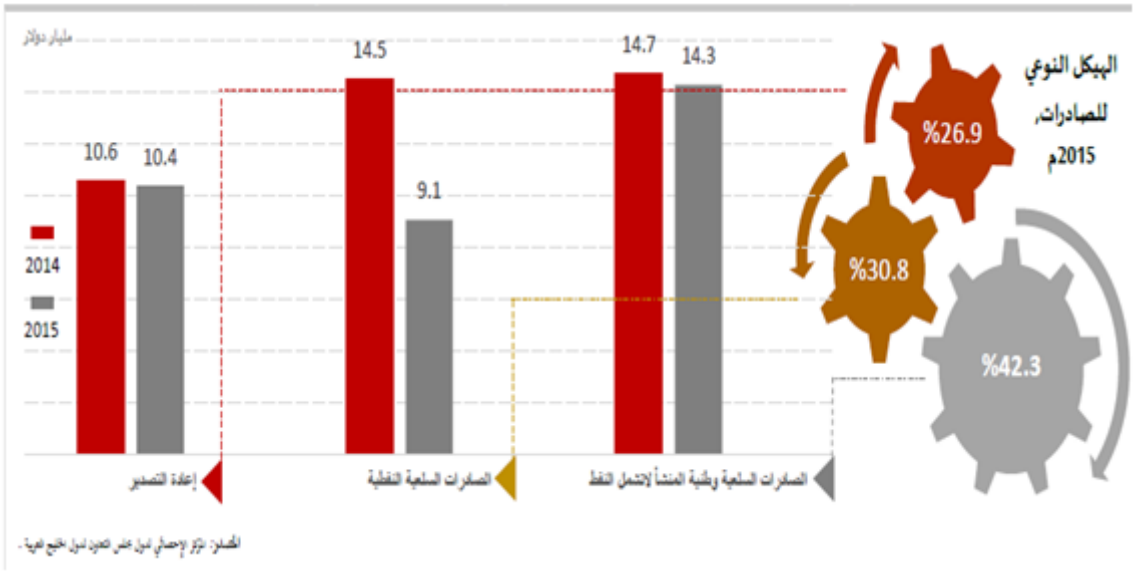

شكل 02: التركيب السلعي لإجمالي صادرات دول مجلس التعاون إلى الدول العربية 2015

شكل 03: التركيب السلعي لإجمالي واردات دول مجلس التعاون من الدول العربية 2015

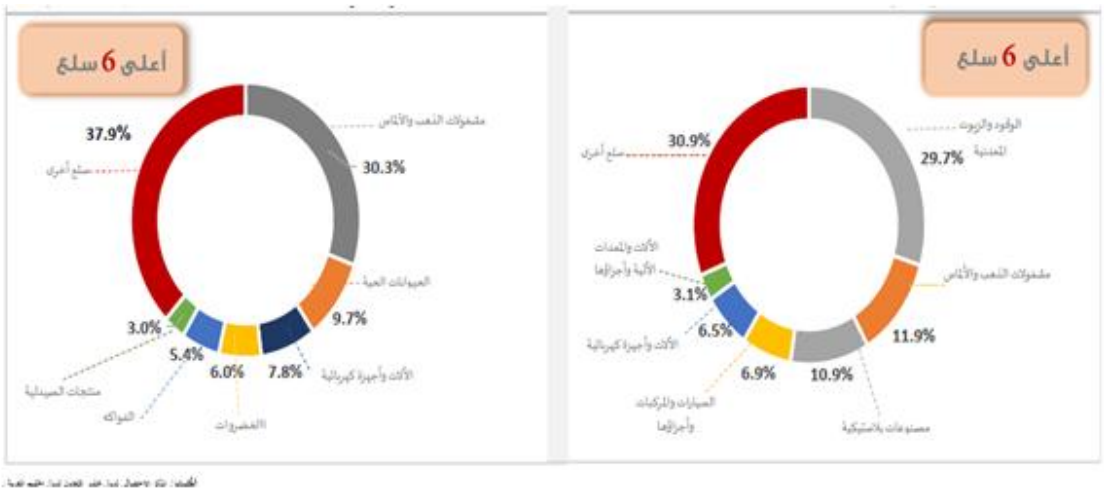

الملحق رقم04: مؤشرات التبادل التجاري بين دول الخليج العربي والدول العربية

شكل 04: الميزان وحجم التبادل التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي مع الدول العربية، 2015.

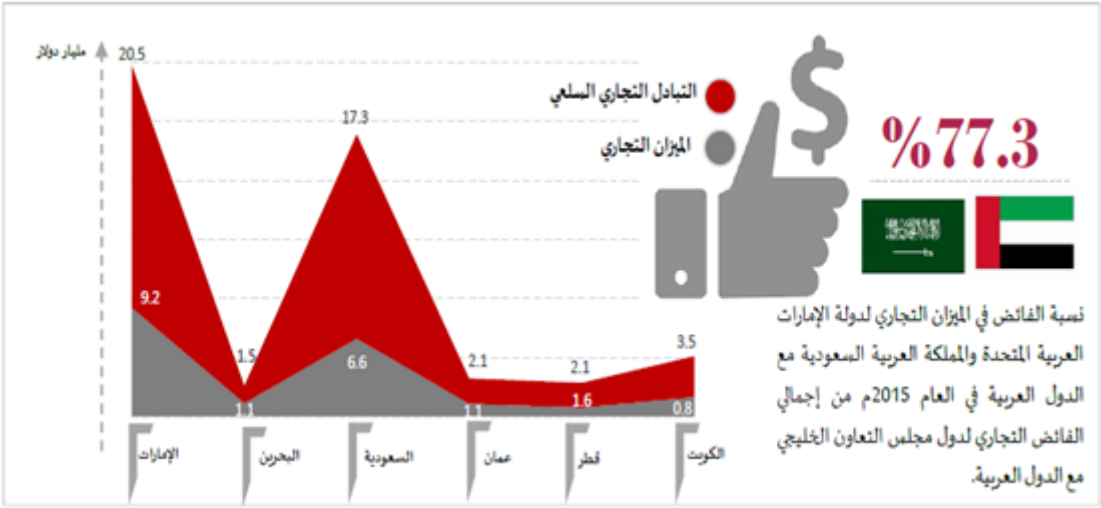

شكل 05: قيمة اجمالي الصادرات بين دول مجلس التعاون الخليجي مع الدول العربية، 2015

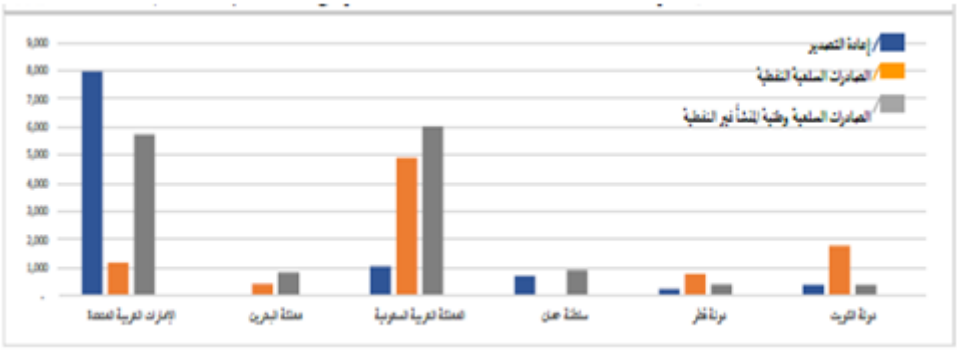

الشكل06: اجمالي الواردات السلعية بين دول مجلس التعاون الخليجي من الدول العربية، 2015.

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليج العربية، ملخص إحصائي حول التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية، العدد 7، أوت 2017، ص 8-11.

ملحق (05): مؤشرات اقتصاد المعرفة لدول الخليج العربي (2005-2012)

البحرين

البنود	مؤشر اقتصاد لمعرفة	الحافز الاقتصادي	الابتكار	التعليم	ت م و ت
2005	5.23	5.60	2.71	5.74	6.87
2006	5.22	5.44	2.36	5.44	7.04
2007	5.58	6.59	2.84	5.77	7.1
2008	6.02	4.84	4.20	5.82	7.22
2009	6.05	6.9	4.3	5.8	7.2
2010	6.04	6.82	4.29	5.81	7.25
2011	6.04	6.75	4.29	5.83	7.30
2012	6.9	6.69	4.61	6.78	9.54

الامارات

البنود	مؤشر اقتصاد لمعرفة	الحافز الاقتصادي	الابتكار	التعليم	ت م و ت
2005	5.69	6.15	6.39	3.33	6.88
2006	5.73	6.20	6.47	3.33	6.92
2007	5.78	6.25	6.56	3.33	6.97
2008	6.66	6.95	6.74	4.78	8.18
2009	6.4	7	6.8	4.6	7.1
2010	6.56	6.87	6.75	4.75	7.85
2011	6.73	6.75	6.69	4.9	8.59
2012	6.94	6.50	6.6	5.8	8.88

قطر

البنود	مؤشر اقتصاد لمعرفة	النظام	الابتكار	التعليم	ت م وت
2005	5.83	6.02	5.47	5.23	6.59
2006	4.89	5.44	2.52	4.56	7.04
2007	6.17	6.57	5.63	5.53	6.96
2008	6.15	5.99	5.77	5.29	7.56
2009	6.05	6.0	5.8	5.3	7.1
2010	6.31	6.52	6.12	5.33	7.58
2011	6.73	7.05	6.45	5.37	8.06
2012	5.84	6.87	6.42	3.41	6.65

السعودية:

البنود	مؤشر اقتصاد لمعرفة	النظام	الابتكار	التعليم	ت م وت
2005	4.95	5.08	5.36	3.57	5.80
2006	4.77	4.32	5.44	3.64	5.68
2007	4.76	5.07	3.75	4.43	5.79
2008	5.15	5.39	4.04	4.87	6.29
2009	5.07	5.4	4.0	5.0	5.9
2010	5.19	5.67	3.98	4.94	6.16
2011	5.31	5.94	3.97	4.89	6.43
2012	5.96	5.68	4.14	5.65	8.37

ملحق (05): مؤشرات اقتصاد المعرفة لدول الخليج العربي(2005-2012)

عمان

البيان	مؤشر اقتصاد لمعرفة	النظام	الابتكار	التعليم	ت م وت
2005	4.08	4.88	3.19	3.78	4.48
2006	3.65	5.0	2.52	3.2	3.88
2007	5.12	6.94	4.91	3.84	4.79
2008	5.37	7.32	4.95	4.30	4.90
2009	5.4	7.4	5.1	4.2	4.9
2010	5.38	7.27	5.02	4.33	4.90
2011	5.36	7.15	4.94	4.47	4.90
2012	6.14	6.96	5.88	5.23	6.49

الكويت:

البيان	مؤشر اقتصاد لمعرفة	النظام	الابتكار	التعليم	ت م وت
2005	6.06	7.02	5.17	5.19	6.85
2006	5.45	5.44	5.44	4.32	6.6
2007	6.01	6.55	4.83	5.44	7.2
2008	6.02	7.01	5.05	4.87	7.13
2009	6.1	7.0	5.0	5.1	7.3
2010	5.97	6.75	4.99	5.01	7.13
2011	5.85	6.50	4.98	4.93	6.96
2012	5.33	5.86	5.22	3.7	6.53

مؤشر اقتصاد المعرفة لدول الخليج العربي

البيان	الامارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
2005	5.69	5.23	4.95	4.08	5.83	6.06
2006	5.73	5.22	4.77	3.65	4.89	5.45
2007	5.78	5.58	4.76	5.12	6.17	6.01
2008	6.66	6.02	5.15	5.37	6.15	6.02
2009	6.4	6.05	5.07	5.4	6.05	6.1
2010	6.56	6.04	5.19	5.38	6.31	5.97
2011	6.73	6.04	5.31	5.36	6.73	5.85
2012	6.94	6.9	5.96	6.14	5.84	5.33

Source : www.worldbank.org/kam

الملحق (6): التجارة البينية لدول الخليج العربي (2005-2012)

مليون دولار

البيان	الامارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
2005	7670.5	6866.9	14785.8	4507.4	2935	2204
2006	10346.2	8943.2	18893.6	5698.4	4020.2	3348
2007	12558.4	11100.3	22790.5	8117.6	5471.9	3465.1
2008	15727.2	15325.6	27038.6	12184.4	7938.7	4218.9
2009	14935.1	10453.1	23756.8	9743.7	7333.6	3664.2
2010	14894.9	13564.7	26476.9	11997.6	9688.1	3933.7
2011	17201.9	18080.6	33244.9	13566.9	10372.6	5338.9
2012	21966	18404.6	36039.6	15066.3	12685.5	5848.2

الناتج المحلي الإجمالي لدول الخليج العربي

مليون دولار

البيان	الامارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
2005	180617	13459	328206	31082	44530	80798
2006	222 116	18 505	376 398	37 216	60 882	101 923
2007	257 916	21 730	415 688	42 085	79 712	118 996
2008	315 474	25 711	519 797	60 905	115 270	147 539
2009	253 547	22 938	429 098	48 388	97 798	105 990
2010	286 049	25 713	526 811	58 641	125 122	115 339
2011	347 454	29 044	669 507	67 938	169 805	154 061
2012	372 314	30 756	733 956	76 341	190 290	174 033

المصدر: الأمانة العالمة لدول مجلس التعاون الخليج العربي، نشرية المعلومات الإحصائية/ 2015

التجارة البينية نسبة للناتج المحلي الإجمالي لدول الخليج العربي %

البيان	الامارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
2005	4.23	51.02	4.50	14.50	6.59	2.72
2006	4.65	48.32	5.02	15.31	6.60	3.28
2007	4.87	50.08	5.48	19.29	6.86	2.91
2008	4.98	59.60	5.20	20.00	6.89	2.86
2009	5.89	45.57	5.53	20.13	7.49	3.46
2010	5.20	52.75	5.02	20.46	7.74	3.41
2011	4.62	62.25	4.96	19.97	6.11	3.46
2012	5.89	59.84	4.91	19.73	6.66	3.36

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الجدولين أعلاه

ملحق (07): الدراسة القياسية

دراسة إستقرارية متغيرات الدراسة

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
Series: TRD
Date: 09/25/17 Time: 13:14
Sample: 2005 2012
Exogenous variables: Individual effects
User-specified lags: 1
Total (balanced) observations: 36
Cross-sections included: 6

Method	Statistic	Prob.**
ADF - Fisher Chi-square	27.2202	0.0072
ADF - Choi Z-stat	-1.78737	0.0369

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
Series: IS
Date: 09/25/17 Time: 16:01
Sample: 2005 2012
Exogenous variables: Individual effects
User-specified lags: 1
Total (balanced) observations: 36
Cross-sections included: 6

Method	Statistic	Prob.**
ADF - Fisher Chi-square	28.7648	0.0043
ADF - Choi Z-stat	-2.02136	0.0216

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
Series: IN
Date: 09/25/17 Time: 16:07
Sample: 2005 2012
Exogenous variables: Individual effects
User-specified lags: 1
Total (balanced) observations: 36
Cross-sections included: 6

Method	Statistic	Prob.**
ADF - Fisher Chi-square	54.4221	0.0000
ADF - Choi Z-stat	-4.99540	0.0000

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
Series: ED
Date: 09/25/17 Time: 16:08
Sample: 2005 2012
Exogenous variables: Individual effects
User-specified lags: 1
Total (balanced) observations: 36
Cross-sections included: 6

Method	Statistic	Prob.**
ADF - Fisher Chi-square	4.10331	0.9815
ADF - Choi Z-stat	1.77154	0.9618

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
Series: D(ED)
Date: 09/25/17 Time: 16:09
Sample: 2005 2012
Exogenous variables: Individual effects
User-specified lags: 1
Total (balanced) observations: 36
Cross-sections included: 6

Method	Statistic	Prob.**
ADF - Fisher Chi-square	9.08261	0.0069
ADF - Choi Z-stat	0.57078	0.7159

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
Series: TIC
Date: 09/25/17 Time: 16:10
Sample: 2005 2012
Exogenous variables: Individual effects
User-specified lags: 1
Total (balanced) observations: 36
Cross-sections included: 6

Method	Statistic	Prob.**
ADF - Fisher Chi-square	3.75616	0.9874
ADF - Choi Z-stat	2.76575	0.9972

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
Series: D(TIC)
Date: 09/25/17 Time: 16:12
Sample: 2005 2012
Exogenous variables: Individual effects
User-specified lags: 1
Total (balanced) observations: 36
Cross-sections included: 6

Method	Statistic	Prob.**
ADF - Fisher Chi-square	13.2441	0.0035
ADF - Choi Z-stat	0.50733	0.9341

إختبار التكامل المتزامن لـ pedroni

Pedroni Residual Cointegration Test
Series: ED IN IS TIC TRD
Date: 09/25/17 Time: 16:26
Sample: 2005 2012
Included observations: 48
Cross-sections included: 6 in non-parametric (PP) test; 0 (6 dropped)
parametric (ADF) test
Null Hypothesis: No cointegration
Trend assumption: No deterministic trend
User-specified lag length: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Alternative hypothesis: common AR coefs. (within-dimension)

	Statistic	Prob.	Weighted Statistic	Prob.
Panel v-Statistic	-0.422959	0.6638	-0.954395	0.8301
Panel rho-Statistic	1.513149	0.9349	2.027756	0.9787
Panel PP-Statistic	-1.279745	0.1113	-1.474197	0.0702
Panel ADF-Statistic	1.734558	0.5546	1.894712	0.6314

Alternative hypothesis: individual AR coefs. (between-dimension)

	Statistic	Prob.
Group rho-Statistic	3.072455	0.9989
Group PP-Statistic	-3.494875	0.0802
Group ADF-Statistic	3.746302	0.8736

نموذج التأثيرات الثابتة (FEM)

Dependent Variable: TRD
Method: Panel Least Squares
Date: 09/25/17 Time: 17:42
Sample: 2005 2012
Periods included: 8
Cross-sections included: 6
Total panel (balanced) observations: 48
White period standard errors & covariance (d.f. corrected)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	5.888470	3.560875	1.653658	0.01064
EIR	0.484417	1.217007	-0.398040	0.03928
IN	1.299525	0.929409	1.398228	0.01702
ED	0.564010	0.534641	1.054932	0.02981
ICT	0.502663	0.824779	0.609452	0.05459

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.984526	Mean dependent var	15.42021
Adjusted R-squared	0.980862	S.D. dependent var	18.21963
S.E. of regression	2.520525	Akaike info criterion	4.869864
Sum squared resid	241.4158	Schwarz criterion	5.259697
Log likelihood	-106.8767	Hannan-Quinn criter.	5.017182
F-statistic	268.6455	Durbin-Watson stat	2.116501
Prob(F-statistic)	0.000000		

نموذج التأثيرات العشوائية (REM)

Dependent Variable: TRD
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
Date: 09/25/17 Time: 17:55
Sample: 2005 2012
Periods included: 8
Cross-sections included: 6
Total panel (balanced) observations: 48
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	5.935996	9.584244	0.619349	0.5390
EIR	-0.473141	0.737585	-0.641473	0.5246
IN	1.259354	0.558308	2.255661	0.0292
ED	0.627574	0.951886	0.659295	0.5132
ICT	0.469471	0.875744	0.536082	0.5947

Effects Specification		
	S.D.	Rho
Cross-section random	20.87296	0.9856
Idiosyncratic random	2.520525	0.0144

Weighted Statistics

R-squared	0.789664	Mean dependent var	0.657744
Adjusted R-squared	0.714284	S.D. dependent var	2.667590
S.E. of regression	2.510536	Sum squared resid	271.0199
F-statistic	2.516100	Durbin-Watson stat	1.884359
Prob(F-statistic)	0.055205		

Hausman إختبار

Correlated Random Effects - Hausman Test
Equation: Untitled
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	5.659829	4	0.0454

Cross-section random effects test comparisons:

Variable	Fixed	Random	Var(Diff.)	Prob.
EIR	-0.484417	-0.473141	0.000707	0.6715
IN	1.299525	1.259354	0.000475	0.0652
ED	0.564010	0.627574	0.002451	0.1992
ICT	0.502663	0.469471	0.003716	0.5861

Cross-section random effects test equation:
Dependent Variable: TRD
Method: Panel Least Squares
Date: 09/25/17 Time: 18:05
Sample: 2005 2012
Periods included: 8
Cross-sections included: 6
Total panel (balanced) observations: 48

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	5.888470	4.391457	1.340892	0.1879
IS	0.484417	0.738064	-0.656335	0.5156
IN	1.299525	0.558733	2.325843	0.0255
ED	0.564010	0.953173	0.591719	0.5575
TIC	0.502663	0.877863	0.572599	0.5703

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.984526	Mean dependent var	15.42021
Adjusted R-squared	0.980862	S.D. dependent var	18.21963
S.E. of regression	2.520525	Akaike info criterion	4.869864
Sum squared resid	241.4158	Schwarz criterion	5.259697
Log likelihood	-106.8767	Hannan-Quinn criter.	5.017182
F-statistic	268.6455	Durbin-Watson stat	2.116501
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملخص

استهدفت الدراسة ابراز دور اقتصاد المعرفة في تفعيل التكامل الاقتصادي العربي، حيث تم الاعتماد على التجارة العربية البينية والاستثمارات العربية البينية كمداخل للتكامل الاقتصادي العربي، ومتغيرات الحافز الاقتصادي والنظام المؤسساتي، التعليم، الابتكار، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كمؤشرات على اقتصاد المعرفة، وإجراء اختبار قياسي على دول الخليج العربي كعينة من الدول العربية باعتبارها تملك مستويات مقبولة في مؤشرات اقتصاد المعرفة حسب منهجية البنك الدولي.

وتوصلت الدراسة إلى أنه رغم الفوارق في مؤشرات اقتصاد المعرفة بين الدول العربية، وهو ما صعب من تحقيق التكامل الاقتصادي بينها، يوجد أثر إيجابي ومعنوي لمؤشرات اقتصاد المعرفة لدول مجلس التعاون الخليجي على التكامل الاقتصادي الخليجي بما يساهم في تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية، باعتبار دول الخليج تتقارب جغرافيا وتتميز بأداء اقتصادي مقبول مقارنة بباقي الدول العربية الأخرى.

الكلمات المفتاحية: اقتصاد المعرفة، مؤشرات اقتصاد المعرفة، التكامل الاقتصادي العربي ، دول مجلس التعاون الخليجي، التجارة العربية البينية، الاستثمارت العربية البينية.

Abstract

This study aime to show the role of knwoledge based economy to activate the Arab economic integration. We build our study on both Inter Arab Trade and inter arab investments as the variables that reflect the arab economic intergration, and other variables like : institutions, education, innovation, ITC as the knowledge based economy variables. We use these variables to make an econometric test on the Arab gulf countries as a sample of arab countries that have an acceptable levels of knowledge based economy variables according to the world bank methodology.

The results show that although there are some differences into the knowledge based economy variables among the arab countries that make the integration process too difficult, there is a positive effect for the Arab gulf knowledge based economy variables on their process of integration and hence sustain the Arab economic unit, As the Gulf countries geographically converge and feature an acceptable economic performance compared to other Arabic countries.

Key words : knowledge based economy ; Arab economic integration ; Arab gulf ; Inter Arab Trade ; inter arab investments.

Resumé :

Cette étude visait à montrer le rôle de l'économie basée sur la connaissance pour activer l'intégration économique arabe. Nous construisons notre étude sur les investissements inter arabes et le commerce inter arabes comme les variables qui reflètent l'intégration économique arabe, et d'autres variables comme: institutions, éducation, innovation, ITC en tant que variables de l'économie basée sur la connaissance. Nous utilisons ces variables pour faire un test économétrique sur les pays arabes du golfe comme un échantillon de pays arabes qui ont un niveau acceptable de variables économiques basées sur la connaissance selon la méthodologie de la banque mondiale.

Les résultats montrent que même s'il existe des différences dans les variables de l'économie basée sur la connaissance parmi les pays arabes qui rendent le processus d'intégration trop difficile, il y a un effet positif pour les variables de l'économie basée sur la connaissance du Golfe arabe sur leur processus d'intégration et donc soutenir l'unité économique arabe, par ce que les pays du Golfe convergent géographiquement et présentent une performance économique acceptable par rapport à d'autres pays arabes.

Les mots clés : économie fondée sur la connaissance ; Intégration économique arabe; Golfe arabe; Commerce interarabe; investissements inter arabes.